

شرح المفصلة

- ✽ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ✽
- ✽ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ✽
- ✽ على صاحبها افضل صلاة واكل تحية ✽

الجزء السابع

✽ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ✽

✽ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ✽

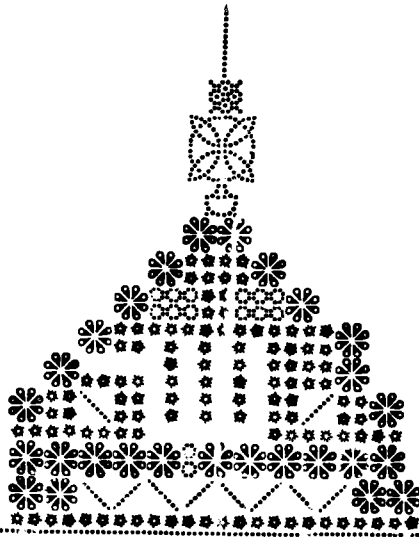
ادارة الطباعة المنيرية

✽ لصاحبها ومديرها محمد منير عبده آغا الدمشقي ✽

(صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور)

حقوق الطبع على هذا الشكل: التعليق والتصحيح محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكهكيين رقم ١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الثاني في الافعال

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ الفعل مادل على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضائر وقاء التأنيث سا كنه نحو قولك قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلت وفعلت ﴾

قال الشارح : لما فرغ من الكلام على القسم الاول في الاسماء وجب ان ينتقل الى الكلام على القسم الثاني في الافعال وهذا الفصل يشتمل منه على شيئين ماهو في نفسه وما علاماته (فأما) الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان وقد يضيف قوم الى هذا الحد زيادة قيد فيقولون بزمان محصل ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر وذلك ان المصدر يدل على زمان اذ الحدث لا يكون الا في زمان لكن زمانه غير متعين كما كان في الفعل والحق انه لا يحتاج الى هذا القيد وذلك من قبل ان الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ولولا ذلك لكان المصدر كافيا فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة وقولنا مقترن بزمان اشارة الى ان اللفظ وضع بلزائهما دفعة واحدة وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هي من خارج لان المصدر تعقل حقيقته بدون الزمان وانما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ فلا اعتماد بها فلذلك لا يحتاج الى الاحتراز عنه ، وقول

صاحب الكتاب في حده « ما دل على اقتران حدث بزمان ردى من وجهين (أحدهما) ان الحد ينبغي ان يوثق فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي وقوله ما دل من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد والجيد ان يقال كلمة أولفظة أو نحوهما لانهما أقرب الى الفعل من ما « فان قلت « ما ههنا وان كان عاما فالمراد به الخصوص ووضع العام موضع الخاص جائز قيل حاصل ما ذكرتم المجاز والحد المطلوب به اثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة (والآخر) قوله « على اقتران حدث بزمان « لان الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه وانما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وجد تبعا فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم ثم هذا يبطل بقولهم القتال اليوم فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلا فوجب ان يؤخذ في الحد كلمة حتى يندفع هذا الاشكال (وأما) « خصائصه « فجمع خصيصة وهي لوازمه المختصة به دون غيره فهي لذلك من علاماته والفرق بين العلامة والحد ان العلامة تكون بالامور اللازمة والحد بالذاتية والفرق بين الذاتي واللازم ان الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه ولو قدرنا انعدامه في الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء وليس اللازم كذلك ألا ترى اننا لو قدرنا ان انقضاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل وليس كذلك للعلامات من نحو قد والسين وسوف فان عدم صحة جواز دخول هذه الاشياء عليها لا يقدر في فعليتها ألا ترى ان فعل الامر والنهي لا يحسن دخول شيء مما ذكرنا عليهما وهما مع ذلك أفعال « فمن خصائص الفعل صحة دخول قد عليه « نحو قد قام وقد قعد وقد يقوم وقد يقعد « وحرفي الاستقبال « وهما السين وسوف نحو صيقوم وسوف يقوم وانما اختلفت هذه الاشياء بالافعال لان معانيها في الافعال فقد لتقريب الماضي من الحال والسين وسوف لتخليص الفعل للمستقبل بعينه فهي في الافعال بمنزلة الالف واللام في الاسماء وكذلك حروف الجزاء نحو ان تقم أقم لان معنى تعليق الشيء على شرط انما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود والاسماء ثابتة موجودة فلا يصح هذا المعنى فيها لانها موجودة ولذلك لا يكون الشرط الا بالمستقبل من الافعال ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لانهما موجودان ، وقوله « ولحوق المتصل البارز من الضمائر « انما قيد بالبارز تحريزا من الصفات نحو ضارب ومضروب وحسن وشديد فان هذه الاسماء تتحمل الضمائر كتحمل الافعال الا ان الضمير لا يبرز له صورته كما يكون في الافعال نحو ضربت فالتاء فاعلة وهو ضمير المتكلم ويفعل ضمير جماعة المؤنث وافعل ضمير المؤنثة المخاطبة وهو بارز غير مستتر كما يكون في ضارب من قولك زيد ضارب ألا ترى ان في ضارب ضميرا يرجع الى زيد الا انه ليس له صورة بارزة وذلك لقوة الافعال في اتصالها بالفاعلين وكونها الاصل في تحمل الضمير وهذه الاسماء انما تحملت الضمير بحكم جريانها على الافعال وكونها من لفظها وأما « تاء التأنيث « فنحو قامت وضربت وانما قيد ذلك بكونها ساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للافعال وبين التاء اللاحقة للاسماء وذلك ان التاء اذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل فهي في حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة وبناء الفعل قبلها على ما كان والتاء اللاحقة للاسماء لتأنيثها في نفسها فهي كحرف من حروف الاسم فلذلك امتزجت بها وصارت حرف اعراب الاسم تتحرك بحركات الاعراب فلذلك جعلها اذا كانت ساكنة من خصائص الافعال ، « فان قيل « ولم لقب هذا النوع فعلا وقد علمنا ان الاشياء كلها افعال الله تعالى قيل انما لقب هذا القبيل

من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف وخص بهذا القاب لانه دال على المصدر والمصدر هو الفعل الحقيقي فلقب بما دل عليه « فان قيل » فانه يدل على الزمان أيضا فهلا لقب به قيل الفعل مشتق من لفظ المصدر وليس مشتقا من لفظ الزمان فلما اجتمع فيه الدلالة على المصدر وأنه من لفظه كان أخص به من الزمان ،

ومن أصناف الفعل الماضي

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه فالسكون عند الاعلال ولحوق بعض الضمائر والضم مع واو الضمير ﴾

قال الشارح : لما كانت الافعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الافعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل وذلك من قبل ان الازمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الافعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر فالماضي ماعدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده وهو المراد بقوله الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك اي قبل زمان اخبارك ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه ولولا ذلك لكان الحد فاسدا والمستقبل مالم يكن له وجود بعد بل يكون زمان الاخبار عنه قبل زمان وجوده واما الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل ويسرى منه الماضي فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده. وقد انكر بعض المتكلمين فعل الحال وقال ان كان قد وجد فيكون ماضيا والا فهو مستقبل وليس ثم ثالث والحق ما ذكرناه وان لطف زمان الحال لما ذكرناه ، وقال وهو مبني على الفتح والسائل أن يسأل فيقول ثم لم بني الفعل الماضي على الفتح فالجواب أن أصل الافعال كلها أن تكون ساكنة الآخر وذلك من قبل أن العلة التي من اجلها وجب اعراب الاسماء غير موجودة فيها لان العلة الموجبة لاعراب الاسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها وليس ذلك في الافعال الا أن الافعال انقسمت ثلاثة اقسام قسم ضارع الاسماء مضارعة تامة فاستحق به أن يكون معربا وهو الفعل المضارع الذي في اوله الزوائد الاربعة وسيوضح امر ذلك : والضرب الثاني من الافعال مضارع الاسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضي : والضرب الثالث مالم يضارع الاسماء بوجه من الوجوه وهو فعل الامر فاذا قد ترتبت الافعال ثلاث مراتب (اولها) الفعل المضارع وحقه أن يكون معربا (وأخرها) فعل الامر الذي ليس في اوله حرف المضارعة الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على اصله ومقتضى القياس فيه السكون وتوسط حال الماضي فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الامر لان فيه بعض ما في المضارع وذلك انه يقع موقع الاسم فيكون خبرا نحو قولك زيد قام فيقع موقع قائم ويكون صفة نحو مررت برجل قام فيقع موقع مررت برجل قائم وقد وقع ايضا موضع الفعل المضارع في الجزاء نحو قولك إن قمت قمت والمراد إن تقم أقم فلما كان فيه ما ذكرنا من المضارعة للاسم والافعال المضارعة ميز بالحركة

على فعل الامر لفضله عليه اذ كان المتحرك امكن من الساكن ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته فصار له حكم بين حكم المضارع وحكم الامر «فان قيل» ولم كانت الحركة فتحة فالجواب أن الغرض بتحركه أن يجعل له منزلة على فعل الامر وبالفتح تصل الى هذا الغرض كما تصل بالضم والكسر والفتح اخف فوجب استعماله ووجه ثان وهو أن الجر لما منع من الفعل وهو كسر عارض فالكسر اللازم أولى أن يمنع فلهذا لم يجرز أن يبنى على الكسر ولم يجرز أن يبنى على الضم لان بعض العرب يجزىء بالضمعة عن الواو فيقول في قاموا قام كما قال

فَدَرَّ أَنْ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ (١)

فلو بني على الضم لالتبس بالجمع في بعض اللغات فعدل عن الضم مخافة الالباس والكسر لما ذكرناه فلم يبق الا الفتح فبنى عليه ، وقوله «الا ان يعترضه ما يوجب سكونه او ضمه فالكسكون عند الاعلال او الحرق بعض الضمائر» اما عند الاعلال فنحو غزاورمي ونحوهما مما اعتلت لامه من الافعال الماضية والاصل غزاورمي فتحركت الواو والياء وقبلهما مفتوح قلبتا الفين والالف لانكرن الاساكة فهذا معنى قوله عند الاعلال واما «لحوق بعض الضمائر» فيريد ضمير الفاعل البارز نحو ضربت وضربنا وضربت وضربنا وضربتم فان لام الفعل تسكن عند اتصاله به وذلك اثنا يتوالى في الكلمة الواحدة أربع حركات او ازم نحو قولك

(١) هذا البيت لم يميزه احد الى قائل . وقد رواه جماعة هكذا .

فلو ان اطبا كان حولي وكان مع اطباء الشفاة

وذكروا له بيتا ثانيا وهو

اذن ما اذهبوا ألما بقلبي وان قيل الشفاة هم الاساة

والطب بالكسر - الحذق والطيب في اللغة الحاذق والاساة جمع آس كقضاء وغزاة في جمع قاض وغازو وكذلك الشفاة جمع شاف وقوله «اذن ما اذهبوا الخ» جواب لو التي في البيت الاول . والاستشهاد في البيت عند قوله «كان» بضم النون حيث استغنى بهذه الضمة عن واو الضمير والاصل كانوا حولي فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها . قال الفراء «ليست العرب تهاب حذف الياء من آخر الكلام اذا كان ما قبلها مكسورا من ذلك قوله تعالى (اكرم من أهانن) في سورة الفجر وقوله (اتمدونن بمال) وقوله (المنادع) وهو كثير يكتبني من الياء بكسر ما قبلها وهن لو او بضم ما قبلها ومثل قوله (سندع الزبانية . ويرع الانسان) وما أشبهه وقد تسقط العرب الواو وهي واو جمع اكتفاء بالضمعة قبلها فقالوا في ضربوا قد ضرب وفي قالوا قد قال - بضم الباء واللام - وهي في هو ازن وعليا قيس انشدني بعضهم ته اذا ماشاه ضروا من أرادوا * وأنشدني بعضهم * فلوان اطبا كان حولي * وتفضل ذلك في ياء التأنيث من تحت كقول عنتره *

إن المدو لهم اليك وسيلة ان يأخذوك تكحلي وتخضب

يخذفون الياء وهي دليل على الاتى ا كفاء بالكسرة» أم وكلام الشارح هنا والفراء يدل على ان هذا الحذف لغة للعرب وليس من قبيل الضرورة لكن الرضى صرح بأن هذا من ضرورة الشعر . هذا وفي البيت شاهد آخر عند قوله «الاطبا» وهو قصر المدود فانا جاء به في اول البيت مقصورا وفي آخره ممدودا وأصله المدلان الاصل في طيب أن يجمع على طيباء كشريف وشرفاء الا أنها اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فاستقلوا اجتماعها فتنقلوه من فعلا الى أفعلاء فصار أطيباء فاستقلوا ايضا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فنقلوا كسرة الباء الى الطاء وأدغموا

ضربت لولم تسكن وقولنا لوازم تحوز من ضمير المفعول نحو ضربك وضربه لان ضمير المفعول يقع كالمفصل من الفعل وقد تقدم الكلام على ذلك وعلّة اختصاص السكون بالآخر: واما ضمه فعند اتصاله بالواو التي هي ضمير جماعة الفاعلين المذكورين نحو ضربوا وكتبوا لان الواو هنا حرف مدلا يكون ما قبلها الا مضموما «فان قيل» وقد يقال رموا وغزوا فيكون ما قبلها مفتوحا قيل الاصل رمبوا وغزوا ففتح الياء والواو وانفتح ما قبلها قلبا الفين ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلها تدل على الالف المحذوفة فالفتح في الافعال الماضية هو الاصل والاسكان والمضمم عارض فيها لما ذكرنا فاعرفه ،

ومن اصناف الفعل المضارع

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وهو ما يعقب في صدره الهزمة والنون والتاء والياء وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل وللغائب يفعل وللمتكلم أفعل وله اذا كان معه غيره واحدا او جماعة تفعل وتسمى الزوائد الاربع ويشترك فيه الحاضر والمستقبل واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخصوصة للحال كالسين أو سوف للاستقبال وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فاعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر﴾

قال الشارح: هذا القبيل من الافعال يسميه النحويون المضارع ومعنى المضارع المشابه يقال ضارعه وشابهته وشاكلته وحال كونه اذا صرت مثله واصل المضارعة تقابل السخاين على ضرب من الشاة عند الرضاع يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين متضارعان فاشتقاقه اذا من الضرع لامن الرضع والمراد انه ضارع الاسماء اى شابهها بما في اوله من الزوائد الاربع وهى الهزمة والنون والتاء والياء نحو اقوم وتقوم ويقوم فاعرب لذلك وليست الزوائد هي التي اوجبت له الاعراب وانما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم والمشابهة اوجبت له الاعراب «فان قيل» فمن اين اشبه الاسم بالجواب من جهات (احدها) انا اذا قلنا زيدا يقوم فهو يصلح لزمانى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما كما انك اذا قلت رأيت رجلا فهو لواحد من هذا الجنس مبهم فيهم ثم يدخل على الفعل ما يخلصه لواحد بعينه ويقصره عليه نحو قولك زيد يقوم وسوف يقوم فيصير مستقبلا لا غير بدخول السين وسوف كما انك اذا قلت رأيت الرجل فأدخلت على الواحد المبهم من الاسماء الالف واللام قصراه على واحد بعينه فاشتبهت بتعيينهما مادخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما اولا مبهمين (ومنهما) انه يقع في مواقع الاسماء ويؤدى معانيها نحو قولك زيد يضرب كما تقول زيد يضرب وتقول في الصفة هذا رجل يضرب كما تقول هذا رجل ضارب فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيهما واحد (والثالث) انها تدخل عليه لام التأكيدي التي هي في الاصل للاسم لانها في الحقيقة لام الابتداء نحو قولك ان زيدا يقوم كما تقول ان زيدا قائم ولا يجوز دخولها على الماضى لبعدهما بين الاسم فلا يقال ان زيدا لقام على معنى هذه اللام فلما ضارع الاسم من هذه الالوجه اعرب لمضارعة العرب واعرابه بالرفع والنصب والجزم ولا جرفيه كما لا جزم في الاسماء وهذا معنى قوله «والجزم مكان الجر» وسنذكر هلة ذلك بعد فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب وهو اذا كان فاعله ضمير اثنين او جماعة او مخاطب مؤنث لحقته معه في حال الرفع نون مكسورة بعد الالف مفتوحة بعد أختيها كقولك هما يفعلان وأنتما تفعلان وهم يفعلون وأنتم تفعلون وأنت تفعلين وجمل في حال النصب كغير المتحرك فليل لن يفعلوا ولن يفعلوا كما قيل لم يفعلوا ولم يفعلوا ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذه الامثلة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ليست تثنية للفعل ولا جمعا له في الحقيقة لان الافعال لا تثني ولا تجمع لان الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظ الفعل يعبر به عن القليل والكثير فإم تكن حاجة الى التثنية والجمع وذلك نحو قولك قام زيد وضرب زيد عمرا فيجوز أن يكون قد قام مرة ويجوز أن يكون قد قام مرارا وكذلك الضرب ولو وجبت تثنية الفعل او جمعه اذا أسند الى فاعلين او جماعة لجازت تثنيته اذا أسند الى واحد وتكرر للفعل منه فكان يقال قاما زيد وقاما زيد وذلك فاسد فإذا كان الفعل نفسه لا يثنى ولا يجمع فالتثنية في قولك يفعلان والجمع في قولك يفعلون إنما هي للفاعل لا للفعل والالف في قولك يضربان اسم وهي ضمير الفاعل وليست كالالف في الزيدان لان الالف في الزيدان حرف وهي في يضربان اسم وكذلك الواو في يضربون ونحوه إنما هي ضمير الفاعل وليست كالواو في الزيدون لان الواو في الزيدون حرف وهي في يضربون اسم وكذلك الياء في تضربين وكان سيبويه يذهب الى ان هذه الحروف لها حالتان حال تكون فيها اسما وذلك اذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاموا والزيدون قاموا فالالف في قاما اسم وهو ضمير الواو في قاموا اسم وهو ضمير واذا قلت قاما الزيدان فالالف في قاما علامة مؤذنة بان الفعل لاثنين وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف وعلامة مؤذنة بان الفعل لجماعة وعلى ذلك يحمل قولهم اكاوني البراغيث ومنه قوله

يلوموني في اشتراء النخيل — ييل قومي فكلهم يمدل (١)

ونظير ذلك نون جماعة المؤنث اذا قلت الهندات قمن فالنون ضمير فاذا قلت قمن الهندات فالنون حرف مؤذن بان الفعل لمؤنث بمنزلة التاء في قامت هند ومنه قول الفرزدق

ولكن دياقي أبوه وأمه — بحوران يتصرن السليط أقارب (٢)

وكان ابو عثمان المازني وجماعة من النحويين يذهبون الى أن أالف في قاما ويقومان حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين والواو في قاموا ويقومون حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وانك اذا قلت الزيدان قاما وللزيدون قاموا فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو زيد قام الا ان مع الواحد لا يحتاج الي علامة اذ قد علم ان الفعل لا يخلو من فاعل فاما اذا كان لاثنين أو جماعة افتقر الى علامة اذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لا كثر من واحد والصحيح المذهب الاول وهو رأى سيبويه لانك اذا قلت الزيدان قاما فقد حلت هذه الالف محل علامتهما اذا قلت الزيدان قام غلامهما

(١) شرحنا هذا البيت شرحا مستفيضا في باب الضمائر فانظره (ج ٣ ص ٨٧)

(٢) قدمض قولنا في هذا البيت (ج ٣ ص ٨٩) وافضنا في شرحه فذكرنا كل ما يتعلق به فانظره هناك

فلما حلت محل ما لا يكون الا اسما قضى بأنها اسم فأما الياء في اضربي واخرجي ونحو ذلك فأنها اسم ايضا وهو ضمير فاعل مؤنث وكثير من النحويين يذهبون الى انها حرف علامة تأنيث والفاعل مستكن كما كان في المذكور كذلك نحو قم واذهب والصحيح المذهب الاول لانها تسقط في حال التثنية نحو اضربا واخرجا ولو كانت علامة لم تسقط بضمير التثنية كما لم تسقط في قادتنا وضربنا والذون لحقت علامة للرفع في هذه الامثلة الجسة وجعلوا سوطها علامة للجزم والنصب محمول عليه كما حمل النصب دلي الجر في تثنية الاسماء وجعلها لان الجر والجزم نظيران وهذا معنى قوله وجعل في حال النصب كثير المتحرك يريد بغير المتحرك المجزوم فان قيل ولم كان اعراب هذه الافعال بالحروف قيل المقتضى لاعراب هذه الافعال قبل اتصال هذه الضمائر بها، وجود قائم فوجب اعرابها لذلك وكان حرف الاعراب من هذه الافعال قد تعذر تحمله حركات الاعراب لاشتغاله بالحركات التي يقضيها ما بعده الا ترى أن الالف في نحو يضربان لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فلا يمكن اعرابه لانك لو اعربته ودن جملة الاعراب الجزم الذي هو سكون فكان يلتقي ساكنان فكان يؤدي الى حذف الالف التي هي ضمير الفاعل فكانت الالف ايضا تنقلب واوا في حال الرفع لانضمام ما قبلها وكذلك الواو كان يلزم أن تسقط في الجزم فلما نبتا حرف الاعراب عن تحمل حركات الاعراب ولم يمكن أن تكون في هذه الحروف التي هي ضمائر لانها اجنبية في الحقيقة من الفعل فجعل ما بعدها وهو النون اذ كان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل واذا كان ضميرا متصلا اشتد اتصاله بالفعل وامتزاجه به فلم يمتد به فاصلا وانما خصت النون بذلك لانها اقرب الحروف الى حروف المد واللين وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين نحو يضربان وتضربان وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك في تثنية الاسماء لافرق بينها وكانت مع الواو والياء في مثل يضربون وتضربين مفتوحة لتقل الكسرة بعد الياء والواو كما كان كذلك في الجمع نحو الزيدون والعمرين فأذا قلت يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين كان مرفوحا لاحالة ولا تحذف هذه النون الجزم ونصب ولا تثبت الا للرفع فاما ما أنشده ابو الحسن من قول الشاعر

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (١)

(١) هذا البيت أنشده الاخفش والفارسي وابن عصفور وغيرهم ولم يعزه احد الى قائله وقد انشده ابن عصفور مع هذا الشاهد شاهدا آخره قول الشاعر :

وأمسوا بها ليل لو أقسموا على الشمس حواين لم تطلع

يرفع «تطلع» وقال: حكم لهم بدلا من حكمها بحكم ما كانت نافية مثلها فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعدما اه وقال التبريزي تبعا لابن جني: «وقد لا تجزم لم حلا على لا» وقال ابن مالك ان رفع المضارع بعد لم لانه لا ضرورة ذكره صاحب معنى اليبس. هذا ورواية البيت كما في الشرح تخالف روايته في كثير من الكتب فقد رويوه هكذا:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وقوله «فوارس» هو جمع فارس شاذ وذهل - بضم الذال المعجمة - اسم لقبيلتين احدهما ذهل بن شيان بن ثعلبة بن عكاية والآخر ذهل بن ثعلبة بن عكاية وهما من ربيعة، وروي «من جرم» وهو بفتح الجيم قبيلة ايضا. ونعم في رواية الشرح

فشاذ فسبيله عندنا على تشبيهه لم بلا ومثله قول الآخر

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَدُّونَ مِنَ الطَّلَاحِ (١)

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية وهذا طريق الكوفيين فأما البصريون فيحملونه واشباهه على أنها المخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها ضمير الشأن والحديث والمراد أنه تهبطين فاعرفه ،
﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وإذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنيا فلم تعمل فيه العوامل لفظا ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر لانها منها وذلك قولك لم يضر بن ولبن يضر بن ويبنى أياضام

تحريف من ذهل. وقوله «واسرتم» يروى مرفوعا بالمطف على فوارس ومجرورا بابا المطف على ذهل وقوله «الصليفاء» فان الذي رواه الشارح بالعين المهملة وهو اسم موضع كانت به وقعة لهم ذكره ياقوت. وروى غير الشارح بالقاه الموحدة ويوم الصليفاء لهوازن على فزارة وعبس واشجع ولم يذكر ياقوت الصلفاء ولا الصليفاء فتدبر والله يرشدك (١) هذا البيت انشده الفراء عن القاسم بن معن قاضي الكوفة. وقوله :

انى زعيم يانوي قة ان سلمت من الرزاح

والاستشهاد في قوله «ان تهبطين» حيث لم يحدف النون للنصب وهذا محمول على تشبيه ان المصدرية بما المصدرية أو بان المخففة من الثقيلة على خلاف في هذا بين الكوفيين والبصريين وقد اشار اليه الشارح. ومثل البيت المستشهد به قول الشاعر:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا وحيشما كنتما لا قيتما رسدا

ان تحملا حاجة لي خف حملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

ان تقرأن على اسماء ويحكما منى السلام والاتشعر احدا

ومثله ايضا قول ابن الدمينية :

ولى كبد مقروحة من يبيعي بها كبد ليست بذات قروح

انى الناس ويح الناس ان يشترونها ومن يشتري ذاعلة بصحيح

ومثلها ايضا قول الآخر .

اذا كان امر الناس عند محوزهم فلا بد ان يلقون كل يباب

فقول الاول « أن تقرأن » وقول ابن الدمينية « أن يشترونها » وقول الثالث « أن يلقون » كل هذا كقوله في بيت الشاهد « أن تهبطين » قال ابن جني ، « سألت أبا علي رحمه الله عن قول الشاعر * أن تقرأن على أسماء ويحكما فقال هي مخففة من الثقيلة كأنه قال أنك تقرأن إلا أنه خفف من غير تعويض . وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد ابن يحيى قال . شبه أن بما فلم يعمل كما لا يعمل ما وهذا مذهب البغداديين . وفي هذا بعد . وذلك أن أن لا تقع اذا وصلت حالا أبدا . أنما هي للمضى أو للاستقبال نحو سرت أن قام و يسرن أن يقوم ولا تقول يسرن أن يقوم وهو في حال القيام . وما اذا وصلت بالفعل وكانت مصدرا فهو للحال أبدا نحو قولك ما تقول حسن . فيبعد تشبيه واحدة منهما بالآخرى وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبها . قال أبو علي . وأولى أن المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة وهذا على كل حال وان كان فيه بعض الضعف . أسهل مما أرتكبه الكوفيون « اهو قال في موضع آخر . « سألت أبا علي عن أثبات النون في تقرأن بعد ان فقال : ان مخففة من الثقيلة وأولها الفعل بلا فصل ضرورة فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا الا أن الاستعمال اذا ورد بشئ أخذ به وترك القياس لان السماع يطول القياس . قال ابو علي : لان الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين وقتننه من هذه القوانين انما هو ليلحق من ليس من اهل اللغة بأهلها ويستوى من ليس بفعييح ومن هو فعصيح : فاذا ورد السماع بشئ لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس الى السماع » اه

النون المؤكدة كقولك لا تضربن ولا تضربين ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذه النون تلتحق آخر الفعل علامة للجمع والضمير في نحو قولك الهندات قمن ويقمن وعلامة للجمع مجردة من الضمير في نحو قمن الهندات على ما تقدم شرحه فاذا تقدم الظاهر كانت النون اسما وضميرا واذا تقدم الفعل كانت حرفا مؤذنا بانه لجماعة مؤنثة الا انها « اذا اتصلت بفعل مضارع أعادته مبنيا على حاله الاول من البناء على السكون » وان كانت العلة الموجبة الاعراب وهي المضارعة قائمة موجودة حملها على الفعل الماضي من نحو جلست وضربت فكما أسكن ما قبل الضمير وهو لام الفعل كذلك أسكن في المضارع تشبيها له به لانه فعل كما انه فعل وآخره متحرك كما ان آخر فعل متحرك قال سيديويه وليس ذلك فيها بأبعد اذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل اذ جاز فيها الاعراب حين ضارعت الاءاء وليست باءاء يعني انه ليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي وهما حقيقة واحدة من جهة الفعلية بأبعد من حمل الافعال المضارعة على الاءاء في الاعراب وهما حقيقة تمتاز مختلفتان وتفتح هذه النون لانها نون جمع كما تفتح نون الجمع في قولك الزيدون والعمرسون فاذا قلت من يضربن كان الفعل في محل رفع واذا قلت لن يضربن كان في موضع نصب واذا قلت لم يضربن كان في محل مجزوم وذلك لان موجب الاعراب موجود وذلك لان المضارعة قائمة وانما وجد مانع منه فحكم على محله بالاعراب « ولا تسقط هذه النون للجزم ولا لنصب كما سقطت تلك النون لانها ضمير كالواو في يضربون والالف في يضربان » فكما لا تسقط الواو والالف هناك كذلك لا تسقط ههنا قال الله تعالى (الأن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) فأثبت النون لانها ضمير وليست علامة رفع كالتى في لم يضربوا ولن يضربوا ونظير هذه النون في بناء الفعل عند اتصالها به نون التأكيد الخفيفة والثقيلة في نحو « والله ليقومن وليضربن وليقومن وليضربن » وذلك من قبل ان الاصل في الافعال ان تكون مبنية وانما أعرب منها ما أعرب للشبه بالاسم فاذا دخلت عليها نون التأكيد أكدت معنى الفعلية ومكنته فغلب جانب الفعل وبعد من الاسم فعاد الى أصله ونحوه ما لا ينصرف انما منع من الصرف لشبه الفعل فاذا دخلت عليه الالف واللام أو أضيف بعد من الفعل وتمكنت فيه الاسم فعد الى أصله من دخول الجر والتنوين اللذين كانا له في الاصل هذا مع ما في التركيب من الخروج عن التمكن وسيوضح امر ذلك في الحروف ان شاء الله ،

ذكر وجوه اعراب المضارع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هي الرفع والنصب والجزم وايسر هذه الوجوه بأعلام على .مان كوجوه اعراب الاسم لان الفعل في الاعراب غير أصيل بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالفين في منع الصرف وما ارتفع به الفعل وانتصب وأنجزم غير ما استوجب به الاعراب وهذا بيان ذلك ﴾ قال الشارح : لماوجب للافعال المضارعة ان تكون معرفة بالحمل على الاءاء والشبه لها وكان الاعراب جنسا تحته أنواع كان القياس ان يدخلها جميع أنواعه من الرفع والنصب والجر كما كان في الاسم كذلك الا ان الجر امتنع من الافعال لامرين (احدهما) ان الجر يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل وهي حروف

الجر والاضافة فحروف الجر لها معان من التبعية والغاية والملك وغير ذلك مما لا معنى له في الافعال وأما
الاضافة فالعرض بها التعريف أو التخصيص والافعال في غاية الابهام والتنكير فلا يحصل بالاضافة اليها تعريف
ولا تخصيص فلم يكن في الاضافة اليها فائدة (الامر الثاني) ان الفعل يلزمه الفاعل ولا يفارقه والمضاف اليه داخل
في المضاف ومن تمامه وواقع موقع التنوين منه ولا يبلغ من قوة التنوين ان يقوم مقامه شيئا كقويان « فان
قيل « على الوجه الاول كما ان الجر لا يكون بالأدوات يستحيل دخولها على الافعال فكذلك الرفع والنصب
في الاسماء انما هما للفاعل والمفعول ولا يكونان الا بالافعال وحروف يستحيل دخولها على الافعال ومع ذلك
قد دخلت الافعال على غير ذينك الحدين بأدوات غير أدواتهما في الاسماء فهلا كان الجر كذلك يدخل الافعال
على غير منهاجها في الاسماء وأدوات غير ادواتها في الاسماء فالجواب ان الرفع والنصب في الاسماء الاصل فيهما
ان يكونا للفاعل والمفعولين وقد يكونان لغيرهما على سبيل الشبه بهما ويكون لهما أدوات مجازية ولا يصير
المرفوع بها فاهل حقيقة ولا المنصوب مفعولا حقيقة وذلك في نحو كان زيد قائما ألا ترى ان زيدا ههنا ليس
بفاعل وقع منه فعل ولا قائما مفعول وقع به فعل وانما ذلك على سبيل التشبيه اللفظي وكذلك ان زيدا قائم
مشبهان بالفاعل والمفعول وكذلك المبتدأ والخبر يرفعان على التشبيه بالفاعل وعاملهما معنى غير لفظ وليس
كذلك الجر فانه لا يكون الا بحروف الجر أو بالاضافة فلما كان الرفع والنصب قد توسع فيهما في الاسماء وجاء
على غير منهاج الفاعل والمفعول على سبيل التشبيه جازان يكونان في الافعال المشابهة للاسماء وجعل لهما أدوات
غير أدوات الاسماء ولم يكن الجر كذلك لان أدواته في الاسماء على منهاج واحد لا تختلف فلما لم يتسعوا فيه
التساعيم في الرفع والنصب امتنع دخوله في الافعال ولم يجعل له أدوات غير تلك الأدوات فجعل الجزم فيها
مكانه وساغ دخوله عليها اذ كان حذفاً وتخفيفاً في الافعال ثقيلة فلذلك صار اعراب الافعال ثلاثة رفعاً ونصباً
وجزماً وقوله « وليست هذه الوجوه باعلام على معان كوجوه اعراب الاسم » يعني ان الاعراب في الاسم انما
كان للفصل بين المعاني فكل واحد من أنواعه أمانة على معنى فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة وليس في الافعال كذلك وانما دخل فيها لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم ولم يبدل الرفع
فيها على معنى الفاعلية ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الاسماء كذلك وقوله « بل هو فيه من الاسم
بمنزلة الالف والنون من الالفين في منع الصرف » يعني ان منزلة دخول الاعراب في الافعال المضارعة
بمنزلة الالف والنون في سكران وعطشان لان الالف والنون انما منعنا الصرف لشبههما بالفي التأنيث
في نحو بيضاء وحمران وان كان منع الصرف في الفي التأنيث انما هو للتأنيث ولزومه وليس منع الصرف في
نحو سكران وعطشان كذلك بل بالحل على الفي التأنيث كما كان دخول الاعراب في الاسماء لحاجة الاسماء
اليه في الفصل بين المعاني وفي الافعال على غير هذا المنهاج وقوله « وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير
ما استوجب به الاعراب » يريد ان الرفع فيه بعامل وهو وقوعه مع الاسم والنصب بالنواصب والجزم بالجوامز
فالاعراب فيه وهو استحقاقه لدخول هذه الانواع عليه فبالمضارعة فاهل الفرق بين موجب الرفع وغيره
من أنواع الاعراب وبين موجب الاعراب نفسه ولا تغلط وسيوضح أمر العوامل بعد ان شاء الله تعالى ،

المرفوع

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هوفي الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك زيد يضرب رفته لان ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الاسماء وكذلك اذا قلت يضرب الزيدان لان من ابتداء كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون أول كلمة يفوه بها اسما أو فعلا بل مبدءا لكلامه موضع خيرة في أى قبيل شاء ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع انما هو وقوعه موقع الاسم وموجب الاعراب مضارعة الاسم فيهما غير ان والمعنى بوقوعه موقع الاسم انه يقع حيث يصح وقوع الاسم الا ترى انه يجوز ان تقول يضرب زيد فترفع الفعل اذ يجوز ان تقول اخوك زيد لانه موضع ابتداء كلام وليس من شرط من اراد كلاما ان يكون اول ما ينطق به فعلا أو اسما بل يجوز ان يأتي فيه باي ما شاء ولذلك قال ﴿ هو موضع خيرة ﴾ اى كان المنكلم بالخيار ان شاء أتى بالاسم وان شاء أتى بالفعل هذا مذهب سيبويه وقد وهم ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب ان مذهب سيبويه ان ارتفاعه بمضارعة الاسم ولم يعرف حقيقة مذهبه وتبعه على ذلك جماعة من اصحابه والصحيح من مذهبه ان اعرابه بالمضارعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا وذهب جماعة من البصريين الى ان العامل في الفعل المضارع الرفع انما هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وذلك ضعيف لان التعري عدم العامل والعامل ينبغي ان يكون له اختصاص بالمعمول والعدم نسبه الى الاشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شيء فلا يصح ان يكون عاملا وزعم الفراء من الكوفيين ان العامل فيه الرفع انما هو تجرده من النواصب والجوازم خاصة وهو ايضا ضعيف لامرين (احدهما) انه تعليل بالعدم الخوض وقد افسدناه (والثاني) ان ما قاله يقضى بان اول احوال الفعل المضارع النصب والجزم والامر بعكسه وذهب الكسائي منهم ايضا الى ان العامل فيه الرفع ما في اوله من الزوائد الاربع قال لانه قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعا فضيف العمل اليها ضرورة اذ لاحداث سواها وهو قول واه ايضا لان حرف المضارعة اذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه وجزء الشيء لا يعمل في باقيه لانه يكون عاملا في نفسه ووجه ثاب ان الناصب يدخل عليه فينصبه والاجازم يجزمه وحروف المضارعة موجودة فيه فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز ان يدخل عليها عامل آخر كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب « فان قيل » فانت قد تقول ان لم يفعل فلان كذا وكذا فعلت كذا وكذا فتدخل حرف الشرط على لم وهي جازمة مثله وغلب احدهما على الآخر فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل فاذا دخل عليه ناصب او جازم غلب فصار العمل له فالجواب ان الفرق بينهما ان ان الشرطية بطل عملها بعامل بعدها لقربه من المعمول وفيما نحن فيه يبطل العمل بعامل قبله وكلاهما لفظي فبان الفرق بينهما « فان قيل » فاذا قلتم انه يرتفع بوقوعه موقع الاسم فما بالكم ترفهونه بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومخفوض في قولك زيد يضرب وظننت زيدا يضرب ومررت بزيدا يضرب وهلا اختلف اعراب الفعل بحسب اختلاف اعراب الاسم الواقع موقعه فالجواب ان عامل الرفع في الفعل انما هو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم وذلك شيء واحد لا يختلف واما اختلاف اعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل فلا يختلف اعراب الفعل باختلافها « فان قيل » ولم كان وقوعه موقع الاسم

يوجب له الرفع دون غيره من نصب او جزم قيل من قبل ان وقوعه موقع الاسم ليس عاملا لفظيا فأشبهه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي فعمل مثل عمله فاعرفه ؛

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل الاصل فيه ان يقال قائما وضاربا وآكلا ولكن عدل عن الاسم الى الفعل لغرض وقد استعمل الاصل فيمن روى بيت الحماسة ﴿ فأبت الى فهم وما كدت آتيا ﴾

قال الشارح : كان صاحب الكتاب لما قرر ان الفعل يرتفع بوقوعه موقع الاسم اعترض على نفسه بقولهم « كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل » فان هذه الافعال مرتفعة في هذه المواضع ولا يستعمل الاسم فيها فلا يقال كاد زيد قائما وطفق آكلا ولا جعل ضاربا ثم اجاب عن ذلك بان قال « الاصل في كاد زيد يقوم ان يقال قائما وفي جعل يضرب ضاربا وفي طفق يأكل آكلا وانما عدل عن الاسم الى لفظ الفعل لغرض » وذلك لغرض ارادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به فاذا قلت كدت افعل كأنك قلت مقاربا لفعله أخذنا في أسباب الوقوع فيه ولسنا بمنزلة من لم يتعاطه بل قربت من زمنه حتي لم يبق بينك وبينه شيء الا مواعته وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم والذي يدل على صحة ذلك انك تحكم علي موضع هذه الافعال بالاعراب فتقول هي في محل نصب والمراد انها واقعة موقع مفرد حقة أن يكون منصوبا ونظير ذلك عسى نحو قولك عسى زيد أن يقوم والتقدير عسى زيد القيام وان كان المصدر غير مستعمل ونظائر ذلك كثيرة فأما بيت الحماسة

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آتِيًا وَكَمْ مَثَلُهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ (١)

(١) البيت من أبيات لتأبط شرما . و كان بنوحيان من هذيل قد أخذوا عليه طريقه وقد وجدوه عند جبل يشتر عسلا فقالوا له . استأمر فكره أن يفعل ثم صب مامعه من العسل على الصخر ووضع صدره عليه حتى انتهى إلى الارض من غير طريق فنجامنهم . وأول هذه الابيات

إذا المرء لم يحتل وقد جدجده أضع وقاسى أمره وهو مدبر
ولكن أحوالهم الذي ليس نازلا به الخطب الا وهو القصد مبصر
فذاك قريع الدهر ما عاش حول إذا سد منه منخر جاش منخر

ثم يقول :

أقول للحيان وقد صفرت لهم وطاني ويومي ضيق الحجر معور
ها خطتنا اما اسار ومنة وامادم والقتل بالحر أجدر
وأخرى أصادى النفس عنها وأنها لمورد حزم ان فعلت ومصدر
فرشت لها صدرى فزل عن الصفا به جؤجؤ عبل ومتن مخصر
مخالط سهل الارض لم يكده الصفا به كدحة والموت خزيان ينظر

فأبت الى فهم (البيت)

والاستشهاد في قوله « وما كدت آتيا » فان الاصل في خبر كاد الاسم المفرد ولكنه رفض في الاستعمال . قال ابن جني : « استعمل الاسم الذي هو الاصل المرفوض في الاستعمال موضع الفعل الذي هو فروع وذلك ان قولك كدت أقوم اصله كدت

فألبت لتأبط شرا ويروي ولم أك آتبا فمن قال ولم أك آتبا لم يكن فيه شاهد ولا شذوذ والمراد ولم
 اك آتبا في نظرهم لانهم كانوا قد احاطوا به ومن روى وما كدت آتبا وهي الرواية للصحيحة المختارة فالشاهد
 انه استعمل الاسم الذي هو الاصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فروع وذلك أن قولك كدت
 اقوم اصله كدت قائما والمعنى وما كدت أؤوب الى اهلى وهم بنو فهم لانه احيط بي وأشفيت على التلف
 وقاربت أن لأرجع اليهم ومثله في مراجعة الاصل المرفوض قوله

أَكْتَرْتُ فِي الْمَدَلِّ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنَّ لِي عَسَيْتُ صَائِمًا (١)

ومن ذلك عسى التوير ايؤسا فاستعمل الاسم موضع الفعل ووجه ثان في ارتفاع الفعل بعد كاد أن
 الاصل في كاد زيد يقوم زيد يقوم فارفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في خبر المبتدأ ثم دخلت كاد لمقاربة الفعل
 ولم يكن لها عمل في الفعل فبقى على خاله من الرفع،

قائما ولذلك ارتفع المضارع فاخرجه الشاعر على اصله المرفوض كما يضطر الشاعر الى مراجعة الاصول عن مستعمل
 الفروع نحو صرف ما لا ينصرف واظهار التضعيف وتصحيح المعتل وما جرى مجرى ذلك وهذه الرواية الصحيحة في
 البيت والمعنى عليها البتة ألا ترى أن معناه فابت وما كدت ادوب كقولك سلمت وما كدت اسلم وكذلك كل ما يلي
 هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ما قلناه واكثر الناس يروى « ولم أك آتبا » ومنهم من يروى « وما
 كنت آتبا » والصواب الرواية الاولى اذ لا معنى هنا لقولك وما كنت ولا لقولك ولم أك . وهذا واضح اه

(١) نسب قوم هذا البيت الى رؤبة بن العجاج وقال البغدادي « ولم اجده في ديوان رجزه » والشاهد فيه قوله
 « صائما » حيث راجع الاصل المرفوض في الاستعمال وجاء بخبر عسى اسما مفردا، قال ابن هشام « طمن في هذا البيت
 عبد الواحد الطراح في كتابه بغية الآمل ومنية السائل فقال هو بيت مجهول ولم ينسبه الشراح الى احد فسقط الاحتجاج
 به . ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فان فيه الف بيت قد عرف قائلوها وخمسين بيتا
 مجهولة القائلين . والشاهد في قوله صائما فانه اسم مفرد جيء به خبرا لعسى . كذا قالوا والحق خلافه وان عسى هنا
 فعل تام خبري لافعل ناقص انشائي يدل على انه خبري ووقوعه خبرا لان ولا يجوز بالاتفاق ان زيدا هل قام وان
 هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب وعلى هذا فالعنى انى رجوت ان اكون صائما واصلها خبرا لان وان والفعل
 مفعول لعسى وسيبويه يجوز حذف ان والفعل اذا قويت الدلالة على المحذوف الا ترى انه قدر في قوله « من لدشولا » من
 لدان كانت شولا . ومن وقوع عسى فعلا خبريا قوله تعالى (هل عسيتم ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا) الا ترى ان الاستفهام
 طلب فلا يدخل على الجملة الانشائية وان المعنى قد طعمتم ان لا تقاتلوا ان كتب عليكم القتال . ومما يحتاج الى النظر قول
 القائل عسى زيدا ان يقوم فانك ان قدرت عسى فيه فعلا انشائيا كما قاله النحويون اشكل اذ لا يسند فعل الانشاء
 الا الى منشئه وهو المتكلم كعبت واشترت واقسمت وقبلت وايضا فن المعلوم ان زيدا لم يترج وانما المترجى المتكلم
 وان قدرته خبرا كما في البيت والآية فليس المعنى على الاخبار ولهذا لا يصح تصديق قائله ولا تكذيبه فان قلت يخلص
 من هذا الاشكال انهم نصبوا على ان كان وما اشبهها افعال جارية مجرى الادوات فلا يلزم فيها حكم سائر الافعال . قلت
 قد اعترفوا مع ذلك بانها مسندة اذ لا ينفك الفعل المركب عن الاسناد الا ان كان زائدا او مؤكدا على خلاف في هذين
 ايضا وقالوا ان كان مسندة الى مضمون الجملة وقد بينا ان الفعل الانشائي لا يمكن اسناده لغير المتكلم . وانما الذي يخلص
 من الاشكال ان يدعى انها هنا حرف بمنزلة لعل كما قال سيبويه والسيرافي بحر فيتها في نحو عساي وعساك وعسائه
 وقد ذهب ابو بكر وجماعة الى انها حرف دائما واذا حملناها على الحرفية زال الاشكال اذ الجملة الانشائية حينئذ اسمية
 لافعلية كما تقول لعل زيدا يقوم فاعرف الحق ودع التقليد، اه

المنصوب

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ انتصابه بأن واخواته كقولك أرجو أن يغفر الله لي ولن ابرح الارض
وجئت كي تمطيني واذن اكرمك ﴾

قال الشارح : قد تقدم الكلام في اعراب الفعل وأنه يدخله الرفع والنصب والجزم وقد استوفيت
الكلام على رفعه فأما النصب فيه فبموامل لفظية وهي أن وان وكى واذن هذه الاربعة تنصب الفعل
بأنفسها وما عداها فباضمار أن معها على ماسياتي بيانها والاصل من هذه الاربعة أن وسائر النواصب محمولة عليها
وإنما عملت لاختصاصها بالافعال كما عملت حروف الجر في الاسماء لاختصاصها بها وأما عمل النصب
خاصة فلهي أن الخفيفة بأن الثقيلة الناصبة للاسم ووجه المشابهة من وجهين من جهة اللفظ والمعنى فأما اللفظ
فهما مثلان وان كان لفظ هذه اتص من تلك ولذلك يستقبلون الجمع بينهما كما يستقبلون الجمع بين
الثقيلتين فلا يحسن عندهم إن أن تقوم خير لك كما يستقبلون إن أن زيدا قائم يعجبني في معنى إن قيام زيد
يعجبني وأما المعنى فمن قبل أن أن وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر كما أن أن المشددة وما بعدها من
الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد كما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل «فان قيل» فهلا ينصبون
بما المصدرية في قولك يعجبني ما تصنع وهي مع ما بعدها مصدر كما كانت أن كذلك فالجواب أن الفرق
بينهما من وجهين (أحدهما) أن أن إنما نصبت لمشابهة أن الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص فأما فلم
تستحق به العمل لانه لاختصاصها بالفعل الا ترى انه يقع بعدها الفعل والاسم فكما يقال يعجبني ما تصنع
بمعنى صنيعك فكذلك يقال يعجبني ما انت صانعة في معنى صنيعك ايضا فلما لم يكن لها اختصاص واستحقاق لنفس
العمل لم يؤثر فيها شبه أن (والوجه الثاني) أن أن المخففة أشبهت أن الثقيلة من وجهين من جهة اللفظ ومن جهة
المعنى على ما تقدم وأما ما قلنا أشبهت من جهة واحدة وهي كونها مع ما بعدها مصدرا كما ان تلك كذلك فلم تستحق
العمل من جهة واحدة على أن من العرب من يلقى عمل أن تشبيها بما وعلى هذا قرأ بعضهم أن يتم الرضاة
بالرفع ومنه قوله

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنَى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا (١)

والذي يلغى أن عن العمل لمشابهة ما فانه لا يعمل ما لمشابهة ان لمدم اختصاصها فاعرفه ، واما « لن »
فحرف ناصب عند سيبويه وهو تقيض سوف وذلك أن القائل إذا قال سوف يقوم زيد فنفي هذا لن يقوم
زيد ويجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه من الفعل المنصوب نحو قولك زيدا لن اضرب بخلاف أن لان أن
وما بعدها مصدرا فلا يتقدم عليه ما كان في حيزه وليس كذلك لن لانها إنما تنصب لشبهها بأن ووجه الشبه بينهما
اختصاصها بالافعال ونقلها إليها إلى المستقبل كما كانت أن كذلك وكان الخليل يذهب في إحدى
الروايتين عنه إلى أن الاصل في لن لأن ثم خففت لكثرة الاستعمال كما قالوا أيش والاصل أي شيء فخففت

(١) قد سبق شرح هذا البيت في اثناء تعليقاتنا أول هذا الباب فانظره (ص ٩) من هذا الجزء

وكما قلوا كينونة والاصل كينونة وهو قول يضيف اذ لا دليل يدل عليه والحرف اذا كان مجموعه يدل على معنى فاذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الافراد اذ التركيب على خلاف الاصل ورد سبويه هذه المقالة لجواز تقدم معموله عليه ولو كانت مركبة من لأن لكان ذلك متمما كما تنوع زيدا لأن اضرب وللخليل أن يقول انهما لما ركبا زال حكمهما عن حال الافراد وكان الفراء يذهب إلى أن الاصل في لن ولم لا وانما ابدل من الف لا النون في لن والميم في لم ولا ادري كيف اطلع على ذلك اذ ذلك شيء لا يطلع عليه الا بنص من الواضع، واما اذ حرف ناصب أيضا لاختصاصه ونقله الفعل الى الاستقبال كان وهي جواب وجزء فيقول القائل انا ازورك فتقول اذن أكرمك فانما اردت اكرام توقعه في المستقبل وهو جواب لكلامه وجزء زيارته ولها ثلاثة احوال (احدها) أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب فهذه يجب اعمالها لا غير نحو قولك اذن اكرمك في جواب انا ازورك قال الشاعر وهو عبد الله بن محمد الضبي

أرْدُدُ حِمَارَكَ لَا يَرْتَمُ بَرَوْضَتِنَا إِذْنٌ يَرْدُّ وَقَيْدَ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ (١)

(والثاني) ان يكون ما قبلها واوا او فاء فيجوز اعمالها والغاؤها وذلك قولك زيد يقوم واذن يذهب فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطفت واذن يذهب على يقوم الذي هو الخبر ألغيت اذن من العمل وصار بمنزلة الخبر لان ما عطفت على شيء صار واقعا موقعا فكأنك قلت زيد اذن يذهب فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدأ وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فأعمل لذلك ونصب به قال الله تعالى (واذا لا يلبثون خلافا لك الا قليلا) وفي قراءة ابن مسعود واذا لا يلبثوا بالنصب على ما ذكرنا وقال تعالى (فاذا لا يؤتون الناس تقيرا) (واما الحالة الثالثة) فان تقع متوسطة لامه متعمدا ما بعدها على ما قبلها او كان الفعل فعل حال غير مستقبل وذلك في جواب من قال انا ازورك انا اذن اكرمك فترفع هنا لان الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو انا وكذلك لو قلت ان تكرمني اذن اكرمك فتجزم لان الفعل بعد اذن معتمد على حرف الشرط واما الغيت في هذه الاحوال لان ما بعد

(١) هذا البيت من ابيات رواها أبو تمام والمفضل لعبد الله بن عنمة الضبي وهي:

ما ان ترى السيد زيدا في نفوسهم	كما تراه بنو كوز ومركبوك
ان تسألوا الحق نمطى الحق سائله	والدرع محقبة والسيف مقروب
وان أيتم فأننا معشر أنف	لا نطعم الحسف ان السم مشروب
فازجر حمارك	(البيت) وبعده
ان تدع زيد بنى ذهل لمضبنة	نفضب لزرة ان الفضل محسوب
ولا يكونن كجبرى داحس لكم	في غطفان غداة الشعب عرقوب

والشاهد في البيت قوله «اذن يرد» حيث نصب الفعل المضارع لوقوع اذن في ابتداء الجواب وقوله «لا يرتع بروضتنا» يجوز عند الكسائي ان يكون مجزوما على اعتبار لافيه ناهية وليس الجزم لوقوعه في جواب الامر. وعنده ان يرد مجزوم لان مصوب كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعلى ما قررناه اولا اذن منقطع عما قبله مصدر كأن المخاطب قال لا أزرجه. فاجاب بقوله اذن يرد

أذن معتمد على ما قبلها وما قبلها محتاج إلى ما بعدها وهي لا تعمل إلا مبتدأة ولا يصح إن تقدر مبتدأة لاعتقاد ما بعدها على ما قبلها وكانت مما قد يلغى في حال فالتيت هنا فاما قول الشاعر

لا تترُ كُنِّيَ فيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَا أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرًا (١)

فانه شاذ وان صحت الرواية فهو محمول على ان يكون الخبر محذوفا وابتداء اذن بعد تمام الاول بخبره وساغ حذف الخبر للدلالة ما بعده عليه كأنه قال لا تتركني فيهم غريبا بعيدا إنى أذل إذا أهلك أو أطير أو يكون شبه اذن هنا بلن فلم يانها لانها جميعاً من نواصب الافعال المستقبلية ويشبهه اذن من عوامل الافعال بأفعال الشك واليقين لانها أيضا تعمل وتلغى الا ان افعال الشك اذا تأخرت أو توسطت يجوز ان تعمل واذن اذا توسطت بين كلامين أحدهما محتاج الى الآخر لم يجزان تعمل لانها حرف والحروف أضف في العمل من الافعال فلذلك جاز في أفعال اليقين والشك الاعمال اذا توسطت أو تأخرت ولم يجز إعمال اذن في الموضع الذي ذكرناه ، وأما « كي » فللمرب فيها مذهبان (أحدهما) ان تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن وتكون مع ما بعدها بمنزلة اسم كما كانت أن كذلك (والآخر) ان تكون حرف جر بمنزلة اللام فينصب الفعل بعدها باضمار أن كما ينصب بعد اللام فاذا كانت بمنزلة أن جاز دخول اللام عليها قال الله تعالى (لكيلا تأسوا على ما فاتكم وللكيلا يعلم بعد علم شيئا) وقياس كي هذه ان تكون بمنزلة أن ولولا ذلك لم يجز دخول اللام عليها لان حرف الجر لا يدخل على مثله فاما قول الشاعر

فلا والله لا يُلغى لِيَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (٢)

(١) هذا البيت احد الشواهد التي لم ينسبها احد الى قائله . والاستشهاد به في قوله « اذن اهلك » حيث جاء بالفعل منصوبا باذن مع كونه خبرا عما قبله بتأويل ان الخبر هو مجموع اذن اهلك لا اهلك وحده فتكون اذن مصدرية . هكذا قرره العلامة الرضى وهو كما لا يخفى عليك تخلص آخر غير الذي تخلص به الشارح هنا وكلام الشارح هو الذي ذهب اليه السيرافي في شرح الكتاب حيث قال « هذا البيت شاذ ولا يحتج به لان قائله مجهول لا يحتج بقوله فان صح فاما ان يقال انه لفة حمل فيها اذن على لن وهي لا تلغى بحال او نقول خبران مقدران انى لا اقدر على ذلك وجملة اذن اهلك مستأنفة واذن فيها مصدرية » اه وقال الاندلسي « يجوز ان يكون خبران محذوفان انى لا احتمال ذلك ثم ابتداء فقال اذن اهلك . والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا » اه وقد رد العلامة البدر الدماميني ما ذهب اليه الرضى ونقلناه لك في صدر الكلام بان مقتضاه جواز ان تقول زيدا اذن يقوم بنصب يقوم على ان يكون زيدا مبتدأ وخبره هو المجموع من اذن يقوم وصريح كلامهم ياباه واجابوا بان توجيه الرضى انما هو لبيان وجه ارتكاب الشذوذ في هذا المسموع فلا يمكن بحال ان يكون مقتضاه جواز النصب في كل ما سواه محال يتحقق فيه شذوذ عن القياس ، وقال الفراء « اذا وقعت اذا على فعل وقبلها اسم بطلت فلم تنصب فقلت انا اذا اضربك . واذا كانت في اول الكلام انصبت بفعل ورفعت فقلت انى اذا اذوبك والرفع جائز انشدني بعض العرب * لا تتركني فيهم شطيرا البيت وانما جاز في ان ولم يجز في المبتدأ بغير ان لان الفعل لا يكون مقديما في ان وقد يكون مقديما لو انها أسقطت » اه والشطير الغريب *

(٢) هذا البيت من قصيدة لمسلم بن عبد الوالي . وكان من امره انه كان غائبا فكتب ابله للصدق اى لعامل الزكاة وكان رقيع - وهو عمارة بن عبيد الوالي - عريفا . فظن مسلم ان رقيعا أغراه وكان مسلم بن اخت رقيع وابن عمه فقال .

فشاذ لا يحمل عليه غيره مما كثر وفشا واذا كانت حرف جر جاز دخولها على الاسماء كدخول حرف الجر من ذلك قول بعض العرب كيمه فأدخل كي على مافي الاستفهام كما يدخل عليها حروف الجر نحو لم وبم وعم فحذف الالف كما يحذفها مع حروف الجر وأدخل عليها هاء السكت في الوقف فقال كيمه كما يقال فيه وعمه فاذا قلت جئت لكي تكرمني لم تكن الا الناصبة بنفسها لدخول اللام عليها واذا قلت جئت كي تكرمني من نحو قوله تعالى (كيلا يكون دولة) جاز فيه الامران جميعاً على انه قد حكى عن الخليل انه لا ينتصب بشيء إلا بان اما ان تكون ظاهرة أو مقدره وهذا يقتضى ان يكون النصب بعد كي واذن باضمار أن فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وينتصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي حتى واللام وأو بمعنى الى وواو الجمع والفاء في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وذلك قولك

بكت ابلى وحق لها البكاء وفرقها المظالم والعداء
اذا ذكرت عرافة آل بشر وعيشا مالاولة انشاء
ودهرا قد مضى ورجال صدق سموا قد كان بمدهم الشقاء
اذا ذكر العريف لها اقشعرت ومس جلودها منه ازواء
وقبل البيت الشاهد .

اذا مولى رهبت الله فيه وارحاما لها قبلى رعاء
رأى ما قد فعلت به موال فقد غمرت صدورهم وداءوا
فكيف بهم ؟ فان احسنت قالوا . أسأت ؛ وان غفرت لهم اسأوا
فلا وأيك لا يلقى لماي ولا لئامهم (البيت)

والمظالم جمع مظلمة - بكسر اللام - وهو ما اخذه الظالم وكذلك الظلامة والظلمية . والعداء - بفتح العين - الظلم وتجاوز الحد وهو مصدر عد عليه . وقوله « اذاذ كرت » فاذا ظرف لقوله بكت وفاعل ذ كرت ضمير الابل وانشاء أى انكشاف يقال ثناه اذا كفه وقوله « ورجال صدق » هو منصوب بالمطف على عرافة آل بشر وسموا معناه تعاطوا اخذ الزكاة والساعى من ولى شيئاً على قوموا كثر ما يقال في ولاة الصدقة . والا نزواء التقبض وتفادى من كذا اذا تحاماه وازروى عنه . وقوله « اذا مولى رهبت الله فيه الخ » فان رهبت الله معناه خفت الله في جانبه . وقبلى هو بفتح القاف وسكون الباء الموحدة . والرعاء جمع راع من الرعاية وهي تفقد الشئ . وتحفظه . وقوله « رأى ما قد فعلت به الخ » ماموصولة او نكرة موصوفة مفعول اول لرأى والمفعول الثانى محذوف أى رأى شر او سوءاً أو نحو ذلك . وموال فاعل رأى وهو جمع مولى . وغمرت من الغمر - بكسر العين المعجمة - وهو الحد والغل يقال غمر صدره على وبابه فرح وتسكن العين في المصدر ايضاً . وداء وا أى مرضوا وهو فعل ماض من الداء وقوله « فكيف بهم الخ » معناه كيف اصنع بهم وهم جماعة لا يمترون لى بفضل ما صنع . وقوله « فلا وايبك » هكذا رواه في ضالة الاديب ابو محمد الاسود الاعرابى وجملة لا يلقى جواب القسم أى لا يوجد شفاء لمساى من الكدر ولا لئامهم من داء الحسد . واللام الثانية في « الهاء » مؤكدة الاولى . ورواه صاحب منتهى الطلب من اشعار العرب هكذا :

فلا والله لا يلقى لماي وشأنهم من البلوى دواء

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت

سرت حتى أدخلها وجنتك لتكرمني ولا تزنمك أو تعطيني حتى ولا تأكل السمك وتشرب اللبن وإيتني فأكرمك ولا تظنوا فيه فيحل عليكم غضبي وما تأتينا فتحدثنا وهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وياليتني كنت معهم فأفوز والآنزل فتصيب خيرا ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان « الفعل ينتصب بعد هذه الاحرف التي ذكرها وهي خمسة » منها اثنان من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف « ومما حق واللام وذلك قولك سرت حتى أدخلها وجنتك لتكرمني » فالفعل بعد هذه الحروف ينتصب باضمار أن لا يابها نفسها « فان قيل » ولم قلت إن أن مقدرة بعد هذه الحروف ولم تكن مقدرة بعد اذن ولن وكى قيل ان اذن ولن وكى في أحد وجهيها تلزم الافعال وتحدث فيها معاني فصارت كأن في لزومها الفعل فحملت عليها وعملت عملها لمشاركتها اياها على ما وصفتنا فأما اللام وحتى فهما حرفا جر وءوامل الاسماء لانعمل في الافعال فاذا وجد الفعل بعدها منصوبا كان بغيرها فاذا قدرت أن صارت اللام وحتى عاملتين في اسم على أصلهما لان أن والفعل في تأويل الاسم وانما صاغ حذفان والنصب بهما لان حتى واللام صارتا عوضين منها فكانت كل موجودة لوجود العوض منها وقال الكوفيون النصب في قولك جئت لا كرمك وسرت حتى أدخل المدينة انما هو باللام وحتى فاللام هي الناصبة لا كرمك وهي بمنزلة أن وليست هي لام الخفض التي في الاسماء وليكنها لام تقييد الشرط وتستعمل على معنى كى واذا أتت اللام مع كى فالنصب باللام وكى مؤكدة لها واذا انفردت كى فالعمل بها وان جاءت أن مظهرة بعد كى فهو جائز عندهم وصحيح ان يقال جئتك لكي ان تكرمني ولا موضع لان لانها تؤكد لكي كأكدتها في قوله أرذت لكيما أن تطير بقرتي وتركها شداً بيدياء بلقع (١)

(١) هذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوى ومع هذا فإمام يعرف قائله . والشاهد فيه مجيء ان المصدرية بمدى مؤكدة لها والنصب انما هو بسكى هكذا قرره الشارح . وقال الاخفش ان كى حرف جر دائما ونصب الفعل بعدها بان مضمر على حذف نصبه بعد اللام وقد تظهر ان في الكلام كما في البيت ونقل قوم عن جار الله مؤلف هذا الكتاب انما دخل حرف الجر على كى في نحو كى تقوم تبين انها حرف ناصب للفعل فاذا جاءت كى ومعها ان كان ذلك شداً للجميع بين الذوب والتائب وذلك كالجمع بين العوض والمعوض . وابن عصفور عن هذا من الضر ائروا اعتبر ان في البيت زائدة قال . ومنها زيادة ان كقوله * اردت لكيما ان تطير * ان فيه زائدة غير عاملة لان لكيما تنصب الفعل بنفسها ولا يجوز ادخال ناصب على ناصب واما قول حسان .

فقلت . اكل الناس اصبحت ما نحا لسانك كيمانا تغرو وتحدا

فان فيه ناصبة لازائدة اظهرت للضرورة لان كيما اذالم تدخل عليها اللام كان الفعل بعدها منتصبا باضمار ان ولا يجوز اظهارها في فصيح الكلام . وقال ابن الانباري في كتابه الانصاف ذهب الكوفيون الى انه يجوز اظهار ان بمدى توكيد السكى وذهب بعضهم الى ان العامل في نحو جئت لكي ان اكرمك اللام فاما كى وان فتوكيدان لها وقالوا يدل على جواز اظهارها النقل كقوله * اردت لكيما ان تطير * والقياس على تأكيد بعض الكلمات لبعض فقد قالوا الامان رايت مثل ز يدجمعوا بين ثلاثة من احرف الجحد للبالغة . وقال البصريون . لا يخلو اظهار ان بمدى انما لانها كانت مقدرة فظهرت واما لانها زائدة . والاول باطل لان كى عاملة بنفسها ولو كانت تعمل بتقدير ان لكان ينبغي اذا ظهرت ان يكون العمل لان فلما اضيف العمل الى كى دل على انها العامل . وكذا الثاني باطل لان زيادتها ابتداء ليس بمقيس فوجب ان لا يجوز اظهار

ولذلك أجازوا ظهورها بعد حتى كظهورها بعد كي والنصب عندهم بحتى كالنصب بان فاذا قلت لاسيرن حتى ان أصبح القادسية فهو جاز والنصب بحتى وأن تؤكد الحى كما كانت تؤكد لىكى وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين وذلك انه قال في جئت لا كرمك وسرت حتى أدخل المدينة ان المستقبل منصوب باللام وحتى لقيامها مقام أن نخالف أصحابه لانهم يقولون ان النصب بهما بطريق الاصالة ولم يوافق البصريين لانه يقول ان النصب بهما لا بمضمر بعدهما وما احتج به الكوفيون انهم قالوا لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة لجاز ان تقول أمرت بتكرم على معنى أمرت بأن تكرم والجواب ان حروف الجر لا تتساوى في ذلك لان اللام قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم وهي شاملة يجوز ان يسأل بها عن كل فعل فيقال لم فعات فيقال لكذا لان لكل فاعل غرضاً في فعله وباللام يخبر عن جميع ذلك وكى وحتى في معناها فكأنها دخلت على أن والفعل لانها مصدر لا فاعل أن ذلك الغرض من إيقاع الفعل المتقدم ثم حدثت أن تخفيفاً فصارت هذه الحروف كالعوض منها ولذلك لا يجوز ظهورها وليس ذلك بأول ما حذف لكثرة الاستعمال «فان قيل» ولم كانت أن أولى بالاضمار من سائر الحروف قيل لاسيرن (أحدهما) ان أن هي الاصل في العمل لما ذكرناه من شبهها بأن المشددة فوجب ان يكون المضمر أن لقوتها في بابها وأن يكون ما حمل عليها يلزم موضعا واحدا ولا يتصرف (والامر الآخر) ان لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها الأثرى ان أن يلها الماخى والمستقبل بخلاف أخوانها فانها لا يليها الا المستقبل فلما كان لها من التصرف ما ذكر جهات لها مزية على أخواتها بالاضمار فاعرفه ، وأما «حتى» فاذا نصبت الفعل بعدها فهى فيه حرف جر على ما ذكرنا فاذا قلت سرت حتى أدخلها فالفعل منتصب بأن مضمره وان والفعل فى تأويل مصدر والمصدر فى محل مخفوض بحتى وحتى وما بعدهما من المصدر فى موضع نصب بالفعل كما ان الجار والمجرور كذلك فى قولك مرتت بزبد وزات على عمرو ولها فى النصب معنيان (أحدهما) ان تكون غاية بمعنى الى أن والمراد بالغاية ان يكون ما قبلها من الفعل متصلا بها حتى يقع الفعل الذى بعدهما فى منتهاه كقولك سرت حتى أدخلها فيكون السير والدخول جميعاً قد وقعا كأنك قلت سرت الى دخولها فالدخول غاية لسيرك والسير هو الذى يؤدى الى الدخول ومنه قوله تعالى (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بالنصب أى زلزلوا الى ان قال الرسول (والثانى) ان تكون بمعنى كى فيكون الفعل الاول فى زمان

ان بحال ومنهم من قال ان لم يجز اظهار ان بعد كى وحتى لانها صارت ابداً من اللفظ بأن كما صارت ما بداً عن الفعل فى قولهم اما انت منطلقا انطلقت ممك والتقدير ان كنت منطلقا الخ حذف الفعل وجعل ما عوض عنه . واما قوله * اردت لىكيا ان تطير بقرتي * فلاحجة فيه لان قائله مجهول . وان علم فإظهار ان بعد كى لضرورة الشعر اولان ان بدل من كى لانها بمعنى واحداً . وقال ابن هشام . ولا تظهر ان بعد كى بل اللام الا فى الضرورة . وعن الاخفش ان كى جارة دائها وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمره ويرده نحو لىكياتاً سو افان زعم ان كى تأ كيد اللام كقوله * والالمهم ابداء * ردى بان الفصحى المقيس لا يخرج على الشاذ . واعلم ان قول ابن عصفور فيما نقلناه لك عنه . « واما قول حسان بن عرقال ا كل الناس اصبحت ما نحا . الخ » مما استدركه عليه الرواة النقات فان البيت من قصيدة لجليل العذرى صاحب بئنة ومطلعها ؛
عرفت مصيف الحى والترىما كما خطت الكف الكتاب المرجما

والثاني في زمان آخر غير متصل بالاول وذلك نحو قولك كذبتني بأمرلي بشيء والمراد كذبتني بأمرلي كذبتني بأمرلي بشيء وكذلك أسلمت حتى أدخل الجنة ولحني مواضع أخر قد ذكر بعضها في العطف وسيدكر الباقي في موضعه ان شاء الله ، « وأما اللام » فهي من حروف الجر ومعناها الغرض وأن ما قبلها من الفعل علة لوجود الفعل بعدها كما كانت كي كذلك وقد تقدم الكلام عليها ، « وأما حروف العطف » فأو والواو والغاء فهذه الحروف أيضا ينتصب الفعل بعدها بأضمار أن وايسست هي الناصبة عند سيدبويه وذلك من قبل انها حروف عطف وحروف العطف تدخل على الاسماء والافعال وكل حرف يدخل على الاسماء والافعال فلا يهمل في أحدهما فلذلك وجب ان يقدر أن بعدها ليصح نصب الفعل اذ كانت هذه الحروف مما لا يجوز ان يهمل في الافعال وذهب الجرمي الى انها هي الناصبة بانفسها وذهب الفراء من الكوفيين الى ان النصب في هذه الافعال لا يهمل الحروف بل هي منتصبة على الخلاف لانها عطفت ما بعدها على غير شكله وذلك انه لما قال لا تظلمني فتندم دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلاف كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قوله لم تترك والاسم لا كذلك قال وذلك من قبل ان الافعال فروع الاسماء فاذا كان الخلاف في الاصل ناصبا وجب ان يكون في الفرع كذلك والخلاف الموجب للنصب في الاسماء عندهم في أشياء منها نصب الظروف بعد الاسماء نحو زيد عندك وزيد خلفك لما خالفت هذه الظروف ما قبلها نصبت على الخلاف والمذهب الاول فاما قول الجرمي انها هي الناصبة فقد أبطله المبرد بانها لو كانت ناصبة بانفسها لكانت كأن وكان يجوز ان تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على أن فكان يلزم ان يجوز عنده أن يقال ما أنت بصاحبي فأحدثك فأكرمك لان الغاء هي الناصبة وكان يجوز ان يقال لا تأكل السمك وتشرب اللبن لان الواو هي الناصبة لأنزى ان الواو في القسم لما كانت هي العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها وجاز ان يقال والله والله ولما كانت واو رب أصلها العطف لم يجز دخول حرف العطف عليها فلا يقال في مثل

• وبلدة ليس لها أنيس • (١) وو بلدة كذلك ههنا لو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسهم لجاز دخول حرف العطف عليها كما جاز دخوله على واو القسم ولما امتنع منها ذلك دل على ان أصلها العطف كواو رب وبذلك احتج سيدبويه في دفع هذه المقالة فاما أو فاصلها العطف حيث كانت وتستعمل في النصب على وجهين (أحدهما) ان يتقدم فعل منصوب بناصب من الحروف ثم يعطف عليه بأو كما يعطف بسائر الحروف وذلك نحو مدحت الامير كي يهب لي دينارا أو يحملي على دابة ومعناها أحد الشئتين وهذا الوجه يقع فيه المرفوع والمجزوم اذا تقدم مرفوع أو مجزوم وليس يجتم ان يقع فيه منصوب فتقول في المرفوع انا أكرمك أو أخرج وتقول في المجزوم ليخرج زيد الى البصرة أو يقع في مكانه (والوجه الآخر) ما نحن بصده وهو ان يخالف ما بعدها ما قبلها ويكون معناها الا أن والفرق بين هذا الوجه والاول ان الاول لا تعلق فيه

بين أو قبل أو وبين ما بعدها وأما هي لاحد الامرين وليس بينهما ملازمة أتمامها وإخبار بوجود أحدهما
الأتري انه لا ملازمة بين قوله تقاطعوا وبين يسلمون فهو كعطف الاسم على الاسم أو نحو قولك جاءني
زيد أو عمرو (والوجه الثاني) أن يكون الفعل الاول كالعلم في كل زمان والثاني كالخروج له عن عمومه الأتري
انك اذا قلت لألزمك ان ذلك علم في كل الازمنة فاذا قلت أو تقضييني حتى فقد أخرجت بعض الازمنة
المستقبله من ذلك وجعلته ممتدا في جميع الاوقات سوى وقت القضاء ففي الاول كان مطلقا والثاني صار
مقيدا وهو في الوجه الاول عطف ظاهر وفي الثاني عطف متأول لانك في الاول تعطف ما بعدها على
ما قبلها وتشرکه في اعرابه وظاهر معناه والنصب بعد أو هذه ليس باضمار أن أتمامها بالنصب الذي نصب
ما قبلها ثم عطف عليه بحرف العطف المشترك بينهما في العامل واما العطف المتأول فنحو لألزمك أو تعطيني
حتى فهذا لا يريد فيه العطف الظاهر لانه لم يرد إيجاب أحدهما إنما يريد إيجاب اللزوم ممتدا الى وقت
الاعطاء فلما لم يرد فيه العطف الظاهر تأولوه بأن توهموا المصدر في الاول لان الفعل يدل على المصدر
ونصبوا الثاني باضمار أن لان أن والفعل مصدر وصارت أو تد عطف مصدر في التأويل على مصدر
في التأويل ولذلك لا يجوز اظهار أن لتلا يصير المصدر مفعولاً به فيؤدى الى عطف اسم على فعل وذلك لا يجوز
وما يؤكد عندك الفرق بينهما انك اذا قلت ستكلم زيدا أو يقضى حاجتك فتنصب يقضى على معني
الأن يقضى فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه واذا عطفت فأما تخبر بانه سيقم أحد الامرين من
غير أن يدخله هذا المعنى ويوضح ذلك ان الفعلين اللذين في العطف نظيران أي ما شئت قدمته فيصح
به المعنى فتقول سيقضى حاجتك زيد أو تكلمه اذا عطفت فأيهما قدمت كان المعنى واحدا واذا نصبت
اختلف المعنى فدل على السبب كما بينت لك ولا يصح على هذا سيقضى حاجتك زيد أو تكلمه الا ان
تريد أن تجعل الكلام سببا لابطال قضاء حاجته فيجوز حينئذ كأنه يكره كلامه فهو يقضى حاجته إن سكت
وان كلمه لم يقضها فان قيل وأي مناسبة بين أو والأأن حتى كانت في معناها قيل بينهما مناسبة ظاهرة وهو
العدول عن ما أوجبه اللفظ الاول وذلك انا اذا قلنا جاءني القوم الا زيدا فاللفظ الاول قد أوجب دخول
زيد فيما دخل فيه القوم لانه منهم فاذا قلت الا فقد أبطأت ما أوجبه الاول واذا قلت جاءني زيد أو عمرو
قد أوجبت المحيى لزيد في اللفظ قبل دخول أو فلما دخلت بطل ذلك الوجوب ولاجل هذه المخالفة احتجيج
الى تقدير الفعل الاول مصدرا وعطف الثاني عليه على التقدير الذي مضى ومن النحو بين من يقدر أو
هذه بالي ويجعل ما بعد أو غاية لما قبلها وإياه اختار صاحب هذا الكتاب والوجه الاول وهو اختيار
سيديوه لان قوله لألزمك يقضى التأييد في جميع الاوقات فوجب ان يستثنى الوقت الذي يقع فيه انتهاءه فلذلك
قدروه بالا فيكون المعنى ان الفعل الاول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد أو فيكون سببا لارتفاعه
وعلى قيلهم يكون ممتدا الى غاية وقوع الثاني فمن ذلك قول امرئ القيس

قللتُ له لا تبك عينك إنما يُحاولُ ملكاً أو نموتُ فنعدراً (١)

(١) هذا البيت من كفة لامرئ القيس بن حجر الكندي يقولها عند ذهابه الى قيصر ملك الروم
يستجير به . واولها .

والقوافي منصوبة والتقدير فيه ما قدمناه ولورفع لجاز على تقديرين (أحدهما) على الوجه الاول وهوان يكون معطوفا على نحاول (أو) يكون مستأنفا كأنه قال أو نحن نموت فنموت ومن ذلك قوله تعالى (ستمدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) بالرفع على الاشتراك بين الثاني والاول أو على الاستئناف كأنه قال أو هم يسلمون وقد وجد في بعض المصاحف أو يسلموا بحذف النون للنصب على الوجه الثاني والفرق بينهما ان من رفع كان المراد ان الواقع أحد الامرين إما القتال وإما الاسلام وعلى الوجه الثاني يجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالاسلام ، وأما الواو فننصب الافعال المستقبلية اذا كانت بمعنى الجمع نحو قولهم لاتأكل السمك وتشرب اللبن أى لاتجتمع بينهما ومنه قول الاخطل

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا
وحتت سليمانى بطن طيى فمرعرا
فدعها وسل الهم عنها بحسرة
ذمول اذا صام النهار وهجرا
عليها فتى لم تحمل الارض مثله
أبر بميثاق وأوفى وأصبرا
اذا قلت هذا صاحب قد رضيته
وقرت به العيان بدلت آخرا
كذلك جدى لا أصحاب صاحبا
من الناس الا خاننى وتعيرا
تذكرت أهلى الصالحين وقد اتت
على جبل بنا الركاب وأعفرا
وقبل البيت المستشهد به .

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه
وايقن انا لاحقاف بقيصرا
فقلت له لاتبك عينك
(البيت) وبعده ،
فانى اذ ين ان رجعت مملكا
بسير ترى منه الفرائق ازورا
على ظهر عادى تحاربه القطا
اذا ساقه المود الدنيا فى جرجرا

والشاهد في البيت قوله « أو نموت فنموت » حيث نصب الفعل المضارع بعد الواو وليس منها هان الى لانها لو كانت كذلك لكان ما بعدها اذلا فيما قبلها وليس ذلك بمقول فتحتم ان تكون بمعنى الواو يكون ما بعدها كأنه استثنى مما قبلها ومحصل المعنى انابغى الملك فيجب ان نسعى اليه لنذكره الا ان يدها الموت فنكون بذلك قد اسلفنا العذر لانفسنا . هذا مختصر ما قرره الشارح مع بعض ابصاح واعلم ان سيويوه قد جوز الرفع في قوله « نموت » اما بالعطف على قوله « نحاول » واما على الاستئناف أى نحن نموت . قال « واعلم ان معنى ما انتصب بعد الواو على الا ان كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء تقول لاؤمئك او تقضىنى حتى ولا ضر بنك او تسبقنى فالمعنى لاؤمئك الا ان تقضىنى ولا ضر بنك الا ان تسبقنى هذا معنى النصب قال امرؤ القيس * فقلت له لاتبك عينك * البيت . والقوافي منصوبة فالتمثيل على ما ذكرته والمعنى على الا ان نموت فنموت . ولورفعت لكان عربيا جيدا على وجهين على ان تشارك بين الاول والآخر وعلى ان يكون مبتدأ مقطوعا من الاول يعنى أو نحن ممن يموت وقال تعالى « ستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون » ان شئت كان على الاشتراك وان شئت كان على أو هم يسلمون اه واما نصب قوله فنموت فنموت فبالمعنى على نموت فيمن نصبه . واما على من رفعه فقد وجه الكرماني النصب في « فنموت » بان الفاء للسببية وبمدها ان مضمرة في جواب النفي الضمى بتأويل نموت بلا نبقى . ولتأنيبه وقفة ، وقوله فنموت وهو بضم النون وذالها تروى مفتوحة فالفعل حينئذ مبنى المجهول . والمعنى اذا امتنا عذرتنا الناس وتروى ذاله مكسورة فهو مبنى للفاعل من اعذر الرجل اذا بلغ العذر . وسياً تى هذا الشاهد في كلام المؤلف قريبا *

لَاتَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ (١)

فالمراد لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ولا تجمع بين نهيك عن شيء وإتيانك مثله والنصب في ذلك كله بإضمار أن بعد الواو عندنا كما كان بعد أو وحمله على الفعل الاول الأتري انهم لم يريدوا بقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن النهي عن أكل السمك منفردا وشرب اللبن منفردا وإنما المراد أن ينهاه عن الجمع بينهما لما في ذلك من الفساد والضرر ولو جزمه بالهطف على ما تقدم لكان داخلا في حكم الاول وكان التقدير لآتته عن خالق والآت مثله لو كان ذلك لكان تمدناده أن ينهى عن شيء ونهاه أن يأتي شيئا من الاشياء وهو محال فلما استحال حمل الثاني على الاول كانه تخيل مصدر الاول اذ كان الفعل دالا عليه مع موافقة المعنى المراد فصار كأنه قل لا يكن منك نهى ثم أضرر أن مع الثاني فصار مصدرا في الحكم ثم هطف مصدرا متأولا على مصدر متأول ولذلك لا يجوز إظهار أن فيه اثلا بصير المصدر مصحبا

(١) نسب الشارح هذا البيت للاخطل تبعاً لسيدويه. ونسبه الزمخشري للمتوكل الكنانى. ونسبه الحاقمى لسابق البربرى. ونقل السيوطى عن تاريخ ابن عساکر أنه لا عزم من حكيم. والشهور انه من تصيدة لابي الاسود الدؤلى فأوضح أن هذا البيت مروى في كلمة للمتوكل الكنانى كما قال الزمخشري فإما أخذ البيت من أبي الاسود والشعراء كثير اما ففعل ذلك. وأول كلمة ابي الاسود.

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه فاكل أعداءه وخصوم
كضرائر الحسناء فان لوجهها حسدا وبغيا انه للميم

وقبل البيت المستشهد به .

وإذا جريت مع السفية كما جرى فكللا كما في جريه مذموم
وإذا عتبت على السفية ولته في مثل ما تأتي فانت ظلوم
لآتته عن خلق وتأتى مثله (البيت) وبعده
ابداً بنفسك فانها عن غيبها فإذا انتهت عنه فانت حكيم

ومن نسب البيت الى المتوكل الكنانى كما زعم الزمخشري روى قبله .

للغنائيات بذي الحجاز رسوم فبيطن مكة عهدن قديم
فبمنحدر البدن المقلد من منى حلل تلوح كأنهن نجوم
لآتته عن خلق (البيت) وبعده
والهم ان لم تمضه لسيله داه تضمنه الضلوع قديم

وتأمل في اتساق الابيات وارتباطها يتبين لك صدق القول. والشاهد في البيت قوله «وتأتى مثله» حيث نصب تأتى بان مضمرة بعد واو الجمعية الواقعة بعد النهي فمعنى النهي انه لا يسوغ لك الجمع بين الامرين فان فعلت واحدا منهما او فعلتهما لكن من غير ان تجمع بينهما لم تكن خالفت المطلوب منك . قال سيديويه . «واعلم ان الواو ان جرت هذا المجرى فان معناها ومعنى الفاء مختلفان الا ترى الاخطل قال * لآتته عن خلق * البيت فلقد دخلت الفاء هنا لافسدت المعنى وإنما اراد لا تجمع من النهي والائتان فصارتا على اضماران» اه ويجوز رفع تأتى على ان جملته خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام وانت تأتى مثله وهذه الواو الحالية لبيان المعنى الذى قصدت اليه حين النصب فان كان الرفع على الخبرية بتقدير الجملة مستأنفة تغير المعنى وضاع ما كنا ذهبنا اليه وهذا واضح بمشيئة الله وعونه . .

ثم تعطفه فتكون قد عطفت اسما صريحا على فعل صريح فلو كان الاول مصدرا صريحا لجاز لك ان تظهر
أن في الثاني نحو قوله

لَلْبُسِّ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

ولو قال وأن تقر عيني لجاز لان الاول مصدر فلبس عبادة مبتدأ وتقر عيني في موضع رفع بالعطف عليه
وأحب الى الخبر عنهما والمعنى ان لبس الخشن من الثياب مع قرّة الدين أحب الى من لبس الشفوف وهو
الرقيق من اللبوس فالتميز لهما مجتمعهين على لبس الشفوف ولو انفرد أحدهما بطل المعنى الذي أراد
اذ لم يكن مراده ان لبس عبادة أحب اليه من لبس الشفوف فلما كان المعنى يعود الى ضم تقر عيني الى لبس
عبادة اضطر الى اضمار أن والنصب وقد حكى عن الاصمعي انه قال لم أسمعه الا وتأتى مثله باسكان الياء
يجعله مرفوعا على الاستئناف أو يجعله حالا أي لانه عن خلق وأنت ذات مثله أي في حال اتيائك مثله وهذا
قريب من معنى النصب فلما قوله تعالى «يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين» فقد قرئت
على وجهين برفع الفاعلين الآخرين وهما لا نكذب ونكون وبنصبهما وأما الرفع فكان عيسى بن عمر
يجعلها متممين مهطوفين. على نرد ويقول ان الله تعالى أ كذبهم في تمنينهم على قول من يرى التمني خيرا

(١) هذا البيت من ابيات ليسونة بنت بحدل الكلبيّة ، قال اللخمي . وهي زوج معاوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد
وكانت بدوية فضاعت نفسها لما تسرى عليها فعذ لها على ذلك وقال لها : انت في ملك عظيم وما تدرين قدره و كنت
قبل اليوم في العبادة فذلك حيث تقول .

ليت تخفق الارواح فيه	احب الى من قصر منيف
وبكر يتبع الاطعمان سقبا	احب الى من بفل زفوف
وكلب ينبج الطراق غنى	احب الى من قط ألوف
ولبس عبادة وتقر عيني	احب الى من لبس الشفوف
واكل كسيرة في كسر بيتي	احب الى من اكل الرغيف
واصوات الرياح بكل فيج	احب الى من نقر الدفوف
وخرق من بني عمي نحيف	احب الى من عاج عليف
خشونة عيشتي في البدو أشهى	الى نفسى من العيش الطريف
فما ابغى سوى وطني بديلا	فحسى ذلك من وطن شريف

والخفق الاضطراب وباب فعله ضرب . والارواح جمع ربيع كالرياح والرياح، والبكر الفتى من الابل . والاطعمان
جمع طعمينة وهي المرأة مادامت في اليهودج، والسقب الذكرم ولد الناقة وهو حال مؤكدة . والزفوف المسرع وهو
بزاي وفابن، والطراق جمع طارق وهو الذي يأتي ليلا . والشفوف جمع شف بكسر الشين وفتحها وهو الثوب
الرقيق سمي بذلك لانه يستشف ماوراهه . والكسيرة - بالتصغير - القطعة من الخبز . والكسر - بكسر الكاف
- طرف الحباء من الارض . والخرق - بكسر الخاء المعجمة - الكريم . والمليج - بالكسر - الصلب الشديد
والعليف المسمن بالعاف . روى انه لما سمعها قال . مارضيت يا ابنة بحدل حتى جعلتني عاجا عليفا فالخق باهلك
وقال لها كنت فبت. قالت والله ما سررنا اذ كنا ولا اسقنا اذ بنا

وكان أبو عمرو بن العلاء يرفعهما لأعلى هذا الوجه بل على سبيل الاستئناف وتأويل ونحن لانكذب
بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ان اردنا فالعلان الاخير ان خبر ان غير متمنين ولذلك أ كذبهم الله
ولم يكن يرى التمني خيرا فما النصب وهو قراءة حمزة وابن عامر وحفص فعلى معنى الجمع والتقدير ياليتنا
يجمع لنا الرد وترك التكذيب والكون من المؤمنين ويكون المعنى كالوجه الاول في دخولهما في التمني
ويكون التكذيب على رأي من يرى التمني خيرا فاعرفه ، فاما الغاء فينتصب الفعل بعدها على تقدير أن أيضا
وذلك اذا وقعت جوابا للاشياء التي ذكرناها « وهى الامر والنهى والتنى والاستفهام والتمنى والعرض »
ومنهم من يضيف اليها الدعاء و يجعلها سبعة ومنهم من يجتزئ عن كل ذلك بالامر وحده لان اللفظ واحد
فالامر نحو قوله ايتنى فأكرمك ومنه

يا نائقَ سيرى عنقاً فسيحاً الى سليمانَ فَنَسْتَرِيحاً (١)

ومثال النهى لاتأت زيدا فيمينك قال الله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحمل عليكم غضبي) وقال تعالى (لاتفتروا
على الله كذبا فيسحقكم بعباد) ومثال التنى مائة تبنى فتحدثني قال زياد
وما أصحاب من قومٍ فأذ كُرهمُ الا يزيدُهُمُ حُبًّا إلى هُمُ (٢)

(١) البيت لابي النجم العجلي، والعنق - بفتح العين المهملة والتون وبالقاف - ضرب من السير، والفسيح منناه الواسع
وسليمان اراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان والشهديه قوله « فَنَسْتَرِيحاً » حيث جاء منصوبا لانه جواب
الامر بالفاء ولا خلاف في نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلاء بن سيبا وهو معلم الفراء من انه كان لا يجيز ذلك
وهو محجوج بثبوته عن العرب كفاي البيت المذكور
(٢) هذا البيت لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث ، ويقال زياد بن منقذ وكان قدا تي الين فحن الى بلاده وهو
من بلاد بني تميم فذلك حيث يقول .

لاحبذا أنت يا صنماء من بلد ولا شعوب هوى منى ولا تقم
ولن احب بلاداً قد رايت بها عسا ولا بلدا حلت به قدم
اذا سقى الله ارضا صوب فادية فلا سقاها الا النار تضطرم
وحبذا حين تسمى الريح باردة واذا أشى وقتان به هضم
الحاملون اذا ماجر غيرهم على المشيرة والكافون ماجرموا
والمطعمون اذا هبت شامية وبارك الحى من صرادها صرم
وقبل البيت الشاهد .

هم البحور عطاء حين تسألهم وفي اللقاء اذا تلقى بهم بهم
وهم اذا الخيل جالوا في كوابها فوارس الخيل لا ميل ولا قزم
لم اتق بدم حيا فاخبرهم الا يزيدهم حبا الى هم
كم فيهم من فقى حلوا شمائله جم الرماد اذا ما اخمد البرم

وهي قصيدة طويلة جيدة وفيها شواهد كثيرة ومحل الشاهد في البيت قوله « فأخبرهم » حيث نصب الفعل
المضارع بعد الغاء الواقعة في جواب التنى وحرف التنى هو ما في رواية الشارح ولم في الرواية التي سقناها لك
فتنه والله يرشدك به

وأما الاستفهام فنحو قولك أين بيتك فأزورك قال الله تعالى (فهل لنا من شفعاء فبشفعوا لنا) وقال الشاعر

هل من سبيلٍ إلى خمرٍ فشرَبها أم هل سبيلٌ إلى نصْرٍ بنِ حجاجٍ (١)

« والتعني » ليت لي مالا فأنتهه قال الله تعالى (باليتمنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما) « والعرض »
الأنزل فتحدث فهذه الافعال تنصب بعد هذه الفاء باضمار أن اذا كانت جوابا وانما أضمرت أن همنا
ونصب بهامن قبل انهم تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر والمصدر اسم لم يسبق عطف الفعل الذي بعده عليه لان الفعل
زيارة فلما كان الفعل الاول في تقدير المصدر والمصدر اسم لم يسبق عطف الفعل الذي بعده عليه لان الفعل
لا يعطف على الاسم فاذا أضمرنا ان قبل الفعل صار مصدرا فجاز لذلك عطفه على ما قبله وكان من قبيل
عطف الاسم على الاسم وانما تخيلوا في الاول مصدرا لخالفة الفعل الثاني الفعل الاول في المعنى ولذلك اذا
قلت ماتزورني فتحدثني لم تردان تنفيهما جميعا إذ لو أردت ذلك لرفعت الفعلين معا ولكنك تريد ماتزورني
محدثا أي قد تزورني ولا حديث فأثبت له الزيارة ونفيت الحديث فلما اختلف الفعلان ولم يجز العطف على
ظاهر الفعل الاول عدلوا عن الظاهر وأضمرنا مصدره اذ الفعل يدل على المصدر فاعطى والذاك الى اضمار
أن لما ذكرت لك وأما مجيئه بعد غير الفعل فهو أسهل في اعتقاد المصدر لانه ليس هناك فعل يجوز عطف
هذا الفعل المتأخر عليه ألا ترى انك اذا قلت أين بيتك ليس هناك فعل يعطف عليه أزورك فحمل على
المعنى لان معناه ليكن تعرف بيتك منك فزيارة مني لان معنى أين بيتك عرقي واعلم ان هذه الفاء التي
يجاب بها تعقد الجملة الاخيرة بالاولى فتجعلها جملة واحدة كما يفعل حرف الشرط ولو قلت ماتزورني فتحدثني
فرفعت تحدثني لم يكن الكلام جملة واحدة بل جملتين لان التقدير ماتزورني وما تحدثني فقولك ماتزورني
جملة على حياها وما تحدثني جملة ثانية كذلك والكوفيون يقولون في مثل هذا وأشباهه انه منصوب على
الصرف وهذا الكلام ان كان المراد به انه لما لم يرد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الاول صرف
عن الفعلية الى معنى الاسمية بأن أضمرنا أن ونصبوا بهافهو كلام صحيح وان كان المراد ان نفس الصرف
الذي هو المعنى عامل فهو باطل لان المعاني لا تعمل في الافعال النصب انما المعنى يعمل فيها الرفع وهو
وقوعه موقع الاسم كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملا في الاسم فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وقولك ماتأيتنا فتحدثنا معنيان (أحدهما) ماتأيتنا فكيف تحدثنا
أي لو أتيتنا لحدثنا (والآخر) ماتأيتنا أبدا الالم تحدثنا أي منك اتيان كثير ولا حديث منك وهذا

تفسير سيويوه ، ﴿

قال الشارح : اذا قلت « ماتأيتنا فتحدثنا » فيجوز في الفعل الثاني النصب والرفع « فالنصب يشتمل

(١) الاستشهاد في هذا البيت لقولها « فاشربها » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو اشرب بان مضمرة بعد الفاء
في جواب الاستفهام . ولهذا البيت قصة بطول بنا ذكرها وشرحها ونصر بن حجاج رجل كان في عهد أمير
المؤمنين ابي حفص عمر بن الخطاب وكان جميلا صبيح الوجه له طرة تنحسر عن مثل فلة القمر وكان النساء
يتمينه ويتلفن عليه . وقد نماه عمر رضى الله تعالى عنه من اجل ذلك خشية الفتنة وصنا بمدينة الرسول
ان يقع فيها ما يشين

على معنيين « يجمعهما أن الثاني مخالف للاول » فأحد المعنيين ماتا تينا محدثا أى ماتا تينا الالم محدثنا « أى قد يكون منك اتيان ولا يكون منك حديث » والوجه الآخر ماتا تينا فكيف محدثنا « فهذا معنى غير المعنى الاول لان معناه لوزرتنا محدثنا فأت الآن ناف للزيارة ومعلم ان الزيارة لو كانت لكان الحديث وأما الرفع فعلى وجهين أيضا (أحدهما) ان يكون الفعل الآخر شريكالاول داخل معه فى النفي كأنك قلت ماتا تينا ومات محدثنا فهما جملتان منفيتان (والوجه الثانى) ان يكون معنى ماتا تينا فتحديثنا أى ماتا تينا فأت محدثنا كقولك ماتعطينى فأشكرك أى ماتعطينى فأنا أشكرك على كل حال ومثله فى الجزم لم تعطني فأشكرك أراد لم تعطني فيكون شكر فان أراد العطف على الاول قال لم أعطك فتشكرنى بالجزم فلما قوله تعالى (لا يقضى عليهم فيموتوا) فهو على قولك لاتا تيني فأعطيك على ان تكون لنافية أى لو أتيتنى لاعطيتك فلما قوله تعالى (فانما يقول له كن فيكون) فالرفع لا غير لانه لم يجعل فيكون جوابا من هذا الباب لانه ليس ههنا شرط ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويمتنع إظهار أن مع هذه الاحرف الاللام اذا كانت لام كي فان الاظهار جائز معها وواجب ان كان الفعل الذى تدخل عليه داخلة عليه لا كقولك لئلا تعطيني وأما المؤكدة فليس معها الالتزام الاضمار ،

قال الشارح : قد تقدم الكلام على هذه الحروف وانها ليست الناصبة بانفسها وإنما النصب باضمار أن بعدها وأتينا على العلة فى امتناع ظهور أن بعدها فلما اللام فان الفعل ينتصب بعدها باضمار أن كقوله تعالى (ليعلم أن قد أبلغوا رسالات. ربهم وأنى كلما دعوتهم لتغفر لهم) ويجوز ظهور أن بعدها فتقول جئتكم لان تكرمني وقصدتك لان تزورني ولا خلاف بين أصحابنا فى صحة استعمال ذلك ولأعلمه جاء فى التنزيل وإنما جاز ظهور أن بعد اللام فى الموجب لان أن والفعل مصدر واللام تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين وهى قابلة أن يسأل بها عن كل فعل فيقال لم فعلت فتقول لكندا لان لكل فاعل غرضا فى فعله وباللام يتوصل الى ذلك ولذلك كنت مخيرا بين حذفها وإظهارها « فأما مع لالنافية فيجب ظهور أن » ولا يحسن حذفها كقوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب) والعلة فى ذلك ان هذه اللام هى اللام فى قوله (ليعلم أنى لم أخنه بالغيب) لكنها فى الموجب باشرت لفظ الفعل وأصلها ان تدخل على الاسم اذا كانت حرف جر وحروف الجر مختصة بالاسم فباشروا باللام هنا لفظ الفعل لان أن حاجز مقدر بينهما مع ان الفعل مشابه للاسم وخصوصا المضارع وتال له فى المرتبة فلم يميزوا دخوله على الحرف لبعده من الاسم بخلاف لفظ الفعل ووجه ثان وهو انهم كرهوا ان يباشروا باللام لفظ لا فيتوالى لاما وذلك مستثقل فأظهروا أن ليزول ذلك الثقل لان حذف أن إنما كان لضرب من التخفيف فلما أدى الى ثقل من جهة أخرى عادوا الى الاصل وكان احتمال الثقل مع موافقة الاصل أولى من احتمال الثقل مع مخالفة الاصل بحذف أن الناصبة « وأما المؤكدة » وهى لام الجحود فهى تكون مع النفي فى باب كان الناقصة كقوله تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه) وهذه اللام هى اللام فى قولك جئت لتعطينى وهى التى أجازوا معها إظهار أن فلما اعترض الكلام النفي وطال شيئا لزم الاضمار مع النفي لانه جواب ونفى لا يجاب فيه حرف

غير عامل في الفعل فوجب ان يكون بازائه حرف غير عامل فقولك سيفعل زيد أو سوف يفعل فان نفيه ما كان زيد ليفعل ومنه قوله تعالى (ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) فببإشتر الفعل في حال النفي حرف غير عامل فيه كما كان كذلك في حال الايجاب ووجه ثمان وهو انه انما قبح ظهور أن بعد لام الجحد لانه نقيض فعل ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم وذلك أنا اذا قلنا ما كان زيد ليخرج فهو قبل الجحد كان زيد سيخرج وسوف يخرج فلو قلنا ما كان زيد لان يخرج باظهار أن لكننا قد جعلنا مقابل سوف يخرج وسيخرج اسما فكروا اظهار أن لذلك لان النفي يكون على حسب الاثبات وقال الكوفيون لام الجحد هي العاملة بنفسها وأجازوا تقديم المفعول على الفعل المنتصب بعد اللام نحو قولك ما كنت زيدا لاضررب وأنشدوا

لقد وعدتني أم عمرو ولم أكنْ مقاتلتها ما كنتُ حيًّا لأسمعا (١)

ولادليل في ذلك لانا نقول انه منصوب باضمار فعل كأنه قال ولم أكن لاسمع مقاتلتها ثم بين ما أضمر بقوله لاسمع كافي قوله * أبت للأعادي أن تذلق رقبها * (٢) التقدير أبت ان تذلق رقبها للأعادي ثم كرر الفعل بيانا للمضمر فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وليس يجتم أن ينصب الفعل في هذه المواضع بل للمدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساغ فله بعد حتى حالتان هو في أحديهما مستقبل أوفي حكم المستقبل فينصب وفي الأخرى حال أوفي حكم الحال فيرفع وذلك قولك سرت حتى أدخلها وحتى أدخلها تنصب

(١) لم أفق على نسبة هذا البيت . وهو من شواهد الكوفيين على ان اللام هي الناصبة بنفسها وليس الناصبان مضمرة بعدها . قلو الوكان الناصبان لما جازان يتقدم معمول الفعل على اللام لانه قد علم ان الحروف المصدرية لا يتقدم معمول افعالها عليها . فلما تقدم في هذا البيت قوله « مقاتلتها » وهو مفعول لقوله « لاسمعا » علم ان الناصب هو اللام لان المصدرية .. وقال البصريون . ان محل هذا الكلام ان لو كنا نقول ان « مقاتلتها » مفعول تقدم على فعله الذي هو « لاسمعا » كاندعون لكننا لانقول ذلك ولانديعه بل ان قوله مقاتلتها مفعول لفعل محذوف موقعه في الكلام قبل هذا المفعول فاما هذا الفعل المذكور في الكلام فليس عاملا انما هو مفسر لهذا الفعل المحذوف وتقدير الكلام حينئذ لم اكن لاسمع مقاتلتها ما كنت حيا لاسمعا وهذا التقدير يشهد بصحته تقديم معمول الفعل المنصوب في اللفظ بان عليه كما في نحو قوله * ابت للأعادي أن تذلق رقبها * فان قوله « للأعادي » لا يجوز ان يكون معمول لقوله في البيت « ان تذلق » لانه يلزم على هذا تقديم معمول الفعل المعمول لان عليه فوجب ان يكون متعلقا بفعل محذوف يفسره هذا المذكور ويكون موقعه قبل هذا المعمول فتقدير الكلام على هذا ابت ان تذلق للأعادي ان تذلق رقبها هذا تقرير الكلام على ما ذكره الشارح وغيره من النحويين . وولى فيه وقفة . فانت تعلم انه يقتض في الجار والمجرور واخيه الظرف مالا يقتض في غيرهم من معمولات وذلك لكثرة دوران الظرف في الكلام فلا يكون قوله للأعادي لازم التعاقب بمحذوف لجواز ان يكون متعلقا بهذا الفعل المذكور على الاتساع . واذا كان الامر هكذا لم يكن في هذا البيت شاهد فيبقى ادعاء البصريين ان نصب « مقاتلتها » بفعل آخر غير المذكور من غير دليل . وهذا واضح

ان شاء الله فنامل والله يرشدك

(٢) قد علمت ما في هذا البيت مما أسلفناه لك في الشاهد المتقدم

إذا كان دخولك مترقبا لما يوجد كأنك قلت صرت كي أدخلها ومنه قولهم أسلمت حتى أدخل الجنة وكلمته حتى يأمرني بشئ أو كان متقضيًا إلا أنه في حكم المستقبل من حيث أنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مترقبا ،

قال الشارح : ليس النصب لازما في هذه الأشياء بحيث لا يجوز غيره بل يجوز فيها العطف على ظاهر الفعل المتقدم فيشاركه في اعرابه ان رضاء وان جزما ألاترى انك اذا قلت لا تأكل السمك وتشرب اللبن يجزم الثاني كنت قد عطفت الثاني على الاول ويكون المعنى انك نهيته عن كل واحد علي الانفراد حتى لو أكل السمك وحده كان عاصياً ولو شرب اللبن وحده كان عاصياً فاذا أريد النهي عن الجمع لا عن كل واحد منهما عدل الى النصب فهذا معنى قوله « بل للعدول به الي غير ذلك من معنى وجهة من الاعراب مساغ » أي اذا أريد غير معنى العطف الصريح وكان له مساغ عدلوا اليه فن ذلك « حتى » وقد تقدم الكلام عليها واختلاف فيها وهي اذا دخلت على الفعل كانت على مذهبين (أحدهما) ان يقع الفعل بعدها منصوباً (والآخر) ان يكون مرفوعاً وذلك على تقديرين فاذا نصبت الفعل بعدها كان باضمار أن وكانت حتى هي الجارة للاسم من نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر) كان اللام كذلك وظاهر أمرها الغاية وأصل معنى الغاية لالي وحتى محمولة في ذلك عليها فهي حرف جر مثلها ولذلك جرت كما جرت تلك في قوله تعالى (ثم أتوا الصيام الى الليل) وكلاهما غاية كما ترى الا ان حتى تدخل الثاني فيما دخل فيه الاول من المعنى فعناها اذا خفضت كعناها اذا نسق بها فلذلك خالفت الى فاذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها بالخفض كان المعنى اني لم أبق منها شيئاً كما لو كانت العاطفة واذا كانت الجارة على ما قررنا فجار الاسم ليس بنائب للفعل فاذا انصب الفعل بعدها فيكون باضمار أن وأن والفعل مصدر مجرور بحتى وحتى وما عملت فيه في موضع نصب بالفعل المتقدم أو ما هو في حكم الفعل مما يتعلق به حتى ويكون النصب بحتى هذه على وجهين (ضرب) يكون الفعل الاول سبباً للثاني فتكون حتى بمنزلة كي وذلك قولك أطمع (الله حتى يدخلك الجنة) وكلمته حتى يأمرني بشئ فالصلة والكلام سببان لدخول الجنة والامر له بالشئ ولا يلزم امتداد السبب الى وجود المسبب (والثاني) ان لا يكون سبباً للثاني فيكون التقدير الى أن وذلك قولك صرت حتى تطلع الشمس فهذه لا تكون الا بمعنى الى ان لان طلوع الشمس لا يؤديه فطلك ومثله لا تنتظره حتى يقدم فلا تنتظر متصل بالقدم لان المعنى الى ان يقدم فكل ما اعتوره هذان المعنيان فانه نصب له لازم وقول صاحب الكتاب « هو في احدهما مستقبل أو في حكم المستقبل فينصب يريد أن العوامل الظاهرة لا تعمل في فعل الحال لانه يشبه الاسماء للوامة فلم تعمل فيه عوامل الافعال الظاهرة كما لم تعمل في الاسماء ولا تعمل الا في المستقبل فاذا رأيت الفعل منصوباً كان مستقبلاً أو في حكم المستقبل مثال الاول أطمع الله حتى يدخلك الجنة فالسبب والمسبب معا مستقبلان لان الطاعة لم توجد بعد ودخول الجنة لم يتحقق بعد وانما هو منتظر مترقب وقوله « كلمته حتى يأمرني بشئ » فالسبب قد وجد والمسبب لم يتحقق بعد اذ قد تحقق منه الكلام والامر بشئ مترقب ومثال الثاني صرت حتى أدخلها فالسبب والمسبب جميعاً وان كانا قد وجدا الا ان الاول هو المفعول من أجل وجود الثاني وهو السبب وكان مترقبا منتظرا فهو في حكم

المستقبل الآن فالسبب في كلا الوجهين مستقبل إما حقيقة وإما حكما ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال كأنك قلت حتى أنا أدخلها الآن ومنه قولهم مرض حتى لا يرجونه وشربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه أو تقضي الا انك تحكي الحال الماضية وقرئ قوله عز وجل (وزلزلوا حتى يقول الرسول) منصوبا ومرفوعا ﴾

قال الشارح : اعلم ان حتى يرتفع الفعل بعدها وهي التي تكون حرف ابتداء فيرفع الاسم بعدها على الابتداء واظهر من نحو قوله • وحتى الجياد ما يقدن بأرسان • (١) فهي فيه بمنزلة أما وإنما واذا وليست الخافضة كما كانت اذا انصب الفعل بعدها فالرفع بعدها على وجهين يرجعان الى وجه واحد وإن اختلفت مواضعها وذلك أن يكون ما قبلها موجبا لما بعدها ولكن ما يوجبه قد يجوز أن يكون عقيبه ومتصلا به وقد يجوز أن لا يكون متصلا به ولكن يكون موطأ مسهلا بالفعل الاول وذلك نحو « سرت حتى أدخلها » أي كان مني سير فدخول فليس في هذا معنى كي ولا معنى الى أن وإنما أخبرت بان هذا كذا وقع منك فالسبب والمسبب جميعا قدمضيا والوجه الآخر أن يكون السير متقدما غير متصل بما تخبر عنه ثم يكون مؤديا الى هذا كقولك « مرض حتى لا يرجونه » أي هو الآن كذلك وقلوا « شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه » أي وجد الشرب فيما مضى وهو الآن يجر بطنه فهو منقطع من الاول ووجوده أمامه في الحال كذا ذكرت لك بانهما يرجعان الى شيء واحد « فان قيل » وكيف يرجعان الى شيء واحد والفعل الواقع بعد حتى في الوجه الاول ماض وفي الثاني حال قيل وان كان ماضيا منقضيا الا انك تحكي الحال التي كان عليها فصار وإن كان قد تقضى في حكم الحال وقولنا إنها يرجعان الى شيء واحد نمنى به ان الفعل الذي قبل حتى موجب ما بعدها والفعل الذي بعدها حال أو في حكم الحال على ما بينا فاذا نصبت كانت بمعنى الغاية أو بمعنى كي واذا رفعت كان ما قبلها موجبا لما بعدها فاما قوله تعالى « وزلزلوا حتى يقول الرسول » فقد قرئ برفع الفعل الذي هو يقول ونصبه فالنصب على وجهين وهو أن يكون القول غاية للازال والمعنى وزلزلوا

(١) هذا مجزئيت لامرى القيس بن حجر الكندي وصدده .

* مطوت بهم حتى تكلم مطيهم * وهو من قصيدته التي مطلعها .

قفانك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آياته من ازمان

أتت حجج بمدى عليه فاصبحت كخط زبور في مصاحف رهبان

وقبل البيت المستشهد به :

وخرق كجوف العير قفر مضلة قطعت بسام ساهم الوجه حسان

يدافع ار كان المطايا بركنه كما مال غصن ناعم بين أغصان

ومجر كملان الانيم بالغ ديار المدوذى زهاه واركان

مطوت بهم حتى تكلم مطيهم (البيت) وبعده

وحى ترى الجون الذي كان بادنا عليه عواف من نسور وعقبان

وقد تقدم شرح البيت المستشهد به هنا فانظره فيها سبق

فاذا الرسول في حال قول (والآخر) أن تكون حتى بمعنى كي فتكون الزلزلة علة للقول كأنه لما آل الى ذلك صار كأنه علة له والرفع على وجهين أيضا (أحدهما) أن يكون الزلزال اتصل بالقول بلا مهلة بينهما لان القول انما كان عن الزلزلة غير منقطع (والآخر) أن يكون الزلزال قدمضي والقول واقم الا ان وقد انقطع الزلزال ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول كان سيرى حتى أدخلها بالنصب ايس الا فان زدت أمس وعلقته بكان أو قلت سيرا متعبا أو أردت كان التامة جاز فيه الوجهان وتقول أمرت حتى تدخلها بالنصب وأبهم سار حتى يدخلها بالنصب والرفع ، ﴾

قال الشارح : اذا قلت « كان سيرى حتى أدخلها » لم يحسن فيه الا النصب ولا يسوغ الرفع لانك اذا رفعت ما بعد حتى كانت حرف ابتداء كذا وأما يقع بعدها الجملة والجملة اذا لم يكن فيها عائد الى الاولى وقعت منقطعة منها اجنبية فلا يسوغ أن يكون خبرا كما لو قلت كان سيرى فاذا انا أدخلها لم يجوز لانك لم تأت لكان بخبر واذا نصبت كانت حرف جر في موضع الخبر كما تقول كان زيد من الكرام « فان زدت أمس » وقلت كان سيرى أمس حتى أدخلها « جاز النصب والرفع » وذلك على تقديرين إن جعلت أمس خبرا جاز الرفع لموصول الخبر وهذا معنى قوله « وعلقته بكان » أي جعلته خبرا وانما حقيقة تمليقه بمحذوف اذا وقع خبرا وان علقته بالمصدر الذي هو السير وجب النصب ولم يجوز الرفع لانك لم تأت بخبر وكذلك لو قلت « كان سيرى سيرا متعبا » حتى أدخلها جاز الرفع لانك جئت لكان بخبر وهو قولك سيرا متعبا وكذلك « إن جعلت كان التامة » جاز الرفع والنصب لانها لا تنفقر الى خبر اذا كانت المكتفية بما عليها وأما قولهم « أمرت حتى تدخلها » فلا يجوز فيه الا النصب لانه قد تقدم من قولنا ان الرفع بمدحتي يوجب أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها وموجبا له فلا بد أن يكون واجبا وأنت اذا استفهمت كنت غير موجب فلا يصلح أن يكون سببا فبطل الرفع وتبين النصب لان النصب قد يكون الثاني فيه غاية للاول غير مسبب عنه وان كان السبب والغاية يتقاربان في اشتراكهما في اتصال ما قبلهما بما بعدهما فلماذا قلت أبهم سار حتى يدخلها فانه يجوز معه الامران لان السؤال انما وقع عن فاعل السير وتعيينه فاما السير فمتحقق فجاز أن يكون سببا وموجبا فحينئذ يجوز الرفع لانه سبب والنصب على الغاية أو معنى كي ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقرئ قوله تعالى (تقاتلونهم أو يسلمون) بالنصب على اضمار أن والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم أو على الابتداء كانه قيل أو هم يسلمون ، ﴾

قال للشارح : قد تقدم القول ان أصل أو العطف ومعناها أحد الامرين وهي تكون على ضربين (أحدهما) أن تجري على مقتضى العطف فان كان ما قبلها مرفوعا رفعت ما بعدها نحو قولك انا أكرمك أو أخرج معك أي يكون مني أحد الامرين وكذلك ان كان ما قبلها فعلا منصوبا أو مجزوما فنال النصب قولك أريد أن تعطيني دينارا أو عشرة دراهم وتقول في الجزم ليخرج زيد أو يقيم عندنا (والثاني) أن يخالف ما قبلها ما بعدها ويكون معناها الا أن والفرق بين الوجه الاول والثاني ان الاول لا يعلق بين ما قبل أو وبين ما بعدها وانما هو دلالة على أحد الامرين كعطف الاسم على الاسم أو نحو قولك جاني زيد أو عمرو

وعلى الثاني الفعل الاول كالعام في كل زمان والثاني كالخروج له عن عمومه ولذلك صار معناه إلا أن فاما قوله تعالى «ستدعون الى قوم أولى بأس شديد قاتلونهم أو يسلمون» فالثاني فيه عطف على الاول والذي يقع من ذلك أحد الامرين إما القتال واما الاسلام فهو خير بوجود أحدهما من غير تعيين وقال الزجاج هو استئناف أى هو خير مبتدأ محذوف تقديره أو هم يسلمون فهو عطف جملة على جملة وحكى سيبويه انه رأى في بعض المصاحف أو يسلموا وقيل هي قراءة لأبى فيسلموا هذا ينتصب على معنى إلا أن فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالاسلام وقال الكسائى معناه حتى يسلموا وعلى هذا يكون خبرا بوقوع القتال والاسلام ويكون القتال سببا للاسلام أو يكون الاسلام غاية ينتمى القتال عند وجوده ، قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول هو قاتلى أو أفتدى منه وإن شئت ابتدأته على أو أنا أفتدى وقال سيبويه في قول امرئ القيس

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنمئذراً

ولورفت لكان عربيا جائزا على وجهين على أن تشرك بين الاول والاخر كأنك قلت إنما نحاول أو نموت فموت وعلى ان يكون مبتدأ مقطوعا من الاول بمعنى او نحن ممن يموت ﴿ قال الشارح : اعلم ان هذه المسئلة على مناهج الالية يجوز فيها النصب والرفع فالنصب على معنى إلا أن والمعنى يقتضى أو أفتدى والمراد ان القتل قد يكون ويرتفع بالفدية ولورفت جاز على معنى أو أنا ممن يفتدى « ومثله بيت امرئ القيس » ﴿ فقلت له لا تبك الخ ﴾ (١) يجوز فيه الوجهان النصب على معنى الا ان نموت فنمئذراً ويجوز ان يكون أو ههنا بمعنى حتى كأنه قال حتى نموت فنمئذراً ويكون المراد بالمحاولة على هذا طلبه قبل الظفر به وسياسته بعد بلوغه فيكون المعنى انما نجد في الطلب حتى اذا امتناع على طلب معالى الامور كنا معذورين والرفع على الاشتراك بين الثانى والاول قال سيبويه هو عربى جيد والمراد لا تبك عينك فانه لا بد من أحد هذين الامرين ويجوز ان يكون على القطع والاستئناف بمعنى أو نحن ممن يموت فنمئذراً إلا أن القوافى منصوبة ويروى فنمئذراً بكسر الذال أى نبلغ العذر يقال أعذر الرجل اذا أتى بمنذر قال هذا العمرو بن قيسمة (٢) البشكري حين استصحبه في سيره الى قيصر ، ﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز في قوله تعالى (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) أن يكون تكتموا منصوبا ومجزوما كقوله • ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته • وتقول زنى وأزورك بالنصب تعنى لتجتمع الزيارتان كقول ربيعة بن جشم

فقلت ادعى وأدعو إن أئدى لصوت أن ينادى داعيان

والرفع تعنى زيارتك على كل حال فلتكن منك زيارة كقولهم دعنى ولا أعود وإن أردت الامر أدخلت اللام فقلت ولازرك والا فلا حمل لان تقول زرنى وأزرك لان الاول موقوف ﴿

(١) سبق قريبا شرح هذا البيت وذ كرنا فيه الوجهين اللذين اشار لهما الشارح هنا نقلا عن سيبويه فارجع اليه (ص ٢٢) من هذا الجزء (٢) المعروف في ضبط هذا الاسم «قيمة» بزنة سفينة

قال الشارح : أما قوله تعالى « لا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق » فيجوز ان يكون تكتموا مجزوما بالمعطف على لفظ لا تلبسوا فيشاركه في اعرابه ويكون النهى عن كل واحد منهما وتقديره ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق ويجوز ان يكون منصوبا وحذف النون من تكتموا علامة النصب ويكون النهى عن الجمع بينهما على حدلاتا كل السمك وتشرب اللبن أى لا تجمع بينهما وجرت هذه المسئلة يوما في مجلس قاضي القضاة بجلب فقال أبو الجرم الموصلى لا يجوز النصب في الآية لانه لو كان منصوبا لكان من قبيل لاتأكل السمك وتشرب اللبن وكان مثله في الحكم يجوز تناول كل واحد منهما كما يجوز ذلك في لاتأكل السمك وتشرب اللبن فقلت يجوز ان يكون منصوبا ويكون النهى عن الجمع بينهما ويكون كل واحد منهما منهيًا عنه بدليل آخر ونحن إنما قلنا في قولهم لاتأكل السمك وتشرب اللبن انه يجوز تناول كل واحد منهما لانه لا دليل الا هذا ولو قدرنا ثم دليلا آخر للنهى عن كل واحد منهما منفردا لكان كالاتية فانقطع الكلام عند ذلك وأما قول الشاعر

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته
فإنك إن فعلت تسفه وتجهل (١)

البيت لجرير والشاهد فيه جزم تبلغ لدخوله في النهى والمعنى لا تشتمه ولا تبلغ أذاته والمولى هنا ابن أعم وتقول « زنى وأزورك » بالنصب ولا يجوز الجزم لانه لم يتقدم ما يحمله عليه لان الذي تقدم فعل أمر مبنى على السكون فلا يصح عطف المضارع العرب عليه لان حرف العطف يشرك في العامل والاول بلا عامل فلم يمكن حمله عليه ولا يصح ارادة الامر في الثانى لان المتكلم اذا أمر نفسه لم يكن ذلك الابالام لان أمر المتكلم نفسه كأمر الغائب لا يكون الابالام ولو جاز ان يكون معطوفا على الامر بتفسير لام لجاز ان تقول مبتدئا أزرك وتريد الامر وذلك مما لا يجوز الا في ضرورة الشعر كقوله

(١) البيت لجرير كما ذكر الشارح وهو من شواهد سيويه . قال . « واعلم ان الواو معناها ومعنى الفاء مختلفان الا ترى الاخطال قال .

لاتنه عن خالق وتأتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
فلو دخلت الفاء ههنا لافسد المعنى وانما اراد لا يجتمع النهى والايان فصارتأتى على اضمار ان . ومما يدل على ايضا على أن الفاء ليست كلواو قولك مررت بزید وعمرو ومررت بزید فعمرو تريد ان تعلم بالفاء ان الآخر مر به بعد الاول . وتقول لاتأكل السمك وتشرب اللبن فلوا دخلت الفاء ههنا فسد المعنى وان شئت جزمت على النهى في غير هذا الموضع قال جرير :

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فانك إن فعلت تسفه وتجهل
ومنتك ان تجزم في الاول لانه انما اراد ان يقول له لا تجمع بين اللبن والسمك ولا ينهانا بأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة فاذا جزم فكأنه نهانا بأكل السمك على كل حال او يشرب اللبن على كل حال ومثل النصب في هذا الباب قول الحطيئة .

الم أك جارم ويكون بينى وبينكم المودة والاخاء

كأنه قال الم اك هكذا وتكون بينى وبينكم وقاد دريد بن الصمة .

فقلت بعبد الله خير لذاته ذؤابا فلم أخفر بذلك وأجزها

محمَّدٌ تَنَدَّى نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا (١)

وإذا امتنع الجزم نصب على تقدير أن ويكون المراد الجمع أي لتجتمع الزيارتان زيارة منك وزيارة مني فيصح المعني واللفظ ويجوز الرفع فيكون المعنى إن زيارتك على واجبة على كل حال فلتسكن منك زيارة ولم يرد معني الجمع وأما قوله « • فقلت ادعى الخ • » (٢) فلبيت أنشده صاحب الكتاب وعزاه الى ربيعة بن جشم وقيل هو للأعشى وقيل للحطيئة والشاهد فيه انه كالمسئلة المتقدمة لما امتنع عطف الثاني الى الاول لما ذكرناه نصبه باضمار أن والمعنى ليكن من أن تدعى وأدعو ويروي وأدع على الامر بحذف اللام وأندي أهد صوتا والندى بعد الصوت ، قال صاحب الكتاب ﴿ واذ كرسيبويه في قول كعب الغنوي .

وتقول لا يسمي شي • ويمجز عنك فان تصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء الا ان الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء وتقول اتنى وآتيك اذا أردت ليكن اتيان منك وان آتيك تعني اتيان منك واتيان مني وان أردت الامر ادخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث قلت اتنى فلاح حدثك فتقول اتنى وآتيك « اه ولا تغفل عما ذكرناه لك قريبا في شرح قول الشاعر * لانه عن خلق وتأتى مثله . . البيت * من انه ليس للاختلاف كما قال رحمه الله ولا للمتوكل الكنانى كازعم الزمخشرى ولكنه لا يابى الاسود الدؤلى

(١) هذا البيت قال عنه ابو العباس . مجهول . ونسبه الرضى لحسان بن ثابت وليس موجودا في ديوانه . وقال ابن هشام في شرح الشذور . قائله ابو طالب عم النبي ﷺ . وقال جماعة هو للأعشى ولم ينسبه سيبويه ولا الاعلم . قال سيبويه « واعلم ان اللام والافى الدعاء بمنزلة ما في الامر وذلك قولك لا يقطع الله يمينك وليجزك الله خيرا . واعلم ان هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بان اذا عملت مضمرة وقال الشاعر به محمد فقد نفسك . البيت به وانما اراد لتفقد وقال متمم بن نويرة :

على مثل اصحاب البعوضة فاختشى لك الويل حر الوجه او يبك من بكى
أراد ليك ، وقال احيحة بن الجلاح ،

فن نال الغنى فليصطنعه صنيعته ويجهد كل جهده

وقال الاعلم . الشاهد فيه اضمار لام الامر في قوله « تفد » والمعنى لتفد نفسك وهذا من أفتيح الضرورة لان الجازم أضعف من الجار وحرف الجر لا يضمه ، وقد قيل هو مرفوع حذفته لانه ضرورة واكتفى بالكسرة منها وهذا أسهل في الضرورة . . والتبالي سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال فكان التاء بدل من الواو اى اذا خفت وبال أمر أعددت له *

(٢) نسب سيبويه هذا البيت للأعشى . وقال الاعلم . « هو للأعشى ويرى للحطيئة » ولم نثر على منشأ نسبة مؤلف الكتاب هذا البيت الى ربيعة بن جشم . قال سيبويه : وتقول زرنى وأزورك أى أنا ممن قد أوجب على نفسه زيارتك ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وان أزورك تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني ولكنه أراد ان يقول زيارتك واجبة على كل حال فلتسكن منك زيارة قال الأعشى • فقلت ادعى وأدعو . . البيت * اه وقال الاعلم . الشاهد في نصب وادعو باضمار ان حملا على معنى ليكن من ان تدعى وادعو . ويروي « وأدع فان اندى » على معنى لتدعى ولادع على الامر . واندى اهد صوتا . والندى بعد الصوت » اه

وما أنا للشيء الذي ليس نافعى وَيَنْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ

النصب والرفع وقال الله تعالى (لنبين لكم وتقرى الأرحام ما نشاء) أى ونحن نقرى
قال الشارح: روى سيبويه هذا البيت منصوباً ومرفوعاً فالنصب باضمار أن عطفاً على قوله للشيء الذي
ليس نافعى وتقديره وما أنا بقول للشيء غير النافعى ولا لفضب صاحبي بقول والمراد بقول لما يكون
سبباً لفضبه لأنه لا يقول الفضب وأما الرفع فبالعطف على موضع ليس لأنها من صلة الذى والذى توصل
بالجمل الابتدائية ولا يكون لها موضع من الأعراب فإذا عطفت عليها فعلاً مضارعاً كان فى حكم المبتدأ
به فلا يكون الأمر فوعاً والرفع هنا أوجه الوجهين لأنه ظاهر الأعراب صحيح المعنى والنصب على ظاهره
غير صحيح لأنك تعطفه على الشيء وليس بمصدر فيسهل عطفه عليه وإذا عطفته عليه كان فى حكم المنفوض
باللام لأنه معطوف على ما خفض باللام فيصير التقدير وما أنا لفضب صاحبي بقول والفضب ليس مقولاً
فيفتقر إلى التأويل الذى قدرناه وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع هنا
وسيبويه لم يقدم النصب لأنه أحسن من الرفع وإنما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضمار أن ،
وقوله تعالى « لنبين لكم وتقرى الأرحام ما نشاء » لم يأت وتقرى الأمر فوعاً على الابتداء والاستئناف كأنه
قال ونحن تقرى الأرحام ولو نصب لاختل المعنى إذ كان بعد ذلك لنبين لكم القدرة على البعث لأنه
إذا كان قادراً على ابتداء هذه الأشياء بعد أن لم تكن كان أقدر على إعادتها إلى ما كانت عليه من
الحياة لأن إعادة أسهل من الابتداء ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجوز فى ما أتينا فتحدثنا الرفع على الاشتراك كأنك قلت ما أتينا
فما تحدثنا ونظيره قوله تعالى « ولا يؤذن لهم فيعتدون » وعلى الابتداء كأنك قلت ما أتينا فأت
تجهل أمرنا ومثله قول العنبري

غَيْرَ أَنَا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَرَجَى وَنُكْثِرُ التَّامِيلَا

أى فنحن نرجى وقال

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاةَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ يُخَيِّرُكَ الْيَوْمَ بِيَدَا سَمَلِقُ

قال سيبويه لم يجعل الأول سبب الآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال فهو مما ينطق
كما تقول أينى فأحدثك أى وأنا ممن يحدثك على كل حال وتقول ود لو أتيتك فتحدثه والرفع جيد كقوله
تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون) وفى بعض المصاحف فيدهنوا وقال ابن أحر

يُعالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ لِيُلْقِحَهَا فَيَنْتَجِبُهَا حَوَارَا

كأنه قال يعالج فينتجبها وإن شئت على الابتداء ﴿

قال الشارح: قد تقدم القول فى نحو « ما أتينا فتحدثنا » أنه يجوز فى الثانى النصب والرفع فالنصب
من وجهين وقد تقدم الكلام عليهما والرفع أيضاً من وجهين « أحدهما » أن تريد بالثانى ما أردت
بالاول وتشرك بينهما فتعطف تحدثنى على ما أتيتنى ويكون النفى قد شملهما كأنه قال ما أتينا وما تحدثنا

فهو عطف فعل على فعل ومثله قوله تعالى « هذا يوم لا ينطقون » « ولا يؤذن لهم فيعتذرون » أي فلا يعتذرون والوجه « الثاني » ان يكون الاتيان منفياً والحديث موجبا ويكون فيه عطف جملة على جملة كأنه قال ما تأتيني فأنت تحدثني على كل حال وليس أحدهما متعلقا بالآخر ولا هو شرط فيه ومثله قول الشاعر « • غير أنالم نخ • • » (١) البيت لبعض الحارثيين والشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعها ولو أمكنه للنصب على الجواب لكان أحسن فهذا لا يكون الاعلى الوجه الثاني كأنه قال فنحن نرجى ونكبر التأملا فهو خبر مبتدا ولم يجز الوجه الاول لان الاول مجزوم ومنه قول الآخر وهو جميل بن معمر « • ألم تسأل الربع نخ • • » (٢) فالشاهد فيه قطع ينطق مما بعده ورفعها على الاستئناف أي

(١) لم أجدمن زاد في نسبة هذا البيت عن كونه لبعض الحارثيين كما قال الشارح رحمه الله . وقد انشده شاهدا على أن ما بعد الفاء هنا على القطع والاستئناف أي فنحن نرجى . . قال سيويه - عند توجيه النصب فيما تأتينا فتحدثنا . . وان شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت فانت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين * غير انالم ياتنا بيقين... البيت كانه قال : فنحن نرجى فهذا في موضع مبنى على المبتدا . اهـ فالاتيان منفي والرجاء مثبت وهو المراد ولا يجوز نصب نرجى لانه يقتضى نفيه امام نفي الاتيان وامام اثباته كما هو مقتضى النصب وكلاهما عكس المراد . قال ابو على . هو بالرفع وكذلك الوجه لانهم انما رجوا واملوا ما لم يأتهم بيقين ولو اتاهم بيقين لآل الى الترجى والتأميل بيقينه . وقال ابن هشام . المعنى انه لم يأت باليقين فنحن نرجو بخلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ولو جز ما ونصبه لفسد معناه لانه يصير منتفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذ انصب واتما المراد اثباته . اهـ وانما اراد بقوله « ومنفيا على الجمع اذ انصب » نفي الاتيان والرجاء كليهما ولم يذكر الشق الثاني من النصب لانه لم يتصور نفي الرجاء مع ثبوت الاتيان باليقين... وقد أخطأ الاعلم في قوله « ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن » خطأ فاحشا : وتبته في هذا الخطأ الشارح كعادته حيث ينقل دائما في شواهد كتاب سيويه . وأنت بعد الذي قررناه لك في قول أبي علي وابن هشام تدرك وجه الخطأ .. وواعلم ان البيت من شواهد سيويه الخمسين التي ما عرف قائلها ولا تتمتها ...

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذري وبعده :

بمختلف الارواح بين سويقة وأحذب . كادت بعد عهدك تخلق
أضرت بها النكباء كل عشية ونفخ الصبا والوايل المتعبق
وقفت بها حتى تجلت عماتي ومل الوقوف الارحى المنوق
وقال صديقي إن ذا لصبابة الا تزجر القلب اللجوج فيلحق
تعز وإن كانت عليك كريمة لعلك من أسباب بشنة تعتق
فعلت له ان البعاد يشوقني وبعض بعاد البين والنأى أشوق

وقد أنشد سيويه البيت المستشهد به وقال . لم يحمل الاول سبب الآخر ولكنه جملة ينطق على كل حال كأنه قال : وهو مما ينطق كما يقال أثنى واحديثك لجمال نفسه ممن يحدثه على كل حال . وزعم يونس انه سمع هذا البيت وانما كتبت ذلك لثلاثي يقول انسان فدل الشاعر قال ألا اه قال ابن النحاس . تقرير معناها انك سألته فيقبح النصب لان المعنى يكون انك ان سأله ينطق . ويمنع سيويه أن يروي « الاتسأل الربع » لانه لو رواه كذا حسن النصب لان معناه فانك ان سأله ينطق . وقال الاعلم : الشاهد في رفع ينطق على الاستئناف والقطع على معنى فهو ينطق واليجاب ذلك . ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن . والربع المنزل . والقواء القفر . وجملة ناطقا للاعتبار بدروسه

فهو ينطق على كل حال ولا يجوز الوجه الاول لان الفعل الاول مجزوم ولو أمكنه النصب لكان أحسن لكن القوافي مرفوعة والقواء القفر وجعله ناطقا للاعتبار أي يجيب اعتبارا لاحوارا لدروسه وتغيره ثم يراجع كالمشكر على نفسه بأن الربع لا يجيب حقيقة فقال وهل يخبرك اليوم ببدء سملق «والبيداء» القفر والسملق التي لاشيء فيها «قال سيديويه لم يجعل الاول سببا للآخر» أي لو أراد ذلك لنصب قال «ولكنه جعله ينطق على كل حال» على ما ذكرنا ومثله «إيتني فأحدثك» برفع قال الخليل لم ترد ان تجعل الايمان سببا للحديث ولكنك أردت إيتني فأني ممن يحدثك البتة جئت أولم تجيء وتقول «ودلوأتينا ونحدثنا» بالنصب والرفع فالنصب على معني التمني لان معناه ليترك تأتينا فتحديثنا فننصب مع وددت كما تنصب مع ليت لانها في معناها والرفع جيد أيضا بالمعطف على لفظ تأتينا لانه مرفوع ويكون التقدير وددت لو تأتينا ووددت لو نحدثنا ومثله «قوله تعالى ودوا لوتدهن فيدهنون» الثاني مرفوع بالمعطف على لفظ الاول لانه شريكه في معناه وحكي سيديويه انها في بعض المصاحف فيدهنوا بالنصب على معني التمني وأنشد

«يعالج عاقرا الخ» (١) البيت لابن أحر والشاهد فيه رفعه فينتجها إما بالمعطف على يعالج كأنه قال يعالج فينتج أو على القطع عما قبله والابتداء به كذا الرواية ولو نصبت لجاز بالمعطف على المنصوب قبله وهو أجود لانه اذا رفع فقد أوجب وجوده ونتاج العاقر والمعنى ان هذا يحاول مضرتة ولا يقدر على ذلك فهو بمنزلة من يحاول نتاج ما لا يلحق والحوار ولد الناقة،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتقول أريد ان تأتيني ثم تحدثني ويجوز الرفع وخير الخليل في قول عروة العذري،

وما هو إلا أن أراها فجأةً فأنهت حتى ما أكاد أجيبُ

بين النصب والرفع في فأنهت ومما جاء منقطعاً قول أبي اللحمان التغلبي

على الحكم المائي يوماً اذا قضى قضيته أن لا يجوز ويقصدُ

أي عليه غير الجور وهو يقصد كما تقول عليه أن لا يجوز وينبغي له كذا قال سيديويه ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال ﴿

وتغيره ثم حقق انه لا يجيب ولا يخبر سائله لعدم القاطنين به . والبيداء القفر . والسملق التي لاشيء بها اه . وقال الفراء اي قدسأته فنطق ولو جعلته استفهاما وجمعت الفاء شرطاً نصبت كما قال الآخر .

ألم تسأل فتخبرك الديارا عن الحى المضلل حيث سارا

والجزم في هذا البيت جائز كما قال .

فقلت له صوب ولا تجهدنه فيدرك من أخرى القطاة فتزلق

فجعل الجواب بالفاء كالمسوق على ما قبله . اه

(١) الشاهد فيه رفع ينتجها بالمعطف على يعالج او بالابتداء . والعاقر التي لا تلد . وأعييت من الاعياء تقول اعياها الامر اذا تندر عليه . وبلعهما من اللقاح وهو الضراب . وينتجها يولدها . والحوار ولد الناقة والمعنى ان هذه الناقة عاقر لا تلد فالهجل بطرقها مرة بعد أخرى لتحمل فتلد

قال الشارح : اعلم ان هذه الحروف من حروف العطف أعنى الواو والفاء ونم اذا عطفت أدخلت
 للثاني في حكم الاول وأشركته في معناه فاذا قلت « أريد ان تأتيني ثم تحدثني » جاز النصب بالعطف
 على (الاول) ويكون (الثاني) داخلا في الارادة كالاول كأنك قلت أريد ان تأتيني ثم أريد أن تحدثني
 ويجوز الرفع على القطع والاستئناف كأنك قلت أريد ان تأتيني ثم أنت تحدثني قال سيبويه وسألت
 الخليل عن قول الشاعر « وما هو الا ان أراها الخ » « ١ » فقال أنت في فأبته بالخيار ان شئت
 حملتها على أن وان شئت لم تحملها عليهما فرفعت .. البيت لعروة العذري وقيل هو لبعض الحارثيين والشاهد
 فيه جواز الرفع والنصب بالنصب بالعطف على ان المراد المصدر والتقدير فما هو الا الرؤية فأبته على
 نحو قوله « فان المندي رحلة فركوب » « ٢ » والرفع على للقطع والاستئناف والمعنى فاذا أنا مبهوت
 وأما قول الآخر :

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتَى يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ (٣)

(١) البيت لعروة بن حزام العذري أحد عشاق العرب المشهورين بذلك وقبله :

واني لتعروني لذ كراك روعة	لهاين جلدي والعظام ديب
وما هو الا ان أراها نجاة	(البيت) وبعده .
واصرف عن رأى الذي كنت ارتئى	وأنسى الذي أعددت حين تغيب
ويضمر فابى عذرها ويعينها	عليه فالى في الفواد نصيب
وقد علمت نفسى مكان شفائها	قربيا وهل مالا ينال قريب
حلفت برب الراكمين لربهم	خشوعا وفوق الراكمين رقيب
لئن كان برد الماء حران صاديا	الى حبيبا انها لحبيب

وبعض الرواة يذكر بعض هذه الايات لقيس بن ذريح وقوم ينسبونها الى كثير عزة والصحيح انها لعروة وان
 ما هو منها في شعر غيره دخيل . وانشد المؤلف هذا البيت على ان الخليل كان يخبر فيه بين الرفع على القطع
 والنصب على العطف . قال سيبويه . وسألت الخليل رحمه الله عن قول الشاعر * وما هو الا ان أراها نجاة ...
 البيت فقال . انت في «أبته» بالخيار ان شئت حملتها على ان وان شئت لم تحملها عليه فرفعت كأنك قلت ما هو الا
 الرأى فأبته : اهـ

(٢) قدمضى شرح هذا البيت في باب المصدر فارجم اليه (ص ٥٤ ج ٩)

(٣) البيت لابي اللحام التغلبي وهو بفتح اللام وتشديد الحاء المهملة واسمه حريث - تصغير حرث - وقد اورد
 ابو عمرو الشيباني قصيدة ابي اللحام التي منها البيت الشاهد في اشعار تغلب واختار منها ابوتام خمسة آيات في مختار اشعار
 القبائل . ومن هذه القصيدة

وليس الفقى كما يقول لسانه	اذا لم يكن فعل مع القول يوجد
عسى سائل ذو حاجة ان سألته	من اليوم سؤالا ان يكون له غد
وانك لا تدري بأعطاء سائل	أنت بما تعطيه أم هو أسعد

وقد انشد المؤلف بيت الشاهد على ان قوله « ويقصد » قد جاء مقطوعا عما قبله . فان القوافي كلها مرفوعة كما رأيت
 في ما رويناه ورواه الشارح من آيات القصيدة . قال سيبويه . ومما جاء منقطعا قول الشاعر * على الحكم الماتى

البيت لعبد الرحمن بن أم الحكم وقيل هو لابي اللحام التغلبي وقبلة
 عَمَرْتُ وَأَكْثَرْتُ التَّفَكُّرَ خَالِيًا وَصَاعَاتُ حَتَّى كَادَ عُمَرَى يَنْفَدُ
 فَأَضَحَتْ أُمُورُ النَّاسِ يَفْشِينَ عَالَمًا بِمَا يُنْقَى مِنْهَا وَمَا يُتَعَمَّدُ
 جَدِيرٌ بَأَنْ لَا أُسْتَكْبَحِينَ وَلَا أُرَى إِذَا حَلَّ أَمْرٌ سَاحَى أُتْبَلَدُ

والشاهد فيه رفع يقصد وقطعه عما قبله فهنا لا يصح النصب بالعطف على الاول لانه يفسد المعنى لانه يصير عليه غير الجور وغير القصد وذلك فاسد والوجه الرفع على الابتداء والمراد عليه غير الجور وهو يقصد والقصد العدل فهو خبر ومعناه الامر على حد قوله تعالى « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » أي ينبتن لمن ذلك فليفعلن ذلك ومثله أريد ان تأتي فتشتمنى لا يجوز النصب ههنا لانك لم ترد الشتيمة ولكن المراد كلما أردت اتيانك تشتمنى فهو منقطع من أن ونحوه قول الراجز

• يريد ان يعر به فيعجمه • فانه رفع على الاستئناف واردة فهو يعجمه لانه لو نصبه لكان داخلا في الارادة وليس المعنى عليه « قال سيبويه و يجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال » والمراد ان الرفع جائز في كل ما يجوز ان يشركه الاول من نصب أو جزم اذا تقسم ناصب أو جازم على القطع والاستئناف ويكون واجبا فيما لا يجوز حمله على الاول نحو ما ذكرناه ،

الجزوم

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ تعمل فيه حروف وأسماء نحو قولك لم يخرج ولما يحضر وايضرب ولا تفعل وان تكرمي أكرمك وما تصنع أصنع وأيا تضرب أضرب ومن تمر أمر ربه ﴾ قال الشارح : اعلم ان هوامل الجزم على ضربين حروف وأسماء كما ذكر فالحروف خمسة وهي ان ولم ولما ولا م الامر ولا في النهي فهذه الاصول في عمل الجزم وانما عملت لاختصاصها بالانفعال دون الائمةاء والحرف اذا اخص عمل فيما يختص به وهذه الحروف قد أثرت في الافعال تأثيرين وذلك أن إن

يوما اذا قضى... (البيت) • كانه قال عليه غير الجور ولكنه يقصد اوهو قاصدا فابتدأ ولم يجعل الكلام على ان كما تقول عليه ان لا يجوز وينبئ له كذا وكذا فالابتداء في هذا سبق وأعرف فن ثم لا يكادون يحملون على ان اه ، وقال النحاس ، سألت عنه ابا الحسن فقال ويقصد مقطوع من الاول وهو في معنى الامر وان كان مضاربا كما تقول يقوم زيد فهو خبر وفيه معنى الامراه وقال الاعلم . قطعه لان المعنى وينبئ له ان يقصد ولم يحمله على اول الكلام لان فيه معنى الامر كانه قال وليقصد في حكمه ونظيره مجاه على لفظ الخبر ومعناه امر قوله تعالى « والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين » أي ليرضعن اولادهن وينبئ لمن ان يرضعنهم ، وقال الاخفش اراد وينبئ ان يقصد فلما حذفه وأوقع يقصد موضع ينبئ رفعه لوقوعه موقع الرفع . واليه ذهب ابن جني وهذا توجيه لانقطاعه واستثناه وليس المراد ان يقصد كان منصوبا بان فارتفع لما حذف كما ذهب اليه الدماميني حيث قال . ويحتمل ان يكون يقصد منصوبا في الاصل باضمار ان والمعنى عليه ان لا يجوز وعليه ان يقصد ثم حذف ان وارتفع الفعل كما في « تسمع بالميدى خير من ان تراه والذي يمنع من توجيه الدماميني ان حذف ان غير مقيس فلا يخرج عليه هذا الاعتراف بسداد المعنى الذي ذهب في تقريره اليه

قلت الفعل الى الاستقبال والشرط ولم نقلته الى الماضي والنفي ولما كذلك الا ان لما النفي فعل معه قد ولم
لنفي فعل ليس معه قد فاذا قال القائل قام زيد قلت في نفيه لم يقم واذا قال قد قام قلت في نفيه لما يقم ولا م
الامر نقلته الى الاستقبال والامر والنهي كذلك «فان قيل» ولم كان عمل بعض الحروف المختصة بالافعال
الجزم وبعضها النصب فالجواب عن ذلك ان ما نقله الى معنى لا يكون في الاسم عمل فيه اعرابا لا يكون في
الاسم ولما كان الشرط والامر والنهي لا يكون الا في الافعال عمات أدواته فيها الجزم الذي لا يكون الا في
الافعال واما لم ولما فانهما ينقلان الفعل الحاضر الى الماضي على حد لا يكون في الاسم لان الحد الذي
يكون في الاسم انما يكون بقرينة الوقت كقولك زيد ضارب أمس ولا يجوز زيد يضرب أمس فنتقل
الفعل المضارع الى المعنى بقرينة كافات في الاسم ويجوز ام يضرب أمس فلما نقلته على حد لا يجوز في
الاسم عمات فيه اعرابا لا يكون في الاسم فالدلك كانت جازمة فان قيل فالحروف الناصبة نحو أن ون وإن
وكي قد أحدثت في الفعل ما لا يكون في الاسماء فهلا كانت جازمة قيل لعمرى لقد كان القياس فيها
ما ذكرت غير انه عرض فيها شبهه من أن النقيلة فعمات عملها على ما سبق فلذلك تقول لم يخرج زيد
فتدخلها على لفظ المضارع والمعنى معني الماضي الأتري انك تقول لم يقم زيد أمس ولو كان المعنى كاللفظ
لم يجز هذا كالم يجز يقوم زيد أمس وكذلك لما بنزلة لم في الجزم قال الله تعالى (ولما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم) فجزمت كما يجزم لم الا ان الفرق بينهما ان لم لا تكنتي بها في الجواب لو قل قائل قام زيد لم يجز ان
تقول في جوابه لم حتى تقول لم يقم واذا قل قد قام جاز أن تقول لما لانها بزيادة ما عليها والتركيب
قد خرجت الى شبه الاسماء فجاز ان تكنتي بها في الجواب بكتكنتي بالاسماء ولذلك وقع بعدها مثال الماضي
في قولك لما جئت جئت واما لام الامر فنحو قولك ليضرب زيد عمرا اذا كان للغائب قال الله تعالى (ثم ليقضوا
نفسهم) واما اذا كان الأمور حاضرا لم يحتج الى اللام من قبل ان المواجهة تغنى عنها وور بما جاءت اللام
مع فعل المخاطب نحو قوله تعالى في قراءة أبي (فبذلك فلتفرحوا) وقد جاء في بعض كلام النبي ﷺ في غزاة
لتأخذوا مصافكم وتقول في النهي لا تضرب فهذه الحروف هي الجازمة لما بعدها بلاخلاف واما ان
الشرطية فتعجز ما بعدها وهي أم حروف الشرط ولها من التصرف ما ليس اغيرها الا تراها تستعمل
ظاهرة ومضمرة مقدرة ويحذف بعدها الشرط ويقوم غيره مقامه وتليها الاسماء على الأضمار فاما عملها
ظاهرة فنحو قولك إن تكرمني أكرمك قال الله تعالى (إن تنصروا الله ينصركم) واما عملها مقدرة فبمعدخسة
أشياء الامر والنهي والاستفهام والعرض والتمني وهو كالجواب بالغاء الا الجحد فانه لا يجاب بالجزم
وسيوضح ذلك ان شاء الله تعالى.. واعلم انك اذا قلت في الشرط إن تكرمني أكرمك مثلا فالفعل الاول
مجزوم بان بلاخلاف فيما اعلم وهو الشرط ومعنى الشرط السلامة والامارة فكان وجود الشرط علامة
لوجود جوابه ومنه أشراط الساعة أي علاماتها قال الله تعالى (فقد جاء أشراطها) وأما الجزاء فيختلف فيه
فذهب أبو العباس المبرد الى ان الجازم للشرط إن وإن وفعل الشرط جميعا عملا في الجزاء فهو عنده
كالمبتدأ والخبر فالعامل في المبتدأ الرفع له الابتداء والابتداء والمبتدأ جميعا عملا في الخبر وكذلك إن هي
العاملة فيما بعدها من فعل الشرط وفعل الشرط وحرف الشرط جميعا عملا في الجزاء لان الجزاء يفتقر الى

تقدمها افتقارا واحدا وهما المقتضيان لوجود الجواب فليس نسبة العمل الى أحدهما بأولى من نسبتها الى الآخر وهذا القول وان كان عليه جماعة من حذاق أصحابنا فانه لا ينفك من ضعف وذلك لان ان عاملة في الشرط لاحالة وقد ظهر أثر عملها فيه وأما الشرط فليس يعامل هنا لانه فعل والجزاء فعل وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس واذا ثبت انه لا أثر له في العمل فإضافة ما لا أثر له الى ماله أثر لا أثر له ويمكن ان يقال ان الشيء قد يؤثر بانفراده أثر فاذا انضاف الى غيره وركب معه حصل له بالتركيب حكم لم يكن له قبل والذي عليه الاكثر أن إن هي العاملة في الشرط وجوابه لانه قد ثبت عملها في الشرط فكانت هي العاملة في الجزاء الا ان عملها في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط فكان فعل الشرط شرطا في العمل لاجزاء من العامل وكذلك تقول في المبتدا والخبر ان الابتداء عامل في المبتدا بلا واسطة وفي الخبر بواسطة المبتدا وقد شبه بعض النحويين ذلك بالماء والنار فقال اذا وضعت الماء في قدر وسخنه بالنار فالنار هي المؤثرة في القدر والماء الاسخان الا ان تأثيرها في القدر بلا واسطة وفي الماء بواسطة القدر ويحكى عن أبي عثمان انه كان يقول ان فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معر بين وانما هما مبنيان لانهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعا لا يصح فيه الاسماء فبعدها من شبهها فعادا الى البناء الذي كان يجب للافعال وهذا القول ظاهر الفساد وبأدنى تأمل يضح ذلك لانه لو وجب له البناء بدخول إن عليه لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم لان الاسماء لا تقع فيها فاعرفه «وأما الاسماء» فأحد عشر اسما فيها معنى إن ولذلك بنيت وقد تقدم الكلام على بنائها في المبنيات من فصل الاسم وهي على ضربين أسماء وظروف فالاسماء من وما ومهما وأي والظروف أي وأين ومتى وحيثما واذا واذاما فجميعها تجزم مابعدا من الافعال المستقبلية كما تجزم ان وانما عملت من أجل تضمنها معنى ان الأتري انها اذا خرجت عن معنى ان الى الاستفهام أو معنى الذي لم تجزم نحو قواك في الاستفهام من يقوم وأعجبني من تكرمه اذا أردت معنى الذي تكرمه « فأما من » فهو لمن يعقل من الثقلين والملائكة نحو قوله تعالى « ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا » « وأما ما » فلما لا يعقل قال الله تعالى « ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها » واذا كان الجواب بالفاء فما بعده جملة مستقلة والفاء ربطتها بالاول وأما « مهما » فمن أدوات الشرط تستعمل فيه استعمال ما تقول مهما تفعل أفعل مثله قال الله « وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » وقد اختلفوا فيها فذهب قوم الى انها اسم بكاملها يجازى به قالوا لان التركيب على خلاف الاصل فلا يقدم عليه الا بدليل فلو وزنت لكنت فعلى وقد أفادت معنى الشرط فيما بعدها والغالب في إفادة المعاني انما هي الحروف فكانت متضمنة لمعنى الحرف وعود الضمير اليها يدل على اسميتها وقال الخليل هي مركبة كان الاصل ما الشرطية التي في قوله تعالى « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » زيدت عليها ما أخرى توكيدا وما تزداد كثيرا مع أدوات الشرط الأتري انها قد زيدت مع ان وأدغمت النون في الميم لسكونها لان النون الساكنة تدغم في الميم فقالوا إما تأتي آتلك قال الله تعالى « فماترين من البشر أحدا » وزادوها أيضا مع متى وأين فقالوا متى ما تأتي آتلك وأينما تكن أكن فصار اللفظ بها ماما وكرهوا توالى لفظين حرفينهما واحدة فأبدلوا من الف ما الاولى هاء لقرب الهاء من الالف في المخرج وكانت الف

ما الاولى أجدر بالتغيير من الثانية لانها اسم والاسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الافعال وقال قوم هي مركبة من مه بمعنى اكف وما فاللفظ على هذا لم يدخله تغيير لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما وحكي الكوفيون في أدوات الشرط مهمن وهذا يقوى القول الثالث لان هذه مه ضمت الي من كان تلك مه ضمت الي مافاعرفه والوجه قول الخليل لانه به يلزم ان يكون كل موضع جاء فيه مهما أريد فيه معنى الكف وما أظن القائل * وانك مهما تأمرى القلب يفعل * (١) أراد وانك اكفني ما تأمرى القلب يفعل ولذلك تكتب بالالف ولو كانت كلمة واحدة لكتبت بالياء لان الالف اذا وقعت رابعة كتبت ياء والدليل على ان مهما فيها معنى ما انه يجوز ان يعود اليه الضمير والضمير لا يعود الا الى الاسم كقولك مهما تعمل من صالح تجاز عليه فالهاء في عليه يعود الى مهما وقال الشاعر

اذا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاعَةٌ وَمَهْمَا وَكَاتَ إِلَيْهِ كِنَاهُ (٢)

فالهاء في كناه تعود الى مهما كما تعود الى ما ومما يؤيد قول الخليل انه قد استفهم بمهما كما استفهم بما نحو قول الشاعر أنشده أبو زيد في نوادره

(١) هذا مجز بيت لامرى القيس وصدرة

* اغرك منى ان جبك قاتلى * وهذا بيت من معلقته وقبله *

أفأطم مهلا بعض هذا التذلل وان كنت قد ازمنت صرمت فأجلى
وان تك قد ساءت منى خلية فسلى ثيابى من ثيابك تنسل

اغرك منى ان جبك (البيت) وبعده

وما ذرفت عينك إلا لتضربى بسهميك فى اعشار قلب مقتل

قال التبريزى فى شرح المعلقة اغرك اى احملك على الغرة وهو فعل من لم يجرب الامور وان جبك فى موضع رفع كأنك قلت اغرك منى حبيك وتأمرى فى موضع جزم بمهما قال الخليل الاصل فى مهما ماما فما الاولى تدخل للشرط فى قولك ما تفعل افعول والثانية زائدة للتوكيد وقال الفراء كان فى مهما ما فحذفت العرب الالف منها وجعلت الهاء خلفا منها ثم وصلت بما فدخلت على المعنى وصارت هى كأنها صلة لما وهى فى الاصل اسم وكذلك مهمن قال الشاعر
اماوى مهمن يستمع فى صديقه اقاويل هذا الناس ماوى يندم

وقيل معنى مه اى كف كما تقول للرجل إذا فعل فعلا لا ترضاه منه مه اى كف والمعنى فانك مهما تأمرى قلبك يفعل لانك مالكة له وانا لأملك قلبى وقال قوم المعنى مهما تأمرى قلبى بفعل لانه مطيع لك انتهى

(٢) هذا البيت من ابيات المعتز الذى يرثى بها اياه وأولها

لعمرك ما إن ابو مالك بوان ولا بضعيف قواء
ولا بألد له نازع يفارى اخاه إذا ما نهاء
ولكنه هين لين كمالية الرمح عرد نساء

إذا سدت سدت (البيت) وبعده ؛

الامن ينادى ابامالك أفى امرنا هو ام فى سواء
ابومالك قاصر فقره على نفسه ومشيع غناه

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهُ أَوْ دَى بِنَعْلَى وَ مِرْبَالِيَهُ (١)

يريد مالى واما أى فانها اسم مبهم منكور وهى بعض ما تضاف اليه إن أضفتها الى الزمان فهى زمان وان أضفتها الى المكان فهى مكان الى أى شئ أضفتها كانت منه ويجازى بها كأخواتها مضافة ومفردة تقول أبهم يأتينى آتة وأبهم يحسن الى أحسن اليه ترفع أيا بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء الخبر لان أيا هنا الفاعل فى المعنى لان المبتدأ اذا تقدم امتنع أن يكون فاعلا صناعيا وارتفع بالابتداء وأسند فعل الشرط الى ضميره وتقول أبهم تضرب تضرب أيا بتضرب لانه واقع عليه فى المعنى والمفعول

وقد أشد الشارح بيت الشاهد على ان مهمما اسم بدليل رجوع الضمير اليه وهو الهاء فى كفاء وقد علم ان الضمير لا يعود الى الاعلى الاسماء واما الضمير فى اليه فراجع الى ابى مالك وزعم السهيلي ان مهمما تكون حرفا بدليل قول زهير فى المعلقة

ومهما تكن عند امرىء من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم

قال هى هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله

قد اوتيت كل شئ فى صارية مهمما تصب افقا من بارق تشم

قال اذ لا تكون مبتدأ لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرها يتمين انها لا موضع لها قال ابن هشام والجواب انها فى البيت الاول إما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابى على وإمام مبتدأ واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانها ضميرها لانها الخليفة فى المعنى ومن خليفة تفسير للضمير وفى البيت الثانى هى مفعول تصب وافقا ظرف ومن بارق تفسير لهما او متعلق بتصب فعناها التبويض والمعنى أى شئ تصب فى افق من البوارق تشم

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لعمر بن ملق الطائى رواها ابو زيد فى نوادره وبعده

إنك قديك فيك بفي الفقى ودرأه ان تر كض العالیه

بطعنة يجرى لها عاند كالماء من غائلة الجاييه

يا أوس لو نالتك ارماحنا كنت كمن تهوى به الهاويه

الفيثا عينك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقيه

ذاك سنان محلب نصره كالجمل الاوظف بالراويه

يا أيها الناصر اخواله أنت خير ام بنو جاريه

ام اختك افضل ام اختنا ام اختنا عن نصرنا وانيه

وقد أشد العلامة الشارح بيت الشاهد على ان مهمما فيه معنى الاستفهام ، وقال ابو على هذا عندى مثل قول الخليل فى مهمما فى الجزاء انه ماما فقلب الالف هاء وذلك لانه يريد مالى الليلة وما تستعمل فى الاستفهام على حد استعمالها فى الجزاء أى غير موصولة فيهما وانما غير كراهية التقاء الامثال فى اللفظ الا ترى ان قوله تعالى « فى ما انمكنكم فيه » ولم يقل فى ما مكنكم فيه فعدل الى ان لثلاث تلقى الامثال فى اللفظ ومن قال مهمما هى مه غير مغيرة فان كان يريد أنها مه التى للامر فليس يخلو من ان يجزم بها ولا يجزم فان كان يجزم فأنما قال مه ثم استأنف فقال ما تفعل افعل لم يجز الا ترى ان قوله

و انك مهمما تأمرى القلب بفعل * ليس يريد به وانك كفى ما تأمرى القلب بفعل وان كان لا يجزم الفعل بها كانه قال كفف افعل لم يكن لذكر فعل الشرط وجه وان كان لا يريد الامر بها ولكنها حرف يوافق التى للامر فى

اللفظ ويخالفه فى المعنى فيكون حرفا للشرط يجزم بمنزلة ان — جاز ذلك اه

يجوز تقديمه على الفعل بخلاف الفاعل والفعل في باب الجزاء ليس بصلة لما قبله كان ما بعد الاستفهام ليس بصلة لما قبله فجاز ان يتقدم معموله والفعل اذا كان مجزوما يعمل عمله غير مجزوم قال الله تعالى (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيادعوا فله الاماء الحسنی) فأيا منصوب بشدعوا وكذلك حكم من وما في العمل « واما الظروف فنها أنى » وأصلها الاستفهام تأتي تارة بمعنى من أين وتارة بمعنى كيف قال الله تعالى (أنى لك هذا) أي من أين لك هذا وقال تعالى (أنى يكون لى غلام) وقال (أنى يكون لى ولد) وقال (أنى يؤفكون) ويجازي بها فيقال انى تكن انى تكن اكن قال الشاعر

فأصبحت أنى تأتيها تلتبس بها كلاً مرّ كبيبها نحت رجليك شاجر (١)

جزمت تأتي بآنى وهو شرط وتلتبس لانه جزاء والمعنى انه يخاطب رجلاً قد وقع في معضلة وقضية صعبة فقال كيف أتيت هذه المعضلة من قدام او من خلف وشاجر داخل تحت الرجل ويروى رحلك بالحاء ورجلك بالجيم وكل شى دخل بين شيتين ففرجهما فقد شجرهما ومركيها معنى المعضلة واما ابن فاسم من اسماء الامكنة مبهم يقع على الجهات الست وكل مكان يستفهم بها عنه فيقال اين بيتك اين زيد وتنقل الى الجزاء فيقال اين تكن أكن والمراد إن تكن في مكان كذا اكن فيه والاكثر في استعمالها ان تكون مضمومة اليها ما نحو قوله تعالى (اينا تكونوا يدرككم الموت) وليس ذلك فيها بل لازم بل انت مخير فيها قال الشاعر

أين تصرف بها المداة تجزنا نصرف العيس نحوها للتلاقي (٢)

واما متي فاسم من اسماء الزمان يستفهم به عن جميعها نحو قولك متى تقوم متى تخرج قال الله تعالى (ويقولون متى هذا الوعدان كنتم صادقين) فهى في الزمان بمنزلة أين في المكان وتنقل الى الجزاء كأين قال الشاعر

متى تأتي تمشوا الى ضوء ناره تجد خير ناري عندها خير موقد (٣)

(١) البيت للبيد . والشاهد فيه جزم تاتها بآنى لان معناها معنى اين ومتى وكلاهما للجزاء وتلتبس جزم على جوابها وصف داهية شنيعة معضلة وقضية عويصة دقيقة من اتاه اورام ركوبها التيس بها ونشب واستأمرها مركين وانما يريدنا حيتها اللتين ترام منهما والشاجر من شجرت بين الشيتين اذا فرقت بينهما وشجر بين القوم اى اختلف وتفرق اى من ركبا شجرت بين رجليه فهوت به وتقدم شرح هذا البيت فانظرو (ج ٤ ص ١١٠) *

(٢) (البيت) لابن همام السلولى والشاهد فيه مجازاته باين وجزم ما بعدها لان معناها ان تصرف بنا المداة في موضع من الارض نصرف العيس نحوها للقاء والعيس البيض من الابل وكانوا يرحلون على الابل فاذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ولم يرد أنهم يلقون العدو على العيس وقد تقدم شرح هذا البيت فانظرو (ج ٤ ص ١٠٥)

(٣) البيت من قصيدة طويلة للاحطية مدحها بفيض بن طامر بن شناس بن لاي بن أنف النافقة . وقبله .

فازالت الوجناء تجرى ضفورها اليك ابن شناس تروح وتغتدى

تزور امراً يرثى على الحمد ماله ومن يمط أثمان الحمد يحمد

يرى البخل لا يبق على المرء ماله ويعلم ان الشح غير مخلد

وقال طرفة

مَتَى تَأْتِينَا أَصْبَحَكَ كَأَسَارٍ رَوِيَّةٍ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاعْنِ وَأَزِدْ (١)

ولك استعمالها في الجزاء مضموما اليها ما وغير مضموم اليها ان شئت قلت متى تذهب اذهب ومتى ماتذهب اذهب ، واما « حيث واذا واذا » فظروف أيضا فحيث ظرف من ظروف الامكنة مبهم يقع على الجهات الست واذا واذا ظرفان فاذا لما مضى واذا لما يستقبل وكل الظروف التي يجازي بها مجوز أن يجازي بها من غير أن يضم اليها ما ما خلا حيثما واختيها وذلك لانها مبهمه تفتقر الى جملة بعدها توضحها وتبينها فتزلت الجملة منها منزلة الصلة من الموصول فكانت في موضع جر باضافتها اليها منزلة منها منزلة الجزء من الكلمة فلما أرادوا المجازاة بها لزمهم إبهامها وإسقاط ما يوضحها ألزموها ما كما ألزموا إعماء وكأنا ووربما وجعلوا لزوم مادلالة على إبطال مذهبها الاول فجملوا حيثما بمنزلة أين في الجزاء ولم تزل عن معناها الاول فتقول حيثما تكن أكن كما تقول أين تكن أكن وحيثما تقيم يجيبك أهلها قال الله تعالى (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) فككنتم في موضع مجزوم ولذلك أجابه بالفاء وجعلوا اذا ما واذا ما بمنزلة متى فقالوا اذا ما تأتي آتتك واذا ما تحسن الى أشرك قال العباس بن مرداس

اذ ما أتيت على الرسول قتل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس (٢)

وقال عبد الله السلولى

كسوب ومتلاف اذا ما سألته تهلل واهتز اهتزاز المهند

متى ناته تعشو (البيت) وبعده :

ترور امرا إن يعطك اليوم نائلا بكفيه لا يمنك من فائل الفد

هو الواهب الكوم الصفايا لجاره يروحها العبدان في طازب ند

وقد سبق شرح ايات كثيرة من هذه القصيدة والشاهد هنا جزم تأتته وتجد على ان الاول فعل الشرط والثاني جوابه

واداة الشرط هي متى .

(١) البيت من معاقبة طرفة بن العبد البكرى. قال التبريزى : و يروى « وان تأتى اصبحك كاسا الخ » اصبحك من

الصبوح . والصبوح شرب الغداة . والكاس مؤنثة . قال الفراء . الكاس الاناء الذى فيه ابن اوماه او خمر او غير ذلك وان كان فارظالم يقل له كاس كما ان المهدي الطبق الذى يكون للهدية . فاذا اخذت منه الهدية قيل له طبق ولم يقل له مهدي . وأ كثر اهل اللغة يقول . لا يقال للاناء كاس حتى يكون فيها الخمر . وقال بعضهم . قد يقال للزجاجة كاس وللخمر كاس كقوله تعالى . « يطاف عليهم بكاس من معين بيضاء لذة للشاربين » فاللذة هنا الخمر . وان كنت غانيا اى غنيا . والمعنى . متى تأتي تجدنى قد اخذت خمرا كثيرا مروية ان يحضرنى . ومعنى فاعن وازدد فاعن بما عندك وازدد . ا ه والاشهاد بهذا البيت للجزاء بمتى وجزم تأتتا على انه فعل الشرط واصبحك على انه

جوابه وقد قررنا ذلك في البيت الذى قبله

(٢) البيت من قصيدة للعباس بن مرداس وقد تقدمت (ج ٤ ص ٩٨) فانظرها هناك

اذ ماترَينى اليومَ اُزجى مطيئى اُصعدُ سيرا في البلادِ فأفرِغُ (١)

فأثبت في موضع جزم باذ ما الا انه مبنى اذ كان ماضيا فلا يظهر فيه الاعراب وتقول في اذا ما اذا ما
تأنى أحسن اليك قال ذو الرمة

تُصنئى اذا شدَّها للرحلِ جانحةً حتى اذا ما صتوى في غرزها تنبُّ (٢)

وربما جوزى باذ من غير ما وهو قليل لا يكون الا في الشعر قال قيس بن الخطيم

اذا قصرت أسيا فإنا كان وصلها خطانا الى أعدائنا فنضارب (٣)

وقال الفرزدق

يرفعُ لي خندفُ واللهُ يرفعُ لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقدي (٤)

فان قيل اذ ظرف زمان ماض والشروط لا يكون الا بالمستقبل فكيف تصح المجازة بها فالجواب
من وجهين (أحدهما) ان اذ هذه التي تستعمل في الجزاء مع ما ليست الظرفية وانما هي حرف غيرها
ضمت اليها ما فركبا للدلالة على هذا المعنى كآء (والثاني) انها الظرف الا انها بالعقد والتركيب غيرت
وقلت عن معناها بلزوم ما ايها الى المستقبل وخرجت بذلك الى حيز الحروف ولذلك قال سيبويه
ولا يكون الجزاء في حيث ولا في اذ حتى يضم الى كل واحد منهما ما فتصير اذ مع ما بمنزلة آءا وكآءا
وليست ما فيهما بلفو ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد فلما اذا ما فان سيبويه لم يند كرها
في الحروف والقياس ان تكون حرفا كاذ ما ولذلك لا يعود اليها ضمير مما بعدها كما يعود الى غيرها مما يجازى
به من نحو من وما ومهما فاعرف ذلك ان شاء الله تعالى ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويجزم بان مضمرة اذا وقع جوابا لامر أو نهي أو استفهام أو نمن
أو عرض نحو قولك أكرمني أكرمك ولا تفعل يكن خيرا لك والاتأني أحدك وأين بينك أزرک
والاماء أشربه وليته عندنا يحدتنا والاتزل تصب خيرا وجواز إضمارها للدلالة هذه الاشياء عليها قال

(١) البيت لعبدالله بن همام السلوى . وبعده

فانى من قوم سواكم وانما رجلى فهم بالحجاز واشجع

والشاهد في قوله «اذما» والفاء في اول البيت الثانى الذى روينا جوابها والمزجى من ازجيته اذا سقته برفق .
والظنية كما في رواية سيبويه المرأة في المردج . والمفرع هنا المنحدر وهو من الاضداد وانتمى في النسب الى فهم واشجع
وهو من سلول بن عامر لانهم كلهم من قيس عيلان بن مضر

(٢) تقدم شرح هذا البيت شرحا وافيا (ج ٤ ص ٩٧) فانظره هناك

(٣) سبق استشهاده الشارح بهذا البيت (ج ٤ ص ٩٧) وشرح حناه هناك شرحا وافيا فلانمو داليه

(٤) البيت للفرزدق كما قال الشارح . والشاهد فيه جزم «تقد» على جواب اذا لانه قد رها طاملة عمل إن ضرورة قال سيبويه
وقد جازوا بأذا مضطربين شبهوها بأن حيث رأوها لما يستقبل وانها لا بد لها من جواب . اهـ يقول الفرزدق . ترفع لي قبيلتي
من اشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة اذا قدمت بغيرى قبيلته . وخندف أم مدركة وطابخة ابني الياس بن مضر وتيم من ولد
طابخة بن الياس فلذلك عفر بخندف على قيس عيلان بن مضر :

الخليل إن هذه الاوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب ، قال الشارح : اعلم ان « الامر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض يكون جوابها مجزوما وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة وأن جواب الامر والاشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة لان هذه الاشياء غير مفنكرة الي الجواب والكلام بها تام ألا ترى انك اذا أمرت فلما تطالب من المأمور فعلا وكذلك النهى وهذا لا يقتضى جوابا لانك لا تريد وقوف وجود غيره على مجردة وانك متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق فاذا قلت في الامر إيتني أكرمك وأحسن الي أشكرك فتقديره بمد قولك إيتني إن أتيتي أكرمك كانت ضمننت الا كرام عند وجود الايمان ووعدت بإيجاد الا كرام عند وجود الايمان وایس ذلك ضمنا مطلقا ولا وعدا واجبا انما مناه إن لم يوجد لم يجب وهذه طريقة الشرط والجزاء والنهى قولك لا تزريدا بينك دلى تقدير إن لا تزره بينك ولذلك قل النحويون انه لا يجوز ان تقول لا تدن من الاسد يا كاك لان التقدير لا تدن من الاسد إن لا تدن من الاسد يا كاك وهذا محال لان تبعاده لا يكون سببا لأ كاه لانه يعاد لفظ الامر والنهى ويجعل شرطا وجوابه ما ذكر بعد الامر والنهى واذا قلنا أكرم زيدا يكرمك فالذى تضمنه من الشرط إن تكرم زيدا ولو قلت لا تدن من الاسد يا كاك بالرفع جاز لان معناه يا كاك إن دنوت منه وكذلك لو قلت لا تدن من لاسد فيا كاك بالفاء والنصب لانه يكون تقديره لا يكن دنو فأكل « والاستفهام أين بينك أزرك » كانه قال أين بينك إن أعلم مكان بينك أزرك وتقول أأتيتنا أمس لفظك اليوم معناه أأتيتنا أمس ان كنت أأتيتنا أمس أعطيتناك اليوم وان كان قولك اأتيتنا أمس تقريرا ولم يكن استفهاما لم يجز الجزم لانه اذا كان تقريرا فقد وقع الايمان وانما الجزاء في غير الواجب قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) ولما اقتضى ذكرها قال (ينفر لكم دنوبكم) جزم لانه جواب هل وقال الزجاج ينفر لكم جواب قوله تؤمنون بالله ورسوله الآية فهو أمر بلفظ الخبر وليس جواب هل لان المغفرة لا تحصل بالدلالة على الايمان انما تحصل بنفس الايمان والجهاد ويؤيد ذلك قراءة عبد الله بن مسعود آمنوا بالله مكان تؤمنون والاظهر الوجه الاول وهو أن يكون جواب هل لان تؤمنون انما هو تفسير لتجارة على معناها لاعلى لفظه ولو فسرها على لفظها لقال أن تؤمنوا لان أن تؤمنوا اسم وتجارة اسم والاسم يبديل من الاسم ويقع موقعه وقوله تؤمنون كلام تام قائم بنفسه وفيه دلالة على المعنى المراد فن حيث كان تفسيرا للتجارة فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهام بهل والاعتماد في الجواب على هل وهل في معنى الامر لانه لم يقصد الي الاستفهام عن الدلالة على التجارة المنجية دل يدلون أولا يدلون عليها وانما المراد الامر والدعاء والحث على ما ينجيهم ومثله قوله تعالى (فهل أتم منتهون) فان المراد انهم لانفس الاستفهام « وأما التمني فقولك ليت زيدا عندنا يحدثنا » فيحدثنا جزم لانه جواب والتقدير ان يكن عندنا ومنه قولهم ألا ماء أشرب به فهذا أيضا معناه التمني وهى لا النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وقد عملت في النكرة فأحدث دخولها معنى التمني فلما علم ما بعدها في موضع نصب مما دل عليه ألا من معنى التمني وقال

أبو العباس المبرد هو على ما كان ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء وثمرة الخلاف تظهر في الصفة فتقول على مذهب سيبويه ألا ماء بارداً ينصب الصفة لأن موضعها نصب وأبو العباس يرفع النعت ويقول الماء بارد وإذا كان قد حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمني جاز أن يجاب بالجزم فيقال أشربه كما صرحت بالتمني وقلت ليت لي ماء أشربه « وأما العرض فقولك ألا تنزل عندنا تصب خيراً » فقولك ألا تنزل هو العرض يقول الرجل للآخر ألا تفعل كذا وكذا يعرضه عليه وتصب خيراً جوابه وهو داخل في جواب الاستفهام إلا أنه لما كان القصد فيه إلى العرض وإن كان لفظه استفهاماً معاً عرضاً وتقديره أن تنزل عندنا تصب خيراً وهذه الأشياء إنما أضمر حرف الشرط بعدها لأنها تعني عن ذكره وتمكتني بذكرها عن ذكره إذ كانت غير واجبة وصار الثاني مضمون الوجود إذا وجد الأول فلذلك قال الخليل هذه الأوائل كلها فيها معنى أن ولذلك انجزم الجواب،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلة في ذلك قول اتق الله أمرؤ وفعل خيراً يشب عليه معناه ليتق الله وليفعل خيراً وحسبك ينم الناس ﴾ ﴿

قال الشارح : قد تقدم من كلامنا أن الأمر والنهي قد يجابان بالجزم على تقدير إضمار حرف الشرط بعدهما لما بينهما من المشاكلة « فكذلك ما كان في معنى الأمر والنهي إذا أُجيب يكون مجزوماً » لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر فن ذلك قولهم « اتق الله أمرؤ وفعل خيراً يشب عليه » لأن المعنى ليتق الله وليفعل خيراً وليس المراد الإخبار بأن إنساناً قد اتق الله وإنما يقوله مثلاً الواعظ حائناً على التقى والعمل الصالح ويقدر بعده حرف الشرط كما كان يقدر بعد الأمر الصريح والخبر قد يستعمل بمعنى الأمر نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين أي ليرضعن ومن ذلك قولهم في الدعاء رحمه الله لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر ومن ذلك قولهم « حسبك ينم الناس » بمعنى حسبك هنا الأمر أي اكتف واقطع ومثله كيفك وشرعك كلها بمعنى واحد وكذلك قدك وقطك كله بمعنى حسب وقولهم حسبك ينم الناس كأن إنساناً قد كان يحذر الكلام ليلاً ويصبح بحيث يفتق من يسمعه ثقيل له ذلك أي اكتف واقطع من هذا الحديث فإن فعل ينم الناس ولا يسهر وأوحسبك هنا مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أعلم المخاطب به وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلا لمن كان في أمر قد بلغ منه مبلغاً فيه كفاية فيقال له هذا ليكف ويكتفي بما قد علمه المخاطب وتقدير الخبر حسبك هذا أوحسبك ما قد علمته ونحو ذلك فأعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحق المضمرة أن يكون من جنس المظهر فلا يجوز أن تقول لاتدن من الأسد يا كلك بالجزم لأن النفي لا يدل على الإيجاب ولذلك امتنع الأضمار في النفي فلم يقل ما تأتينا نحدثنا ولكنك ترفع علي القطم كأنك قلت لاتدن منه فإنه يأكل وإن أدخلت الفاء ونصبت فحسن ﴾ ﴿

قال الشارح : أعلم أن المعنى إذا كان مراداً لم يجز حذف اللفظ الدال عليه لأنه يكون اختلافاً بالمقصود اللهم إلا أن يكون ثم ما يدل على المعنى أو على اللفظ الموضوع بأزاء ذلك المعنى فيحصل العلم

بالمعنى ضرورة العلم بلفظه وههنا أعما ساغ حذف الشرط وأداته لتقدم ما يدل عليه من الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فيلزم أن يكون المضر من جنس الظاهر اذ لو خالفه لمادل عليه فاذا كان الظاهر موجبا كان المضر موجبا واذا كان نفيا كان المضر مثله والامر كالواجب من حيث كان طلب ايجاب والنهي كالنفي من حيث كان طلب نفي فلذلك كان حكم الامر كحكم الموجب فكما يكون الموجب بأداة وغير اداة نحو إن زيدا قائم وزيد قائم كذلك يكون الامر بأداة وبغير اداة نحو ليقم زيد وقم يا زيد وكما لا يكون النفي الابداءة كان النهي كذلك نحو لا تقم فاذا كان الظاهر أمرا كان المضر فعلا موجبا وذلك اذا قلت أكرمني أكرمك كان التقدير إن تكرمني أكرمك واذا قلت لا تعص الله يدخلك الجنة كان المعنى ان لا تعصه يدخلك الجنة قال النحويون « انه لا يجوز ان تقول لا تدن من الاسد يأ كك » بالجزم لان التقدير ههنا ان يعاد لفظ الامر والنهي فيجعل شرطا جوابه ما ذكر بعد الامر والنهي فيصير التقدير ان لا تدن من الاسد يأ كك وهذا محال « قال ولذلك امتنع ما تأتينا تحدثنا » بالجزم يشير الى ان المانع من جواز الجزم مع النفي من حيث امتنع مع النهي لانه يصير التقدير ما تأتينا ان لا تأتينا تحدثنا وذلك محال وليس الامر على ما ظن لان النهي يجوز في موضع ويمتنع في آخر الأتري انك اذا قلت لا تعص الله يدخلك الجنة كان صحيحا لان التقدير ان لا تعصه وهذا كلام سديد ولو قلت لا تعص الله يدخلك النار كان محالا لان عدم المعصية لا يوجب النار وأنت في طرف النفي لا تجوز الجواب بالجزم بحال فعلم ان العلة المانعة في طرف النفي غير العلة المانعة في طرف النهي وانما لم يجز الجواب مع النفي بالجزم لانه ليس فيه معنى الشرط اذ كان النفي فيه يقع على القطع نحو قولك ما يقوم زيد فقد قطع بانه ليس يقوم فلامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فليس فيه قطع بوقوع الفعل فن هنا تضمن معنى الشرط قال « ولكنك ترفع على القطع » يريد اذ ارفعت الفعل في جواب النهي جاز على الاستئناف لاهل انه جواب « كأنك قلت لا تدن من الاسد انه مما يأكلك فاحذره » ومثله لا تذهب به تغلب عليه الجزم فاصد والرفع جيد « فان جئت بافناء ونصبت كان حسنا » لان الجواب بالفاء مع النصب تقديره تقدير العطف فيمكانه قال لا يكن منك دنو فأكل وكذلك الرفع فاهرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وان لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه إما صفة كقوله عز وجل (فهب لي من لدنك وليا يرثني) أو حالا كقوله (فدرهم في طيناتهم يعمهون) أو قطعا واستئنافا كقولك لا تذهب به تغلب عليه وقم يدعوك ومنه بيت الكتاب ﴿ وقال رائدكم أرسوا نزاولها ﴾ ومما يحتمل الامر بن الحال والقطع قولهم ذره يقول ذاك ومره يحفرها وقول الاخطل ﴿ كروا الى حرتيكم تعمرونهما ﴾ وقوله عز وجل (فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى) ، ﴿

قال الشارح : يريد ان هذه الاشياء التي تجزم على الجواب في الامر والنهي وأخواتها « اذالم تقصد الجواب والجزاء رفعت والرفع على أحد ثلاثة أشياء إما الصفة « ان كان قبله ما يصح وصفه به « وإما حالا ان كان قبله معرفة « وإما على القطع والاستئناف « مثال الاول قولك أعطني درهما أنفقته اذالم تقصد الجزاء

رفعت على الصفة ومنه قوله تعالى « هب لي من لدنك وليا يرثني » فقرأ بالجزم والرفع فالجزم على الجواب والرفع على الصفة أي هب لي من لدنك وليا وارثا والرفع هنا أحسن من الجزم وذلك من جهة المعنى والاعراب أما المعنى فلأنه إذا رفع قد سأل وليا وارثا لأن من الأولياء من لا يرث وإذا جزم كان المعنى أن وهبته لي ورثني فكيف يخبر الله سبحانه بما هو أعلم به منه ومثله قوله تعالى (ردءاً يصدتني) بالرفع والجزم « ومثال الثاني » خل زيدا يمزح أي مازحا لأنه لا يصلح أن يكون وصفا لما قبله لكونه معرفة والفعل نكرة ومثله قوله تعالى (ذرهم في خوضهم يلعبون) فهو حال من المفعول في ذرهم ولا يكون حالا من المضمر في خوضهم لأنه مضاف والحال لا يكون من المضاف إليه (والثالث) أن يكون مقطوعا عما قبله مستأنفا كقولك « لا تذهب به تغلب عليه » وذلك أن الجزم هنا على الجواب لا يصح لفساد المعنى إذ يصير التقدير إن لا تذهب به تغلب عليه فيصير عدم الذهاب به سبب التغلب عليه وليس المعنى عليه فكان مستأنفا كأنك أخبرته أنه ممن يغلب عليه في كل حال وكذلك « قم يدعوك » أي أنه يدعوك فأمرته بالقيام وأخبرته أنه يدعوه البتة ولم ترد الجواب على أنه أن قام دعاه وأما بيت الكتاب وهو

وقال رائدُهُم أرسوا نزاوِلها فكلُّ حَتَفٍ امرِيءٍ يُقْضَى بِمَقْدارِ (١)

البيت للاختلال والشاهد فيه رفع نزاوِلها على القطع والاستئناف ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز يصف

(١) نسب الشارح هذا البيت للاختلال تبعاً للشارح كتاب سيبويه . قال البغدادي . وراجعت ديوان الاختلال مرارا فلم اظفر به فيه . والاستشهاد به على أن نزاوِلها استئناف ولذلك وجب رفعه قال سيبويه . وتقول ائنتي آتتك فتجزم على ما وصفنا وان شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالاول ولكنك تبتدئه وتجعل الاول مستفيا عنه كأنه يقول ائنتي آتتك ومثل ذلك قول الاختلال * وقال رائدُهُم أرسوا نزاوِلها (البيت) * واجاز العلامة الرضى أن يكون نزاوِلها حالا . فان قلت الحال قيد امامها فكيف يكون الأرساء في حال المزاولة والمزاولة تكون بعد الأرساء . قلنا اول المزاولة مقارن للأرساء وان كانت لا تتم الا بعده واعلم أنه يجب في هذا البيت ترك العطف لما بين جملي أرسوا نزاوِلها من كمال الانقطاع فان الاولى انشائية لفظا ومعنى والثانية خبرية لفظا ومعنى ولهذا يستشهد به علماء المعاني وكما لا يجوز العطف فكذلك لا يجوز أن يجزم نزاوِلها في جواب الامر وهو أرسوا وان الغرض تعليل الامر بالأرساء بالمزاولة . والامر في الجزم على عكس هذا المعنى فانه يصير الأرساء علة للمزاولة كما في قولك أسلم تدخل الجنة . ومن هذا تدرك خطأ الشارح في تقريره تبعاً للأعلام . والرائد الذي يتقدم القوم ليطلب الكلاء والماء واصله من الرود وهو التردد في طلب الشيء برفق . وأرسوا — بفتح الهمزة — امر من الأرساء أي اقيموا ماخوذ من أرسيت السفينة أرساء أي حبستها بالرساة . ونزاوِلها مضارع زاول الشيء أي حاوله وعالجه . والحنف الهلاك . والضمير في نزاوِلها للحرب كما قرره العلامة سعد الدين التفتازاني . أي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجزى بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيهِ ولا الاقدام يرديه . ويدل لصحة هذا المعنى بيت يذكرون أنه بعد البيت الشاهد وهو .

اما نموت كراما أو نفوز بها لنسلم الدهر من كدوا سفار

ومن هذا التقرير تفهم خطأ الشارح في تقريره أن هذا البيت في وصف شرب . وقد انساق اليه هذا الخطأ من كونه تابعا للأعلام حيث حط أو ارتحل . فتأمل هذا والله بصمك ويرشدك

شربا ذهب رائدكم في طلب الخرفظفر بها فقال لهم أرسوا أي انزلوا نشر بها فزاولها أي نحاتل صاحبها عنها فكل حتف امري يقضى بمقدار أي الموت لا بد منه فلنحصل على لذة النفس قبل الموت قال « وما يحتمل الامرين الحال والقطع ذره يقول ذاك » يجوز الرفع في يقول على الحال أي ذره قائلا ويجوز ان يكون مستأنفا كأنه قال ذره فانه ممن يقول ذاك وأما قولهم « مره يحفرها » فيجوز فيه الجزم والرفع فالجزم من وجه واحد وهو الجواب كأنه قال ان أمرته يحفرها وأما الرفع فعلى ثلاثة أوجه (أحدها) ان يكون يحفرها على معنى فانه ممن يحفرها كما كان في لاتدن من الاسد يأكلك (والثاني) ان يكون على الحال كأنه قال مره في حال حفرها ولو كان اما لظهر النصب فيه فكنت تقول مره حافرا لها (والثالث) أقلها وذلك ان تريد مره ان يحفرها فتحذف أن وترفع الفعل لان عامله لا يضر وقد أجاز بعض الكوفيين النصب على تقدير أن وعليه قوله

ألا أي هذا الزاجرى أحضر الوقى وأن أشهد اللذات هل أنت تخليدي (١)

والجزم أظهر ومنه قول الاخطل

كروا الى حرّيتيكم تعمرونها كما تكرر الى أوطانها البقر (٢)

الشاهد فيه رفع تعمرونها إما على الاستئناف وقطعه عما قبله وإما على الحال كأنه قال عامرين أي مقدرين ذلك وصائرهم اليه ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز . الحرة أرض ذات حجارة سود وكأنه يعبرهم بزولهم في الحرة لخصائنها وهي حرة بني سليم وثناها الحرة أخرى تجاورها وأما قوله تعالى « فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى » فيجوز ان يكون رفع لا تخاف ولا تخشى على الحال من الفاعل في اضرب لهم طريقا في البحر غير خائف دركا ولا خاشيا ويقوى رفع لا تخاف اجماع القراء على رفع ولا تخشى وهو معطوف على الاول ويجوز ان يكون رفعه على القطع والاستئناف أي أنت لا تخاف

(١) البيت لطرفة بن العبد من معلقته . وبعده :

فان كنت لا تستطيع دفع منيتي فدعني ابادرها بما ملكت يدي

والاستشهاد به على ان أحضر منصوب بان مضمره بدليل قوله وأن أشهد وهذه رواية الكوفيين . والبصريون يروونه برفع احضر ويقولون ان عوامل الافعال ضعيفة لان عمل مع الحذف واذا حذف ارتفع الفعل ومن هذا عند سيبويه قوله تعالى (قل أفغير الله تأمروني أعبد) وقد اختلف البصريون في اصل روايتهم بعد اتفاقهم على الرفع في أحضر فقال سيبويه اصل الكلام أن احضر فلما حذف أن ارتفع الفعل وأن احضر مجرور بنى محذوفا وأن اشهد معطوف عليه . وقال المبرد جملة احضر حال من الياء وان اشهد معطوف على المعنى لانه لما قال احضر دل على الحضور كما تقول من كذب كان شره اى كان الكذب شره . وقد سبق الاستشهاد بهذا البيت مرارا

(٢) البيت للاخطل . والاستشهاد به في قوله « تعمرونها » لوقوعه . وقع الحال ، والتقدير كروا عامرين اى مقدرين لهذه الحال صائرهم اليها قال سيبويه : وأما قول الاخطل * كروا الى حرّيتيكم (البيت) ثم فعلى قوله كروا عامرين وان شئت رفعت على الابتداء * اه وقال الاغلم : ولو أمكنه الجزم على جواب الامر لجاز وحمله على القطع جائز ايضا . يقول هذا بنى سليم في هجائه لقيس ، وبنو سليم منهم . وحرة بنى سليم معروفة وثناها بحرة أخرى تجاورها . والحرة الارض ذات الحجارة السود واشتقاقها من حر النار كما انها احترقت لسوادها وعبرهم بالنزول في الحرة لخصائنها ولا متناع الدليل بها . اه

دركا ويجوز ان يكون صفة لطريق والتقدير لا تخاف فيه دركا ثم حذف حرف الجر فوصل الفعل فنصب الضمير الذي كان مجرورا ثم حذف المفعول انشاعا كقوله تعالى « واخشوا يوما لا يجزي والد عن ولده » والتقدير لا يجزي فيه ومن جزم لا تخاف جملة جوابا لقوله واضرب لهم على تقدير ان تضرب لا تخف دركا من خلفك ويرفع تخشي على القطع أى وأنت غير خاش فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ان تأتى تسألنى أعطك وان تأتنى تمشى أمش معك ترفع المتوسط ومنه قول الخطيب ﴾

مَتَى تَأْتِيهِ تَمْشُو إِلَى ضَرْبِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

وقال عبيد الله بن الحر

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا

جزمه على البديل ﴿

قال الشارح : اعلم انه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء ويكون على ضربين (أحدهما) مرفوع لا غير (والآخر) يدخل بين المجزومين وتكون أنت مخبرا بين الجزم على البديل من الاول و بين الرفع على الحال فأما ما يكون رفعا لا غير فان يكون الفعل الداخلى بين الجزومين ليس في معنى الفعل فلا يكون بدلا منه وذلك « ان تأتنا تسألنا نعطك » وان يأتنى زيد يضحك أكرمه لا يحسن في ذلك غير الرفع لان يضحك و تسأل ليس من الايتان في شىء فهو في موضع الحال كأنه قال ان يأتنى زيد ضاحكا وان تأتنى سائلا فان أبدلته منه على انه بدل غلط لم يتمتع كأنك أردت الثانى فسبق لسائك الى الاول فابدلته منه وجملت الاول كاللغو على حد مررت برجل حمار ولا يكون في الفعل من البديل الا بدل الكل وبدل الغلط ولا يكون فيه بدل بعض ولا اشتمال ولو قلت ان تأتنى تمشى أمش معك جازان ترفع تمشى فيكون معناه ان تأتنى ماشيا أمش معك وجاز ان تجزم على البديل من الاول لان تأتنى في معنى تمشى لان المشى ضرب من الايتان والضحك والسؤال ليسا من جنس الايتان فأما قوله ﴿ متى تأته تمشو الخ ﴾ (١) الشاهد فيه رفع تمشو على انه حال والمراد متى تأته عاشيا أى قاصدا في الظلام يقال عشوته أى قصده ليلانم اتسع قميل لكل قاصد عاش وعشوت النار أعشوا اليها اذا استدلت عليها ببصر ضعيف تجد خير نار أى تجدها معدة للضيف الطارق .. وأما قول الآخر ﴿ متى تأتنا تلمم الخ ﴾ (٢) فالشاهد فيه الجزم لانه بدل من قوله تأتنا لان الامام ضرب

(١) سبق شرح هذا البيت قريبا فانظره

(٢) هذا البيت من قصيدة تزيد على ثلاثين بيتا لعبدالله بن الحر قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير في الكوفة وكان ابن الحر لشهامته لا يطيع احدا فقال الناس لمصعب . إن عبيد الله بن الحر كان قد ابى على المختار غير مرة وخافه وقاتله وفعل مثل ذلك بعبيد الله بن زياد من قبل فليس عليه طاعة لاحد ونحن نتخوف ان يشور في السواد فيسكسرك عليك الخراج كما كان يفعل وقد اظهر رطرا من الخلاف فالظف له حتى تجبسه . فلم يزل مصعب يتلطف به ويعدده ويمنيه الامانى حتى اتاه . فلما اتاه امر به فحبس وكان معه في الحبس عطية بن عمرو البكرى و كان عطية شديدا الجزع .

من الآتيان فهو على حد قولك في الاسماء مرتت برجل عبد الله فسر الآتيان بالاسم كما فسر الاسم الاول بالاسم الثاني ولو رفع علي الحال لجاز في العربية لولا انكسار وزن البيت وقوله تأججا يجوز ان يكون تشبیه على الصفة للحطب والنار وذكر الراجع لان الحطب مذكر فقلب جانبه ويجوز ان يكون مفردا من صفة الحطب لانه أهم اذ النار به تكون ويجوز ان يكون من صفة النار وذكر على معنى شهاب أو على ارادة للنون الخفيفة وأبدل منها الفاني الوقف بمدح في هذا البيت بفيضا وهو من بني سعد بن زيد مناة وبعد هذا البيت

إذا خرجوا من غمزة رجواها بأسيافهم والظمن حين تفرجا

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول ان تأتي آتاك فأحدثك بالعزم ويجوز الرفع على الابتداء

ومطلع هذه القصيدة .

أقول له صبرا عطى فانما هو السجن حتى يجعل الله مخرجا

وقبل البيت المستشهد به .

ومنزلة — يابن الزبير — كريمة شددت لها من آخر الليل امرجا
لقتبان صدق فوق جرد كانها قداح براها الما سخى وسحجا
إذا خرجوا من غمزة رجواها بأسيافهم والظمن حتى تفرجا
متى تأتتا تلمم بنا في ديارنا (البيت)

ومن هذا الذي ذكرنا لك تعلم خلط العلامة الشارح حيث يقول « بمدح في هذا البيت بفيضا الخ » فان البيت الذي يقال في مديح بعض هو الشاهد الذي قبل هذا وهو قول الحطيئة • متى تأتته تمشوا لي ضوء نار • • • البيت * والحمد لله الذي يلهم الصواب من شاء من عباده • • • وقوله « عطى » هو منادى مرخم عطية • والواو في قوله « ومنزلة » واورب وابن الزبير هو مصعب • واسرج جمع سرج • والجرد جمع اجرود وهو القصير الشعر من الخيل • والقдах جمع قدح — بكسر القاف فيهما — وهو عود السهم قبل ان يجعل له نصل • والماسخى — بالحاء المعجمة — الذي يصنع السهام • وسحجا — بتشديد الحاء المهملة وقبلها سين ميملة — اى نحتته وملسه • والغمرة — بفتح العين المعجمة — الشدة والظمن معطوف على الاسياف • وتفرجا اصله تتفرجن بنون التوكيد خفيفة فقلبت الفاء وحذفت التاء من اوله ومعناه تتكشف والفرجة التلعة وفاعله ضمير الغمرة وقوله « متى تأتتا الخ » فان تلمم فيه بدل من تأتتانان الثاني من جنس الاول فانه يقال الم الرجل بالقوم الماما اتاهم فنزل بهم ومنه قيل الم بالمعنى اذا عرفه والم بالذنب اذا فعله • وتمشوا كذلك في البيت السابق من جنس الآتيان فلولا انه في شعر لجاز جزمه • قال اللخمي • ولو كان تمشوا في موضع يقوم بالجزم فيه وزن الفعل لجاز ان يبدل من تاته لان معناها واحدا لانه كثر في كلامهم حتى صار كل قاصدا عاشيا • اه • والحطب الجزل — بفتح الجيم — الغليظ منه يريدانهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم فينظر اليها الضيوف على بمدوية صدرها والتأجج توقد النار • وتأججا في البيت فعل ماض والالف فيه للاطلاق وفاعله ضمير النار وانما رد الضمير مذكرا لانه اراد بها الشهاب وهو مذكرو قيل لان تأبث النار غير حقيقي فيكون على حد قول عامر بن جوين الطائي • ولا ارض اقبل ابقالها * وقيل ليست الالف للاطلاق وانما هي ضمير الآتين وهما الحطب والنار وانما ذكر الضمير لتغليب الحطب على النار • وقال قوم تأججا فعل مضارع حذفت منه تاء والفاء منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة

وكذلك الواو وتم قال الله تعالى « من يضل الله فلا هادي له ويندرهم » وقرئ ويندرهم وقال « وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم » وقال « وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون » ، *
قال الشارح : اهل انك اذا عطفت فعلا على الجواب المجزوم فلك فيه وجهان الجزم بالمطف على المجزوم على اشراك (الثاني) مع (الاول) في الجواب والرفع على القطع والاستئناف وذلك قولك « ان تأتي آتاك فأحدثك » كأنه وعده ان آتاه فانه يأتيه فيحدثه عقبيه ويجوز الرفع بالقطع واستئناف ما بعده كما قال
* يريد ان يعر به فيعجمه * (١) أي فهو يعجمه على كل حال ومثله قوله تعالى « ان تبدوا ما في أنفسكم وتخفوه فحاسبكم به الله فينفر لمن يشاء ويمنذب من يشاء » قرئ فينفر جزما ورفعا على ما تقدم ولا فرق في ذلك بين الفاء والواو وتم من حروف العطف حكم الجميع واحد في ذلك وأما قوله تعالى « من يضل الله فلا هادي له ويندرهم » فقد قرئ ويندرهم جزما ورفعا فالجزم بالعطف على الجزاء وهو « فلا هادي له » لان موضعه جزم والمراد بل موضع انه لو كان الجواب فعلا لكان مجزوما والرفع على القطع والاستئناف على معني وهو يندرهم في طغيانهم فمطف هنا بالواو كما عطف في الآية قبلها بالفاء وأما قوله تعالى « وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم » وقوله « وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون » ففيهما شاهد على العطف ثم كما عطف بالفاء الا انه جزم في الاولى ورفع في الثانية وكل جائز صحيح وحكم الجميع واحد الالفاء فانه قد أجاز بعضهم فيه النصب وقرأ الزعفراني « بحاسبكم به الله فينفر لمن يشاء ويمنذب من يشاء » وقد استضمنه سيويوه لانه موجب فصار من قبيل * وألق بالحجاز فاستريحا * (٢) والذي حسنه قليلا كونه معطوفا على الجزاء والجزاء لا يجب الا بوجوب الشرط وقد يتحقق وقد لا يتحقق فاعرفه ،
* فصل * قال صاحب الكتاب * وسأل سيويوه الخليل عن قوله عز وجل « لولا أخرجتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين » فقال هذا كقول عمرو بن معد يكرب

(١) هذا البيت من الرجز له حطيفة بقوله وهو يوجد بنفسه وقد قال له قومه . اوص فقال .

الشمر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان يعر به فيعجمه

ومعنى الايات ووجه الاستشهاد فيها ظاهر

(٢) هذا عجز بيت وصدرة * سأترك منزلي لبي تميم * ولم يمزه احد ممن شرح كتاب سيويوه الى احد ، وعزاه العيني والسيوطي الى المغيرة بن حبياء . ويستشهد بهذا البيت على ان استريح جاء منصوبا بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا . قال سيويوه . وقد يجوز النصب في الواجب في ضرورة الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لانك تجعل ان العاملة . . . فما نصب في الشعر اضطرارا قوله * سأترك منزلي . . . (البيت) * وهو ضعيف في الكلام . . . وقال الاعلم : ويروى لاستريحا ولا ضرورة فيه على هذا . اهـ وقال ابن عصفور : ولما قال ان يقول لانسلم ان استريح منصوب بل هو مرفوع مؤكدا بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف وتاكيد مثل ذلك جائز في الضرورة قال سيويوه . يجوز للمضطر انت تفعلمن ولاشك ان التخريج على هذا متجه بخلاف التخريج على النصب مع فقد شرطه . قال البغدادي . وكلام ابن عصفور من قبيل غسل الدم بالدم لانه تفصي من ضرورة ولجا الى ضرورة وشرط كل من النصب والتاكيد مفقود

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِبًا يَوْمًا وَأَكْفَكَ جَانِبًا

وكقوله

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَعْنَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبًا

أي كما جرّوا الثاني لان الاول قد تدخله الباء فكأنها ثابتة فيه فكذلك جرّموا الثاني لان الاول يكون مجزوما ولا فاء فيه فكأنه مجزوم، ﴿١﴾

قال الشارح : لولا معناه الطلب والتخصيص فاذا قلت لولا تعطيني فعناه أعطني فاذا أتى لها بجواب كان حكمه حكم جواب الامر اذ كان في معناه وكان مجزوما بتقدير حرف الشرط على ما تقدم واذا جئت بالفاء كان منصوبا بتقدير أن فاذا عطفت عليه فعلا أخرجاز فيه وجهان النصب بالمعطف على ما بعد الفاء والجزم على موضع الفاء لولا تدخل وتقدير سقوطها ونظير ذلك في الاسم ان زيدا قائم وعمرو وعمرا ان نصبت فبالمعطف على ما بعد ان وان رفعت فبالمعطف على موضع ان قبل دخولها وهو الابتداء فاما قول عمرو بن معد يكوب • دعني فأذهب الخ • ﴿١﴾ فالشاهد فيه انه عطف على جواب الامر واعتقد سقوط الفاء فجزم على المعنى لانه لو لم تدخل الفاء لكان مجزوما وقد شبهه الخليل بقول الآخر • بدالي اني الخ • ﴿٢﴾ البيت اصرة الانصاري وقيل زهير والشاهد فيه انه خفض سابق

(١) نسب مؤلف الكتاب هذا البيت الى عمرو بن معد يكرب وفي كلامه ما يشعر بان البيت مذكور في كتاب سيويه فاما عن نسبه الى عمرو فقال البغدادي . وهذا البيت لم اجد في ديوان عمرو بن معد يكرب فاني تصفحت ديوانه مرارا فلم اره فيه كان غيري تصفح ديوانه فلم يجده فيه . واما عن كونه في كتاب سيويه فقال البغدادي ايضا . اقول بيت معد يكرب لم يورده سيويه في كتابه البته لانه في موضع آخره ونحن نقول انا كذلك لم نجد هذا البيت في كتاب سيويه مع اننا خدنا ابياته ومسائله خدمة جليلة ورتبنا له فهرس دقيقة والله الحمد والمنة . والاستشهاد في هذا البيت على انه عطف ا كففك مجزوما على جواب الامر المنصوب بان بعد الفاء السببية وهو فاذهب على توهم سقوط الفاء وجزم اذهب في جواب الامر وهذا معنى تشبيهه بقوله بدالي اني لست مدرك ما مضى البيت وسند كرفيه كلاما طويلا يتضح به المقام كل الوضوح ان شاء الله

(٢) هذا البيت ينسبه سيويه تارة الى زهير بن ابى سلمى وتارة الى صرمة الانصاري . وينسبه قوم لابن رواحة الانصاري . ونسبته الى زهير هي الصحيحة وهو من قصيدة له اولها .

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الامر او يبدو لهم ما بداليا
بدالي ان الناس تقنى نفوسهم واما لهم ولا ارى الدهر فانيا
وانى متى اهبط من الارض تلعة اجد اثرا قبل جديدا وطافيا

وقبل البيت المستشهد به

بدالي ان الله حق فزادنى من الحق تقوى الله ما قد بداليا
بدالي انى لست مدرك . . . (البيت) ويمده .
اراني اذا ماشئت لا قيت آية تذكرنى بعض الذى كنت ناسيا
وما ان ارى نفسى تقيا كريمى وما ان تقى نفسى كريمة ما ليا

بالهطف علي خبر ليس على توهم الباء لان الباء تدخل في خبر ليس كثيرا فلما كان خبرها مظنة الباء اعتقد وجودها خفض المعطوف عليه وهو قوله ولا سابق ومثله

مَسَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (١)

بجر ناعب على توهم الباء في الخبر الذي هو مصلحين وقريب من ذلك قوله

أُمُّ الْخَلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ الْأَحْمِ بِعَقْمِ الرَّقَبَةِ (٢)

فانه توهم ان فادخل اللام في الخبر حتى كأنه قال إن أم الخليس اذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا وعكس قوله ذلك تعالى « ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم » قدر حذف إن عند سيبويه ثم أدخل الغاء في خبر الذين وحاصله انه غلط فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول والله ان أيتني لا أفل بالرفع وأنا والله ان تأتني لا آتني بالجرم لان « الاول » ليمين « والثاني » للشرط ، ﴾

قال الشارح : اعلم « ان اليمين » لا بد لها من جواب لان القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى فاذا أقسمت على المجازاة فالقسم انما يقع على الجواب لان جواب المجازاة خبر يقع فيه التصديق والتكذيب والقسم انما يؤكد الاخبار الأتري انك لا تقول والله هل تقوم ولا والله قم لان ذلك ليس بخبر فلما كان القسم معتمدا به الجواب بطل الجزم وصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازاة فنقول « والله ان أيتني لا أفل »

والاستشهاد في البيت على ان قوله « سابق » بالجر معطوف على مدرك على انه توهم ان فيه الباء فان الباء تزداد بكثرة في خبر ليس قال الله تعالى . « اليس الله بكاف عبده . . . اليس ذلك بقادر » قال سيبويه . وسالت الخليل عن قول الله عز وجل « فاصدقوا كن » فقال هو كقول زهير « بدالى انى . . . البيت » فانما جروا هذا لان الاول تدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد اثبتوا في الاول الباء وكذلك هذا لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالناسي وكأنهم قد جزموا قبله فعلى ذلك توهموا هذا . اهـ . وانكر البردرواية الجر في « ولا سابق » وقال . حروف الخفض لا تنضم وتعمل والرواية عنده « ولا سابقا » بالنصب « ولا سابقى » بالاضافة الى ياء المتكلم « ولا سابق شيئا » بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام ولا انما سابق شيئا

(١) هذا البيت للاحوص الرياحي . والشاهد فيه قوله « ولا ناعب » بالجر على توهم الباء في قوله « مصلحين » وقد فصلنا القول في الشاهد الذى قبله ورواه سيبويه مرة « ولا ناعبا » بالنصب . . . يهجو قوما وينسبهم الى الشؤم وقلة الصلاح والخير فيقول لا يصالحون امر المشيرة اذا فسد ما بينهم ولا ياتمرون لخير فغرابهم لا ينعب الا بالتشقيت والفراق . وهذا مثل للتعبير عنهم والتشاؤم بهم . والتعب صوت الغراب ومد عنقه عند ذلك . ومنه ناقة نعوب ومنعب اذا مدت عنقها في السير

(٢) قدمضى شرح هذا البيت . والشاهد فيه دخول اللام على قوله « لعجوز » وهو خبر عن قوله « ام الخليس » وهذه اللام انما تدخل على المبتدأ . والذى ذكره الشارح احد تخريجات لهذا البيت . ومنها ان هذه اللام داخله في الاصل على المبتدأ فان اصل الكلام ام الخليس لى عجوز ولكنه لما حذف المبتدأ اتصلت بالجر وارجع الى شرحنا فيما مضى لهذا البيت

بالرفع لانه جواب القسم والشرط ملغى كأنك قلت والله لأفعل ان أتيتني وصار الشرط معلقا على جواب اليمين كما كان معلقا عليه الظرف من نحو اذا قلت والله لأفعل يوم الجمعة وتقول والله ان أتيتني آتيك والمراد لا آتيك فلا تحذف من القسم في الجحد للعلم بموضعها اذ لو كان يجابا لزمته اللام والنون نحو والله لا آتيك ومنه قوله تعالى (ناقله نفثؤ تذكر يوسف) أي لا تقفوا ولو جزمت الشرط وقلت والله ان تأتي لا آتيك لم يحسن لان حرف الشرط لا يجوز ما لا جواب له والجواب هنا للقسم فان تقدم القسم شئ ثم أتى بعده المجازاة اعتمدت المجازاة على ذلك الشئ، وألغى القسم نحو قولك «أنا والله ان تأتي لا آتيك» اعتمد الشرط والجزء على أنا وصار القسم حشوا ملغى كأنه ليس في اللفظ ألا تربي انك تقول زيد والله منطلق ولو قدمت القسم لزمك ان تأتي باللام فتقول والله لزيد منطلق فبان الفرق أن القسم اذا وقع حشوا ألغى وكان من قبيل الجمل المعارضة في الكلام فأنا مبتدأ والشرط وجوابه خبر المبتدأ والقسم اعترض بين المبتدأ وخبره لاحكم له فاعرفه،

ومن أصناف الفعل مثال الامر

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المحاطب لا يخالف بصيغته صيغته الا ان تنزع الزائدة فتقول في تضع ضم وفي تضارب ضارب وفي تدرج دحرج ونحوها مما أوله متحرك فان سكن زدت لثلاثا تبتدي بالساكن همزة وصل فتقول في تضرب اضرب وفي تنطلق وتستنخرج انطلق واستخرج والاصل في تكرم توكرم كتدحرج فلي ذلك خرج أكرم﴾
قال الشارح: اعلم ان الامر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة وله واصيغته أسماء بحسب اضافاته فان كان من الاعلى الى من دونه قيل له أمر وان كان من النظير الى النظير قيل له طلب وان كان من الادنى الى الاعلى قيل له دعاء وأما قول عمرو بن العاص لمعاوية ﴿أمرتك أمرا جازما فصيتني﴾ (١) فيحتمل ان يكون عمرو يرى نفسه فوق معاوية من جهة الرأي والاصابة في المشورة مع ان الشعر موضع ضرورة فجاز ان يستعير فيه لفظ الامر في موضع الطلب والدعاء... وأما صيغته فن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا أبقية على حركته نحو قولك في تدرج دحرج وفي تسرف سرف وفي تردد وفي تقوم قم وان كان ساكنا أتيت بهمزة الوصل ضرورة امتناع النطق بالساكن وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين الا ان يكون الثالث منه مضموما فانه يضم اتباعا لضمته وكراهية الخروج من كسر الى ضم والحاجز بينهما ساكن غير حصين فهو كالحاجز والكوفيون يذهبون الى ان همزة الوصل في الامر تابعة لثالث المستقبل ان كان مضموما ضممتها وان كان مكسورا كسرتها ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لثلاثا يلبس الامر باخبار المتكلم عن نفسه نحو اعلم وأعلم «فان قيل»

(١) استشهد بهذا الشطر على انه قد يقول الصغير للكبير «أمرتك» ورد هذا وخرجه على ان تسمية عمرو ماصدر عنه لمعاوية امر مراعى فيه ايضا أنه يرى نفسه فوق معاوية ثم قال ان الشعر مظانة الضرورة وهذا توجيه آخر فتأمل والله يرشدك

ولم حذف حرف المضارعة من أمر الحاضر قيل لكثرة في كلامهم فآثروا تخفيفه لان الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب وحضور المأمور وحاضر الحال يدلان على ان المأمور هو المخاطب ولانه ربما التبس الامر بالخبر لترك حرف الخطاب على حاله « فان قيل » ولم كان لفظ الامر من المضارع دون غيره قيل لما كان زمن الامر المستقبل أخذ من اللفظ الذي يدل عليه وهو المضارع وقوله « والاصل في تكرم تؤكرم كتدحرج » كانه جواب دخل مقدر كانه قيل لم قالوا في الامر من تكرم وتخرج ونظائرهما أكرم وأخرج بهمزة مفتوحة مقطوعة وهلا جاءوا فيه بهمزة الوصل لسكون ما بعد حرف المضارعة كما فعلوا في تضرب وتخرج حين سكن ما بعد حرف المضارعة فلجواب ان الاصل تؤكرم بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة وذلك ان الماضي أكرم وأخرج بهمزة التعمدية على وزن دحرج فلهمة بازاء الدال فاذا رددته الى المضارع زدت في اوله حرف المضارعة وكان القياس تؤكرم نحو تدحرج لان حرف المضارعة انما تزداد على لفظ الماضي من غير حذف شيء منه الا انهم حذفوا الهمزة من اوله كراهية اجتماع همزتين في فعل الخبر عن نفسه نحو أكرم ثم حملوا عليه سائر المضارعة ليجرى الباب على منهاج واحد في الحذف ولا يختلف كما فعلوا ذلك في يمد وتمد ونعد وأعد وان لم يقع الواو بين ياء وكسرة واذا أمرت منه حذف حرف المضارعة واذا زال حرف المضارعة عادت الهمزة فقلت أكرم وأخرج وذلك لامرين (أحدهما) ان الموجب لحذفها قد زال وهو حرف المضارعة (والآخر) انه لما حذف حرف المضارعة وكان ما بعده ساكنا احتيج الى همزة الوصل وكان رد ما حذف منه أولى فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخول لاوام كقولك لتضرب أنت وليضرب زيدولا ضرب أنا وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك ليضرب زيد ولا ضرب أنا ، ﴾

قال الشارح : الاصل في الامر ان يدخل عليه اللام وتلزمه لافادة معنى الامر اذا الحروف هي الموضوع لافادة المعاني كلا في النهى ولم في النهى الا انهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغنية عنه بدلالة الحال وتخفيفا لكثرة الاستعمال ولما حذفوه لم يأتوا بلام الامر لانها عاملة والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن ان يكون معربا فلم يدخل عليه العامل « وما عدا المخاطب من الافعال المأمور بها تلزمها اللام » لانه لم يجر حذف حرف المضارعة منه لتلا يلبس ولعدم الدليل عليه « فن ذلك ما ليس للفاعل » وهو فعل مالم يسم فاعله إذا أمرت به لزمته اللام نحو لتعن بحاجتي وتوضع في تجارتك واتزه علينا يارجل فهذا القبيل لا بد فيه من اللام وان كان مخاطبا حاضرا لان هذا الفعل قد لحقه التغيير بحذف فاعله وتغيير بنيته فلم تحذف منه اللام أيضا وحرف المضارعة لتلا يكون اجحافا به واذا لم يجر الحذف مع المخاطب فان لا يجوز مع الغائب أولى فلذلك تقول « لتضرب يازيد وليضرب هو » وكذلك لو كان الامر لغائب أو متكلم لم يكن بد من اللام نحو ليقم وليخرج بكر ولا تم ولا تخرج وذلك من قبل ان حرف المضارعة يلزم هنا للدلالة على المقصود منه واذا لزم حرف المضارعة وجب الايتان بلام الامر لافادة معنى الامر وكان المحل قابلا من حيث كان معربا لما فيه من حروف المضارعة وربما حذفوا هذه اللام في الشعر وجرموا بها أنشد أبو زيد

فَتَضْحِي صَرِيحاً لَا تَقُومُ حَاجَةً وَلَا تَسْمَعُ الدَّاعِيَ وَيُسْمِعُكَ مِنْ دَعَا (١)

وَأُنشِدُ سَيُوبِيه

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاحْمَشِي أَلِكِ الْوَيْلُ هُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مِنْ بَكَ (٢)

وَأُنشِدُ أَيْضاً

عَمَّدٌ تَمَّدَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا (٣)

(١) لم افق على نسبة هذا البيت . والشاهد فيه قوله « ويسمك » حيث جزم الفعل على تقدير لام الامر فانه اراد ويسمك الخ قال سيوبويه . واعلم ان هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمره كأنهم شبهوها بان اذا عملوها مضمره وقد قال الشاعر * محمد قد نفسك البيت * وانما اراد لتنفد وقال متمم بن نويرة * على مثل اصحاب البعوضة البيت * اراد ليك . اه . وقال ابو اسحق الزجاج احتجاجا لسيوبويه في هذا البيت حذف اللام اي لتنفد . وانما سماه اضمارا لانه بمنزلة واما قوله « اويك من يبكي » فهذا البيت لفصيح وليس هذا مثل الاول وان كان سيوبويه قد جمع بينهما وذلك ان المعطوف يعطف على اللفظ وعلى المعنى فمطف الشاعر على المعنى لان الاصل في الامر ان يكون باللام فحذفت تخفيفا والاصل « فلتخمشي » فلما اضطر الشاعر عطف على المعنى فسكانه قال فلتخمشي ويك فيكون الثاني معطوفا على معنى الاول . وهو المبرد لا يرضى هذا التأويل وياباه كل الاباء وقال ابن هشام . وهذا الذي منعه المبرد اجازه الكسائي في الكلام بشرط تقدم قل وجعل منه قوله تعالى . « قل لبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة » اي ليقموا ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله .

قلت لبواب لديه دارها تينذ فاني حموها وجارها

اي تينذ فحذف اللام وكسر حرف المضارعة . اه .

(٢) هذا البيت لتمم بن نويرة ومحل الاستشهاد فيه قوله « اويك » حيث جزم يبكي على اضمار لام الامر ويجوز ان يكون محولا على معنى قوله « فاحمشي » لانه في معنى لتخمشي وهذا خير من الاول والبعوضة هنا موضع بعينه قتل فيه رجال من قومه فحضر على البكاء عليهم ومعنى اخمشي اخدشي . قال ياقوت . البعوضة — بالفتح بلفظ الواحدة من البعوض بالضاد المعجمة — مائة لبني اسد بنجد قريبة القمر . قال الازهرى البعوضة مائة معروفة بالبادية قال ابن مقبل .

أحدى بنى عبس ذكرت ودونها سنيح ومن رمل البعوضة منكب

وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة فقال اخوه متمم بن نويرة .

لمعمرى وماعمرى بتأبين هالك ولا جزع والدهر يمشر بالفتى

اثن مالك خلى على مكانه فى اسوة ان كان ينفى الاسى

كهول ومرد من بنى عم مالك وايفاع صدق قد تمليتهم رضى

على مثل اصحاب (البيت) وبعده .

على بشر منهم اسود وذادة اذا ارتد الشر الحوادث والردى

رجال اراهم من ملوك وسوقة جنوا بعد ما نالوا السلامة والغنى

(٣) قد مر قريبا شرح هذا البيت فانظروه (ص ٣٥) من هذا الجزء

أى لتند وهو قليل « فان قيل » ولم زعمتم ان أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب حتى دعت الحال الي تخفيفه قيل لان الغائب لبعده عنك إذا أردت ان تأمره أمرت الحاضر ان يؤدي اليه انك تأمره نحو قولك يا زيد قل لعمر وقل ولا تحتاج في أمر الحاضر الي مثل ذلك فكان أكثر لانك تحتاج في أمر الغائب الي أمر الحاضر ولا يلزم من أمر الحاضر أمر الغائب ومما يؤكد عندك قوة الحاضر وغلبته الغائب انك لا تأمر الغائب بالاسماء المسمى بها الفعل في الامر نحو صه ومهوايه وإيها ودونك وعندك لا تقول دونه زيدا ولا عليه بكرا ولهذا المعنى غلب ضمير الحاضر ضمير الغائب فتقول أنت وهو فعلتها ولا تقول فعلا واذا صاغوا لهما اسما كالتثنية صار على لفظ الحضور نحو قولك أنها فعلتما ولا تقول هما فعلا فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد جاء قليلا أن يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ومنه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ (فبذلك فلتفرحوا) ، ﴿

قال للشارح : قد تقدم القول ان أصل الامر أن يكون بحرف الامر وهو اللام فاذا قلت اضرب فأصله لتضرب وقم أصله لتقم كما تقول للغائب ليضرب زيد ولتذهب هند غير أنها حذفت منه تخفيفا ولدلالة الحال عليه وقد جاءت على أصلها شاذة فن ذلك القراءة المعزوة الي النبي ﷺ وهي قوله تعالى (فلتفرحوا) وقرأ بها أيضا عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك وروى عنه في بعض غزواته « لتأخذوا مصافكم » أي خذوا مصافكم وإنما أدخل اللام مراعاة للاصل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهو مبني على الوقف عند أصحابنا البصريين وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة وهذا خلف من القول ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان فعل الامر على ضربين مبني ومعرب فاذا كان للحاضر مجردا من الزيادة في أوله كان مبنيا عندنا خلافا للكوفيين وإنما قلنا ذلك لان أصل الافعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكيثوته على صيغة ضارع بها الاسماء فاذا أمرنا منه ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا اضرب اذهب فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد الي أصله من البناء استصحابا للحال الاولي « وذهب الكوفيون الي انه معرب مجزوم بلام محذوفة » وهي لام الامر فاذا قلت اذهب فأصله لتذهب وإنما حذفت اللام تخفيفا وما حذفت للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به فكان معربا مجزوما بذلك الحرف المقدر ويؤيد عندك انه مجزوم انك اذا أمرت من الافعال المعتلة نحو يرمي ويفزو ويخشى حذفت لاماتها كما فعلت في المجزوم من نحو ليغز وليرم وليخش والبناء لا يوجب حذف الجواب عن كلام الكوفيين أما قولهم انه معرب فقد تقدم القول ان أصل الافعال البناء وسبب اعراب المضارع مافي أوله من الزوائد وقد فقدت هنا وقولهم انه مجزوم بلام محذوفة فاسد لان عوامل الافعال ضعيفة فلا يجوز حذفها واعمالها كالمجزوم ذلك في لم ولن ونظائرهما وذلك لان عوامل الافعال أضعف من عوامل الاسماء لان الافعال محمولة على الاسماء في الاعراب فكانت الاسماء أمكن وعوامل الاصل أقوى من عوامل الفرع وعوامل الاسماء على ضربين أفعال وحروف فما كان من الافعال فقد يجوز حذفه وتبقية عمله نحو لولا زيد وهلا عمرو ويجوز زيدا ضربته

وأشبه ذلك وما كان من الحروف نحو أن وأخواتها وحروف الجر فإنه لا يجوز حذف شيء من ذلك وتبقيته عمله فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع مع أنا نقول لو كان فعل الأمر مجزوما بلام محذوفة لبقى حرف المضارعة كما بقي في قوله • محمد تفد نفسك كل نفس • وكما قال • أو يبيك من بكى • فلما حذف حرف المضارعة وتغيرت بنية الفعل دل على ما قلناه وأما حذف حرف العلة من نحو ارم واغز واخش فلأنه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في الصحيح نحو لم تذهب واذهب أرادوا أن يكون مثل ذلك في المعنى فحذفوا آخره في البناء ليوافق آخره آخر المجزوم فأعرفه ،
ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ فالتعدي على ثلاثة أضرب متعدي إلى مفعول به وإلى اثنين وإلى ثلاثة فالأول نحو قولك ضربت زيدا والثاني نحو كسوت زيدا جبة وعلمت زيدا فاضلا والثالث نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كذهب زيد ومكث وخرج ونحو ذلك ﴾ قال الشارح : أعلم ان الأفعال على ضربين متعدي وغير متعدي فالتعدي ما يفتر وجوده إلى محل غير الفاعل والتعدي التجاوز يقال عدا طوره أي تجاوز حده أي ان الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت فيقال فعلت بفلان فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعدي نحو ضرب وقتل الأتري ان الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدي نحو قام وذهب الأتري ان القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب ولذلك لا يقال هذا الذهاب بمن وقع وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه فإنه لا يكون ضربا حتى يوقعه فاعله بشخص • والمتعدي على ثلاثة أضرب متعدي إلى مفعول واحد • يكون علاجا وغير علاج فالعلاج ما يفتر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ضربت زيدا وقتلت بكرا وغير العلاج ما لم يفتر إلى ذلك بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا وفهمت الحديث وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو أكرمت زيدا وشربت الماء وأروى أخاك الماء ومن المتعدي إلى مفعول واحد أفعال الحواس كلها يتعدي إلى مفعول واحد نحو أبصرته وشممته وذقته ولستمه وسمعته وكل واحد من أفعال الحواس يقتضى مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة فالبصر يقتضى مبصرا والشم يقتضى مشموما والسمع يقتضى مسموما فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدي إلى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسة تقول أبصرت زيدا لأنه مما يبصر ولو قلت أبصرت الحديث أو القيام لم يجز لان ذلك مما ليس يدرك بحاسة وكذلك سائرهما وذهب أبو على الفارسي إلى أن سمعت خاصة يتعدي إلى مفعولين ولا يكون الثاني إلا ما يسمع كقولك سمعت زيدا يقول ذاك ولو قلت سمعت زيدا يضرب لم يجز لان الضرب ليس مما يسمع فان اقتصر على أحد المفعولين لم يكن إلا ما يسمع نحو سمعت الحديث والكلام ولأراه صحيحا لان الثاني من قولنا سمعت زيدا يقول جملة والجملة لا تقع مفعولة إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو ظننت وعلمت وأخواتها وسمعت ليس منها والحق انه يتعدي إلى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول إلا ما يسمع فان عديته إلى غير مسوع فلا بد من قرينة بعده من حال

أوغیره تدل على ان المراد ما يسمع منه فاذا قلت سمعت زيدا يقول فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف أي قول زيد ويقول فيه وضع الحال و به علم ان المراد قوله ومن ذلك قوله تعالى (هل يسمعونكم اذ تدعون) فالمفعول الضمير المتصل به وهو ضمير المخاطبين وحسن ذلك بقوله (اذ تدعون) لان به علم ان المراد دعاؤهم فاما قوله تعالى (ان تدعوم لا يسمعوا دعاءكم) فلا اشكال فيه لان الدعاء مما يسمع فاما دخلت البيت فقد اختلف العلماء فيه هل هو من قبيل ما يتعدى الى مفعول واحد أو من اللازم وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر وتارة بغيره نحو دخلت البيت ودخلت الى البيت والصواب عندي انه من قبيل الافعال اللازمة واما يتعدى بحرف الجر نحو دخلت الى البيت واما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال والذي يدل على ذلك ان مصدره يأتي على فعول نحو الدخول وفعول في الغالب واما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس وأن مثله وخلافه غير متعد فدخلت مثل غبرت فكما ان غبرت غير متعد فكذلك دخلت وخلافه خرجت وهو لازم أيضا وقل ما نجد فعلا متعديا الا وخلافه ومضاده كذلك ألا ترى ان تحرك لازم وضده سكن وهو كذلك واسود وابيض كذلك ومثل دخلت البيت ذهبت الشام أمرهما واحد ولا يقاس عليهما غيرهما لقلة ما جاء من ذلك... واعلم انه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه نحو قولك ضرب زيد عمرو وعمرا ضرب زيد كل ذلك عربي جيد وذلك اذا لم يلتبس لان الاعراب يفصل بين الفاعل والمفعول، فان لم يكن ذلك ايسر بأن يكون الامتان مبنيين أولا يظهر فيهما الاعراب لاعتلال لا ميهما نحو ضرب هذا ذاك وأكرم عيسى موسى فحينئذ يلزم حفظ المرتبة ليعرف الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره « واما ما يتعدى الى مفعولين » فهو على ضربين (أحدهما) ما يتعدى الى مفعولين ويكون المفعول الاول منهما غير الثاني (والآخر) ان يتعدى الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى فاما الضرب الاول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل الى المفعول وتؤثر فيه نحو قولك أعطى زيد عبد الله درهما وكما محمد جعفر اجابة فهذه الافعال قد أثرت اعطاء الدرهم في عبد الله وكسوة الجبة في جعفر ولا بد أن يكون المفعول الاول فاعلا بالثاني ألا ترى انك اذا قلت أعطيت زيدا درهما فزيد فاعل في المعنى لانه أخذ الدرهم وكذلك كسوت زيدا جبة فزيد هو اللابس للجبة ومن هذا الباب ما كان يتعدى الى مفعولين الا انه يتعدى الى الاول بنفسه من غير واسطة والى الثاني بواسطة حرف الجر ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فصارتك فيه وجهان وذلك نحو قولك اخترت الرجال بكرا وأصله من الرجال قال الله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا) أي من قومه ومنه استغفرت الله ذنبا أي من ذنب قال الشاعر * أستغفر الله ذنبا است محصيه * (١) ومن ذلك

(١) هذا صدر بيت وعجزه * رب العباد اليه الوجه والعمل * وهو من آيات شيبويه الحمسين التي لا يعرف قائلها ويستشهد به على ان الاصل استغفر الله من ذنب حذف من لان استغفر يتعدى الى المفعول الثاني بمن ومعناه طلب المغفرة أي استر على ذنوبه واراد بالذنب جميع ذنوبه فان النكرة قدمت في الاثبات ويدل على ذلك قوله « لست احصيه » أي انا لا احصى على ذنوبي التي أذنبتها وانا استغفر الله من جميعها ورب العباد صفة للامم الكريم قال الاعلم . والوجه هنا القصد والمراد وهو بمعنى التوجه أي اليه التوجه في الدعاء والطلب والمسألة والعبادة والعمل له يريد هو المستحق للطاعة

سميته بزید وكنيته بأبي بكر فانه يجوز التوسم فيه بحذف حرف الجر بقولك سميته زيدا وكنيته أبابكر وكل ما كان من ذلك فانه يجوز فيه للتقديم والتأخير نحو أعطيت زيدا درهما وأعطيت درهما زيدا وزيدا أعطيت درهما كل ذلك جائز لانه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا فان كان الثاني مما يصح منه الاخذ نحو أعطيت زيدا عمرا وجب حفظ المرتبة لان كل واحد منهما يصح منه الاخذ وأما الثاني وهو ما يعتمد الى مفعولين ويكون الثاني هو الاول في المعنى وهذا الصنف من الافعال لا يكون من الافعال التي تنفذ منك الى غيرك ولا يكون من الافعال المؤثرة انما هي أفعال تدخل على المبتدئ والخبر فتجعل الخبر يقينا أو شكاً وتلك سبعة أفعال وهي حسبت وظننت وخذت وعلمت ورأيت ووجدت وزعمت فحسبت وظننت وخذت متواخية لانها بمعنى واحد وهو الظن وعلمت ورأيت ووجدت متواخية لانها بمعنى واحد وهو اليقين وزعمت مفرد لانه يكون عن علم وظن وذلك قولك حسبت زيدا أخاك وظن زيدا محمداً علماً وخذت بكراً اذا مال وعلمت جمعراً اذا حفاظاً ووجدت الله غالباً وزعمت الامير عادلاً فهذه الافعال المفعول الثاني من مفعولها هو الاول في المعنى ألا ترى ان زيدا هو الاخ في قولك حسبت زيدا أخاك وكذلك سائرهما وانما كان كذلك لانها داخلة على المبتدئ والخبر وخبر المبتدئ اذا كان مفرداً كان هو المبتدئ في المعنى والذي يدل انها داخلة على المبتدئ والخبر انك لو أسقطت الفعل والفاعل اُعاد الكلام الى المبتدئ والخبر نحو قولك زيد أخوك ومحمد عالم بخلاف أعطيت زيدا درهما لان المفعول الثاني في أعطيت غير الاول فلا يكون خبراً ولكونها داخلة على المبتدئ والخبر لم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر وذلك انك اذا قلت ظننت زيدا منطلقاً فانما شككت في انطلاق زيد لانيه لان المخاطب يعرف زيدا كما يعرفه المخاطب فالمخاطب والمخاطب في المفعول الاول سواء وانما القائمة في المفعول الثاني كما كان في المبتدئ والخبر القائمة في الخبر ولذلك من المعنى لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر فلا تقول زيدا حتى تقول قائماً ولا تقول قائماً حتى تقول زيدا لان الظن يتعلق بالقيام ونحوه إلا انك لو اقتصرت عليه لم يعلم للقيام لمن هو فاحتجت الى ذكر الخبر عنه ليعلم ان القيام له فصار بمنزلة قولك قائم في انه لا قائمة فيه الا بعد تقدم المبتدئ وان بما ذكرنا تعلق هذه الافعال بالمبتدئ والخبر « وأما ما يعتمد الى ثلاثة فهو أفعال منقولة مما كان يعتمد الى مفعولين نحو أعلمت زيدا عمراً فاضلاً ورأيت محمداً خالداً اذا حفاظاً فأعلم منقول من علم وقد كان مما يعتمد الى مفعولين الثاني منهما هو الاول وصار بعد نقله بالهمزة يعتمد الى ثلاثة وكذلك أرى وسيأتي الكلام على هذا الفصل بأوضح من هذا بعد ان شاء الله »

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وللتعمدية أسباب ثلاثة وهي الهمزة وتثقيب الحشو وحرف الجر تتصل ثلاثتها بخبر المتعدي فتصيره متعدياً بالمعنى الى المفعول واحد فتصيره ذا مفعولين نحو قولك أذهبت وفرحته وخرجت به وأحفرته بئراً وعلمته القرآن وغصبت عليه الضيعة وتتصل الهمزة بالمتعدي الى اثنين فنقله الى ثلاثة نحو أعلمت ﴾

قال الشارح : قد ذكرنا ان الافعال على ضربين (منها) ما هو لازم للفاعل غير متجاوز له الى المفعول ويقال

له غير متعد ومنها ما يتجاوز الفاعل الى مفعول به ويقال له المتعدي فاذا أردت ان تعدي ما كان لازما غير متعد الى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الاشياء الثلاثة وهي الهمزة وتضعيف العين وحرف الجر « فأما الاول وهو زيادة الهمزة في أوله » فنحو ذهب وأذهبته وخرج وأخرجته قال الله تعالى (أذهبتم طيباتكم) وقال (كما أخرج أبويعقوب من الجنة) ألا ترى انه حدث بدخول الهمزة تعد لم يكن قبل ولهذا البناء معان أخر تذكر بعد الان الغالب عليه التعدية « وأما التضعيف » فنحو قولك فرح زيد وفرحته وغرم وغرمة ونبل ونباته ونزل ونزلاته والمراد حمانته على ذلك وجعلته يفعله ولذلك صار متعديا بعد ان لم يكن كذلك وهذا البناء يشارك أفعال في أكثر معانيها الان (أحدهما) قديكثير في معني ويقال في معنى آخر على ما سنذكر « وأما حروف الجر » فنحو قولك مررت بزيد ونزات على عمرو فهذه الحروف انما دخلت الاسم للتعدية وايصال معنى الفعل الى الاسم لان الفعل قبلها لا يصل الى الاسم بنفسه لانها أفعال ضعفت عرفوا استعمالها لافوجب تقويتها بالحروف الجارة فيكون لفظه مجرورا وموضعه نصبا بانه مفعول ولذلك يجوز في عطف عليه وجهان الجر والنصب نحو قولك مررت بزيد وعمرو ووعمرنا فالجر على اللفظ والنصب على الموضع وذلك من قبل ان الحرف يتنزل منزلة الجزء من الفعل من جهة انه به وصل الى الاسم فكان كالمهمزة في أذهبته والتضعيف في فرحته وتارة يتنزل منزلة الجزء من الاسم المجرور به ولذلك جاز ان يعطف عليهما بالنصب فالجر على الاسم وحده والنصب على موضع الحرف والاسم معا وكما تعدي هذه الاشياء الثلاثة غير المتعدي الى مفعول نحو قولك أذهبت زيدا فكذلك تزيد في تعدية ما كان متعديا منها فاذا كان يتعدي الى مفعول واحد وأثبت بالهمزة أو أختبها صار يتعدي الى مفعولين نحو أضربت زيدا عمرا أي حملته على الضرب فصار الفاعل مفعولا وان كان يتعدي الى مفعولين صار يتعدي الى ثلاثة نحو قولك في علمت زيدا قائما ورأيت عمرا علما أعلمني بكر زيدا قائما وأراني عبد الله عمرا عالما كان المتكلم قبيل النقل فاعلا فصار بعد النقل بالهمزة مفعولا وليس وراء الثلاثة متعد اليه واعلم انه متى عدت الفعل بالهمزة أو التضعيف لم يجمع بين واحد منهما وحرف الجر لان الغرض تعدية الفعل فبأي شيء حصل أغنى عن الآخر ولا حاجة الى الجمع بينهما فتقول أدخلت زيدا الدار وأذهبته خالدنا ودخلت بزيد الدار وذهبته به قال الله تعالى (يكاد سنا بركة يذهب بالابصار) ولا يجوز أدخلت بزيد الدار ولا أذهبته به فتجمع بين الهمزة والباء لما ذكرت لك فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والافعال المتعدية الى ثلاثة هي ثلاثة أضرب ضرب منقول بالهمزة عن المتعدي الى مفعولين وهو فعلا ن أعطت وأريت وقد أجاز الاخفش أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت ، وضرب متعد الى مفعول واحد قد أجرى مجرى أعطت لموافقته له في معناه فعدى تعديته وهو خمسة أفعال أنبأت ونبأت وأخبرت وخبرت وحدثت قال الحرث بن حلزة

• فن حدثتموه له علينا العلاء • وضرب متعد الى مفعولين والى الظرف المتسع فيه كقولك أعطيت عبد الله ثوبا اليوم وشرق زيد عبد الله الثوب الليلة ومن النحويين من أبي الاتساع في الافعال ذات المفعولين ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان هذا الباب منقول من باب ظننت وأخواتها نحو « أعلم » ورأى فهذان الفعلان منقولان من علمت ورأيت وهما من الافعال المتعدية الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما كان الاصل قبل النقل علم زيد عمرا قائما ورأى بكر محمدا ذا مال فلما نقلته من فعل الى أفعال صار الفاعل مفعولا فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل نحو قولك أعلمت زيدا عمرا قائما وأريت بكرا محمدا ذا مال فالفعل الاول هنا كان فاعلا قبل النقل وذلك انك اذا قلت علم زيد عمرا قائما جاز ان يكون ذلك العلم بعلم فاذا ذكرته صار هو الفاعل من حيث كان معلما وزيد الذي كان فاعلا عالما مفعول من حيث كان معلما وهذا النقل مقصور على هذين الفعلين دون أخواتهما وهو المسموع من العرب فبعضهم يقف عند المسموع ولا يتجاوز الى غيره « وكان أبو الحسن الاخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما » فيجوز أنظن زيد عمرا أخاك قائما وأزعم بكر محمدا جمعرا منطلقا والمذهب الاول لقله ذلك « وأما الضرب الثاني فما كان في معنى العلم وهي خمسة أفعال أخبر وأنبأ وخبر ونبا وحدث « فهذه الافعال الخمسة معناها الاخبار والحديث والاخبار إعلام فلما كانت في معنى الاعلام تعدت الى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى أعلم فتقول أخبرت زيدا عمرا ذامال وأنبأت محمدا جمعرا مقيا ونبأت أباك أخاك منطلقا وخبرت زيدا الابهير كريبا وحدثت محمدا أخاه عالما فأما قول الحرث بن حلزة اليشكري

إن منعمتم ما تسألون فمن حُسدتموه له علينا العلاء (١)

(١) هذا هو البيت الحادي والثلاثون من معلقة الحرث بن حلزة التي مطلعها.

آذنتنا بينها اسماء رب ثاويل منه التواء

وقبل البيت المستشهد به .

ان نبشتم ما بين ملحمة فالصا	قب فيه الاموات والاحياء
او نقشتم فالقش يجشمه اتنا	س وفيه الصاح والابراء
او سكتكم عنا فكنا كمن أغـ	حـض عينا في جفنها أقداء
أو منعمتم ما تسألون ...	(البيت) وبمده .
هل علمتم أيام ينتهب اتنا	س غوارا لكل حي عواء
اذ رفنا الجمال من سعب البحر	ـرين سيراحق نهاها الحساء

قال العلامة التبريزي في شرح هذه القصيدة . آذنتناى اعلمتنا . والبين الفراق ، والثاوى المقيم . ويعل من اللال والثواء الاقامة ، . . وقوله « ان نبشتم الخ » ملحمة مكان . والصاب جبل ، وان نبشتم معناه ان اثرتم ما كان بيننا وبينكم من القتل والامر في الوقعات التي كانت بين ملحمة فالصاقب أي بين اهل ملحمة واهل الصاقب ظهر عليكم ماتكروهون من قتلى قتلنا لم تدركوا بشارهم . وقبل هذا مثل ومعناه ان ذكرتم ما قد كلفنا عنه فلم نذكره ونبشتموه فلنا الفضل في ذلك . وقيل معناه انكم تمتدون علينا بذنوب الاموات وما فعلوا كما تمتدون علينا بذنوب الاحياء وجواب الشرط يجوز ان يكون محذوقا لم السامع ويكون المعنى ان فعلتم هذا فلنا الفضل فيه ويجوز ان يكون حذف الفاء ويكون المعنى ففيه الاموات والاحياء ويجوز ان يكون جواب الشرط فيما بعده . . . وقوله « او نقشتم الخ » فنقشتم اسنة صيتم يقال نقشت فلانا وناقشته اذا اسنة صيتم عليه وفي الحديث « من نوقش الحساب عذب » ويجشمه الناس أي

فأنشده شاهدا على صحة الاستعمال وأنه متعد الى ثلاثة مفعولين فالتاء والميم المفعول الاول وقد اقيم مقام الفاعل والهاء المفعول الثاني وله علينا الملاء جملة في موضع المفعول الثالث والمعنى ان منعمت ماتسألون من الانصاف فمن حدتتم عنه انه قهرنا وحقيقة تعدى هذه الافعال بتقدير حرف الجر فاذا قلت أنبت زيدا خالدا مقيا فالتقدير عن خالد لان أنبت في معنى أخبرت والخبر يقتضى عن في المعنى فهو بمنزلة أمرتك الخبير والمراد بالخبر لان الفعل في كل واحد منهما لا يتعدى إلا بحرف جر فاذا ظهر حرف الجر كان الاصل واذا لم يندكر كان على تقدير وجوده واللفظ به لان المعنى عليه واللفظ محوج اليه وليس ذلك كالباء ولا كمن في قولك ليس زيد قائم وما جاءنى من أحد لان اللفظ مستغن عنهما فأدخلوهما زائدتين لضرب من التأكيد فاذا لم يذكر لم يكونا في نية الثبوت وليس كذلك عن في قولك أخبرت زيدا عن عمرو لان حرف الجر هنا دخل لان اللفظ محوج اليه فاذا حذفته كان في تقدير الثبوت اذ لا يصح اللفظ الا به مع ان عن لم ترد قط الا بمعنى يحوج الكلام اليه فاذا وجدناها في شئ ثم فقدناها منه علمنا انها مقدره (واعلم ان هذه الافعال لا يجوز النواها كما جاز فيما نقلت عنه لانك اذا قلت علمت أرظنت ونحوها فهي أفعال ليست واصلة ولا مؤثرة انما ذلك شئ وقع في نفسك لاشئ فعلته واذا قلت أعلمت فقد أثرت أثرا وقعت في نفس غيرك ومع ذلك فان علمت وظننت من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر فاذا الغيت عاد الكلام الى أصله من المبتدأ والخبر لان الملقى نظير المندوف فلا يجوز ان يلغى من الكلام ما اذا حذفته بقى الكلام غير تام وأنت اذا قلت زيد ظننت منطلق بالفناء ظننت كان التقدير زيد منطلق فدخل الظن والكلام تام ولو أخذت تلغى أعلمت وأريت ونحوهما في قولك أعلمت بشرا خالدا خيرا الناس لبق بشرا خالد خيرا

يتكافونه على مشقة، وفيه الصحاح والابراء اى فى الاستقصاء صلاح اى انكشاف الامر يقول ان استقصيتهم صرتم من ذلك الى ماتكروهن . ومن روى « فيه السقام » اراد وفي الناس سقام وبراء اى لا تأمنوا ان استقصيتهم ان يكون السقام فيكم وسقمهم ان يكونوا قتلوا وقهروا فلم يتأربهم . وعسى ان يكون الابراء منافقين ذلك للناس وبصير عاره عليكم فى الاستقصاء . وقوله « اوسكتهم الخ » يقول ان سكتهم فلم تستقصوا كئنا نحن وانتم عند الناس فى علمهم بناسوا وكان اسلم لنا ولكم على انا نسكت ونغمض اعيننا على ما فيها منكم والقذى الشئ الذى يسقط فى العين . ويروى « فكنا جميعا مثل عين فى جفنها اقتداء » وقوله « او منعمت الخ » معناه او منعمت ماتسألون فيها بيننا وبينك فلاى شئ كان ذلك منكم مع ماتعرفون من عزنا وامتناعنا . ثم قال « فن حدتتموه له علينا الملاء » يقول فن بلغكم انه اعتلانا فى قديم الدهر فتطمعون فى ذلك منا . والملاء من العلو والرفعة بالعين غير معجمة . ويروى « الفلاء » بالعين معجمة وهو الارتفاع ايضا من قوله عز وجل « لا تغلوا فى دينكم غير الحق » وقوله « هل علمتم ايام الخ » يريد الايام التى هزم فيها كسرى وضعف أمره وكان بعض العرب يغير على بعض وكانت العرب فى زار تملكهم الاكسرة وهم ملوك فارس وتملك عليهم من شامت وكانت غسان تملكهم ملوك الروم فلما غلب كسرى على بعض ما فى يديه وكان الذين غلبوه بنى حنيفة عز ابنفسه قيصر فضعف امر كسرى . . وغز ابض العرب بعضا وغوار منصوب على المصدر وما قبله بدل من الفعل والمعنى يغاورون غوارا كما تقول هو بدعة تركا والعواء الصياح مما ينزل بهم من الاغارة . وقوله « اذرفعنا الجمال الخ » رفعنا الجمال فى السير أى سرنا سيرنا رفيعا . وسير منصوب على المصدر وما قبله بدل من سرنا وبنى بالسيف النخل لانه منه . . وحتى نهاها الحساء معناه انها انتهت اليها ثم لم يكن لها غصن . والحساء جمع حسي

الناس وهو كلام غير تام ولا منتظم لان زيدا يبقى بغير خبر واعلم انه يجوز الاقتصار في هذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفعولين على المفعول الاول وأن لا يذكر الثانى ولا الثالث لان المفعول الاول كان فاعلا في باب علمت قبل النقل فكما يجوز الاقتصار على الفاعل في باب علمت كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الاول في باب علمت ولا يجوز على الثانى ولا الثالث كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الاول دون الثانى وعلى الثانى في باب علمت ورأيت وهذا لاخلاف فيه والظاهر من كلام سيبويه ان لا يجوز الاقتصار على المفعول الاول والصواب ما ذكرناه ويحمل كلام سيبويه على القبح لاهل عدم الجواز « وأما الضرب الثالث فما كان من الافعال متعديا الى مفعولين ثم تعدى الى الظرف » ويجعل الظرف مفعولا على سعة الكلام وقولك أعطيت عبد الله نوبا اليوم وسرق زيد عبد الله الثوب الليلة فأعطيت فعل وفاعل وعبد الله مفعول أول ونوبا مفعول ثان واليوم مفعول ثالث لا يجعله ظرفا كان الفعل وقع به لافيه وأما سرق زيد عبد الله الثوب الليلة فأصله ان يتعدى الى مفعول واحد وهو الثوب مثلا وعبد الله منصوب على تقدير حرف الجر والاصل من عبد الله واليلة ظرف جعل مفعولا على الاتساع وأما قوله « ومن النحويين من يأبى الاتساع في الظروف في الافعال ذات المفعولين » فذلك من قبل ان الفعل اذا كان لازما وعديته الى الظرف نحو قمت اليوم فتنصب اليوم على انه مفعول به اتساعا وتشبهه من الافعال بما يتعدى الى مفعول واذا كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به على السعة صار كلافعال المتعدية الى مفعولين واذا كان الفعل يتعدى الى مفعولين وجئت بالظرف وجعلته مفعولا به صار كلافعال المتعدية الى ثلاثة مفعولين فاذا كان الفعل يتعدى الى ثلاثة مفعولين ثم جئت بالظرف فمن النحويين من يأبى الاتساع في الظرف حيثئذ لان الثلاثة نهاية التعدى وليس وراءها ما يلحق به ومنهم من أجاز ذلك لانه لا يخرج عن حكم الظرفية بدليل جواز تعدى الفعل اللازم والمنتهى في التعدى اليه فأعرف ذلك ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمتعدى وغير المتعدى بيان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الاربعة وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن كما تنصب ذلك بنحو ضرب وكسا وأعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب ، ﴾

قال الشارح : يريدان الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعا يشتركان في التعدى الى المفاعيل الاربعة وهى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال نحو قولك في الازم قام زيد قياما يوم الجمعة عندك ضاحكا وتقول في المتعدى أكرم زيد عمرا اليوم خلفك مستبشرا وانما اشتركا في التعدى الى هذه الاربعة لان المتعدى اذا انتهى في التعدى واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة ما لا يتعدى وكل ما لا يتعدى يعمل في هذه الاشياء لدلالتها عليها واقتضائه إياها وما يدل عليه صيغة الفعل أقوى مما لا يدل عليه الصيغة فتعديه الى المصدر أقوى من ظرف الزمان لان الفاعل قد فعله وأحدثه ولم يفعل الزمان انما فعل فيه والزمان أقوى من المكان لان دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ فدلالته عليه تضمنين ودلالته على المكان ليست من اللفظ وانما هى من

خارج فهي التزام ودلالة التضمين أقوى فأنت إذا قلت ذهب فهذا اللفظ بني ليدل على حصول الذهب في زمن ماض وإذا قلت يذهب فهو موضوع للذهاب في زمن غير ماض وليس كذلك المكان فان لفظ الفعل لا يدل عليه ولا يحصل لك مكانا دون مكان ولذلك يعمل الفعل في كل شيء من الزمان عمله ولا يهمل في كل شيء من المكان هذا العمل ثم المكان أقوى من الحال لانهما وان كانت دلالة الفعل عليهما من خارج الا ان الحال محمول على المكان وفي تأويله ألا ترى أنك إذا قلت جاء زيد ضاحكا معناه في هذه الحال ولتقاربهما في المعنى جاز عطف أحدهما على الآخر في قوله تعالى (وأنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل) فعطف وبالليل على الحال لان المعنى في الصباح وفي الليل وقوله «وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن» يريد الملحق بهذه الاشياء الاربعة من نحو المفعول معه والمفعول له واما قلنا ان المفعول له والمفعول معه محمولان على هذه الاشياء الاربعة وليس منها وان كان أكثر النحويين لا يفصلهما عن هذه الاربعة لان الفعل قد يتخلو من المفعول له والمفعول معه بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال ألا ترى ان انسانا قد يتكلم بكلام مفيد وربما فعل أفعالا منتظمة وهو نائم أو ساه فلم يكن له فيه غرض فلم يكن في فعله دلالة على مفعول له وكذلك قد يفعل فعلا لم يشاركه فيه غيره فلم يكن فيه مفعول معه والمفعول له أقوى من المفعول معه لان الفعل أدل عليه اذ الغالب من العاقل ان لا يفعل فعلا الا لغرض مالم يكن ساهيا أو ناسيا وليس كذلك المفعول معه لانه ليس من الغالب ان يكون للفاعل مشارك في الفعل ولما ذكرنا من قوة المفعول له تمدى الى المفعول له تارة بحرف الجر وتارة بفير حرف جر ولم يتعد الى المفعول معه الا بواسطة حرف لا غير فاعرفه ،

ومن أصناف الفعل المبني للمفعول ﴿

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هو ما استغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند اليه مفعولا عن صيغة فعل الى فعل ويسمى فعل مالم يسم فاعله والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها الا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت والمفعول له والمفعول معه تقول ضرب زيد وسير سير شديد وسير يوم الجمعة وسير فرسخان ﴾

قال الشارح : اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل في انه بني على فعل صيغ له على طريقة فعل كايبنى الفاعل على فعل صيغ له على طريقة فعل ويجعل الفعل حديثا عنه كما كان حديثا عن الفاعل في انه يصح به و بفعله الفاعلة ويحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على الفاعل ويصاغ لمن وقع منه ويقال له فعل مالم يسم فاعله فما هنا موصولة بمعنى الذي والتقدير فعل المفعول الذي لم يسم فاعله لان الذي صيغ له قد كان مفعولا وكان له فاعل مذكور فيشكل فعل يبنى لمالم يسم فاعله فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء حذف الفاعل ؛ وإقامة المفعول مقامه ؛ وتغيير الفعل الى صيغة فعل ؛ أما حذف الفاعل فلا مور منها الخوف عليه نحو قولك قتل زيد ولم تذكر فاعله خوفا من أن يؤخذ قولك شهادة عليه أو لجلالته نحو قولك قطع اللص وقتل القاتل ولم تقل قطع الامير ولا قتل السلطان ونحو ذلك ترك ذكره لجلالته قال الله تعالى (قتل الخراصون) والمراد قتل الله الخراصين وقد لا يذكر الفاعل لدناءته نحو قولك عمل الكنيف وكنس

السوق وقد يكون للجحالة به وقد يترك الفاعل إيجازاً واختصاراً لأن يكون غرض المتكلم الاخبار عن
المفعول لا غير قترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول واقامته مقام الفاعل
وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة فإذا حذف فاعله من اللفظ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل
فلهذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع ألا ترى أنهم قالوا مات زيد وسقط الحائط فرفعوا هذين الاسمين
وان لم يكونا فاعلين في الحقيقة، وشئ آخر وهو ان المفعول اذا لم يذ كر من فعل صار الفعل حديثاً عنه
كما كان حديثاً عن الفاعل ألا ترى انك اذا قلت ضرب زيد فالحديث عنه هو المفعول كما انك اذا قلت قام زيد
فالحديث عنه هو الفاعل لا كتفاء الفعل بهما عن غيرها فلما شارك هذا المفعول الفاعل في الحديث عنه
رفع كما يرفع ولا يلزم اذا حذف المفعول أن يقام غيره مقامه لانه فضلة لا يحوج انقضاء الكلام اليه ، وأما تنبيهه
فبنقله من فعل الى فعل وجملة الامر أن الفعل اذا نبي لما لم يسم فاعله فلا يخلو من أن يكون ماضياً
أو مضارعاً فان كان ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره ثلاثياً كان أو زائداً عليه نحو قولك ضرب زيد
ودحرج الحجر واستخرج المال وان كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره نحو قولك يضرب زيد
ويدحرج الحجر ويستخرج المال هذا اذا كان الفعل صحيحاً فان كان معتلأ نحو قال وباع فما كان من
ذلك من ذوات الواو فان واوه تصير ياء في أعلى اللغات فتقول قيل القول وصينم الخاتم وكان الاصل
قول بضم القاف وكسر الواو على قياس الصحيح فأرادوا إعلاله حملا على ماسى فاعله فنقلوا كسرة
الواو الى القاف بعد إسكانها ثم قلبوا الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ياء فصار اللفظ بها قيل بكسرة خالصة
وياه خالصة فاستوي فيه ذوات الواو والياء وتقول في اللغة الثانية قيل باشام القاف شيثانم الضمة حرصا
على بيان الاصل وتقول في اللغة الثالثة قول القول فتبقى ضمة القاف حرصا على بناء الكلمة فعلى هذا
تكون قد حذفت كسرة الواو حذفاً من غير نقل وما كان من ذوات الياء ففيه ثلاثة أوجه أيضا
(أحدها) بيع المتاع والاصل بيع بضم الباء وكسر الياء فنقلت الكسرة من الياء الى الباء من غير قلب
وتقول في الوجه الثاني بيع باشام الباء شيأ من الضمة وقرأ الكسائي وغيض الماء بالاشمام وقرأ غيره من
القرام بأخلاص الكسرة على الوجه الاول وفي الوجه الثالث بوع المتاع كأنك أبقيت ضمة القاف
اشعارا بالاصل ومحافظة على البناء وحذفت كسرة الياء على ما ذكرنا في الواو فصار اللفظ بوع المتاع فتستوي
ذوات الياء والواو وأنشد ابن الاعرابي

ليت وما ينفع شيئا ليت ليت شيبابا بوع فاشتريت (١)

(١) هذا البيت انشده الكسائي ولم يعزه الى احد وقد انشده قبله ،

مالي اذا اجنبها صأيت أكبر قدعاني أم بيت

ونسبه العيني الى رؤبة بن العجاج . ورواية البيت المستشهد به في اكثر كتب النحاة هي ليت وهل ينفع شيئا ليت وقوله
اجنبها فان الضمير البارز المنصوب عائد على اللو ويروي في مكانه «أزعمها» وقوله «صأيت» هو بصاد مهمله فهزمة
اي صحت وقوله «أكبر قدعاني» يروي في مكانه «أكبر غيرني» وقوله «أم بيت» اراد المرأة . يتعجب لما آل اليه حاله
ويستنكر ما وصل اليه من انه كلما اجتذب اللو من البثر احس بصعوبة واستشعر مشقة فصاح ثم أقبل على نفسه يسألها

« فان قيل » ولم وجب تغيير الفعل اذا لم يسم فاعله قيل لان المفعول يصح ان يكون فاعلا للفعل فلو لم
يغير الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أقيم مقام الفاعل ولهذا وجب تغييره « فان قيل » ولم
وجب التغيير الى هذا البناء المضموم الاول المكسور ما قيل الآخر قيل لان الفعل لما حذف فاعله الذي
لا يخلو منه جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الاسماء والافعال التي قد سمي فاعلها
خوف الاشكال وقيل انما ضم أوله لان الضم من علامات الفاعل فكان هذا الفعل دالا على فاعله
فوجب ان يحرك بحركة ما يدل عليه « فان قيل » على الوجه الاول فلا عدل الى فعل بكسر الاول وضم
الثاني لانه أيضا بناء لا نظير له قيل كلا البناءين وان كان لا نظير له الا ان الاول أولى لانه أخف عندهم
لان الخروج من ضم الى كسر أخف من الخروج من الكسر الى الضم لانه اذا بدى بالأخف وثني بالانقل
كانت الكفاية فيه أنقل من الابتداء بالانقل ثم يؤتى بالأخف فلذلك نبى على هذه الصيغة ألا ترى انه لو فتح
ثانيه أو سكن أو ضم لم يخرج عن الامثلة التي تقع في الاستعمال وأما قوله « معدولا عن صيغة فعل الى فعل »
اشارة الى ان هذه الصيغة منشأة ومركبة من باب الفاعل وعليه الاكثر من النحويين ومنهم من يقول
ان هذا الباب أصل قائم بنفسه وليس معدولا من غيره واحتج بان ثم أفعالا لم ينطق بها عليها مثل جن
ز يدوم بكر والمذهب الاول اقولهم بوجه زيد وسو ير خالد وموضع الدليل انه قد علم انه متى اجتمعت
الواو والياء وقد سبق الاول منهما بالسكون فان الواو تقلب ياء ويدغم الاول في الثاني نحو طويته طياً
وشويته شياً وههنا قد اجتمعت على ما ترى ومع ذلك لم تقلب وتدغم لان الواو مدة منقلبة من الف ساير
وباع فكما لا يصح الادغام في ساير وباع فكذلك لا يصح في فوعل منه مراعاة للاصل وايدانا بانه منه وأما
إقامة المفعول مقام الفاعل في هذا الباب فلأن لا يبقى الفعل حديثا عن غير محدث عنه فاذا كان الفعل
يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا حذف الفاعل وأقت المفعول مقامه فقلت ضرب عمرو
فصار المفعول يقوم مقام الفاعل اذ كان الكلام يتم وبقي بلا منصوب لان الذي كان منصوبا قد ارتفع وان
كان الفعل يتعدى الى مفعولين نحو أعطيت زيدا درهما فرددته الى مالك يسم فاعله قلت أعطى زيد
درهما مقام أحد المفعولين مقام الفاعل وبقي منصوب واحد تعدي اليه هذا الفعل لان الفعل اذا رجع فاعلا
في اللفظ فجميع ما يتعلق بالفعل سواء يكون منصوبا فلذلك نصبت الدرهم هنا وصار منصوبا بفعل المفعول

سبب ذلك التألم ويستفسر ما عن علة هذا البناء اهو الكبر والتقدم في السن ام هو المرأة . وقوله ليت كلمة للتعنى ولو كان في
المستحيل وليت الثالث تأ كيدله وقوله شبابا اسمه وقوله بوع جملة في محل رفع خبره وقوله « وهل ينفع شيئا ليت » جملة
معرضة بين ليت الاول الذي هو المؤكد وبين ليت الثالث الذي هو المؤكد . وقوله هل هو حرف دال على الاستفهام ويجوز
ان يراد به هنا النبي كافي قوله تعالى . « هل جزاء الاحسان الا الاحسان » وبذلك رواية الشارح والكسائي « وما ينفع
شيئا الخ » والاستشهاد في البيت في قوله « بوع » فان القياس فيه بيع لانه مجهول باع لكن من العرب من يخفف هذا النوع
بجذف حركة عينه فان كانت واوا سلمت كافي قوله « حوكت على نير بن اذ تحالك » والقياس حيك . وان كانت ياء قلبت
واوا السكونها وانضم ما قبلها كافي قوله هنا « بوع » فان اصله بيع بضم الباء وكسر الياء فحذف حركة الياء لتخفيف فصار
بيع بضم الباء وسكون الياء فقلبت الياء واوا السكونها وانضم الذي قبلها .

كما كان المفعولان منصوبين بفعل الفاعل وكذلك ان كان يتعدى الى ثلاثة مفعولين نحو أعلم الله زيدا عمرا خير الناس فان لم يسم الفاعل قلت أعلم زيد عمرا خير الناس فقام أحد المفاعيل مقام الفاعل وبقي معك مفعولان فهذا حكم الباب ان كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد ورددته الى مالم يسم فاعله صار من قبيل الافعال اللازمة وان كان يتعدى الى مفعولين ورددته الى مالم يسم فاعله صار من قبيل ما يتعدى الى مفعول واحد وكذلك ان كان يتعدى الى ثلاثة وبنيته لما لم يسم فاعله صار يتعدى الى مفعولين فهذا عكس ما تقدم من نقل فعل الى أفعل لانك في ذلك تزيد واحدا واحدا وفي هذا الباب تنقص واحدا واحدا وقوله « والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها » يريد ان المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لمالم يسم فاعله واقامة أى المفاعيل شئت مقام الفاعل سواء كان مفعولا به من نحو ضرب زيد وأعطى عمرو درهما وأعطى درهم عمرا وأعلم زيد عمرا خير الناس أوه مدرنا من نحو سير بزيد سير شديد اذا لم يكن معه مفعول به أو ظرف زمان أو ظرف مكان من نحو سير به يوم الجمعة وسيره فرسخان الا ما استثناه وهو المفعول الثاني في باب دلت والثالث في باب أعلمت لان المفعول الثاني في باب علمت قد يكون جملة من حيث كان في الاصل خبر المبتدأ لان هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر فالمفعول الاول كان مبتدأ والمفعول الثاني كان خبرا للمبتدأ فلذلك كل ما جاز ان يكون خبرا جاز ان يكون مفعولا ثانيا من نحو المفرد والجملة والظرف فالمفرد نحو ظننت زيدا قائما والجملة نحو ظننت زيدا قائم وظننت زيدا أبوه قائم والظرف ظننت زيدا في الدار والفاعل لا يكون جملة فكذلك واقع موقه لان ما وقع موقع الفاعل يجرى مجراه في جواز اضماره وتوريته والجرل لا تكون الانكرات ولذلك لا يصح اضمارها مع انه ربما تغير المعنى باقامة الثاني مقام الفاعل ألا ترى انك اذا قلت ظننت زيدا أخاك فاشك انما وقع في الاخوة لاني زيد كما انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فاشك انما وقع في قيام زيد فلو قدمت الاخ وأخرت زيدا لصارت الاخوة معلومة والشك واقع في التسمية فاذا كان الفعل يتغير بالتقديم فبإسناد الفعل اليه أولى لانه يكون في الحكم مقدما وكذلك المفعول الثالث لا يبيى الفعل له لانه المفعول الثاني في باب علمت وقد تقدم القول في المنع من إقامته مقام الفاعل وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه لا يقام شيء منها مقام الفاعل فأما الحال والتمييز فلا يجوز ان يجعل شيء منهما في موضع الفاعل فاذا قلت سير بزيد قائما وتصيب بدن عمرو فلا يجوز ان تقيم قائما أو عرقه مقام الفاعل لانهما لا يكونان الانكرتين والفاعل وما قام مقامه يضرر كما يظهر والضمير لا يكون الا معرفة وكذلك المفعول له لا يجوز ان ترده الى مالم يسم فاعله لا يجوز ضمير زيد ادخاره على معنى لادخاره لانك لما حذف اللام على الاتساع لم يجز ان تنقله الى مفعول به فتتصرف في الجواز تصرفا بعد تصرف لانه يبطل المعنى بتباعده عن الاصل وأما المفعول معه فلا يجوز أيضا أن يقوم مقام الفاعل في مالم يسم فاعله لانهم تدنوسوا فيه وأقاموا واو العطف فيه مقامهم دنوسوا فيه وأقاموه مقام الفاعل لبعده عن الاصل وبطلت الدلالة على المصاحبة ويكون تراجمها اعترضوه ونقضا للعرض الذي تصدوه (فان) كان الفعل غير متعد الى مفعول به نحو قام وصار لم يجز رده الى مالم يسم فاعله لانه اذا حذف الفاعل يصاغ الفعل للمفعول وايضا لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل

فأى شئ يقوم مقام الفاعل في مالم يسم فاعله فإن كان معه حرف جر من الحروف المتصلة بالفعل أو ظرف من الظروف المتمكنة زمانا كان أو مكانا أو مصدر مخصوص فحينئذ يجوز أن تبنى له مالم يسم فاعله لان معك ما يقوم مقام الفاعل فتقول سرت يزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فان بنيت له مالم يسم فاعله جاز أن تقيم أى هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل وهى مستوية في ذلك فتقول سير يزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل لانه في تقدير المفعول به لان الباء في تعدية الفعل بمنزلة الهمزة قوالك قام زيد وأقمته بمنزلة قمت به وذهب زيد وأذهبته بمنزلة ذهبت به قال الله تعالى (ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم) والمعنى لاذهب بسمعهم وأبصارهم فلما كانت الباء بمنزلة الهمزة في تعدية الفعل متعدي الي ما تملقت به الباء فيجوز على هذا قيم يزيد وذهب بعمره كما تقول أذهب زيد وأقيم عمرو ولايجوز على هذا ان تقدم يزيد على سير لانه فاعل ويجوز ان تقول سير يزيد فرسخان يومين سيرا شديدا فتقيم الفرسخين مقام الفاعل ولذلك رفعتهم فان أقت البيومين مقام الفاعل جاز أيضا ورفعتهم فتقول سير يزيد فرسخين يومين سيرا شديدا فان أقت المصدر مقام الفاعل قلت سير يزيد فرسخين يومين سير شديدا ترفع الذى تقيمه مقام الفاعل وتنصب سائر أخواته: واعلم ان المصادر والظروف من الزمان والمكان لايجمل شئ منها مرفوعا في هذا الباب حتى تقدر فيه انه اذا كان الفاعل معه انه مفعول صحيح كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح فحينئذ يجوز ان يام مقام الفاعل اذا لم يذكر الفاعل فاذا كان كذلك فالمصادر تجيء على ضربين منها ما يراد به تأكيد الفعل من غير زيادة فائدة ومنها ما يراد به ابانة فائدة فما أريد به تأكيد الفعل فقطلم تجمله مفعولا على سعة الكلام ولايقام مقام الفاعل وما كان فيه فائدة جازان تجمله مفعولا على السعة وأن تقيمه مقام الفاعل فتقول قمت القيام وقيم القيام الا ان لا يكون متمكنا فاذا لم يكن متمكنا لم يقم مقام الفاعل نحو سبحان الله فتقول سبح في هذه الدار تسبيح كثير لله ولايجوز ان تقول سبح في هذه الدار سبحان الله وان كان معناه معنى التسبيح وكذلك لايجوز ان تقيم من الظروف مقام الفاعل الا مايجوز ان تجمله مفعولا على السعة نحو اليوم والليلة والمكان والفرسخ وما أشبهها من المتمكنة فأما غير المتمكنة نحو اذا واذا وعند ومنذ فلايجوز التوسع فيها وجملها مفعولا على السعة فلايجوز اقامتها مقام الفاعل فاعرفه،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واذا كان للفعل غير مفعول فبنى لواحد بقى ما بقى على انتصابه كقوالك أعطى زيد درهما وعلم أخوك منطلقا وأعلم زيد عمرا خير الناس ﴾ قال الشارح: يريد أن الفعل اذا كان متعدي الى مفعولين أو أكثر ثم رددته الى مالم يسم فاعله أقت المفعول الاول مقام الفاعل ورفعتهم وتركت ما بقى منها منصوبا على حد انتصابه قبل البناء لمالم يسم فاعله وذلك أن الفعل اذا ارتفع به فاعل ظاهر فجميع ما يتعلق به بعد سوى ذلك الفاعل منصوب وكذلك اذا صغته للمفعول فرفعتهم به فجميع ما يتعلق به سواء منصوب فلذلك وجب في قوالك « أعطى عبد الله المال وعلم أخوك منطلقا » نصب المال ومنطلقا لان عبد الله وأخاك قد ارتفعا بالفعلين وصيغاله وتعلق المال والاطلاق بالفعلين فوجب نصبهما فصار فعل المفعول متعدي الى مفعول واحد كما كان فعل

الفاعل فيهما يتعدى الى مفعولين وكذلك لو كان الفعل يتعدى الى ثلاثة ونقلته للمالم يسم فاعله صار فعل المفعول يتعدى الى اثنين كقولك « أعلم زيد عمرا خير الناس » وقد كان أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ومن النحويين من يقول ان هذا مبنى على الخلاف الذى ذكرناه فمن قال ان فعل مالم يسم فاعله منقول من الفعل المبني للفاعل قل ان الدرهم فى قولك أعطى زيد درهما منصوب بذلك الفـعل بقى على حاله ومن قال انه باب قائم بنفسه غير منقول من غيره كان منصوبا بهذا الفعل نفسه فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والمفعول به المتعدى اليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بنى له انه متى ظفر به فى الكلام فمتنع أن يسند الى غيره تقول دفع المال الى زيد وبلغ ببطائك خمس مائة برفع المال وخمس المائة ولو ذهبت تنصبهما مسندا الى زيد وبعطائك قائلا دفع الى زيد المال وبلغ ببطائك خمس مائة كما تقول منح زيد المال وبلغ عطائك خمس مائة خرجت عن كلام العرب ، ﴾

قال الشارح : الفعل المتعدى اما جى به للحديث عن الفاعل والمفعول فهو حديث عن الفاعل بان

الفعل صدر عنه وعن المفعول بان الفعل وقع به الا انه حديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء عنه وعن المفعول على سبيل الفضلة فاذا أريد الاقتصار على الفاعل منه حذف المفعول لانه فضلة فلم يحتاج الى اقامة شئ مقامه ومتى أريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل وبقى الفعل حديثا عن المفعول به لا غير فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل لئلا يخلو الفعل من لفظ فاعل على ما تقدم « فلكون الفعل حديثا عن المفعول به فى الاصل متى ظفر به وكان موجودا فى الكلام لم يبق مقام الفاعل سواء » مما يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان لان الفعل صيغ له وما تقيمه مقام الفاعل غيره فانما ذلك على جملة مفعولا به على السعة على ما تقدم وقوله « المتعدى اليه بغير حرف جر » تحوز به مما يتعدى اليه بحرف الجر نحو سرت بزيد فان الجار والمجرور هنا متعلق بالفعل تعلق المفعول به بالفعل فاذا انفرد أقيم مقام الفاعل على ما ذكرنا فان اجتمع معه مفعول صحيح لم يبق مقام الفاعل سواء لان الفعل وصل اليه بغير واسطة فكان تعدى للفعل اليه اقوي فاذا قلت دفعت المال الى زيد فالمال مفعول به صحيح والجار والمجرور فى موضع المفعول به أيضا فلذلك تلزم اقامة المفعول الصحيح مقام الفاعل فتقول « دفع المال الى زيد » وترفع المال لا قامتك اياه مقام الفاعل والجار والمجرور فى موضع نصب فبقى على حاله وكذلك تقول بلغ الامير ببطائك خمس مائة فخمس مائة مفعول صحيح والجار والمجرور متأول فاذا بنيت للمالم يسم فاعله لم يبق مقام الفاعل الا المفعول الصحيح فتقول « بلغ ببطائك خمس مائة » برفع خمس مائة لا غير ولو عكست وأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ونصبت المفعول الصحيح قلت دفع الى زيد المال بنصب المال وإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل لم يجوز وكنت قد خرجت عن كلام العرب والنحوى بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب وسبيل ما يجي من ذلك ان يتأول ويحمل على الشنوذ فن ذلك قوله تعالى فى قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع (ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا) فليس على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على انه مفعول به وانما الذى أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمرة فى الفعل يمود على الطائر فى قوله وكل انسان أزمناه طائره فى عنقه وكتاب

منصوب على الحال والتقدير ويخرج له يوم القيامة طائرُه أي عمله كتابا أي مكتوبا وهو محذوف في قراءة الجماعة ونخرج له يوم القيامة كتابا أي ونخرج له طائرُه أي عمله كتابا ويؤيد ذلك قراءة يعقوب ويخرج أي يخرج عمله كتابا فأما قوله تعالى (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) ففيه اشكال وذلك انه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه وتقديره (ليجزى الجزاء قوما بما كان يكسبون) وهو شاذ قليل فأما قوله تعالى (وكذلك نجبي المؤمنين) فقال قوم انه كالأية المتقدمة والتقدير نجى النجباء المؤمنين والصواب ان يكون نجى فعلا مضارعا والاصل نجى بنونين فأخفيت النون الثانية عند الجيم فظننا قوم إدغما وليس بهو يؤيد ذلك اسكان الياء وأما قول الشاعر

فلو ولدت فقيرة جروا كلبٍ أسبَ بذلك الجزو السكلابا (١)

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق . ومطلما .

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولى - ان اصبت - لقد أصابا

وقبل البيت المستشهد به .

وهل أم تكون اشد رعيًا وصرا من فقيرة واحتلابا

وقفيرة — بقاف مضمومة ففاء مفتوحة وبعد الياء اه مهيمة — مصغرا اسم ام الفرزدق ويروى بدله «فكسية» على وزانه وهو تحريف . والجزو — مثلث الجيم — ولد السباع ومنها السكب . ذم الشاعر فقيرة بانها لو ولدت جروا لسب جميع السكلاب بسبب ذلك الجر لسوء خلقه ورداءة شكله . والبيت يستشهد به الكوفيون وبعض المتأخرين — وهو على بن سليمان الاخفش تلميذ المبرد — على انه تجوز انابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح . وقال ابن جنى في الخصائص . هذا من اقبح الضرورة ومثله لا يعتمد به اصلا بل لا يثبت الا محتمرا شاذا . وقال القمى في شرح اللباب : وقيل الكلاب ليس مفعولا لسب بل مفعول ولدت ، وجروا نصب على النداء او على الذم . وقيل الكلاب نصب على الذم وجمع لان فقيرة وجروا وكلا ثلاثا . وقال ابن الحاجب في اماليه . معنى قوله لسب لحصل السب بسبب ذلك الجر . . وقال صاحب التصريح ، ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غير . لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب . واجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا أي من غير شرط سواء تاخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابى جعفر «ليجزى قوما بما كانوا يكسبون» فبنى يجزى للمفعول واذاب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به — وهو قوما — مقدا على النائب . والثاني كضرب فى الدار زيد واجزاء الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثانى وكقوله :

وانما يرضى المتب ربه مادام معنيا بذكر قلبه

فمعنيا اسم مفعول من غنى بجاحتك . . ونائب الفاعل هو المجرور بالياء وهو ذكرمع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه ونحو قول رؤبة :

لم يمن بالعلياء الا سيذا ولاشنى ذا النى الا ذو هدى

فيعن مضارع مبنى للمفعول من غنى بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيذا مفعول به مؤخرا . واختاره ابن مالك فى التسهيل . اه وقال ابن هشام فى شرح الشواهد : «أما قراءة ابى جعفر فلا دليل لهم فيها لجزان يكون الاصل ليجزى الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل لعلم به واضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى «يغفر وا

قد حمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكلاب وقد تأوله بعضهم بان جعل الكلاب منصوبا بولدت ونصب جر وكاب على النداء وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير فلو ولدت فقيرة الكلاب يجر وكاب لسب السب بذلك ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ولكن ان قصدت الاختصار على ذكر المدفوع اليه والمبلوغ به قلت دفع الى زيد وبلغ بعطائك وكذلك لا تقول ضرب زيدا ضرب شديد ولا يوم الجمعة ولا امام الامير بل ترفعه وتنصيها ، ﴾

قال لشارح : يريد ان الفعل المتعمد الى مفعول أو أكثر اذا كان معه جار ومجرور جاز ان تقتصر على المجرور ولا تذكر المفعول الصحيح نحو قولك دفع عمرو الى زيد فاذا بنيت له لم يسم فاعله جاز ان تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل نحو قولك « دفع الي زيد وبلغ بعطائك » وكذلك لو كان معك ظرف أو مصدر جاز ان تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل نحو ضرب اليوم وضرب الضرب الشديد لانك اذا لم تذكر المفعول كان بمنزلة الفعل اللازم ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وأما سائر المفاعيل فمستوية الاقدام لانفاضل بينها اذا اجتمعت في الكلام في أن البناء لا يها شئت صحيح غير ممتنع تقول استخف بزيد استخفا شديدا يوم الجمعة امام الامير ان أسندت الى الجار مع المجرور ولك ان تسند الى يوم الجمعة أو الى غيره وترك ما عداه منصوبا ﴾

قال شارح : يريد ان ما عدا المفعول به مما ذكرنا من الجار والمجرور والمصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان متساوية في جواز إقامة أيها شئت مقام الفاعل اذا بنيت الفعل لها لم يسم فاعله لا يمتنع إقامة شيء منها مقام الفاعل كما كان ذلك مع المفعول به فهذا ما لا خلاف فيه لان فيه فائدة انما الخلاف في الاولى منها فذهب قوم الى ان الاختيار إقامة الجار والمجرور لانه في منزه المفعول به فاذا قلت سرت بزيد فالسير وقع به وقال قوم الظرف أولى لظهور الاعراب فيه « فان قيل » فالاعراب أيضا يظهر في المصدر كما يظهر في الظرف قيل ذلك صحيح الا ان الظرف فيه زيادة فائدة لان الفعل دال على المصدر وليس بدال على الظرف وقولنا « مستوية الاقدام » يحمل على التساوي في الجواز فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند الى أيهما شئت تقول أعطى زيد درهما وكسى عمرو جبة وأعطى درهم زيدا وكسيت جبة عمرا الا ان الاسناد الى ما هو في المعنى فاعل أحسن وهو زيد لانه عاط وعمر ولانه مكتس ، ﴾

قال شارح : اعلم ان الفعل الذي يتعمد الى مفعولين على ضربين (أحدهما) ما كان داخلا على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعله فنصيهما جميعا واعتبار ذلك بأن يكون المفعول (الثاني) هو (الاول) في المعنى نحو

المدن لا يرجون ايام الله « فارتفع واستتر في الفعل وانما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وانما الثاني في باب كساجيزة عند من اللبس وهذا منها « اه كلامه بايضاح

ظننت وأخواتها تقول ظننت زيدا قائما فتجد القائم هو زيد وزيد هو القائم (والثاني) ما كان المفعول (الثاني) فيه غير (الاول) نحو أعطيت زيدا درهما وكسوت بكرا جبة « فما كان من الضرب الثاني وبنى للمالم يسم فاعله كان لك ان تقيم أيهما شئت مقام الفاعل فتقول أعطى زيد درهما « اذا أقيمت الاول مقام الفاعل « فان شئت قلت أعطى درهم زيدا « فتقيم (الثاني) مقام الفاعل لان تعلقهما بالفعل تعلق واحد فكان حكمهما واحدا الا ان « الاولى إقامة الاول منهما مقام الفاعل « من حيث كان فاعلا في المعنى لانه هو الآخذ الدرهم فلما اضطررنا الى إقامة (أحدهما) مقام الناعل كان إقامة ما هو فاعل مقام الفاعل أولى وهذا معني قوله « لانه عا ط « أي آخذ من عطا يعطو اذا تناول واعلم ان صاحب الكتاب قد أطلق العبارة من غير تقييد والصواب ان يقال المالم يكن هناك لبس أو اشكال فان عرض في الكلام لبس أو اشكال امتنع إقامة (الثاني) مقام الفاعل وذلك اذا قلت أعطى زيد محمدا عبده أو نحوه مما يصح أخذه فان هذا ونحوه مما يصح منه الآخذ اذا بنيته لما لم يسم فاعله لم تقيم مقام الفاعل الا المفعول (الاول) فتقول أعطى محمد عبدا ولا يجوز إقامة العبد مقام الفاعل فتقول أعطى عبد محمدا لان العبد يجوز ان يأخذ محمدا كما يجوز لمحمد ان يأخذ العبد فيصير الآخذ مأخوذا فأما أعطى درهم زيدا فحسن لان الدرهم لا يأخذ زيدا فان رفع فلا تتوهم فيه انه آخذ لزيد وما كان من الضرب الاول وهو ما كان داخلا على المبتدا والخبر نحو ظننت وأخواتها فانك اذا بنيت من ذلك فعل مالم يسم فاعله لم تقيم مقام الفاعل الا المفعول الاول نحو ظن زيد قائما ولا تقيم المفعول (الثاني) مقام الفاعل لان المفعول هنا قد يكون جملة من حيث كان في الاصل خيرا لمبتدا نحو قولك علمت زيدا أبوه قائم والفاعل لا يكون جملة فكذاك ما يقع موقعه ولانه قد يتغير المعنى بإقامة (الثاني) مقام الناعل ألا ترى أنك اذا قلت ظننت زيدا أخاك فالشك واقع في الاخوة لاني زيد كما انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالشك انما وقع في قيام زيد فلو قدمت الاخ وأخرت زيدا لصارت الاخوة معلومة والشك واقع في التسمية فلذلك لا يجوز إقامة المفعول (الثاني) مقام الفاعل لتغير المعنى وقد أجاز ابن درستويه ظن خارج زيدا فيقيم المفعول (الثاني) من مفعولي ظننت مقام الفاعل اذا كان نكرة مفردا وذلك لزوال الاشكال قال لان هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر والمبتدا لا يكون نكرة وكذلك المفعول الاول لا يكون نكرة ، وأماما يتعدى الى ثلاثة مفعولين فيلزم إقامة المفعول الاول مقام الفاعل اذا بنى للمالم يسم فاعله لانه فاعل في المعنى ألا ترى انك اذا قلت علم زيد عمرا خيرا الناس ان زيدا هو العالم بحال عمرو ثم قلت أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس فيصير زيد مفعولا فاذا لم يسم الفاعل وجب ان يقام من هو فاعل في المعنى مقام الفاعل وهو المفعول الاول ولو أقيمت (الثاني) لتغير ولم يعلم انه الفاعل في الاصل أو المفعول فلذلك لم تكن بالخيار ولا يجوز إقامة المفعول « الثالث « مقام الفاعل لما تقدم ذكره من انه قد يكون جملة وربما أشكل على ما وصفنا في باب ظننت فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل أفعال القلوب ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهي سبعة ظننت وحسبت وعلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة كقولك علمت أخاك كرهما ورأيت جوادا ووجدت زيدا

ذا الحفاظ تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قصد امضاؤها على الشك واليقين فنصب الجزئين على المفعولية وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما ،

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك الى غيرك وانما هي أمور تقع في النفس وتلك الأمور علم وظن وشك فالعلم هو القطع على شيء بنفي أو إيجاب وهذا القطع يكون ضروريا وعقليا فالضروري كالمدرك بالحواس الخمس نحو علمنا بان السماء فوقنا والارض تحتنا وان الاثنين أكثر من واحد وأقل من الثلاثة ويقرب من ذلك الأمور الوجدانية كالعلم بالالم واللذة ونحوها وأما العقلي فما كان عن دليل من غير معارض فان وجد معارض من دليل آخر وتردد النظر بينهما على سواء فهو شك وان رجح أحدهما فالراجح ظن والمرجوح وهم « والافعال الدالة على هذه الأمور سبعة علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخطت وزعمت » فالثلاثة الأولى متواخية لانها بمعنى العلم والثلاثة التي تليها متواخية لانها بمعنى الظن وزعمت مفرد لانه يكون هن غير علم وظن والغالب عليه القول عن اعتقاد والاعتماد بهذه الافعال على المفعول الثاني الذي كان خبرا للمبتدأ وذلك انك اذا قلت علمت زيدا منطلقا فانما وقع علمك بانطلاقه اذ كنت عالما به من قبل فالخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء وانما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لاني المبتدأ وهذا معنى قوله « اذا كن بمعنى معرفة شيء على صفة » يعني أن المخاطب قد كان يعرفه لامتنعافه هذه الصفة وفائدة الاخبار الآن اتصافه بصفة كان يجهلها وذلك متعلق بالخبر والضمير في قوله اذا كن يعود الى الثلاثة الاواخر وهي رأيت وعلمت ووجدت لانها بمعنى العلم والمعرفة وسائر أخواتها شك وظن ولما كانت هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر ومعناها متعلق بهما جميعا لا بأحدهما أما تعلقها بالخبر فلانه موضع الفائدة وبالمبتدأ فللايدان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة وجب أن تنصبهما جميعا لان الفعل اذا اشتغل بتفاعل ورفع فجميع ما يتعلق به غيره يكون منصوبا لانه يصير فضلة وقوله « اذا قصد امضاؤها على الشك واليقين تحرزما اذا قصد إلغاؤها فانها لاتعمل شيئا وقوله « وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما » يعني شرائط المبتدأ والخبر وأحواله لانتغير ذلك بدخول هذه الافعال عليهما ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويستعمل أريت استعمال ظننت فيقال أريت زيدا منطلقا وأرى عمرا ذاهبا وأين ترى بشرا جالسا ويقولون في الاستنهام خاصة متى تقول زيدا منطلقا وأقول عمرا ذاهبا وأكل يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى تظن قال

أَجْهَالًا قَوْلُ بَنِي لُؤَيٍّ
أَمَرْتُ أَيْبِكَ أُمَّ مَتَجَاهِلِينَا

وقال عمر بن أبي ربيعة

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ
فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

وبنو سليم يحملون باب قلت أجمع مثل ظننت ،

قال الشارح : قد تقدم القول ان أري مما يتعدي الى ثلاثة مفعولين وهو منقول من رأيت وأرى اذا

كان من رؤية القاب له معنيان أحدهما العلم والآخر الحسبان والظن فإذا بني لما لم يسم فاعله أقيم المفعول
الاول مقام الفاعل ونصب ما بقى من المفاعيل فتقول « أريت عمرا منطلقا » أى ظننت عمرا منطلقا
فإذا أظنه غيره فقد ظن فلذلك تقول أرى زيدا منطلقا بمعنى ظننت « وأين ترى بشرا جالسا » والمراد
أين تظن لانه ظان اذا أظنه غيره وأكثر ما يستعمل ذلك مع المتكلم « وقد يجرون القول مجرى الظن »
فيعملونه عمله فإذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما لان القول يدخل على جملة مفيدة فينصورها القلب
ويترجع عنده وذلك هو الظن والاعتقاد والعبارة باللسان عنه هو القول فأجروا العبارة على حسب المعبر
عنه ألا ترى انه يقال هذا قول فلان ومذهب فلان وما تقول في مسألة كذا ومعناه ما ظنك وما اعتقادك
فمنهم من يعمل عمل الظن مطلقا نحو قال زيد عمرا منطلقا ويقول زيد عمرا منطلقا من غير اشتراط شيء
كما ان الظن كذلك وهى لغة بنى سليم ومنهم من يشترط أن يكون معه استيفهام وأن يكون القول فعلا
المخاطب وأن لا يفصل بين اداة الاستيفهام والفعل بنير الظرف فلما اشترط الاستيفهام فلان بابه أن يقع
محكيًا ولا يدخل في باب الظن الامع الاستيفهام لان الغالب أن الانسان لا يسأل عن قوله اذ ذاك ظاهر
انما يسأل عن ما يجنبه ويعتقده خلفائه وأما اشتراط الخطاب فلان الانسان لا يسأل عن ظن غيره انما يسأل
عن ظن نفسه فلذلك تقول « متى قلت زيدا منطلقا وأقول زيدا قائما » ولا يجوز بقاء الغيبة فلا تقول
متى يقول زيدا قائما ولا يفصل بينه وبين اداة الاستيفهام بنير الظرف فلا يجوز أنت تقول زيدا قائما
لانك تفصل بالاسم المبتدأ بين اداة الاستيفهام والفعل فخرجت تقول عن الاستيفهام وعادت الى حكمها
من الحكاية كما تقول أنت زيد مرت به ففرغم والاختيار النصب لان الاستيفهام لم يقع على الفعل فلما
قوله • أجهالا تقول • الخ (١) فان البيت للكيت والشاهد فيه إعمال تقول عمل تظن لانها بمعناها ولم يرد

(١) البيت للكيت . وقال ابن المستوفي . انشده سيبويه للكيت ولم أره في ديوانه والذي في ديوان شعره .

أنوما تقول بنى لوى لعمر أريك أم متنا ومينا
عن الرامى الكنانة لم يردها ولكن كاد غير مكابدينا

يقول اتظن ان قريبا تفعل عن هجاء شعراء نزار لانهم ان هجوا مضرو القبايل التي منها هؤلاء الشعراء فقد تعرضوا
لسب قريش فيهم بمنزلة من رمى رجلا فقيل لمريمته فقال انما رميت كنانته ولم ارمه وكان غرضه ان يعيب الرجل . فيقول
من هجا بنى كنانة وبنى اسدوه من قرب نسبه من قريش فقد تعرض لسب قريش . يحرض الخلفاء عليهم والسلطان : اه
ويستشهد بهذا البيت لاستعمال القول كالظن كانهما . واستشهد به الرضى على انه فصل بالمفعول الثانى بين الهمزة وبين
تقول ، وقال سيبويه : واعلم ان قلت انما وقعت في كلام العرب على ان يحكى بها وانما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولاً
نحو قلت زيد منطلق لانه يحسن ان تقول زيد منطلق وتقول قال زيد ان عمر اخير الناس وكذلك ما تصرف من فعله إلا
« تقول » في الاستيفهام شبهوا بتظن ولم يعملوها كيتظن واظن في الاستيفهام لانه لا يكاد يستفهم عن ظن غيره ولا يستفهم
هو الا عن ظنه فانما جمعت كيتظن كما ان ما كليس في لغة اهل الحجاز مادامت في معناها فاذا تغيرت عن ذلك او قدم الخبر
رجعت الى القياس وصارت اللغات فيها كلغة بنى تميم ، ولم تجمل قلت كيتظنت لانها انما اصلها عندم ان يكون ما بعدها
محكيًا فلم تدخل في باب ظننت باكثر من هذا وذلك قولك . متى تقول زيدا منطلقا وتقول عمر اذا هبوا كل يوم تقول

قول اللسان وإنما أراد اعتقاد القلب ولم يفصل الاسم هنالأنه مفعول مؤخر في الحكم والتقدير اتقول بني لؤي جهالا أي أظنهم كذلك وأراد يني لؤي قريشا لأنها تنتمي إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة والنضر أبو قريش وهذا البيت من قصيدة يخبر بها هلي اليمن ويذكر فضل مضر عليهم فيقول أظن قريشا جاهلين أو متجاهلين حين استعملوا اليمانيين علي ولايتهم وآثروهم على المضر بين مع فضلهم عليهم والمتجاهل الذي يستعمل الجهل وإن لم يكن من أهله الأتري إلى قول الآخر • إذا نخازرت وما بي من خزر • وأما قول الآخر • أما الرحيل الخ • (١) فإبيت لعمر بن أبي ربيعة

عمر انطلقا لا تفصل بها كالم تفصل في كل يوم زيدا تغزبه . وتقول أنت تقول زيدا منطلق رفعت لانه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصل في قولك أنت زيدا مررت به فصارت بمنزلة اخواتها وأقرت على الاصل قال الكعبيت • اجها لا تقول بني لؤي . البيت وقال عمر بن أبي ربيعة • أما الرحيل فدون بعد غد . البيت • وان شئت رفعت بما نصبت فجملته حكاية . وزعم أبو الخطاب وسأله عنه غير مرة ان ناسا من العرب يوثق بعريتهم وهم بنو سليم يجمعون باب قلت أجمع مثل ظننت . . وقول سيبويه رحمه الله « وان شئت رفعت بما نصبت فجملته حكاية » قال المازني . غلط سيبويه فيه لان الرفع بالحكاية والنصب باعمال الفعل . واجيب ان مراده وان شئت رفعت في الموضع الذي نصبت او ان الباء زائدة في المفعول ..

(١) هذا البيت لعمر بن أبي ربيعة من كلمة له يقولها عند ما شبع فاطمة بنت محمد بن الأشعث . وقبله وهو المطلع .

قال الخليط غدا تصدعنا	او شيعه . افلا تشيعنا ؟
أما الرحيل فدون بعد غد	(البيت) وبعده .
لنشوقنا هند وقد قتلت	علما بان الين فاجعنا
عجبا لموتفها وموقفنا	وبسمع تريبها تراجعنا
ومقالها سر ليلة معنا	نعهد فان الين شائنا
قلت العيون كثيرة مدح	واظن ان السير مانعنا
لا بل زوركم بارضكم	فيطاع قائلكم وشافعنا
قالت اشء انت فاعله	مما لعمرك ام تخادعنا
بالله حدثنا نؤمله	واصدق فان الصدق واسمنا
اضرب لنا احبلا نعدله	اخلاف موعده تقاطعنا

والشاهد في قوله « فتي تقول الدار تجمعنا » قال صاحب التصريح انشده سيبويه بنصب الدار على انه مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان . قال ابو حيان . وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعها واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لان ظنه في الحال . اهـ . وهذا من بني علي ان قى ظرف لتقول قال ابن هشام . والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول . اهـ . وفيه نظر لان تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لم اعتماده على استفهام الاعلى قول من لا يشترط عليه وقال الدمايني في شرح التسهيل ولقائل ان يقول لان لم اعتماده على استفهام الاعلى قول من هو الجمع والظن حال وليس المراد متى اظن في المستقبل ان الدار تجمعنا . فان قيل المسئول عنه هو ما يلي اداة الاستفهام .

الجزومي والشاهد فيه نصب الدار بقول لما ذكرناه من خروجها الى معنى الظن كما تقدم يقول تدحان
رحيلنا عن نحب ومفارقتنا في غد وعبر عنه بقوله «دون بمد غد» فمجي تجميعنا الدار بمد هذا الاقتران
فما تظن وتمتده ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولها ما خلا حسبت وخطت وزعمت معان آخر لا تتجاوز عليها
مفعولا واحدا وذلك قولك ظننته من الظنة وهي التهمة ومنه قوله تعالى (وما هو على الغيب بظنين) وعلمته
بمعنى عرفته ﴾

قال الشارح : اعلم انه قد « توجه بمض هذه الافعال الى معان آخر » فلا تقتصر الى مفعولين وتسكتفي
بمفعول واحد فمن ذلك « ظننت » وهي تستعمل على ثلاثة أضرب ضرب على بابها وهو بازاء ترجح
أحد الدليلين المتعارضين على الآخر وذلك هو الظن وهي اذا كانت كذلك تدخل على المبتدأ والخبر
ومعناها متعلق بالجملة على ما تقدم وقد يقوى الراجح في نظر المتكلم فيذهب بهامذهب اليقين فتجري مجرى
علمت فتقتضى مفعولين أيضا من ذلك قوله تعالى (ورأى الدهر من النار فظنوا انهم مواقعوها) فالظن
ههنا يقين لان ذلك الحين ليس حين شك ومنه قوله الشاعر

فقلت لهم ظنوا بالقي مدجج
مرأتهم في الفارسي المسرد

والمراد اعدوا ذلك وتيقنوه لانه أخرجه مخرج الوعيد ولا يحصل ذلك الا مع اليقين وقد يقوى الشك بالنظر
الى المرجوح فتصير في معنى الوهم فتقول ظننت زيدا في معنى اتهامه أي اتخذته مكانا لو هي فهي لذلك
تسكتفي بمفعول واحد ومنه قوله تعالى « وما هو على الغيب بظنين » أي بتهم وظنين هنا بمعنى مظنون
وفيه ضمير رفوع كان مفعولا ناقم مقام الفاعل وأما من قرأ بظنين فإنه أراد بخيل ونعيل ههنا بمعنى فاعل
أي باخل لانه لازم لا يبي منه مفعول لذلك لا يصح ان يقدر ضمين به ومن ذلك « علمت » اذا أريد به
معرفة ذات الاسم ولم يكن عارفا به قبل ولا بد فيه من شيء من ادراك الحاسة فتقول علمت زيدا أي
عرفته شخصه ولم تكن عرفته قبل وايس بنزلة قولك علمت زيدا عالما اذا أخبرتك انك علمته متصفا
بهذه الصفة ولم تكن عرفته قبل بذلك وان كنت عارفا بذاته مجردة من هذه الصفة ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ورأيتني بمعنى أبصرته ووجدت الضالة اذا أصبتها وكذلك رأيت الشيء
بمعنى بصرته أو عرفته ومنه قوله تعالى (وأرنا مناسكنا) وأقول ان زيدا منطلق أي أتقوه بذلك ﴾

قال الشارح : رأيت نجى على ضربين (أحدهما) بمعنى إدراك الحاسة تقول رأيت زيدا أي أبصرته
فتعمدي الى مفعول واحد ولا يكون ذلك المفعول الا بما يبصر قال الله تعالى (وتراهم ينظرون اليك
وهم لا يبصرون) فتجري ههنا بمعنى بصر العين والهواء والميم مفعول به وينظرون اليك في موضع الحال
(والثاني) أن تكون من رؤية اللقاب فتعمدي الي مفعولين وله معنيان الحسبان والعلم قال الله تعالى (إنهم يرونه
بعيدا ونراه قريبا) أي يحسبونه بعيدا ونراه قريبا أي لعلمه لان القديم سبحانه عالم بالاشياء من غير شك

فالجواب ان ذلك في الهمزة وهل على ما فيه

ولاحسبان ومن ذلك وجهدت فلها أيضا معنيان (أحدهما) وجود القلب بمعنى العلم فتعدي الى مفعولين كما يتعدي العلم اليهما فتقول وجدت زيدا عالما أى علمت ذلك منه (وتكون) بمعنى الاصابة فتكتفى بمفعول واحد كقولك وجد زيد ضالته أى أصابها وأما أريت فقد تقدم من قولنا انها تستعمل على ضربين (أحدهما) أن تكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين (والثانى) أن تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد فعلى هذا الثانى اذا نقلتها بالهمزة صارت تتعدي الى مفعولين نحو قولك أريت زيدا عمرا أى جعلته يراه « قال الله تعالى وأرنا مناسكنا » فمداها الى مفعولين فاذا بنيتها لمالم يسم فاعله فقلت أريت الشئ أتمت المفعول الاول مقام الفاعل فرغمته وهو التاء وتركت الثانى على حاله منصوبا وقد صارت أريت لها معنيان (أحدهما) أن تكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين وأصلها قبل بنائها لمالم يسم فاعله ان تعدي الى ثلاثة مفاعيل (والثانى) أن تكون من رؤية العين فتكتفى بمفعول واحد وأصلها قبل بنائها لمالم يسم فاعله ان تعدي الى مفعولين ولذلك ذكرها ههنا لانها على معنيين وأما « أتقول ان زيدا منطلق » فانه يجوز في ان الكسر والفتح لكن على تقديرين ان جعلت القول على بابه من الحكاية كانت ان بعد الفعل مكسورة نحو قولك قال زيد ان عمرا منطلق لانك انما تحكي قوله ولغظه مبتدئا بكسر ان ولذلك قال « أتقوه بذلك » يريد انه من عمل اللسان لا من فعل القلب وان اعتقدت انه بمعنى الظن فتحت ان وقلت أتقول ان زيدا منطلق كما تقول أتظن ان زيدا منطلق ويكون من فعل القلب ليس للسان فيه حظ وتكون ان واسمها وخبرها قد سدت مسد مفعوليه وأما على رأي نبي سليم فيجوز فتح ان بعد جمع أفعال القول لانهم يجرون باب القول أجمع مجري الظن « فلما خال وحسب وزعم » فليس لها الا قسم واحد وهو معنى الشك ولذلك استثنائها في أول الفصل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومن خصائصها ان الاقتصار على أحد المفعولين في نحو كسوت وأعطيت مما تغاير مفعولاه غير ممتنع تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وأعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيته وليس لك أن تقول حسبت زيدا ولا منطلقا وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك ، ﴾

قال الشارح : قد تقدم القول ان الافعال المتعدية الى مفعولين على ضربين ضرب لا يكون الفعل فيها من أفعال الشك واليقين ولا تدخل على مبتدأ وخبر نحو أعطيت وكسوت تقول كسوت زيدا ثوبا وأعطيته درهما فالمفعول الاول مغاير للمفعول الثانى من طريق المعنى وهو فاعل الأتري ان زيدا يكسئ الثوب وانه أخذ الدرهم وليس الدرهم بزيد ولا زيد بالثوب الأتري انك لو أمسقت الفعل والفاعل لم يجوز أن تقول زيد ثوب ولا زيد درهم لان الثانى ليس الاول فلذلك قال « مما تغاير فيه المفعولان » واذا كان ذلك كذلك جاز في هذه المسئلة ثلاثة أوجه (منها) الاكتفاء بالفاعل مع الفعل فتقول أعطيت وكسوت لان الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها ويحصل بها فائدة المخاطب وذكر المفعول فائدة أخرى تزيد على افادة الجملة فان ذكرت المفعولين كان تناهيا في البيان والفائدة بذكر المعطى وهو الفاعل ومن أعطى وهو المفعول الاول وما أعطى وهو المفعول الثانى « ولك أن تقتصر على أحد المفعولين » ويكون توسطاً في البيان والفائدة « فتقول أعطيت درهما » فأندت المخاطب جنس ما أعطيت « من غير تعيين من

أعطيت ، وأما الضرب الآخر فإنه يتمدى الى مفعولين وهو من أفعال الشك واليقين وتدخل على
المبتدأ والخبر نحو ظننت زيدا قائما وحسبت بكرة منطلقا وقد تقدم ذكرها قبل « فما كان من هذه الافعال
فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين فيها دون الآخر » وذلك لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ولا بد
لكل واحد منهما من صاحبه لان مجموعهما تم الفائدة للمخاطب فالمفعول الثاني معتمد الفائدة
والمفعول الاول معتمد البيان ألترى انك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالشك انما وقع في قيام زيد لاني
ذاته وانما ذكرت المفعول الاول لبيان من أسند اليه هذا الخبر فلما كانت الفائدة مرتبطة بهما جميعا
لم يجوز الا ان تذكرها معا فلو قلت ظننت زيدا وسكت أو ظننت قائما لم يجوز كإجاز في أعطيت لما ذكرناه
وهذا معنى قوله « لقد ما عتدت عليه حديثك » فأعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ فاما المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين قال الله
تمالي (وظننتم ظن السوء) وفي أمثالهم من يسمع يخل وأما قول العرب ظننت ذلك فذاك إشارة الى الظن
كانهم قالوا ظننت فاقصروا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك كما تقول ظننت في الدار فان جعلت
الباء زائدة بمنزلة في ألقى بيده لم يجوز السكوت عليه ، ﴿

قال الشارح : أما باب أعطى وكذا فقد تقدم الكلام عليه في جواز السكوت على الفاعل لانها جملة من
فعل وفاعل يحصل للمخاطب منها فائدة وهو وجود الاعطاء والكسوة اذ قد يجوز أن يوجد منه ذلك
وأما أفعال القلوب وهي باب ظننت وأخواتها فقد اختلف النحويون في جواز السكوت على الفاعل فامتنع
قوم من جواز ذلك وقالوا لانه لا فائدة فيه لانه قد علم أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم فاذا قلت ظننت
أو علمت لم يجوز لانك أخبرته بما هو معلوم عنده والوجه جوازه لانك اذا قلت ظننت فقد أفدت
المخاطب انه ليس عندك يقين واذا قلت علمت فقد أخبرته انه ليس عندك شك وكذلك سائرهما وهذا
فيه من الفائدة مالا يخفاء فيه وعليه أكثر النحويين قال الله تعالى « وظننتم ظن السوء » فأتى بالمصدر
المؤكد وكأنه قال وظننتم لان التأكيذ كالتكرير « ومن أمثال العرب من يسمع يخل » ففي يخل ضمير
فاعل ولم يجرى بالمفعولين فعلى هذا تقول ظننت ظنا وظننت يوم الجمعة وظننت خلفك كل ذلك جائز
وإن لم تذكر المفعولين وأما « قول العرب ظننت ذلك » فانما يعنون ذلك الظن فيكون ذا إشارة الى
المصدر لدلالة الفعل عليه وقد جاز أن تقول ظننت من غير مفعولين واذا جئت بذلك وأنت تعني
المصدر فانما أكبت الفعل ولم تأت بمفعول يجوز الى مفعول آخر فظننت ههنا يعمل في ذلك عمله في
الظن كما يعمل ذهب في الذهب وتقول « ظننت به » اذا جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به ونزلت
عليه مجراه ههنا مجري الظرف فلا يجوز الى ذكر مفعول آخر فان جعلت الباء زائدة كان الضمير
مفعولا ولم يكن به من ذكر المفعول الثاني لانك ذكرت المفعول الاول وصار التقدير ظننت زيدا
كما كان التقدير في ألقى بيده ألقى يده والباء تزداد مع المفعول كثيرا قال الله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى
التهلكة) وألم يعلم بأن الله يرى.. ولولم تكن الباء زائدة لما جاز أن يكون الاسم معها فاعلا في نحو قوله تعالى
(وكنى بالله شهيدا) والتقدير كفى الله والذي يدل على زيادتها انها اذا حذفت يرتفع الاسم بفعل نحو قول

الشاعر • كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا • (١)

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب * ومنها أنها اذا تقدمت عملت ويجوز فيها الاعمال والالقاء متوسطة ومتأخرة قال

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعديني وفي الأراجيز خيلت اللؤم والخور

ويلني المصدر الغاء الفعل (٢) فيقال متى زيد ظنك ذاهب وزيد ظني مقيم وزيد أخوك ظني وليس ذلك في سائر الافعال ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول عن ضعف أعمال هذه الافعال في المفعولين لكونها غير مؤثرة ولا نافذة منك الى غيرك وانما هي أشياء تهجس في النفس من يقين أو شك من غير تأخير فيما تعلق بها وانما عملت لان فاعلها قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو معلوم كما أن قولك ذكرت زيدا يتعدى الى زيد لان الذكر اختصاص به وان لم يكن مؤثرا فيه فلذلك تمدت هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة لتعلقها بما ذكرنا واختصاصها به ولأجل كونها ضعيفة في العمل جاز أن تلتقي عن العمل وهذه الافعال لها أحوال ثلاثة تكون متقدمة

(١) هذا عجزيت لسحيم عبد بنى الحدحاس وصدرة * عميرة ودع ان تجهزت غادبا * وهذا البيت مطلع القصيدة وبعده .

جنونا بها فيما اعترتنا علاقة	علاقة حب مستسرا وباديا
ليالى تصطاد الرجال بفاحم	نداه اثينا ناعم البيت طافيا
وجيد كجيد الريم ليس بماطل	من الدر والياقوت اصبح حاليا
كان الثريا علقت فوق نحرها	وحجر غضا هبت له الريح ذا كيا

والشاهد في البيت قوله « كفى الشيب » حيث ارتفع الاسم الظاهر وهو الشيب بالفعل الذى قبله وهو كفى فدل ذلك على ان الباء التى تكون في الاسم الذى ياتى بعد كفى فى نحو قوله تعالى « كفى بالله شهيدا » ليست الزائدة والاسم الذى بعدها فاعل لكفى مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها حركة هذا الحرف الزائد فتأمل .

(٢) قال سيبويه . واعلم ان المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل وذلك قولك متى زيد ظنك ذاهب وزيد ظني اخوك وزيد ذاهب ظني فان ابتدأت قلت ظني زيد ذاهب كان ضعيفا لا يجوز البتة كما ضعف اظن زيد ذاهب وهو فى متى وأين احسن اذا قلت متى ظنك زيد ذاهب ومتى تظن عمر ومنطلق لان قبله كلاما وانما يضمف هذا فى الابتداء كما يضمف غير شك زيد ذاهب وحقق عمر ومنطلق . وان شئت قلت متى ظنك زيد اميرا كقولك متى ضربك زيد او قد يجوز ان تقول عبد الله اظنه منطلق تجمل هذه الهاء على ذاك كأنك قلت زيد منطلق اظن ذاك لا تجمل الهاء لعبد الله ولكنك تجملها ذاك المصدر كانه قال اظن ذاك الظن او اظن ظني وانما يضمف هذا اذا الغيت لان الظن يلغى فى مواضع اظن حتى يكون بدلا من اللفظ به ففكره اظهار المصدر هنا كما قبج ان يظهر ما انتصب عليه سقيا . وهو ذاك احسن لانه ليس بمصدر وانما هو اسم مبهم يقع على كل شيء . الا ترى انك لو قلت زيد ظني منطلق لم يجز ان تضع ذاك مكانها وترك ذاك فى اظن اذا كان لغوا اقوى منه اذا وقع على المصدر لان ذاك اذا كان مصدرا فانك لا تجبى به لان المصدر يقبج ان تجبى به ههنا فاذا قبج المصدر فجبجيتك بذلك اقبج لانه مصدر . واطن بغير الهاء احسن لثلاثا يلتبس بالاسم وليكون ابين فى انه ليس يعمل هاه

على المبتدأ والخبر وتكون متوسطة بينهما وتكون متأخرة عنهما « فاذا تقدمت لم يكن بد من اعمالهما » لان المقضى لاعمالها قائم لم يوجد ما يوهى الفعل ويسوغ إبطال عمله فورد الاسم وقد تقدم الشك في خبره فتمنع ذلك التقدم من ان يجرى على لفظه قبل دخول الشك « فاما اذا توسطت أو تأخرت فانه يجوز الغاؤها » لانها دخلت على جملة قائمة بنفسها فاذا تقدمت الجملة أو شئ منها جرت على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك وصير الفعل في تقدير ظرف له كالك قلت زيد منطلق في ظني مع أن الفعل يضعف عمله اذا تقدمه معموله بابعاده عن الصدر ألا ترى أن قولك ضربت زيدا أقوى في العمل من قولك زيدا ضربت ولذلك يجوز تقوية الفعل بحرف الجر اذا تقدم معموله عليه فتقول لزيد ضربت ولا يحسن ذلك مع تأخره فكذلك اذا قلت زيدا ظن منطلق يجوز الاعمال والالغاء نحو قولك زيد حسبت منطلق وزيدا حسبت منطلقا وزيدا منطلق حسبت فاذا التفت كان الفعل في تقدير ظرف متعلق بالخبر كأنك قلت زيد منطلق في حسابي وظني واذا عملت كان الفعل في حكم الافعال المؤثرة نحو أبصرت وضربت واعطيت واعلم انه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله فاذا قولك زيدا حسبت قائما أقوى من قولك زيدا قائما حسبت وزيدا قائما حسبت أقوى من قولك زيدا قائما اليوم حسبت كلما طال الكلام ضعف الاعمال مع التأخر فاما قوله * « ابالاراجيز * (١) » البيت للعين المنقرى يهجو للعجاج والشاهد

(١) هذا البيت من كلمة للعين المنقرى واسمه منازل بن زمعة من بني منقر بن عبيد بن الحرث بن تميم يهجو بها رؤبة بن العجاج . وقال النحاس يهجو بها العجاج (وقد وقع في نسخة الشرح المطبوعة في أوربا « يهجو العجاج » وهو خطأ . قال ابو العجاج) وبيت اللعين من كلمة رويها الام قبله

انى انا ابن جيلان كنت تعرفنى يارؤب والحية الصماء فى الجبل

مافى الدواوين فى رجلي من عقل عند الرهان ولا كوى من العفل

ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفى الاراجيز خلت اللؤم والفشل

هكذا رواه الجاحظ فى كتاب الحيوان على ان فى البيت الثالث الاقواء وهو اختلاف حركة الروى . ورواه جماعة * وفى الاراجيز رأس القول والفشل * وليس فى هذه الرواية اقواء ولكنها الاشاهد فيها وقوله « يارؤب » فان اصله يارؤبة فرخم بمحذوف التاء وهذا يؤيد ما ذهب اليه جماعة من ان اللعين يهجو بهذه الكلمة رؤبة لاباه العجاج وقوله « لا كوى من العفل » فانه تعريض برؤبة لانه من بنى مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم وهم يدعون بنى العفلاء لخبر مشهور وقوله « ابا لاراجيز » فانه يعنى القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز والاستشهاد فيه فى قوله « خلت » حيث انى عملها توسطها بين مفعولها قال سيديويه . « هذا باب الافعال التى تستعمل وتلغى ، فهى ظننت وحسبت وخذت وأريت ورأيت وزعمت وما يتصرف من افعالهن . فاذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة رأيت وضربت واعطيت فى الاعمال والبناء على الاول وفى الخبر والاستفهام وكل شئ : وذلك قولك اظن زيدا منطلقا ، واظن عمرا ذاهبا . وزيدا اظن أباك . وعمرا زعمت اخاك . وتقول زيدا اظنه ذاهبا ومن قال عبدالله ضربته نصب فقال عبدالله اظنه ذاهبا . وتقول اظن عمرا منطلقا . وبكرا اظنه خارجا كما قلت ضربت زيدا وعمرا كلمته . وان شئت رفعت على الرفع فى هذا . فان الغيت قلت عبدالله اظن ذاهبا وهذا إخال أخوك وفيها أرى أبوك . وكلما أردت الالغاء فالتأخير أقوى وكل عربى جيد قال اللعين * ابا الاراجيز يا ابن اللؤم . . . البيت * أنشدناه يونس مرفوعا عنهم . اه . قال الاعلم . « الشاهد

فيه الغاء خلل حين قدم الخبر وهو الجار والمجرور وتوسط الفعل فاللؤم مبتدأ والخور معطوف عليه وفي الارجيز الخبر وخلت ملغى لتوسطه والمعنى أتهددني بالهجماء والارجيز وذلك من افعال اللؤم والنوكة ومن لاقدرة له « وكذلك المصدر » حكاه حكم الفعل « فيجوز الغاؤه حيث جاز الغاء الفعل » ومعنى الغاء ابطال عمله لا ابطال اعرابه فتقول « متى زيد ظنك ذاهب وزيد ذاهب ظني » فزيد مرتفع بالابتداء وخبره ذاهب ومتى ظرف للذهاب وظنك مصدر منصوب بفعل مضمر ملغى كانك قلت متى زيد تظن ظنك منطلق وهذا تمثيل لانه قبيح أن يؤكد الفعل الملغى وانما جاز مع المصدر اذا كان منفردا لانه قد صار كالبديل من الفعل فلما كان في تقدير الفعل جاز الغاؤه كما يلغى الفعل اذا توسط بين المبتدأ والخبر وكذلك اذا تأخر نحو قولك زيد ذاهب ظني أوفى ظني أو ظنا مني والالغاء هنا أحسن اذ كان متأخرا كما كان الفعل كذلك فان بدأت بالمصدر وقلت ظني زيد ذاهب اليوم كان الالغاء قبيحا ممنعا كما كان في الفعل كذلك اذا قلت أظن زيد ذاهب لان تقديره تقدير الفعل فان تقدمه ظرف أو نحوه من الكلام نحو قولك متى ظني زيد ذاهب وأين ظني زيد ذاهب جاز الالغاء لان قبله كلاما فصار الفعل كأنه حشو فان نصبت الاسمين وقلت متى ظنك زيدا ذاهبا رفعت المصدر على الابتداء والظرف خبره لان ظروف الزمان تقع اخبارا عن الاحداث وقد أعملت المصدر اعمال فعله وهو أحسن هنا من الالغاء وقوله « وليس ذلك بسائر الافعال » يريد في باقي أخوات ظننت لا يجوز زيد حسباني ذاهب وذلك لكثرة استعمال ظننت فاعرفه،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها أنها تعلق وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفى كقولاك ظننت لزيد منطلق وعلمت أزيد عندك أم عمرو وأيهم في الدار وعلمت مازيد بمنطلق ولا يكون التعليق في غيرها ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان التعليق ضرب من الالغاء والفرق بينهما ان الالغاء ابطال عمل العامل لفظا وتقديرا والتعليق ابطال عمله لفظا لا تقديرا فكل تعليق الغاء وليس كل الغاء تعليقا ولما كان التعليق نوعا من الالغاء لم يجز ان يعلق من الافعال الا ما جاز الغاؤه وهي أفعال القلب وهي علمت وأخواته وانما تعلق اذا وليها حروف الابتداء نحو الاستفهام وجوابات القسم فيبطل عملها في اللفظ وتعمل في الموضع فتقول قد علمت أزيد في الدار أم عمرو وعلمت ان زيدا اقامت وإخال لعمرو وأخوك وأحسب ليقوم زيد قال الله تعالى (لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا) وقال تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) ومن النحويين من يجعل ما ولا كان واللام فيقول أظن مازيد منطلق وأحسب لا يقوم زيد فلا يعمل في اللفظ شيئا بل يحكم على الموضع بالنصب لان ما ولا يجاب بهما في القسم فتقول والله مازيد منطلق وتالله لا يقوم زيد وانما هلقت هذه الاشياء العامل لان لها صدر الكلام فلو أعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها خرجت عن ان يكون لها صدر الكلام وأما

في رفع اللؤم والخور بعد خلل لما تقدم عليها من الخبر وينوي فيها من التأخير . والتقدير وفي الارجيز اللؤم والخور خلل ذلك . وصف انه راجز لا يحسن القصيد والتصرف في انواع الشعر فجعل ذلك دلالة على اؤم طبيعته وخور نفسه والخور الضعف . » اه

حروف الجر فيجوز ان تعمل فيها نحو قولك بمن مررت والى أيهم ذهبت وذلك من قبل ان الجار والجرور بمنزلة الشيء الواحد فاما قوله تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأى هنا منصوب بالفعل بعده وهو ينقلبون لا بسيعلم وقوله « ولا يكون للتعليق في غيرها » أي لا يكون الا في الافعال التي تلتقى نحو ظننت وعلمت لان التعليق نوع من الالتئام على ما ذكرنا فلذلك لا تقول لا ضربين أيهم قلم لانه فعل مؤثر لا يجوز الغاؤه فلا يجوز تعليقه وأما قوله تعالى (ثم لم نزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) فان الخليل كان يحمل ذلك على الحكاية وإظهار قول تقديره لنزعن من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد فأيهم هنا عنده استفهام مرفوع بالابتداء رفع اعراب وأشد على الرحمن عتيا الخبر على حد قوله فأيت لا حرج ولا محروم • أي بالذي يقال فيه ذلك وأما سيبويه فكان يذهب الى انه اسم موصول بمعنى الذي وقد حذف المائد من صلته وأصله أيهم هو أشد فحذف هو المائد المرفوع ومثله قراءة من قرأ (تماما على الذي أحسن) والمراد الذي هو أحسن وحين حذف المائد من صلته أشبه الغايات من نحو قبل وبعد فانه لما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم كذلك أيهم لما حذف من صلته المائد الذي هو من تمامها وبه إيضاحها صار كحذف المضاف اليه فبنيت على الضم لذلك وموضعها نصب بالفعل الذي هو لنزعن ومثله اضرب أيهم أفضل أنشد الخليل

إذا ما أتيتَ بنى مالكٍ فسَلِّمْ على أيهم أفضل (١)

والكوفيون لا يعرفون هذا الاصل ويجرون أيا مجرى من وما في الاستفهام والجزاء فاذا وقع الفعل عليها وهى بمعنى الذى نصبوها لاحالة فيقولون اضرب أيهم أفضل ولا فرق عندهم بين أيهم هو أفضل وبين أيهم أفضل وحكى هرون عنهم انهم قرؤا الآية بالنصب ويؤيد ذلك ما حكاه الجرمي قال خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل أي كلهم ينصب ولم يذكر الكوفيون أيهم أفضل وحكاه البصريون فأما الآية ورفعا فلمهم فيها أقوال (أحدها) وهو قول الكسائي والفراء ان الفعل اكتفى بالجار والجرور عن مفعول صريح كما يقال قتلت من كل قبيل وأكلت من كل طعام فكذلك وقعت الكفاية بقوله « لنزعن من كل شيعة » وابتداء بقوله « أيهم أشد على الرحمن عتيا » (الثاني) وهو ان العامل في الجملة فعل دل عليه شيعة لان الشيعة الاعوان والمعنى ثم لنزعن من كل قوم تشابهوا لينظر وا أيهم أشد والنظر والعلم من أفعال القلب يجوز تعليقهما وإسقاط عملها اذا وليها استفهام وكان بونس يرى تعليقا لنزعن وما كان نحوه من غير أفعال القلوب نحو اضرب أيهم أفضل على تعليق العامل وشبهه بأشهد إنك لرسول الله وقد تقدم إفساد ذلك وأنه لا يكون الا في أفعال القلب والوجه ما ذهب اليه سيبويه لان نظير أيهم من وما وهما مبنيان وكان حق أيهم أن يكون مبنيا كأخواته لوقوعه موقع حرف الاستفهام أو الجزاء أو موقع الذى فلما سقط أحد جزئي الجملة من الصلة وهو المائد نقص فعاد الى الاصل وهو البناء وأما مذهب الخليل وإرادة الحكاية وإظهار القول فهو شئ بابه الضرورة

والشعر أجمل به فلا يصار إليه وعنه منسوخة قال سيديويه ولو اتسع هذا في الاسماء ل قيل اضرب الفاسق الخبيث هلى الذى يقال له الفاسق الخبيث وأما قول يونس وتشبيهه اياه بأشهد إنك لرسول الله فلا يشبهه لان ما بعد أشهد كلام مستقل قائم بنفسه وليس كذلك أيهم أفضل ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها انك تجمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول فتقول علمتنى منطلقا ووجدتك فملت كذا وراه عظيما ﴾

قال الشارح : اعلم أن الافعال المؤثرة اذا أوتىها الفاعل بنفسه لم يجز أن يتعدى فعل ضميره المتصل الى ضميره المتصل فلا يقال ضربتني ويكون الضميران للمتكلم ولا ضربتني ويكون الضميران للمخاطب ولا نحو ذلك فاذا أرادوا شيئا من ذلك قالوا ضربت نفسي ونحو ذلك وإنما امتنع ذلك لان الغالب من الفاعلين إيقاع الفعل بغيرهم وأفعال النفس هى الافعال التى لاتتعدى نحو قام زيد وجلس بكر وظرف محمد ونحو ذلك فاذا أئخذ الضميران فقد أئخذ الفاعل والمفعول من كل وجه وكان أبو العباس يجمع لذلك بأن الفاعل بالكلية لا يكون المفعول بالكلية وهذا معنى قولنا لانه لا بد من مغايرة ما الأترى انه يجوز ما ضربتني الا أنا لان الضميرين قد اختلفا من جهة ان أحدهما متصل والآخر منفصل فلم يتحدا من كل وجه قال الزجاج استغنوا عن ضربتني بضربت نفسي كما استغنوا بكليهما عن تثنية أجمع فلم يقولوا قام الزيدان أجمعان وإن كانوا قد جمعه فقالوا قام القوم أجمعون كذلك لم يقولوا ضربتني استغنوا عنه بضربت نفسي لان النفس كغيره الأترى أن الانسان قد يخاطب نفسه فيقول يا نفس لاتفعلين كإيخاطب الاجنبى فكان قوله ضربت نفسي بمنزلة ضربت غلامى وأما أفعال القاب التى هى ظننت وأخواتها فانه يجوز ذلك فيها ويحسن « فيتعدى ضمير الفاعل فيها الى ضمير المفعول الاول دون الثانى فتقول ظننتني عالما وحسبتك غنيا » وذلك لان تأثير هذه الافعال إنما هو فى المفعول الثانى الأترى ان الظن والعلم إنما يتعلقان بالثانى لان الشك وقع فيه والاول كان معروفا عنده نصار ذكره كالنحو فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الاول الى الثانى لان الاول كالمدموم والتعدى فى الحقيقة الى الثانى وقوله « وراه عظيما » فى المثال يريد اذا كان المفعول الاول هو الفاعل المضمر فى رأى فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وقد أجرت العرب عدمت وفتدت مجراها فقالوا عدمتنى وفتدتنى قال جرّان العود

لَقَدْ كَانَ لِي مِنْ ضَرَبَتَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَّا أَلَاقِي مِنْهَا مَتَزَحَّرِحُ

ولا يجوز ذلك فى غيرها فلا تقول شمتنى ولا ضربتني ولكن شمتت نفسي وضربت نفسك ﴿

قال الشارح : « قد أجرت العرب عدمت وفتدت مجرى ظننت ونحوه من الافعال التى يجوز الفاؤها فيها حكاة الفراء فيقولون عدمتنى وفتدتنى وذلك لان معناهما يؤل فى التحصيل الى معناها الأترى ان معنى عدمت الشئ علمته غير موجود واذا كانا فى معنى العلم أجريا مجراها مع ان النظر بجيبيل عدمتنى الأترى انك اذا قلت عدمتنى فعناه علمتنى غير موجود ومحال ان تعلم شيئا وانت غير موجود لانك اذا علمت كنت موجودا وصحته على الاستعارة وأصله عدمتنى غيرى وإنما استعير الى المتكلم وأما قوله

• لقد كان لي عن ضربتين الخ * (١) وبعده

هما القولُ والسَّلَاةُ حَلَقِيَّ مِنْهُمَا مُخَدَّشٌ مَا بَيْنَ التَّرَاقِي مُكَدَّحٌ

الشاهد فيه عدمتي بأحد الضميرين المتصلين والمعنى انه كان له امرأتان ضربهما فخدشنا وجهه
والضمرتان المرأتان فاعرفه ،

ومن أصناف الفعل الافعال الناقصة

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهي كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وما زال
وما برح وما أنفك وما قى وما دام وليس يدخلن دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر الا انهن يرفعن
المبتدأ وينصبن الخبر ويسمى المرفوع امما والمنصوب خبرا ونقصانهن من حيث ان نحو ضرب وقتل
كلام متى أخذ مرفوعه وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ومجراها في ذلك مجرى
ظننت وأخواتها وإن وأخواتها في كونها من عوامل المبتدأ والخبر الا ان شبهها بأفعال القلوب كظننت
وأخواتها أخص من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر وكان تفيد زمان وجود الخبر
فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلقهما بالخبر ولذلك قل سيبويه في التمثيل تقول كان عبدا لله
أخاك فانما أردت أن تخبر عن الاخوة وأدخلت كان لتجعل ذاك فيما مضى وذ كرت الاول كما ذكرت
الاول في ظننت وهذا معنى قول صاحب الكتاب « يدخلن دخول أفعال القلوب » وتسمى أفعالا ناقصة
وأفعال عبارة فاما كونها أفعالا فلتنصرفها بالماضى والمضارع والامر والنهى والفاعل نحو قولك كان يكون
كن لا تكن وهو كائن وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك ضرب فانه يدل
على ماضى من الزمان وعلى معنى الضرب وكان انما يدل على ماضى من الزمان فقط ويكون يدل على
ما أنت فيه أو على ما أتى من الزمان فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة وقيل أفعال
عبارة أى هي أفعال لفظية لاحقيقية لان الفعل في الحقيقة ما دل على حدث والحدث الفعل الحقيقي فكأنه
سمى باسم مدلوله فلما كانت هذه الاشياء لا تتدل على حدث لم تكن أفعالا الا من جهة اللفظ والتنصرف

(١) البيت لجران العود - كما قاله مؤلف الكتاب - وجران العود لقبه وقد اختلف في اسمه فقيل اسمه المستورد
وقيل اسمه عامر. وانما لقب بذلك لقوله يخاطب زوجته .

خذنا حذرا يا جارتى فاننى رأيت جران العود قد كاد يصلح

وأراد بجران العود سوطا قدمه من جلد بعير نحروه وهو أصلب ما يكون من السياط وأشد هاء . . والشاهد في البيت
انه استعمل «عدمتي» كأفعال القلوب فجمع معه بين ضمير الفاعل وضمير المفعول رها لواحد وهو المتكلم . والاصل
ان المفعول اذا كان ضمير الفاعل اتصل به لفظ النفس فتقولوا كرمتم نفسى ولا تقولوا كرمتمنى بضم التاء وتقولوا كرمتم
نفسك ولا يجوز ان تقولوا كرمتمك بفتح التاء ويفتقر هذا في أفعال القلوب وما حمل عليها . . ومعنى البيت لقد كان لي
متزوجه عن الجمع بين ضربتين بان لا تزوج ثنتين لو كنت اعلم ما سيكون لي من الشقاء وما ينالني من التعب ولو
فعلنت لما ينتظرني من شرها وأذاها

فلذلك قيل أفعال عبارة لأنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا تتم الفائدة برفوعها حتى تأتي بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهاً بالفعل إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول فقالوا كان زيد قائماً وأصبح البرد شديداً وحيث كان المرفوع ههنا والمنصوب حقيقة واحدة ولم يكونا كفاعل والمفعول الحقيقيين الذين هما لحقيقتين مختلفتين أفرد الكلام عليه في باب منفرد ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول ولذلك قيل لرفوعها اسم ولنصوبها خبر فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول والذي يدل أن أصابها المبتدأ والخبر أنك لو أسقطت هذه الأفعال عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر نحو قولك في كان زيد قائماً إذا أسقطت كان «زيد قائم»

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ومما يجوز أن يلحق بها آض وعاد وهذا وراح وقد جاء جاء بمعنى صار في قول العرب ما جاءت حاجتك ونظيره عمد في قول الأعرابي أرفه شفرته حتى قصدت كأنها حربة﴾

قال الشارح: سيبويه لم يأت على عدتها وإنما ذكر بعضها ثم نبه على سائرها بأن قال «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر» يريد ما كان مجرداً من الحدث فلا يستغنى عن منصوب يقوم مقام الحدث وهي على ما ذكر كان وأمسى وأصبح وظل وأضحى وما دام وما زال وصار وبت وليس فكان مقدمة لأنها أم الأفعال لكثرة دورها وتشعب مواضعها وأصبح وأمسى اختان لأنها متقابلان في طرفي النهار وظل وأضحى اختان لانفاقهما في المعنى إذ كانا لصدر النهار ومادام وما زال وما انفك وما قفى وما برح أخوات لانفقادها بما في أولها وبت وصار اختان لاشتراكهما في الاعتلال وليس منفردة لأنها وحدها من بين سائر أخواتها لا تنصرف وأما آض وعاد فقد يجوز أن يلحقا بها ويعملا عملها وذلك أن آض يشيخ بمعنى عاد يعود ومنه قولهم وقال أيضاً وقد يستعمل بمعنى صار قال زهير يذكر أرضاً قطعها

قطعت إذا ما الآل آض كأنه سيفٌ تنحى ساعة ثم تلتنقى (١)

وأما غدا وراح فقد يجريان هذا المجرى فيقال غدا زيد ماشياً وراح محمد راكباً يريد الأخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة فالغدوة من حين صلاة النداء إلى طلوع الشمس والرواح تقيض الغدوة وهو اسم للوقت من بعد الزوال إلى الليل والذي يدل أن المنصوب بهما في مذهب الخبر وليس بحال وقوع المعرفة فيه نحو قولك غدا زيد أخاك وراح محمد صديقك كما تقول كان زيد أخاك وأما قولهم «ما جاءت حاجتك» فجاء فعل استعمل على ضربين متعدي وغير متعدي تقول جاء زيد إلى عمرو وجاء زيد عمراً كما يقال لقي زيد عمراً ويكون الفاعل فيه غير المفعول كسائر الأفعال وقد قالت العرب ما جاءت حاجتك

(١) لم أجدها البيت فيماروا المفضل وأبو عمرو والأصمعي من شعر زهير بن أبي سلمى المزني. والشاهد في هذا البيت قوله «آض» حيث جاءت هنا بمعنى صار

بتأنيث جاء والحاقه التاء ونصب حاجتك وأول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العباس يدعوهم الى الحق من قبل على عليه السلام فأتوا جاء ههنا مجرى صار وجعلوا لها اسما وخبرا ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في كان لما بينهما من الشبه وذلك ان قولك جاء زيد الى عمرو كقولك صار زيد الى عمرو لان في جاء من الانتقال مثل ما في صار فلما كانت في معناها أجريت مجراها فما اسم مبتدأ مرفوع الموضع وجاءت فعل ماض فيه ضمير مرفوع يعود الى ما وأنت حملا على المعنى لان ما هو الحاجة في المعنى والتقدير أى حاجة جاءت حاجتك وحاجتك منصوبة لانها الخبر والجملة خبر ما ونظير ذلك من كانت أمك فالضمير في كانت وان عاد الى من الا انه أنت حملا على المعنى اذ التقدير أى امرأة كانت أمك ولم يسم هذا المثل الا بالتأنيث ولا عهد لنا بجاء في معني صار الا في هذا المثل قال « ونظيره قعد في قول الأعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة » ففي قعدت ضمير يعود الى الشفرة وكان واسمها وخبرها في موضع نصب خبر قعدت وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس وإنما المراد الصيرورة والانتقال فذلك ضاهت صار فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحال الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء من أن كون المعرفة امما والنكرة خبرا حد الكلام ونحو قول القطامي ﴿ ولايك موقف منك الوداعا ﴾ وقول حسان ﴿ يكون مزاجها عسل وماء ﴾ وبيت الكتاب ﴿ أظبي كان أمك أم حمار ﴾ من القلب الذي يشجع عليه أمن الالباس ويجيئان معرفتين معا ونكرتين والخبر مفردا وجملة بتقاسيمهما ﴾

قال الشارح : اعلم انه اذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة لان المعنى على ذلك لانه بمنزلة الابتداء والخبر الأتري انك اذا قلت كان زيد قائما فقام هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد كما كان في الابتداء كذلك وقول النحويين خبر كان أما هو تقريب وتيسير على المبتدئ لان الافعال لا يخبر عنها ولو قلت كان رجل قائما أو كان انسان قائما لم تفد مخاطب شيئا لان هذا معلوم عنده انه قد كان أو قد يكون والخبر موضوع للفائدة فاذا قلت كان عبيد الله فقد ذكرت له اسما يعرفه فهو يتوقع الفائدة فيما يخبر به عنه ولذلك لو قربت النكرة من المعرفة بالواصف لجاز أن تخبر عنها لان فيها فائدة وذلك نحو قولك كان رجل من بني تميم عندي لان هذا مما يجوز أن لا يكون فيجوز ههنا كما يجوز في الابتداء نحو قولك رجل من بني تميم عندي لانه بالصفة قد تخصص بقرب من المعرفة وربما اضطر شاعر قلب وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة وانما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان الى شيء واحد فابهما عرفت تعرف الآخر وهذا معنى قول صاحب الكتاب ﴿ الذي شجعهم على ذلك أمن الالباس ﴾ فما الايات التي انشدها شاهدة على صحة الاستعمال فن ذلك قوله

قني قبل التفريق يا ضباعا
ولايك موقف منك الوداعا (١)

(١) هذا البيت مطلع قصيدة للقطامي مدح زفر بن الحارث الكلبي ، وكان بنو اسد احاطوا به في نواحي الجزيرة واسروه يوم الحابور وارادوا قتله ، فخال زفر بينه وبينهم وحاه ومنعه وكساه واعطاه مائة ناقة ، فدحه بهذه القصيدة وغيرها وحض قيسا وتغلب على السلم ، وبمعهذا البيت .

البيت للقطامي واسمه عمير بن شبيب والشاهد فيه رفع الموقف وهو نكرة ونصب الوداع وهو معرفة وحسن ذلك وصف الموقف بالجار والمجرور الذي هو منك والتقدير موقف كائن منك والنكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقدرى ولايك موقفي بالاضافة وهذا لانظر فيه اذلا ضرورة وضباعا ترخيم ضباעה اسم امرأة وهى ضباعة بنت زفر بن الحرث الكلابي. ومن ذلك قول حسان بن ثابت الانصارى

قفي فادى اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتمعا
وكيف تجامع مع ما استحلا من الحرم الكبار وما ضاعا
الم يحزنك ان حبال قيس وتغلب قد تباينت انقطاعا
يطعمون الغواة وكان شرا لمؤتمر الغواية ان يطاعا
الم يحزنك ان ابني نزار اسالا من دعائهما التلاعا
الى ان قال .

امور لو تلافاها حلیم اذا لنهى وهب ما استطاعا
ولكن الاديم اذا تفرى بلى وتعبيا غلب الصنعا
ومعصية الشفيق عليك مما يزيدك مرة منه استماعا
وخير الامر ما استقبلت منه وليس بان تتبعه اتباعا
كذلك وما رايت الناس الا الى ماضر غاويهم سراعا
تراهم يفمزون من استركوا ويحتبون من صدق المصاعا

والقطامي اسمه عمير بن شبيب التغلبي من تغلب بن وائل وعمير مصغر عمرو وكذلك شبيب مصغر اشيم وهو الذي به شامة ويقال شبيب بكسر الشين ايضا وضبطه عيسى بن ابراهيم شارح ابيات الجمل سيبم - بسين مهمله مضمومة - وله لقبان احدهما القطامي وهو منقول من الصقر لان الصقر يقال له قطامي - بفتح القاف وضمها - وهو مشتق من القطم - بالتحريك - هو شهوة اللحم وشهوة السكاح . وهذا لقب غلب عليه لقوله :

يصكف جانبا جانبا صك القطامي القطا القواربا

واللقب الآخر «صريع الغواني» قال النطاح . اول من سمى صريع الغواني القطامي بقوله :

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود النوائب

وقوله «ولايك موقف» فان الكلام هنا يحتمل وجهين (احدهما) ان يكون على الطلب والرغبة كأنه قال لا تجمل هذا الموقف آخر وداعى منك (والوجه الآخر) ان يكون على الدعاء كأنه قال لاجل الله موقفك هذا آخر الوداع . ورواه الاخفش * ولايك موقفا منك الوداعا * وقال . نصب موقفا لانه اراد قفي موقفا ولا يكن الوداعا هذا انشاد بعضهم فيما ذكروا ورفع بعضهم موقف وهو ابينها : اه ورواية الرفع التي اشار الى جودتها هي التي عليها استشهد المؤلف هنا وانت ترى انه اخبر بالمعرفة وهي الوداع المعروف بالالف واللام عن النكرة وهي موقف فجاء الخبر على خلاف الغالب فيه لان اصله ان يكون نكرة وكذلك جاء الخبر عنه على غير اصله لان الاصل فيه ان يكون معرفة وقد ذكر الشارح رحمه الله تعالى هنا ان النكرة الخبر عنها موصوفة بالمجرور فهي في حكم المعرفة . وقال ابن مالك في التسهيل . وقد يخبرني بابي كان وان بمعرفة عن نكرة اختيارا وذلك انه لما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز ان يقنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز في باب الفاعل لكن

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِّنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (١)

بشرط الفائدة وكون النكرة غير محضة، من ذلك قول حسان بـ يكون مزاجها عسل وماء بـ وليس بمضطر
اذ يمكنه ان يقول مزاجها بالرفع فيجمل اسم يكون ضمير الشأن وكذلك قول القطامي بـ ولايك موقف
منك الوداع بـ وليس بمضطر اذ له ان يقول ولايك موقفي والمحسن لهذا شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول
وقد حمل هذا الشبه في باب ان كقول الفرزدق !

وان حراما ان اسب مجاشعا با بآئي الشم الكرام الخضارم

وقال اللخمي. جمل موقفا وهو نكرة اسم يك والوداع وهو معرفة الخبر ضرورة لاقامة الوزن وحسن الضرورة
فيه ثلاثة أوجه (احدها) ان النكرات قد قربت من المعرفة بالصفة (والثاني) ان المصدر جنس ففاد نكرته
ومعرفته واحد (والثالث) ان الخبر هو المبتدأ في المعنى. وقال صاحب الباب. وهما اي المنصوب والمرفوع بكان -
على شرائطهما في باب الابتداء وزعم بعض المتتمين الى هذه الصنعة ان بناء الكلام على بعضها من غير تقديره دخول على
المبتدأ والخبر سائق بدليل قوله * ولايك موقف منك الوداع * وليس بمحمول على الضرورة اذ لا يتم المعنى
المقصود هكذا اذ لو عرفهما لم يؤدأ أنه لم يرخص ان يكون ماسوي ذلك من المواقف وداعا ولو نكرهما لم يؤدأ ان الوداع
قد كره اليه حتى صار نصب عينيه ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع بين المهجنتين والجواب انه لو اراد ايراد المعنى
بطريق النفي دون النهي لابدان يكون بعين ما ذكره فيكون الكلام من باب القلب اهـ.

(١) البيت من قصيدة لحسان بن ثابت قالها قبل فتح مكة ومدح بها النبي ﷺ وهجا اباسفيان من اجل انه كان
قد هجا رسول الله ﷺ ومطلبها

عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاه
ديار من بنى الحسحاس قفر تعفيها الزوامس والسماء
وكانت لايزال بها انيس خلال مروجها نعم وشاه
فدع هذا ولكن من لطيف يؤرقني اذا ذهب العشاء
لشعنا التي قد تيمته فليس لقلبه منها شفاء
كأن خبيئة من بيت رأس (البيت) وبعمده
اذا ما الاشربات ذكروا فبن لطيب الراح الفداء
نوليها الملامة ان ألتنا اذا ما كان منك او لجاء
ونشرها فتتركنا ملوكا واسدا ما ينهنها اللقاء
عدمنا خيلنا ان لم تروها تثير النقع موعدها كداء
يبارين الاسنة مصفيات على اكتافها الاسل الظاه

وقد ذكر الشارح وجه الاستشهاد بالبيت قال ابن جنى . روى عن عاصم انه قرأ . «وما كان صلاتهم عند البيت الامكاه
وتصدية» بنصب صلاتهم ورفع مكاء وتصدية ولحنه الاعمش وقد روى هذا الحرف ايضا عن ابان بن تغلب انه قراءة
كذلك . ولسنا ندفع ان جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح فانما جاءت منه آيات شاذة وهو في ضرورة الشعر
عذرو الوجه اختيار الافصح الاعرب ولكن وراء ذلك ما ذكره . اعلم ان نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته الا ترى انك
تقول خرجت فاذا اسد بالباب فتجد معناه معنى قولك خرجت فاذا الاسد بالباب لا فرق بينهما وذلك انك في الموضوعين

الشاهد فيه نصب المزاج بأنه خبر يكون وهو معرفة ورفع العسل والماء بانه اسمها وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعة وهو في هذا البيت أسهل من الذي قبله من حيث كان المزاج مضافا الى ضمير سبيطة وهي نكرة وضمير النكرة لا يفيد المخاطب أكثر مما يفيد ظاهرها وان كان المضمرة معرفة من حيث يعلم المخاطب انه عائد الى المذكور الا ان المذكور غير متميز فكان حكمه حكم النكرة مع ان عسلا وماء جنسان ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائه لفظ يخصه بل يعبر عنه بلفظ الجنس فاذا لافرق بين قولك عسل والعسل اذا أريد الجنس ألا ترى انك تقول عندي عسل وعندك درهم منه وعندي عسل وعندك كثير وقد رواه أبو عثمان المازني يكون مزاجها عسلا وماء برفع المزاج على انه اسم يكون وهو معرفة وعسلا الخبر وهو نكرة على شرط الباب وماء مرفوع حملا على المعنى لان كل شئ مزاج شيتا فقد مزاجه الآخر فصار التقدير ومازجه ماء أى خالطه والسبيطة الخمر سميت بذلك لانها تسبأ أي تشتري ويروي سلافة والسلافة من الخمر ماجرى من غير اعتصار واشتقاقها من سلف اذا تقدم وبيت رأس موضع بعينه بالشام وقيل رأس اسم خمر معروف بجودة الخمر ووصفها بالمزاج لانها شامية ان لم تمزج قتلت وأما بيت الكتاب

فإنك لا تبالي بعد حَوْلٍ أَظْبَىٰ ۖ كَانَ أَمَّكَ أُم حَارُ (١)

لا تريد اسدا واحدا معينا وانما تريد خرجت فاذا بالباب واحدا من هذا الجنس واذا كان كذلك جاز هنا الرفع في مكاء وتصدية جواز اقربا حتى كأنه قال وما كان صلاحهم عند البيت الا النساء والتصدية اي الاهداء الجنس من الفعل واذا كان كذلك لم يجر هذا مجرى قولك كان قائم اخاك وكان جالس اباك لانه ليس في جالس وقائم من معنى الجنسية التي تلاقى معينا نكرتها ومعرفتها . وايضا فانه يجوز مع النبي من جعل اسم كان واخواتها نكرة مالا يجوز مع الايجاب فكذلك هذه القراءة لما دخلها النبي قوي وحسن جعل اسم كان نكرة . هذا الى ما ذكرنا من مشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان * كان سبيطة البيت * انه انما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء جنسين فكانه قال يكون مزاجها العسل والماء . فهكذا تسهل هذه القراءة ولا تكون من القبح والاحسن فيما ذهب اليه الاعمش . اه

(١) نسب الشارح هذا البيت الى خدش بن زهير كما نسبته سيديويه . ونسبه ابو تمام في كتاب مختار اشعار القبائل الى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري . وقيله

وكائن قدر أيت من اهل دار	دعاهم رائد لهم فساروا
فاصبح عهدهم كقص قرن	فلا عين تحس ولا أثار
لقد بدلت اهلا بعداهل	فلا عجب بذلك ولا سحار
فانك لا يضرك بعد عام	البيت وبعده .
فقد لحق الاسافل بالاعالى	وماج اللؤم واختلط التجار
وعاد العبد مثل ابى قبيس	وسيق مع المطلبجة المشار

والاستشهاد في البيت لما ذكرنا في البيتين السابقين فان اسم كان ضمير يعود على ظبي وهو نكرة وامك بالنصب خبرها وهو معرفة . وظبي المذكور اسم لكان مضمرة تدل عليها المذكورة وهو نكرة ايضا وخبر كان المضمرة محذوف

فان الشعر لخداش بن زهير والشاهد فيه جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة لانها افعال مشبهة بالافعال الحقيقية وفي الافعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فأجريت هذه الافعال مجراها في ذلك عند الاضطرار قال سيبويه وهو ضعيف مع ما تقدم لانها لمين واحدة فاذا عرف أحدها يعرف الآخر لانه هو في المعنى فاذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا علم انه صاحب الصفة وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقال اسم كان هنا مضمرة في كان يعود الى الظبي والمضمرات كلها معارف وأمك الخبر فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز نحو كان عبد الله أخاك وسيبويه كأنه نظر الى المعنى من كون ضمير النكرة في التحصيل لا يزيد على ظاهره اذ لا يميز واحدا من واحد وإن كان من حيث علم المخاطب بانه يعود على المذكور معرفة وقد تقدم نحو ذلك وقد ذهب بعضهم الى أن ظبيا في قولك «أظبي كان أمك أم حمار» مرتفع بكان مضمرة تفسرها كان هذه الظاهرة لان الاستفهام يقتضي الفعل فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ولا يحسن ذلك عندي لان الاسم اذا وقع بعد همزة الاستفهام وإن كان خبره فعلا فارفعاه بالابتداء ولا يحسن ارتفاعه بفعل محذوف الامع دل وقد تقدم نحو ذلك والمعنى انه يصف إضراب الناس عن الشرف بالانساب وأنه اذا حصل للانسان الاستغناء بنفسه لم يبال الى من انتسب من الامهات وضرب الظبي والحمار مثلا افضل الظبي وتقص الحمار وذكر الحول لذكر الظبي والحمار لانهما بعد الحول يستغنيان بأنفسهما فتقرر بما ذكرناه ان باب كان القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة ولا يحسن عكس ذلك الا عند الاضطرار «وقد يجوز أن يكون الاسم والخبر معرفتين» نحو قولك كان زيد أخاك وإن شئت قلت كان أخوك زيدا أنت في ذلك مخير وعليه قوله تعالى (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) (وما كان حجتهم الا أن قالوا) وان شئت رفعت الاول واذا نصبت الاول كان أن مع المفعول في تأويل اسم مرفوع واذا رفعت الأول كان في تأويل اسم منصوب لان أن والفعل في تأويل معرفة إذ أن والفعل في تأويل مصدر مضاف الى فاعل ذلك الفعل والتقدير الاقولهم ولذلك يحسن الابتداء به فتقول أن ذهبت خيرك على معنى

يدل عليه خبر المذكورة ، وقيل ظي مبتدأ وجلة كان واسمها وخبرها خبره ، قال ابن هشام في المعنى . والاول اولي لان همزة الاستفهام بالفعل اولي منها بالجمل الاسمية وعليها ما اسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه اخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول لان ظبيا المذكور اسم كان وخبره أمك واما على الثاني فخير ظبي انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان أمك على ان ضمير النكرة اعيدت نكرة . اه وذهب صاحب المفتاح الى ان تنكير المسند اليه غير موجود بالاستقراء واما هذا البيت ونحوه فتكثير المسند اليه انما هو في ظي اذا ارتفع بالمضمر لاني ضمير كان العائد عليه . وهو وارد على القلب والاصل اظبيا كان أمك ام حمارا . قال . ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او يصح عقلا ليس في كلام العرب . واما ما جاء من نحو قوله * ولايك موقف منك الوداع * وقوله * يكون مزاجها غسل وماء * وبيت الكتاب * اظبي كان أمك ام حمار * محمول على منوال عرضت الناقة على الحوض واصل الاستعمال ولايك موقفا منك الوداع ويكون مزاجها غسل وماء ، واظبيا كان أمك ام حمارا . ولا تظن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه ذهابا الى ان اسم كان هو الضمير والضمير معرفة فليس المراد كان أمك انما المراد ظبي بناء على ان ارتفاعه بانفعل المفسر لا بالابتداء ولذلك قدرنا الاصل على ما ترى . اه

ذهابك خير لك ومثله قوله

لقد علم الأترواُم ما كان دأها بهلأن إلا الخزي ممن يؤدّها

لك في الخزي الرفع والنصب على ما تقدم وبما يدلك ان أن والفعل مصدر معرفة امتناع دخول لام التعريف عليه « وقد يكونان نكرتين » نحو قواك ما كان أحد مثلك وما كان أحد مجترئاً عليك وأما جاز الاخبار عن نكرة هنا لان أحداً في موضع الناس والمراد أن يعرفه أنه فوق الناس كلهم حتى لا يوجد له مثل أو دونهم حتى لا يوجد له في الصفة مثل وهذا يعني يجوز أن يجهل مثله فيكون في الاخبار فائدة وكذلك اذا قلت ما كان أحد مجترئاً عليك فلراد انه ليس في الناس واحد فافوته مجترئاً عليه قد صار فيه فائدة لما دخله من العموم وتقول ما كان فيها أحد مجترئاً عليك فيجوز فيه وجهان (أحدهما) رفع مجترئاً على انه صفة أحد وفيها الخبر وقد تقدم (والآخر) نصبه على الخبر ويكون الظرف ما في من متعلقات الخبر واعلم أن الظرف اذا كان خبراً فالاحسن تقديمه واذا كان انوفاً فالاحسن تأخيره مع ان كلا جائز وهما عربان ومنه قوله تعالى في قل هو الله أحد (ولم يكن له كفواً أحد) فله لغوهنا والخبر كفواً فان قلت فالقرآن يتخير له لا عليه قبل له الظرف هنا وان لم يكن خبراً فان سقوطه بخل بمعنى الكلام الاول الأتراك لوقلت ولم يكن كفواً أحد لم يصح الكلام اذ كان معطوفاً على الخبر الذي هو لم يلد والخبر اذا كان جملة انتقل الى عائد فلما لم يأت به ولم يجز سقوطه صار كالخبر الذي يتوقف المعنى عليه فقدم لذلك فاما قول الشاعر

لتقرينَ قرَباً جُلُفياً مادامَ فيهنَّ فصيلٌ حياً وقد دجا الليلُ فهياً هياً (١)

فانه قدم الجار والمجرور مع انه لغولانه شعر والشاهر له أن يأتي بالجائز وان لم يكن المختار مع انه قد أفاد بقوله فيهن المعنى المراد ولو حذف فيهن لكان على معنى آخر وهو التأيد كقواك لأ كالك ماطار طائر وما طلعت الشمس فلما كان المعنى يقتضى وجود فيهن اذ المعنى عليه ولو أسقط لتغير المعنى فصار في لزومه ومسيس الحاجة اليه كالخبر فلذلك قدمه فاذا كانا نكرتين جاز الاخبار باحدهما عن الآخر لانهما قد تكافأ كالأمر كانا معرفتين « وأما اذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة » لم يجز الاخبار فيه عن النكرة

(١) هذه الايات من شواهد سيبويه والرضي ونسبها السيرافي لابن ميادة . قال الاعلم . استشهد به على تقديم فيهن على فصيل وجعله لغوامع التقديم وسوغ ذلك انك لو حذفتم انقلب المعنى الى معنى آخر وهو الابد فلما لم تتم الفائدة الابيه حسن تقديمه لمضارعتها الخبر في الفائدة . يخاطب ناقته فيقول لتسيرن الى الماء سيراً حثيثاً . والقرب القرب من الورد وولاية القرب التي يورد الماء في صبيحتها بعد سير اليه وطلب . والجملدى من وصف القرب ومعناه السريع الشديدي يجوز ان يكون اسم ناقته بلذية فرخم . والضمير في قوله « فيهن » عائد على الابل ودل عليه سياق الكلام وذ كر الناقة فاضمر وان لم يجز لها ذ كر يرجع الضمير اليه . وانما ذكر الفصل لان ناقته من جملة الابل التي يسوقها الى الماء سوقاً حثيثاً . فيقول . لا اعذر ك مادام في صوابك فصيل بطبق السير . وهياها كلمة استحثاث وهي مكسورة الاول وقد حكيت بالفتح .. اه .

لأنه قلب الفائدة وأما قوله « والخبر مفردا وجملة بتقاسيمها » فانه يريد أن خبر هذه الافعال كأخبار المبتدأ والخبر من المفرد والجملة وقوله بتقاسيمها يريد بتقاسيم المفرد والجملة لان الخبر اذا كان مفردا ينقسم الى قسمين قسم خال من الضمير نحو زيد أخوك وقسم يتحمل الضمير نحو زيد منطلق وهو في خبر كان كذلك نحو كان زيد أخاك وكان زيد منطلقا وأما الجملة فعلى أربعة أضرب فعلية نحو زيد ذهب واسمية نحو زيد ذاهب وشرطية نحو زيد إن تحسن إليه يشرك وظرفية نحو زيد عندك وكذلك تقع هذه الاشياء أخبارا عن هذه الافعال فنقول كان زيد يخرج الا انه لا يحسن وقوع الفعل الماضي في أخبار كان وأخواته لان أحد اللفظين يعني عن الآخر وتقول في الاسمية كان زيد قائما وفي الشرطية كان زيد ان تحسن اليه يشرك وفي الظرف كان زيد من الكرام فاعرف ذلك ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب « وكان على أربعة أوجه ناقصة كاذر وتامة بمعنى وقع ووجد كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وقوله تعالى (كن فيكون) ﴾

قال الشارح : اعلم ان كان أم هذا الباب وأكثرها تصرفا « فلها أربعة مواضع كما ذكر أحدها أن تكون ناقصة » فتفتقر الى الخبر ولا تستغنى عنه لانها لا تبدل على حدث بل تفيد الزمان مجردا من معنى الحدث فتدخل على المبتدأ والخبر لافادة زمان الخبر فيصير الخبر عوضا من الحدث فيها فاذا قلت كان زيد قائما فهو بمنزلة قولك قام زيد في افادة الحدث والزمن واعلم ان كان قد اجتمع فيها أمران كل واحد منهما يقتضى جواز حذف الخبر ومع ذلك فان حذفه لا يجوز وذلك ان هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر وحذف خبر المبتدأ يجوز من اللفظ اذا كان عليه دليل من لفظ أو غيره نحو قولك زيد قائم وعمره والمراد وعمره قائم وكذلك تقول لمن قال من عندك زيد والمراد زيد عندى ولا يجوز مثل ذلك مع كان والآخر ان هذه الافعال جارية مجرى الافعال الحقيقية وفاعلها ومفعولها والمفعول يجوز اسقاطه وان لا تأتى به ولا يجوز ذلك في خبر هذه الافعال وان كانت مشبهة بتلك والعلّة في ذلك ما ذكرناه من ان الخبر قد صار كالعوض من الحدث والفائدة منوطة به فكما لا يجوز اسقاط الفعل في قام زيد فكذلك لا يجوز حذف الخبر لانه مثله واعلم ان هذه الافعال لما كانت متصرفة تصرف الافعال الحقيقية ومشبهة بها جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير فتقول كان زيد قائما وكان قائما زيد وقائما كان زيد كل ذلك حسن قال الله تعالى (وكان حقاعلينا نصر المؤمنين) فحقا خبر مقدم وتقول من كان أخوك ومن كان أخاك ان رفضت الاخ فمن في موضع منصوب بانه الخبر وقد تقدم وان نصبت فمن في موضع رفع بالابتداء فاما قوله تعالى (وباطلا ما كانوا يعملون) في قراءة من نصب فيها دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها لانه قدمت معمول الخبر لان ما زائدة للتأكيد على حدها في قوله (فيما رحمة من الله) وابطلا منصوب يعملون وقد قدمه وتقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل لان مرتبة العامل قبل معمول فلا يجوز تقديم معمول حيث لا يجوز تقديم العامل وكذلك سائر أخواتها يجوز فيها التقديم والتأخير « الموضوع الثانى أن تكون تامة » بمعنى الحدوث وقيل لها تامة لدالاتها على الحدث نحو قولك كان الأمر بمعنى حدث ووقع ويقال « كانت الكائنة » أى حدثت الحادثة ومنه قولهم « المقدور كائن » المراد ما يقضيه الله ويقدره كائن

أى حادث وواقع لاراد له ومنه قوله تعالى (كن فيكون) أى احدث فيحدث وكذلك قوله تعالى (لا أن تكون تجارة) أى تقع تجارة ومنه بيت الكتاب وهو لمقاس

فِدَا لَبْنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذَوَكُوا كَبَ أَشْهَبُ (١)

أى اذا حدث وتسمى هذه التامة لدلائها على الحدث واستغنائها برفوعها ففى فى عماد الافعال اللازمة وتسمى الاولى ناقصة لافتقارها الى منصوبها ،

قال صاحب الكتاب ﴿ وزائدة فى قولهم ان من أنضلمم كان زيدا وقال

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

ومن كلام العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثاهم والتي فيها ضمير الشأن ، ﴿

قال للشارح : « الوجه الثالث من وجوه كان أن تكون زائدة » دخولها كخروجها لا عمل لها فى

(١) البيت لمقاس المائذى واسمه مسهر بن النعمان وسمى مقاسا ببيت قاله . وهو .

مقسث بهم ليل التمام مسهرا الى ان بداضوه من الفجر ساطع

قال سيديويه . هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك قولك كان ويكون وصار وما دام وليس . وما كان نحو من من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر تقول كان عبدالله اخاك فانما اردت ان تخبر عن الاخوة وادخلت كان لتجمل ذلك فيما مضى وذكرت الاول كما ذكرت المفعول الاول فى ظننت وان شئت فمات كان اخاك عبدالله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك فى ضرب لانه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحالته فى ضرب الا ان اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وتقول كناهم كما تقول ضربناهم وتقول اذالم نكنهم فن ذا يكونهم كما تقول اذالم نضربهم فن ذا يضربهم قال ابو الاسود الدؤلى

فان لا يكتنها او تكتنه فانه اخوها غذته امه بلبانها

فهو كائن ويكون كما كان ضارب ومضروب . وقد يكون اسكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول قد كان عبدالله اى قد خاق عبدالله وقد كان الامراى وقع الامر وقد دام فلان اى ثبت كما تقول رايت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول انا وجدته تريد وجدان الضالة وكما يكون اصبح واهسى مرة بمنزلة كان ومرة بمنزلة قولك استيقظوا واناموا واما ليس فانه لا يكون فيها ذلك لانه وضعت موضعا واحدا ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر . . فما جاء على وقع قول مقاس المائذى ﴿ فدى لبنى ذهل بن شيبان (البيت) ﴾ اى اذا وقع وقال عمرو بن شأس .

بنى اسد هل تعلمون بلاءنا اذا كان يوما ذاكوا كبا اشعنا

اضمر لعلم المخاطب بما يعنى وهو اليوم . وسمعت بعض العرب يقول « اشعنا » ويرفع ما قبله كأنه قال اذا وقع يوم ذوكوا كبا اشعنا . اه وقال الاعلم اراد وقع يوم او حضر يوم ونحو ذلك مما يقتصر فيه على الفاعل واراد باليوم يوما من ايام الحرب وصفه بالشدة فجعله كالليل تبدو فيه الكواكب ونسبه الى الشبهة اما لكثرة السلاح الصقيلة فيه واما لما ذكره من النجوم ونهل بن شيبان من بنى بكر بن وائل وكان مقاس ناز لا فيهم واصله من قريش من طائفة وهم حى منهم « اه

اسم ولا خبر وذهب السيرافي الى ان معنى قولنا زائدة أن لا يكون لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء
مذكور ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها وشبهها بظننت اذا ألغيت نحو قواك زيد ظننت منطلق
فالظن مفعلي هنا لم تعملها ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين الى الشك كأنك قلت زيد منطلق
في ظني والذي أراه الاول واليه كان يذهب ابن السراج قال في أصوله وحق الزائد أن لا يكون عاملا
ولا معمولا ولا يحدث معنى سوى التأكيد ويؤيد ذلك قول الأئمة في قوله سبحانه وتعالى (كيف تكلم
من كان في المهدي صيبا) ان كان في الآية زائدة وليست الناقصة اذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان
ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة لان الناس كلهم في ذلك سواء فلو كانت
الزائدة تنفيذ معنى الزمان لكانت كالتناقضة ولم يكن للعدول الى جعلها زائدة فائدة... فن مواضع زيادتها قولهم
« إن من أفضلهم كان زيدا » والمراد إن من أفضلهم زيدا وكان مزيدة لضرب من التأكيد اذ المعنى
انه في الحال أفضلهم وليس المراد انه كان فيما مضى اذ لا مدح في ذلك ولانك لو جعلت لها اسما وخبرا
لكان التقدير إن زيدا كان من أفضلهم وكنت قد قدمت الخبر على الاسم وليس بظرف وذلك لا يجوز
لان زيدا يكون اسم إن وكان وما تعلق بها الخبر فلذلك قيل ان كان هنا زائدة فاما قول الشاعر
* امرأة بني أبي بكر تسامى الخ * (١) فالشاهد فيه زيادة كان والمراد على المسومة العرب وقال قوم

(١) لم نقف على نسبة هذا البيت مع كثرة تردده في كتب النحو وقوله «سراة» هو بفتح السين قيل جمع سرى
وقيل اسم جمع له وقال قوم يحتمل ان يكون بضم السين ويكون جمعا لساكن قماض وقضاة وفاز وغزاة وقوله «تسامى»
اصله تتسامى بتاء بن فخذفت احداها وهو من السمو بمعنى الملو وقوله «المسومة» هي الخيل التي جعلت عليها سومة
- بالضم - وهي العلامة وتركت في المرعى وقوله «العرب» هي الخيل العربية وهي خلاف البراذين والمعنى ان سادات
بني ابي بكر يركبون الخيول العربية ويروي «المطهمة» بدل «المسومة» والمطهم من كل حيوان التام الخلقه وبروي
«جيات بني ابي بكر الخ» والجيات جمع جواد وهو الفرس السريع المدو والمعنى على هذه الرواية ان خيل هؤلاء تفضل
على خيول غيرهم والاستشهاد في البيت عند قوله «على كان المسومة» حيث جاء بكان زائدة بين الجار والمجرور (واعلم)
ان زيادة كان عند المحقق الرضى على قسمين (احدهما) زيادة حقيقية تزداد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد ويكون
وجودها في الكلام وعدمه على سواء فلا تعمل ولا تدل على معنى (ثانيهما) زيادة مجازية تدل على مضى ولا تعمل
مثال الاول هذا البيت المستشهد به هنا ومثال الثاني قولهم ما كان احسن عليا وقولهم ان من افضلهم كان زيدا وذهب
ابن عصفور في كتاب الضرائر الى ان زيادة كان في الشعر وانها تكون ابدا دالة على المضى وكلا الدعويين خلاف المرضى
فانها كما وقعت زائدة في الشعر وقد وقعت زائدة في النثر وقد حكى العلماء زيادتها في نحو قوله تعالى «كيف تكلم من كان
في المهدي صيبا» فان كان في هذه الآية ليست الناقصة ولا هي دالة على الزمان الماضي ولو انها كانت الناقصة لكانت دالة
على المضى البتة وذلك لا يصح لان به تبطل معجزة عيسى عليه السلام فان جميع آحاد الناس يتكلمون بعد ان كانوا صيبا نافي
المهد وبعد ان نهناك بالماعة خفيفة الى موطن الصنف في مذهب ابن عصفور لانرى بأسا في ان تستمع لقوله قال
« ومن الضرائر زيادة كان للدلالة على الزمان الماضي نحو قول الفرزدق

في لجة غمرت اباك بجورها في الجاهلية كان والاسلام

ونحو قول الآخر أنشده الفارسي

ان كان اذا زيدت كانت على وجهين (أحدهما) أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها (والآخر) أن تلغى عن العمل والمعنى معا وأما تدخل لضرب من التأكيد فالاول نحو قولهم ما كان أحسن زيدا المراد ان ذلك كان فيما مضى مع الغائنا عن العمل والمعنى ما أحسن زيدا أمس وهى في ذلك بمنزلة ظننت اذا ألغيت بطل عملها لا غير نحو قولك زيد ظننت منطلق الأترى ان المراد في ظنى وأما الثانى فنحو قوله

• على كان المسومة العرب • ومنه قوله تعالى (كيف نكلم من كان في المهديبيا) والمراد كيف نكلم من في المهديبيا ولو أريد فيها معنى المضى لم يكن ليسى عليه السلام في ذلك معجزة لانه لا اختصاص له بهذا الحكيم دون سائر الناس وأما قولهم «ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة لم يوجد كان مثلهم» فالمراد بالكملة الجماعة وهو جمع كامل كحافد وحفدة وخائن وخونة والمراد ان هذه المرأة ولدت الجماعة المشهورين بالكمال الذين لم يوجد مثلهم في السكالم والفضل وكان زائدة وهؤلاء الكملة هم بنو زياد العيسى وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأتمارية وهى احدى المنجيات ولدت ربيعا وعمارة وأنسا وكل واحد منهم أبو قبيلة وقيل لها يوما أى بنيك أفضل فقالت ربيع الواقعة بل عمارة الواهب بل أنس الفوارس نكلتهم ان كنت أدري أيهم أفضل وكانت رأت في منامها ان قائلا قال لها عشرة هذرة أحب اليك أم ثلاثة كعشرة فلما انتبعت قصت رؤياها على زوجها فقال لها إن عودك فقولى ثلاثة كعشرة فولدت بنين ثلاثة وفيهم يقول قيس بن زهير

لعمرك ما أضاع بنو زياد ذمار أبيهم فيمن يضيع

(والوجه الرابع) أن تكون بمعنى الشأن والحديث وذلك قولك كان زيدا قائم ترفع الاسمين معا قال الشاعر

إذا مت كان الساس نصفان شامت وآخر من بالذي كنت أصنم (١)

في غرف الجنة المليا التي وجبت لهم هناك يسمى كان مشكور

يريد بسعى مشكور وقول الآخر انشده الفراء على كان المسومة العرب • وقول غيلان بن حريث • الى كناس

كان مستعيده • وقول امرئ القيس في الصحيح من القولين

ارى ام عمرو دمعا قد تحدر ا بكاء على عمرو وما كان اصبرا

يريد وما اصبراى وما اصبرها وقد تزداد في سعة الكلام ومنه قول قيس بن غالب البدرى «ولدت فاطمة بنت الخرشب

الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم» الا ان ذلك لا يحسن الا في الشعر وانما اوردت زيادتها في فعل دون زيادة الجملة

لانها في حال زيادتها غير مسندة الى شيء وسبب ذلك انها لما زيدت للدلالة على الزمان الماضى اشبهت امس فخسب لها

بجسم امس انتهى كلامه

(١) هذا البيت لعمير السلولى . وقال سيويه . «هذا باب الاضمار في ليس و كان كالاضمار في ان اذا قلت انه من ياتنا

نأته وانه امه الله ذاهبة . . . فن ذلك قول بعض العرب «ليس خاق الله مثله» فلو لان فيه اضمار لم يجوز ان تذكر الفعل

ولم تعمله في امم . ولكن فيه من الاضمار مثل ما في انه . قال حميد الارقط .

فاصبحوا والنوى على معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين

فلو كان كل على ليس ولاضمار فيه لم يكن الا الرفع في كل ولكنه انتصب على تاقى ولا يجوز ان تحمل المساكين على ليس وقد

يروى نصفان ونصفين فمن نصب جعلها الناقصة ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث وعادة العرب أن تصدر قبل الجملة بضمير مرفوع ويقع بعده جملة نفسره وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمير نحو قولك هو زيد قائم أي الأمر زيد قائم وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه وأكثر ما يقع ذلك في الخطب والمواظع لما فيها من الوعد والوعيد ثم تدخل العوامل على تلك القضية فإن كان العامل ناصبا نحو أن وأخواتها وظننت وأخواتها كان الضمير منصوبا وكانت علامته بارزة نحو قولك إنه زيد قائم فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث وبرز لفظها لأنها منصوبة والمنصوب يبرز لفظه ولا يستتر قال الله تعالى (وأنه لما قام عبدا لله) وربما جعلوا مكان الأمر والحديث القصة فأنشوا فيقولون إنها قامت جاريتك قال الله تعالى (فإنها لا تسمى الابصار) وأكثر ما يجيء أضرار القصة مع المؤنث وأضرارها مع المذكر جائز في القياس وتقول ظننته زيد قائم والمراد ظننت الأمر والحديث زيد قائم فلهاء المفعول الأول والجملة المفعول الثاني فإذا دخلت كان عليه صار الضمير فاعلا واستتر لان الفاعل متي كان مضمرا واحدا لغائب لم تظهر له صورة وقع الجملة بعده للخبر وهي كالمفسرة لذلك الضمير وتسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لا يعود الى مذكور وكان الفراء يجيز كان قائما زيد وكان قائما الزيدان وكان قائما الزيدون فيجعل قائما خبر ذلك الضمير وما بعده مرتفع به والبصريون لا يجيزون أن يكون الخبر عنه الاجملة من الجمل الخبرية (وهذا) القسم من أقسام كان يؤول الى القسم الأول وهي الناقصة من حيث كانت مفتقرة الى اسم وخبر وإنما أفردوها بالذکر وجعلوها قسما قائما بنفسه لانها أحكاما تنفرد بها وتخالف فيها الناقصة وذلك ان اسم هذه لا يكون الامضرا وتلك يكون اسمها ظاهرا ومضمرا والمضمر هنا لا يعود الى مذكور ومن تلك يعود الى مذكور ولا يعطف على هذا الضمير ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف تلك ولا يكون الخبر ههنا الاجملة على المذهب وتلك يكون خبرها جملة ومفردا والجملة في خبر هذه لا تقتصر الى عائد يعود منها الى الخبر عنه وفي تلك يجب أن يكون فيها عائد فلما خالفها في هذه الاحكام جعلت قسما قائما بنفسه وقد كان ابن درستويه يذهب الى أن هذا القسم من قبيل التامة التي ليس لها خبر ولا تنفقر الى مرفوع قال لان هذه الجملة التي بعدها مفسرة لتلك المضمرة فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه فيكون حكمها كحكمه ولا يصح أن تكون خبرا مع كونها مفسرة والقول الأول وهو المذهب لانا لا نقول انها مفسرة على حد تفسير زيدا ضربته وإنما هي خبر عن ذلك الضمير على حد الاخبار بالمفرد عن المفرد من حيث كانت

تقدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر بلى الأول وهذا لا يحسن لو قلت كانت زيدا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحا . ومثل ذلك في الأضمار قول العجيز سمعناه ممن يوثق بعريته * إذامت كان الناس صنفان
 (البيت) * أضر فيها . وقال بعضهم «كان أنت خير منه» كانه قال كان انه أنت خير منه . ومثله (كاد تزيع قلوب فريق منهم) وجاز هذا التفسير لان معناه كادت قلوب فريق منهم تزيع وقال الاعلم . استشهد به على الأضمار في كان ولولم بضمير لنصب الخبر فقال صنفين ومعنى البيت ظاهر من لفظه وقال السيرافي في الكلام على بيت حميد الارقط لولم يكن في ليس ضمير الامر لا ترتفع كل بها وصار تلقى المساكين خبر كل واحتيج الى الأضمار في تلقى فيصير التقدير وليس كل النوى تلقى المساكين وحذف الهاء من الاخبار قبيح لا يحسن وانظر (ص ١١٤) وما بعدها
 ج (٣) من هذا الكتاب

الجملة هي ذلك الضمير في المعنى لانك اذا قلت كان زيد قائم فالمعنى كان الحديث زيد قائم فالحديث هو زيد قائم كما انك اذا قلت كان زيد أخاك فالأخ هو زيد فلما كانت الجملة هي الضمير فسرته وأوضحته لأنها أنبت منابه فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب (وقوله عز و علا (لمن كان له قلب) يتوجه على الأربعة وقيل في قوله

بقيها قفر المطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ان كان فيه بمعنى صار *

قال الشارح: أما قوله تعالى (لمن كان له قلب) فيجوز أن تكون الناقصة الناصبة للخبر ويكون قلب هو الاسم والجار والمجرور هو الخبر وقد تقدم والنكرة يجوز الاخبار عنها اذا كان الخبر جارا ومجرورا وتقدم على النكرة نحو قولك كان فيها رجل وكان تحت رأسى سرج ويجوز أن تكون التامة التي تكتمى بالاسم ولا تحتاج الى خبر ويكون قلب اسمها والجار والمجرور في موضع الحال كأنه كان صفة النكرة وقد تقدم عليها الوجه الثالث أن تكون زائدة دخولها كخروجها والمراد لمن له قلب ويكون له قلب جملة في موضع الصلة أي لمن له قلب الوجه الرابع أن تكون بمعنى صار أي لمن صار له قلب وأما قوله * بقيها قفر * (١) البيت فانه لابن كثره والشاهد فيه استعمال كان بمعنى صار والعرب تستعير هذه الافعال فتوقع بعضها مكان بعض فأوقعوا كان هنا موقع صار لما بينهما من التقارب في المعنى لان كان لما اقطع وانتقل من حال الى حال ألا تراك تقول قد كنت غائبا وأنا الآن حاضر فصار كذلك تفيد الانتقال من حال الى حال نحو قولك صار زيد غنيا أي انتقل من حال الى هذه الحال كما استعملوا جاء في معنى صار في قولهم ماجأت حاجتك لان جاء تفيد الحركة والانتقال كما كانت صار كذلك يصف سيره في فلاة موحشة أعيت المطي فيها وهزات شبيهة مطيته لسرعة مشيها وعدم لبثها بالقطا لانها اذا فرخت لا تستقر بل تسرع الطيران لطلب النجاة والتهيه

(١) نسب الشارح هذا البيت لابن كثره . وهو لابن احر من ابيات وقوله .

لمرى لئن حلت قتيبة بلدة شديدا بمال المقحمين عضيضا
فله عينا أم فرع وعبرة تفرقها في عينا او نفيضا
ألا ليت شمري هل أبيتن ليلة صحیح السرى والعيس تجرى غروضا
بتيها قفر والمطي كأنها قطا الحزن . . . (البيت)

ويروى في نسخ ديوان شعره :

اريم سهيلا والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

وقتيبة بطن من باهلة . والمقحمون الذين اقحمتهم السنة وهي القحمة - بالضم - أي القحط . وقوله «عضيضا» معناه عضيها . وصحيح السرى غير جائز عن القصد فيكون أسرع لقصده لصحة سراه ليعجل الى مقصده . وغروضا أي اتساعها وقال شارح ديوان ابن احر . قوله «اريم سهيلا» يعني اصحابه وان لم يجزله ذكر لدلالة الحال عليه أي يريم مطلع الذي يبلاد احبابه التي يقصدها فهو يتمنى ان يصح سراه الى مقصده لير يريم مطلع سهيل ببلاد احبابه وتكون المطي على الحال التي وصفها من قلق غروضا واتساعها لحسه اياها على السرى الذي أهزها فقلقت اتساعها

الفقر المضلة ليس بها علم يهتدى به كأنه يتاه فيها والفقر الخالية والحزن ماغلظ من الارض وقد حمل بعضهم
كان في قوله تعالى (كيف نكلم من كان في المهد صبيا) على انها بمعنى صار ومنه قول العجاج
* والرأس قد كان له شكير * أى قد صار والشكير ما يثبت حول الشجرة من أصلها قال الشاعر
* ومن عضة ما يثبتن شكيرها *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومعنى صار الانتقال وهو في ذلك على استعمالين (أحدهما) قولك
صار الفقير غنيا والطين خزفا (والثاني) صار زيد الى عمرو ومنه كل حى صائر الى الزوال ، ﴿
قال الشارح : قد تقدم القول ان « صار معناها الانتقال » والتحول من حال الى حال فهى تدخل على
الجملة الابتدائية فتفيد ذلك المعنى فيها بعد ان لم يكن نحو قولك صار زيد علما أى انتقل الى هذه الحال
« وصار الطين خزفا » أى استحال الى ذلك وانتقل اليه وقد تستعمل بمعنى جاء فتعدي بحرف الجر
وتفيد معنى الانتقال أيضا كقولك « صار زيد الى عمرو وكل حى صائر للزوال » فهذه ليست داخلية
على جملة الأتراك لو قلت زيد الى عمرو أى يكن كلاما وانما استعمالها هنا بمعنى جاء كما استعمالوا جاء بمعنى
صار في قولهم ماجأت حاجتك أى ما صارت ولذلك جاء مصدرها المصير كما قالوا الحى قال الله تعالى
(والى المصير) ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان (أحدها) أن تقرن مضون
الجملة بالاوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى على طريقة كان (والثاني) أن تفيد معنى الدخول في
هذه الاوقات كاظهر وأعمم وهى في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها قال عبد الواسع بن أسامة
ومن فملا تى أنتى حسن القيرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها ﴿

قال الشارح . قد استعملت هذه الافعال « على ثلاثة معان » كما ذكر (أحدها) أن تدخل على المبتدأ
والخبر لإفادة زمانها في الخبر فإذا قلت أصبح زيد علما وأمسى الامير عادلا وأضحى أخوك مسرورا
فالمراد ان علم زيد اقترن بالصباح ومعدل الامير اقترن بالمساء ومرور الاخ اقترن بالضحى فهى ككان
في دخولها على المبتدأ وإفادة زمانها للخبر الا أن أزمنة هذه الاشياء خاصة وزمان كان ييم هذه الاوقات
وغيرها الا ان كان لما انقطع وهذه الافعال زمانها غير منقطع الأتري انك تقول أصبح زيد غنيا وهو غنى
وقت إخبارك غير منقطع « الثاني أن تكون تامة » تجزئى بمرفوع لاغير ولا تحتاج الى منصوب

وشبهها بسرعة القطا التى فارقت فراخها لتحمل اليها الماء لان القطا انما تصير كما ذكر في الصيف . وقوله « والمطى
كأنها » حال من فاعل تجرى الذى في البيت الذى قبله على الرواية الاولى وحال من ضمير الجمع في « اريهم سهيلا » على
الرواية الثانية . وقوله « قد كانت الخ » حال من القطا والعامل ما في كأن من معنى التشبيه وفراخ خبر مقدم وكان ويوضها
اسمها المؤخر والاستشهاد في البيت بقوله « قد كانت » حيث اراد معنى صارت ووجب تقدير كان بصار هنا ليصح المعنى
ولو اقيت كان على اصل معناها فسد لكونه محالا . ومثل هذا البيت قول شمعلة بن أخضر وهو من شعراء الحماسة .

نخر على الالاة لم يوسد وقد كان الدماء له خارا

قال ابن جنى « كان هنا بمنزلة صار وهذا وجه من وجوه كان » اه

كقولك أصبحنا وأمسينا وأضحينا أي دخلنا في هذه الاوقات وصرنا فيها ومنه قولهم أجزنا أي دخلنا في وقت
الفجر قال الشاعر

فما أجزت حتى أهب بسحرةٍ علاجيمُ عينِ ابني صباحٍ يُبْرِها (١)

ومثله قول الآخر

فأصبحوا والنوى عاليٍ مُرَّسهمُ وليس كلَّ النوى تُلقي المساكينُ (٢)

أي أصبحوا وهذه حالهم ومنه أشملنا وأجنبنا وأمسينا أي دخلنا في أوقات هذه الرياح وكذلك يقال
أدنف كأنه دخل في وقت الدنف وأكثر ما يستعمل ذلك في وقت الاحيان فاما قوله * ومن فلاتي الخ *
البيت لعبد الواسع بن أصامة والشاهد فيه قوله أضحى جليدها والاكتفاء بالرفوع أي صار جليدها في وقت
الضحى يصف نفسه بالكرم وأنه حسن القرى للاضياف حتى عند عزة الطعام والجذب وأراد بالليلة الشبهاء
المهدبة الباردة التي أضحى جليدها أي دخل جليدها في وقت الضحى يريد انه طال مكثه لشدة البرد
ولم يذب عند ارتفاع النهار والجليد ما جمد من النداء

قال صاحب الكتاب **﴿والثالث أن تكون بمعنى صار كقولك أصبح زيد غنيا وأمسي فقيرا﴾** وقال عدى

ثم أضحوا كأنهم ورقٌ جَفَّ فَأَلَوَتْ به الصبا والدُّبُورُ

قال الشارح : الوجه الثالث أن تستعمل بمعنى كان وصر من غير أن يقصد بها الى وقت مخصوص
نحو * قولك أصبح زيد فقيرا وأمسي غنيا * تريد به انه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص

(١) الشاهد في البيت قوله «أجزت» وهو فعل تام ومعناه دخلنا في وقت الفجر فيكون أصبح الذي معناه دخلنا في
وقت الصباح وأمسينا الذي بمعنى دخلنا في المساء فعلا تاما كذلك . وستتكم على ذلك في البيت الآتي
(٢) هذا البيت لميد الارقط وقيله :

باتوا وجلتنا الصبياء بينهم كأن اظفارهم فيها السكاكين

والجمله قفة التمر تستخدم سعف النخل وليفه فلذلك وصفها بالصبيه . يقول . لما أصبحوا ظهر على مرسهم — وهو
موضع زولهم — نوى التمر وعلاه لكثرتهم على انهم لحاجتهم لم يلقوا الابضه . وهذا الاشارة الى كثرة ما قدمه لهم منه
وكثرة ما كانوا ونصب كل بقوله «يبقى» والجمله تفسير للمضمرة في ليس . والشاهد في هذا البيت هنا قوله «فأصبحوا»
ومعناه دخلوا في وقت الصباح فهو فعل تام لا يحتاج الى منصوب وقد استشهد به سيبويه على الاضمار في ليس وان اسمها
ضمير الشأن . وقد علمت ذلك فيما مضى من تعليقاتنا ومثل هذا البيت قول امرئ القيس .

فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة أي اذلال

فان صار تامه ونافعا لها ومعناه رجعت وانتقلنا يقال صار الامر الى كذا أي رجع . . . ومثله ايضا قول

فس بن ساعدة .

أيقنت اني لامحالة حيث صار القوم صائر

فان صار فيه تامه والمعنى . ايقنت اني منتقل حيث انتقل القوم فصائر خبر أن وصر بمعنى انتقل والقوم فاعله

ومنه « قول عدى بن زيد » • ثم أضحوا كأنهم ورق الخ • (٣) يريد أنهم صاروا الى هذه الحال شبه
أحبائه واقراضهم بورق الشجر وتفسيره وجفافه وذكر الصبا والديبور وهما ريجان لان لهما تأثيرا في
الاشجار ومثله قول الآخر

أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا أملكُ رأسَ البعيرِ إنْ فقراً (١)

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • وظل وبات على معنيين أحدهما اقتران مضمون الجملة بالوقت
الخاصين على طريقة كان والثاني كينوتهما بمعنى صار ومنه قوله عز اسمه (واذا بشر أحدهم بالأنثى ظل
وجهه مسوداً) •

قال الشارح : حكم هذين اللفظين كحكم أصبح وأضحى يكونان ناقصين فيدخلان على المبتدأ والخبر
لإفادة الوقت الخاص في الخبر فتقول ظل زيد يفعل كذا إذا فعله في النهار دون الليل وبات خالد يفعل
كذا إذا فعله ليلاً والجملة بعده في موضع الخبر ومنه قوله تعالى (فظلمتكم من ظلمات

(١) البيت لعدى بن زيد من كلمة له مطلعها

أرواح مودع أو بهكور لك فاعمد لاي حال تصير

وقيل البيت المستشهد به .

وتذكر رب الخورنق إذ أتت - رف يوماً ولاهدى تفكير

سره ماله وكثرة ما يم - ملك والبحر معرضاً والسدير

فارعوى قلبه فقال . وما غب - طة حتى إلى المات يصير

ثم بعد الفلاح والام - ة وارتم هناك القبور

ثم صاروا كأنهم (البيت)

ومارويناه لك من هذه الايات تعلم خطأ الشارح في قوله « شبه أحبائه الخ » فتدبروا الحمد لله الذي يمن على من

يشاء من عباده

(٢) البيت لربيع - بالتصغير . وقيل كالمير - بن ضبع بن وهب بن بغيض وكان قد عاش أربعين وثلاثمائة سنة وقد

قال ما بلغ أربعين ومائتي سنة .

أصبح منى العباب قد حسرا إن بنا عنى فقد ثوى عصرا

ودعنا قبل أن نودعه لما قضى من جماعنا وطرا

ها إنذا آمل الخلود وقد أدرك عقلى ومولدى حجرا

أبا امرئ القيس هل سمعت به هيهات هيهات طال ذامرا

أصبحت لا أحمل السلاح . . . (البيت) وبعدة .

والذئب أخشاه إن مررت به وحدى، وأخشى الرياح والمطرا

من بعد ما قوة أسربها أصبحت شيخاً عالج الكبرا

ووجه الاستشهاد بالبيت ظاهر وكذلك معاني الايات وفيما رويناها شواهد متعددة لمثل ما جاء الشارح

بالبيت من اجله

بكسر اللام كأنه حذف منه اللام المكسورة يقال ظلمات أفعل كذا أظل ظلولا قال الشاعر

ولقد أبيت على الطوى وأظلهُ خي أنال به كريم المائل (١)

وقد يستعملان استعمال كان وضار مع قطع النظر عن الاوقات الخاصة فيقال ظل كثيرا وبات حزينا وإن كان ذلك في النهار لانه لا يراد به زمان دون زمان ومنه قوله سبحانه « واذا بشر أحدهم بالانثى ظل وجهه مسودا » والمراد انه يحدث به ذلك ويصير اليه عند البشارة وإن كان ليلا وقد تستعمل بات تامة تجزى بالرفوع فيقال بات زيد بمعنى انه دخل في المبيت يقال منه بات يبيت وبيات يبيتون ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والتي في أوائلها الحرف النافي في معني واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها الايجاب ومن ثم لم يميز ما زال زيد الا مقبا وخطى ذو الرمة في قوله ﴿ حراجيج لا تنفك إلا مناخة ﴾

قال الشارح . أمافي أوله منها حرف نفي نحو ما زال وما برح وما انفك وماقئ في أيضا كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أن كان كذلك فيقال ما زال زيد يفعل قال الله تعالى (فمازتم في شك) وكذلك أخواتها ومعناها على الايجاب وإن كان في أولها حرف النفي وذلك أن هذه الافعال معناها النفي فزال و برح وانفك و قئ كلها معناها خلاف الثبات ألا ترى ان معني زال برح فاذا دخل حرف النفي نفي البرح فعاد الى الثبات وخلاف الزوال فاذا قلت ما زال زيد قائما فهو كلام معناه الاثبات أي هو قائم وقيامه مستمر فيما مضى من الزمان فهو كلام معناه الاثبات ولهذا المعنى لم تدخل الاعلى الخبر فلا يجوز لم يزل زيد الا قائما كالمميز ثبت زيد الا قائما لان معني ما زال ثبت فاما قول ذي الرمة حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو فرى بها بلدا فقرا (٢)

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي من قصيدته له مطلعها .

طال الثواء على رسوم المنزل بين اللكيك وبين ذات الحرمل
فوقفت في عرصات متحيرا اصل الديار كفعل من لم يذهل
لمبت بها الانواء بعد انيسها والرامسات وكل جون مسبل

وقبل البيت المستشهد به .

اني امرؤ من خير عبس منصبا شطرى واحى سائرى بالمنصل
ان يلحقوا أكرر وإن يستلحقوا أشدد وإن يلقوا بضنك أنزل
حين النزول يكون غاية مثلنا ويفر كل مضلل مستوهل
ولقد ابيت على الطوى . . . (البيت) وبعده .
وإذا الكتبية احجمت وتلاحظت الفيت خيرا من معم مخول
والخيل تعلم والفوارس أننى فرقت جمعهم بطفنة فيصل
إذ لا أبادر في المضيق فوارس ولا أوكل بالرعيى الاول

(٢) هذا البيت من « أحجية العرب » وهي قصيدة طويلة لذى الرمة مطلعها
لقد جشأت نفسي عشية مشرف ويوم لوى حزوى فقلت لها صبيرا

فان الاصمعي والجرمي قالا أخطأ ذو الرمة ووجه تخطئته أن يكون مناخة الخبر وتكون الا داخله عليه وذلك خطأ على ما تقدم قال المازني الافيه زائدة والمراد ماتنك مناخة وقيل الخبر على الخسف ومناخة حال والمراد ماتنك على الخسف الامناخه فما تكون الا قد دخلت على الخبر وقيل ان الا واقعة في غير موقعها والنية بها التأخير والمراد ماتنك مناخة الا على الخسف ومثله في وقوع الا في غير موقعها قوله تعالى (إن نظن الاظنا) وقول الشاعر * وما اغتره الشيب الا اغترارا * الأثرى انك لو حلت الكلام على هذا الظاهر الذي هو عليه لم يكن فيه فائدة لانه لا يظن الا للظن ولا يغيره الشيب الا اغترارا فاذا كان كذلك علمت أن المعنى والتقدير إن نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا فان قيل

تحن الى مي كما حن نازع دعاه الهوى فارتاد من قيده قصرا
وقبل البيت المستشهد به :

فيامي مادراك اين مناخنا معرفة الا لحي يمانية سجرا
فدا كتفلت بالحزن واعوج دونها ضوارب من خفان مجتابة سدرا
حراجيج ماتنك (البيت) وبعده .
أنحن لتعريس قليل فصارف يفنى بناييه مطلحة صعرا

وقوله «جشأت» معناه نهضت . ومشرف وحزوي موضعان واللوى منقطع الرمل وصبرا اي اصبري والنازع البير يحن الى وطنه وقوله «فارتاد من قيده قصرا» معناه طلب السعة فوجدته مقصورا ويقال ارتاد جدبا وارتاد خيرا اي طلب الحصب فوقع على جذب وقوله «معرفة الا لحي» اي قليلة لحم الا لحي وهو جمع لحي واذا كثر لحم لحيها فهو عيب . ويقال ناقة سجرا اي تضرب الى الحمرة . وقوله «فدا كتفلت بالحزن» اي صيرت الناقه الحزن خلفها كالرجل الذي يركب الكفل فاما يركب على اقصى الكفل كما تقول ا كتفلت الناقه اي ركبتم موضع الكفل منها والحزن ما غلظ من الارض والضارب منخفض كالوادي وخفان موضع وقوله «مجتابة سدرا» معناه لابس سدرا والحراجيج الضمر والخسف الجوع وهو أن تبيت على غير علف والتعريس النزول في آخر الليل وصارف اي فبعضها صارف يصرف بناييه من الضجر والجهد ومطلحة معيبة وصعرا اي فيها ميل من الهزال والجهد وقد خطأ جماعة منهم الاصمعي ذا الرمة في البيت المستشهد به لان «ماتنك» واخواته بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء بخبرها ويند كر السحابة عنه جوايين (أحدها) ان تنفك تامة ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة ونومي معطوف على مناخة (الثاني) انها ناقصة وعلى الخسف خبرها ومناخة حال واول من ذكر خطأ ذي الرمة ابو عمرو بن العلاء ورواه عنه الاصمعي قال . سمعت ابا عمرو يقول . أخطأ ذو الرمة في قوله * حراجيج : البيت * في ادخاله الا بعد قوله ماتنك . وكان اسحق الموصلي ينشد البيت * حراجيج ماتنك الا مناخة * والآل الشخص و يحتج بيئته الذي ذكر فيه الآل في غير هذه القصيدة وهو قوله .

فلم نهبط على سفوان حتى طرحن سخالهن وصرن آلا

وعلى هذا يكون الا خبر تنفك ومناخة صفة وأنت الصفة لان الشخص مما يذكروا ويؤنث وقال ابن عصفور . ان ذا الرمة لما عيب عليه قوله «ماتنك الا مناخة» فظن له فقال . إنما قلت «آلا» وقول الشارح رحمه الله «قال المازني لافي زائدة الخ» قد تبعه ابو علي في القصرات قال : الالهنا زائدة لولا ذلك لم يجز هذا البيت لان تنفك في معنى تزال ولا يزال لا يتكلم به الامنفايعنه . اه . ونسب ابن هشام في المعنى هذا التخرىج الى الاصمعي وابن جني ثم قال . وحمل عليه

ما ذكرته من وقوع الافي غير موضعها أما أخرت عن موضعها ومعناه التقديم وما ذكرته الافيه مقدمة وأت تنوي بها التأخير وذلك خلاف ما ذكرته فالجواب انه اذا جاز التأخير جاز التقديم لأنه مثله في انه واقع في غير موقعه ويجوز أن يكون الشاعر راعى اللفظ لانه منفي ولم ينظر الى المعنى فأدخل الالفك ومثله كثير قال الله تعالى (أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) فأدخل الباء في الخبر لوجود لفظ النفي لان الباء اما تزداد لتأكيد النفي والمعنى فيها على الايجاب ومثله قوله تعالى (إن هذان لساحران) في قول بعضهم إن هنا بمعنى نعم ودخلت اللام لوجود لفظ إن وإن لم يكن المعنى معناها واعلم ان زال من قولهم مازال يفعل وزنه فصل بكسر العين واما قلت ذلك لقولهم في المضارع يزال على يفعل بالفتح ويفعل مفتوح العين واما يأتي من فعل بكسر العين دون غيره الا أن تكون العين أو اللام حرفا حلقيا نحو سأل يسأل وقرأ بقرأ وعينه من الياء وليس من لفظ زال يزول لقولهم زيلته فزال وزايلته وهذه دلالة قاطعة تشهد انه من الياء فان قيل يجوز أن يكون زيلته فيعته مثل يبطرته واذا جاز أن يكون كذلك فلا يكون فيه دليل قيل لو كان فيعملته لجاء مصدره زيلة على وزن فيعلة وحيث لم يحيى دل ذلك على انه فعل لا فيعمل ومما يدل على ذلك قولهم لم يزل بالفتح ولو كان من زال يزول لقيل لم يزل بالضم وأصل زال ههنا أن يكون لازما غير متمم نحو قولك زال للشئ أي فات وبرح الا انه جرد من الحدث لدلالته على الزمان وأدخل على المبتدأ والخبر كما كانت كذلك وأما برح من قولهم ما برح فهو بمعنى زال وجاوز ومنه قيل ليلية الخالية البارحة وكذلك قيل «أبرحت ربا وأبرحت جارا» أي جاوزت ما يكون عليه أمثالك من الخلال المرضية فقالوا ما برح يفعل بمعنى مازال وقد فرق بعضهم بين مازال وما برح فقال برح لا يستعمل في الكلام الا ويراد به البراح من المكان فلا بد من ذكر المكان معه أو تقديره وذلك ضعيف لانه قد جاء في غير المكان قال الله تعالى (لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين) فلا أبرح هذه لا يجوز أن يراد بها البراح من المكان لانه من المحال أن يبلغ مجمع البحرين وهو في مكانه لم يبرح منه واذا لم يجز حمله على البراح تعين أن يكون بمعنى لا أزال وأما انك من قولهم ما انك يفعل فهي أيضا بمعنى زال من قولك فككت الشئ من الشئ اذا خلصته منه وكل مشتبهين فصلت أحدهما من الآخر فقد فككتهما ووك الرقبة أهنتها

ابن مالك قوله * أرى الدهر الامنجنونا باهله * وانما المحفوظ «وما الدهر الا النخ» ثم ان ثبت روايته فتنخرج على ان أرى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها في «تالله فتتو» ودل على ذلك الاستثناء المفرغ. اه. قال ابن عصفور. ومن الضرائر زيادة الافي قوله * أرى الدهر الامنجنونا. (البيت) * هكذا رواه الماساني يريد «أرى الدهر منجنونا» وكذلك جعلها في قول الآخر.

ما زال مذ وجفت في كل هاجرة بالاشعث الورد الا وهو مهموم

يريد هو مهموم فزاد الا والواو في خبر زال وفي قول الآخر:

وكلم حاشاك الا وجدته كمين الكذوب ججدها واحتفالها

يريد «وكلم حاشاك وجدته» وفي قول ذي الرمة * حرا جيج ماتفك . البيت * يريد «ماتفك

مناخة اه :

ثم جردت من الدلالة على الحدث ثم أدخلت على المبتدأ والخبر كالفعل بكان وأماقني من قولهم ما قني
يفعل فهو أيضا بمعنى زال يقال منه قني وقتنا بالنكسر والفتح ويقال منه ما أفنتت تفعل فأعرفه ،

قال صاحب الكتاب ﴿ ونجىء مخدموفا منها حرف النفي قالت امرأة سالم بن قحطان
• تزال حبال مبرمات أعدما • وقال امرؤ القيس • فقلت لها والله أبرح قاعدا • وقال

تَمَفَّكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتِ بِهِ الْكَيْ حَتَّى تَكُونَهُ

وفي التنزيل (والله تفتؤنؤ تذكري يوسف) ﴿

قال الشارح : قد ذكرنا ان هذه الافعال لانستعمل الاومها حرف الجحد نحو مازال وام يزل
ولا يزال وذلك من قبل ان الغرض بها اثبات الخبر واستمراره وذلك انما يكون مع مقارنة حرف النفي
لان استعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض لانها اذا عريت من حرف النفي لم تمد الاثبات
والغرض منها اثبات الخبر ولا يكون الايجاب الامع حرف النفي على ما تقدم الا ان حرف النفي • قد
يحذف في بعض المواضع • وهو مراد وانما يسرغ حذنه اذا وقع في جواب القسم وذلك لان الابسوز وال
الاشكال فن ذلك

تزال حبال مبرمات أعدما لها ماشى يوما على خنمه جبل (١)

والمراد والله لا تزال فحذف لا والحبال اليهود والمبرمات المحبكات أعدما لها أى المعجوبة مدة مشى الجبل
على خنمه كما يقال ماطر طائر وما حنت النيب ودل على ارادة القدم حذف حرف النفي فلولا القسم لما صاغ
الحذف ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير لا نحو والله أقوم والمراد لا أقوم وانما لم يحذف
غيرها لانه لا يجوز حذف لم وما لان ام عامة فيها بعد ما والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل وكذلك
ما قد تكون عامة في امة أهل الحجاز ولا يكون هذا الحذف الا في القسم لانه لا يلبس بالمرجوب اذ لو اريد

(١) هذا البيت للبللى امرأة سالم بن قحطان — بضم القاف وسكون الحاء المهملة وبعدها فاء — وكان من حديثهما انه
جاء الى سالم اخو امرأته زائر فاعطاه بعير من ابله وقال لامرأته هاتى حبلان يقرن به ما اعطيناه الى بعيره . ثم اعطاه بعيرا آخر
وقال مثل ذلك ثم اعطاه مثل ذلك فقالت ما بقى عندى حبل فقال على الجمال وعليك الحبال وانشأ يقول .

لقد بكرت ام الوليد تلومنى ولم اجترم جرما فقلت لها مهلا

فلا تمذلنى بالنعطاء ويسرى لكل بعير جاء طالبه حبلان

فانى لا تبسكى على افالها اذا شبت من روض او طانها بقلان

فلم ارمثل الابل مالا لمتن ولا مثل ايام الحقوق لها سبلان

فرمت اليه خمارها وقالت صيره حبلان بعضها ثم انشأت تقول :

حلفت يمينا يا ابن قحطان بالذى تكفل بالارزاق فى السهل والجبل

تزال حبال مبرمات (البيت) وبعده

فاعط ولا تبخل اذا جاء سائل فمندی لها عقل وقد زالت العلل

والاستشهاد بالبيت على ان تزال جواب قسم وحذف منه حرف النفي اى لا تزال وانظر تفسير الشارح للبيت تلغض منه عجيبا

الموجب لأنى بان واللام والنون وهو كثير قال امرؤ القيس
فقلت لها تالله أبرح قاهداً ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالى (١)
أى لا أبرح وقال أيضا * تنفك تسمع النخ * (٢) وقال

(١) البيت من قصيدة امرئ القيس بن حجر الكندي التي مطلعها .

الاعم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان في المصر الخالى
وقبل البيت المستشهد به .

تنورتها من اذرعها واهلها يثرب ادنى دارها نظر عال
نظرت اليها والنجوم كانها مصاييح رهبان تشب لقفال
فقات سباك الله انك فاضحى الست ترمي السمار والناس احوالى
فقلت يمين الله ابرح قاهدا ولو قطعوا رأسي (البيت) وبعده
فلما تنازعنا الحديث واسمحت هصرت بنصن ذى شمار يخ ميسال
فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذات صعبة اى اذلال

وقوله « فقلت يمين الله » الخ هذه هي الرواية الشائعة المستفيضة ولم يروها الشارح رحمه الله .. وقد روى قوله
« يمين الله » مرفوعا ومنصوبا بالرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف اى لازمى ونحوه واما النصب فعلى ان اصله احلف
بيمين الله فلما حذف الباء وصل فعل القسم اليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقى منصوبا به واجاز ابن خروف وابن
عصفوران ان ينتصب بفعل مقدر يصل اليه بنفسه تقديره الزم نفسى يمين الله ورد بان الزم ليس بفعل قسم وتضمن الفعل
معنى القسم ليس بقياس وجوز النحاس خفضه ايضا بالباء المحذوفة ولم يذكر ابن مالك في تسهيله في نحو هذا الا النصب
قال وان حذف ما نصب المقسم به وهو اعم من ان يكون المقسم به لفظ الجلالة الشريف او غيره وقال الاعلم . النصب
في مثل هذا على اضرار فعلا اكثر في كلامهم من الرفع على الابتداء وأنشده سيويه بالرفع وقال هكذا سمعناه من
قصحاء العرب .. وقال في التوضيح وشرحه : ومنه « تالله تفتؤ تذكر يوسف » وقوله * فقلت يمين الله .. البيت *
اذ الاصل لا تفتأ ولا أبرح ولا ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط : كون الفعل مضارعا . وكونه جواب قسم . وكون
النافى لا . وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اى يمين الله
قسمى وبالنصب على ان اصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر اولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب
بحاله ، ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله والتقدير ولو قطعوا رأسي لا ابرح اه
(٢) البيت لخليفة بن براز وهو شاعر جاهلى وبعده .

والمره قد يرجو الرجا * مؤملا والموت دونه

وكان ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه كثيرا ما يمثل بهذين البيتين والاستشهاد بالبيت على ان حرف النفى
محذوف والتقدير لا تنفك (واعلم) ان في كلام الشارح رحمه الله وفيما نقلناه لك في الشاهد السابق عن شرح التوضيح
نظرا من وجوه (الاول) ان اشتراط ان يكون الكلام جواب قسم غير موجود هنا فان تنفك ليست جواب
قسم (الثانى) ان قوله « وكذلك ما قد تكون عاملة النخ » كلام مستدرك لا محل له لان موضوعنا في حروف النفى
التي تدخل على الافعال وما للحجازية تختص بالاسماء فابن هذا من ذلك وهل هو الاشتباه وانتقال نظر وقد تبعه المرادى
في شرح التسهيل فقال . « وينقاس الحذف في المضارع جواب قسم وشذ في الماضى جواب قسم كقوله * لعمرانى

تالله يبقَى على الأيام مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رِبَاعٌ سِنَّهُ غَرْدٌ
ومنه قوله تعالى (تالله تفتو تذكر يوسف) حتى تكون حرضا) أى لا تنزال تذكر يوسف حتى تكون حرضا
أى ذا حرض وهو الحزن ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وما دام توقيت للفعل في قولك أجلس مادمت جالسا كأنك قلت
أجلس دوام جلوسك نحو قولهم آتيتك خفوق النجم ومقدم الحاج ولذلك كان مفتقرا الي أن يشفع بكلام
لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه ، ﴾

قال الشارح : أما مادام من قولك مادام زيد جالسا فليست مافي أولها حرف نفى على حدها في ما
زال وما برح انما ما ههنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان فاذا قلت لأ كلك « مادام زيد
قاعدا فالمراد دوام قعوده » أى زمن دوامه كما يقال « خفوق النجم ومقدم الحاج » والمراد زمن خفوق
النجم وزمن مقدم الحاج وما يدل على ان ما مع ما بعدها زمان انما لا تقع أولا فلا يقال مادام زيد قائما
ويكون كلاما تاما ولا بد أن يتقدمه ما يكون مظهروفا وليس كذلك مازال وأخواتها فانك تقول مازال زيد
قائما ويكون كلاما مفيدا تاما وما من قولك مادام تقع لازمة لا بد منها ولا يكون الفعل معها الاماضيا
وليس كذلك مازال فانه يجوز أن يقع موقع ما غيرها من حروف النفي ويكون الفعل مع النافي ماضيا
ومضارعا نحو مازال ولم يزل ولا يزال ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد قائما
الآن ولا تقول ليس زيد قائما غدا والذي يصدق انه فعل لطوق الضائر واء التأنيث سا كنة به وأصله
ليس كهيد البعير ، ﴾

قال الشارح : اعلم ان ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية « فينفيها في الحال » وذلك انك اذا قلت
زيد قائم فنيه إيجاب قيامه في الحال واذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت هذا المعنى فان قيل فن أين زعمتم
أنها فعل وليس لها تصرف الافعال بالمضارع وامم الفاعل كما كان ذلك في كان وأخواتها وانما هي بمنزلة
ما في دلالاتها على نفي الحاضر قيل الدليل على انها فعل اتصال الضمير الذي لا يكون الا في الافعال بها
على حد اتصاله بالافعال وهو الضمير المرفوع نحو قولك لست ولستنا ولست ولستما ولستم ولستن
ولان آخرها مفتوح كما في أواخر الافعال الماضية وتلحقها تاء التأنيث سا كنة وصلا ووقفا نحو ليست
هند قائمة كما تقول كانت هند قائمة وليس كذلك التاء اللاحقة للاسماء فانها تكون متحركة بحركات

دهماء زالت عزيزة * اى لازالت وشذ في المضارع غير جواب كقوله

وابرح مادام الله قومي بحمد الله متطقا مجيدا

اى لا ابرح وقيل لاحذف والمعنى ازول عن ان اكون متطقا مجيدا اى صاحب نطاق وجواد مادام الله قومي فانهم
يكفوننى ذلك . اه . ودعوى عدم الحذف تعسف . وقد ذهب ابن عصفور الى انه من قبيل الضرورة قال . ومن
الضرائر إضمار لا النافية في غير جواب القسم كقوله * تفكك تسمع . . . (البيت) * اه وانظر شرح
الرضى على الكافية

الاعراب نحو قاعة وقاهدة فلما وجد فيهما لا يكون الا في الافعال دل على انها فعل فان قيل الافعال بابها التصرف وليس غير متصرفه فهلا دلتم ذلك على كونها حرفا قيل عدم التصرف لا يدل على انها ليست فعلا اذ ليس كل الافعال متصرفه الا ترى ان نعم وبش وعسى وفعل التمجيب كلها أفعال وان لم تكن متصرفه وأما كونها بمنزلة ما في النفي فلا يخرجها أيضا عن كونها فعلا لانه يدل على مشابهة بينهما وهو الذي أوجب وجودها وعدم تصرفها وأما أن يدل أنها حرف فلا اذ الدلالة قد قامت على أنها فعل وما يدل أنها فعل وليست حرفا أنها تتحمل الضمير كأنه يتحمل الضمير فتقول زيد ليس قائما فيستكن في ليس ضمير من زيد ولا يكون مثل ذلك في ما فلا يقال زيد ما قائما فيجمل في ما ضمير زيد وأيضا فان ليس لا يبطل عملها دخول الا في خبرها فتقول ليس زيد الا قائما ولا يكون مثل ذلك في ما لا تقول ما زيد الا قائما ومن المانع ليس من التصرف انك تقول كان زيد فتفيد المضى وتقول يكون زيد فتفيد الاستقبال وأنت اذا قلت ليس زيد قائما الآن فقد أدت ليس المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي واستغنى عن زيادة حرف مضارعة فيها وقوله « لا تقول ليس زيد قائما غدا » يريد انها لا تكون الا لئفى الحاضر لا غير ولا ينفي بها في المستقبل وقد أجازوه أبو العباس المبرد وابن درستويه فان قيل وزنه فعل سا كن العين كليت وليس في الافعال الماضية ما هو على هذه الزنة فهلا دلتم ذلك على أنها حرف قيل لما منع التصرف لما ذكرناه ولم يبين بناء الافعال من بنات الياء نحو باع وصار منع ما للافعال من الاعلال والتغيير لان الاعلال والتغيير ضرب من التصرف والاصل في ليس ليس على زنة حرج وصعد وانما قلنا ذلك لانه قد قامت الدلالة على أنه فعل فالافعال الماضية الثلاثية على ثلاثة أضرب فعل كضرب وقتل وفعل كعلم وسلم وفعل كظرف وشرف وليس فيها ما هو على زنة فعل بسكون العين واذا كان كذلك وجب أن لا يخرج عن أبنية الافعال فذلك قلنا ان أصله ليس على فعل بكسر العين « فيكون من قبيل صيد البعير » اذ ارفع رأسه من داء وكان قياسه أن تقلب الياء فيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حد باع وصار الا أنهم لما لم يريدوا تصرف الكلمة أبوها على حالها ثم خففوها بالاسكان على حد قولهم في كتف كتف أوفى نخذ نخذ والزموها التخفيف لعدم تصرفها ولزوم حالة واحدة وانما قلنا ان أصله فعل بالكسر لانه لا يخلو من أن يكون على فعل أو فعل أو فعل على ما ذكرنا فلا يجوز أن يكون على فعل بالفتح لانه لو كان مفتوحا لم يجوز اسكانه لان الفتحة خفيفة الا ترى انهم لا يخففون نحو قلم وجبل بالسكون ولا يجوز أن يكون على فعل بالضم لان هذا البناء لم يأت من بنات الياء فلما امتنع أن يكون على فعل وفعل تعين أن يكون فعل بالكسر وصحح كاصحح صيد البعير وليس المراد أن العلة واحدة وانما ذلك لا بداء للنظير وذلك لان العلة في تصحيح ليس ارادة عدم التصرف والعلة في تصحيح صيد انها هو لانه في معنى أصيد كهور وحول اذ كانا في معنى أعور وأحول،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وهذه الافعال في تقديم خبرها على ضمير قاتي في أوائلها ما يتقدم خبرها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها وقد خوف في ليس فجملة من الضرب الاول والاول هو الصحيح ﴾

قال الشارح : قد تقدم أن هذه الاشياء لما كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مقتضية لهما جميعا وجب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الافعال الحقيقية وكانت الافعال الحقيقية ترفع فاعلا وتنصب مفعولا فرفعت هذه الاسم ونصب الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول من نحو كان زيد قائما كما تقول ضرب زيد عمرا ولما كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل لم يجوز تقديم أسماء هذه الافعال عليها ولما كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه « جاز تقديم أخبار هذه الافعال على أممائها وعليها أنفسها » ما لم يمنع من ذلك مانع فلذلك تقول كان زيد قائما قال الله تعالى (وكان الله غفورا رحيما) وقال (وكان بك قديرا) وتقول كان قائما زيد فتقدم الخبر على الاسم قال الله تعالى (وكان حقاهلينا نصر المؤمنين) وقال (أكان للناس عجباً أن أوحينا) فقوله حقا خبر وقد تقدم على الاسم الذي هو نصر المؤمنين وعجبا خبر أيضا وقد تقدم على الاسم الذي هو أن أوحينا لأن أن والفعل في تأويل المصدر وذلك المصدر مرفوع بانه اسم كان وتقول قائما كان زيد فتقدم الخبر على الفعل نفسه قال الله تعالى (وأنفسهم كانوا يظلمون) فلولا جواز تقديم الخبر على نفس الفعل لما جاز تقديم مفعوله عليه وذلك ان أنفسهم مفعول يظلمون وهو الخبر وقد تقدم انه لا يقدم المفعول حيث لا يتقدم العامل الا ترى انه لا يجوز القتال زيدا حين يأتي حيث لم يجوز تقديم عامله الذي هو يأتي لان المضاف اليه لا يتقدم المضاف وكذلك باقي أخواتها « فلما ماني أوله حرف النفي » وحروف النفي أربعة ما ولم ولن ولا فان كان النفي بما نحو ما زال وما انفك وما بقي وما برح فذهب سيديه والبصريين انه لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا يقال قائما ما زال زيد واليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء وذلك أن ما للنفي وأنه يستأنف بها النفي ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بان واللام في الايجاب فجرت في ذلك مجرى حرف الاستفهام فيكون له صدر الكلام وأما صار للاستفهام صدر الكلام لانه جاء لافادة معني في الاسم والفعل فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذلك هنا الا ترى أنك لو قلت في الاستفهام زيدا أضربت لم يجوز كذلك ههنا لو قلت قائما ما زال زيد لم يجوز لانك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه ويجوز ذلك مع لم ولن ولا فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لن يبرح بكر وخارجا لا يزال خالد وإنما ساغ ذلك مع لم ولن ولا وام يسغ مع ما لان لم وان لما اقتصنا بالدخول على الافعال صارتا كالجزء منها فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم وان لانهما كأحد حروفه وأيضا فان لم أفعل نفى فملت ولن أفعل نفى سأل ول وحكم النفي حكم ايجابه فكما يسوغ في الايجاب التقديم فكذلك مع النفي مجرى النفي هنا مجرى الايجاب كما جرى مجراه في لن إذ لم يتلق به القسم الا ترى أنك لا تقول والله لن أضرب كما لا تقول والله سأضرب وكذلك لا تقول والله لم أضرب كما لا تقول والله ضربت وأما لا وان كانت قد يتلقى بها القسم وتدخل على الاسماء والافعال فانها تصرفت تصرفا ليس انيرها بدخولها على المعرفة والنكرة وأنه يتخطاها العامل فيعمل فيما بعدها نحو قواك خرجت بلا زاد وعوقبت بلا جرم فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها وأجاز ذلك الكوفيون واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان فيقولون

قائما ما زال زيد وكذلك ما كان في معناها من أخواتها فاتهم يشبهونها بل وأما مادام قائما لاتستعمل
الابلغ الماضى كما كانت ايس كذلك ولا يتقدمها الا فعل مضارع نحو لا كلمك مادام زيد قائما
ولا يتقدم عليها نفسها لان ما فيها مصدرية لانافية وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان الاتري انك اذا قلت
لا أفعل هذا مادام زيد قائما كان التقدير فيه من دوام قيام زيد كقولك جئتكم مقدم الحاج وخفوق
النجم أي زمن خفوق النجم وزمن مقدم الحاج الا أنه حذف المضاف الذي هو الزمان للعلم به وأقيم
المصدر المضاف اليه مقامه واذا كانت ماضى ما دام بمنزلة المصدر كان ما يتعلق بها من صلتها وعمامها فلا
يتقدم عليها وأما تقديم أخبارها على أسماؤها فجواز بلاخلاف لان المقضى لجواز ذلك موجود وهو كون
العامل فعلا ولا مانع هناك فلذلك جاز أن تقول ما زال قائما زيد وما انفك علما بكره وأما ايس ففيها خلاف
فتم من يطلب عليها جانب الحرفية فيجرى بها مجرى ما النافية فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها
لا يقولون ايس قائما زيد ولا قائما ايس زيد وعليه حمل سيبويه قولهم ايس الطيب الا المسك وايس خلق
الله أشعر منه أجراها مجرى ما ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو قائما ايس زيد وهو قول
سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي على واليه ذهب الفراء من
الكوفيين واحتجوا لذلك بالنص والمعنى أما النص فقوله تعالى (الأيوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) ووجه
الدليل انه قدم معمول الخبر عليها وذلك ان يوم معمول مصروفا الذي هو الخبر وتقديم معمول يؤذن
بجواز تقديم العامل لانه لا يجوز أن يقع معمول حيث لا يقع العامل لان رتبة العامل قبل معمول وأما
المعنى فانه فعل في نفسه وأما منع المضارع الاستثناء عنه بلفظ الماضى وهذا المعنى لا ينقص حكمها وصار
كيدع ويذر لما منعنا لفظ الماضى منها استثناء عنه بترك لم نقص من حكم عملها ومنهم من منع من تقديم
خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها وهو مذهب الكوفيين وأبي العباس المبرد وقال السيرافي وأبو على
لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها إما الخلاف في تقديم الخبر عليها وحكى ابن درستويه في كتاب
الارشاد أن فيه خلافا على ما تقدم وقوله « وقد خولف في ايس فجعل من الضرب الاول » يريد الذي
لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما كان في أوله ما فيه اشارة الى أن من مذهبه جواز تقديم خبرها عليها
وقوله « والاول هو الصحيح » يريد الاول من التولين وهو جواز تقديم خبرها عليها وهو الذي أقي
به والثانى ما حكاه من قول الخائف وهو عدم جواز تقديمه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقر
فاستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو قواك ما كان فيها أحد خير منك وتأخيره اذا كان لغوا نحو قواك
ما كان أحد خيرا منك فيها ثم قال وأهل الجفاء يقرؤن (ولم يكن كفؤا له أحد) ، ﴿
قال الشارح : سيبويه كان يسمي الظرف والجار والجرور متي وقع واحد منهما خبرا مستقرا لانه
يقدر باستقر ومتي لم يكن خبرا سماه لغوا وذلك نحو قواك زيد فيها قائما الظرف ههنا مستقر لانه الخبر
والتقدير زيد استقر فيها وقائما حال فان رفعت قائما وجملة الخبر قلت زيد فيها قائم كان الظرف
لغوا لانه ايس بخبر انما الخبر قائم والظرف من متعلقات الخبر الذي هو قائم ومتي جملة خبر اكان ظرفا

ووعاء للاستقرار ومتى جعلته لغوا كان ظرفا للقيام فاذا فهمت القاعدة فسيبويه يختار تقديم الظرف اذا كان مستقرا لانه مضطر اليه وتأخيره اذا كان لغوا لانه فضلا وذلك نحو قولك « ما كان فيها أحد خير منك » فأحد اسم كان وخير منك صفته والظرف الخبر ولذلك قدمه فان نصبت خيرا وجعلته الخبر أخرت الظرف لانه ملغى نحو قولك ما كان أحد خيرا منك فيها فأحد الاسم وخيرا منك الخبر وفيها لغو من متعلقات الخبر وتقديم الظرف وتأخيره اذا كان مستقرا جائز قال سيبويه كل عربي جيد كثير وانما اختار تقديمه اذا كان مستقرا ولا كلام في جواز تأخيره فان قيل فما تصنع بقوله سبحانه (ولم يكن له كفوا أحد) فقدم الجار والمجرور مع انه لغو قيل لما كانت الحاجة ماسة والكلام غير مستغن عنه صار كأنه خبر مقدم لذلك الأثرى أن قوله تعالى (الله الصمد) مبتدأ وخبر وقوله (لم يلد ولم يولد) خبر ثان وقوله (ولم يكن له كفوا أحد) معطوف عليه وما عطف على الخبر كان في حكم الخبر فلذلك لم يكن بد من العائد في قوله له لان الجملة اذا وقعت خبرا انفقرت الى العائد قال « وأهل الجفاء يقرؤون ولم يكن كفوا له أحد » فيؤخرون الجار والمجرور لقوة التأخير في الملغى هندم والمراد بأهل الجفاء الاعراب الذين لم يبالوا بخط المصحف أولم يعلموا كيف هو فاما قول الشاعر

لنقرين قَرَبًا جُلْدِيًّا مادام فيهن فصيل حيا (١)

فانه قدم الظرف هنا وان لم يكن مستقرا وذلك ان فصيل اسم مادام وحيا الخبر وفيهن ظرف للخبر وذلك لجواز التقديم عنده مع انه قد تدعو الحاجة اليه ولا يسوغ حذفه اذ لو حذف لتغير المعنى ويصير بمعنى الابد كما يقال ما طلعت الشمس وما حنت النيب فلما كان المعنى متعلقا به صار كالمستقر فقدمه لذلك والجلادي السير الشديد ويجوز أن يكون اسم ناقة ثم ناداها مرخا فاعرفه ،
ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ منها عسى ولها مذهبان (أحدهما) أن تكون بمنزلة قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل متأولا بالمصدر كقولك عسى زيد أن يخرج في معنى قارب زيد الخروج قال الله تعالى (فعسى الله أن يأتي بالفتح) والثاني أن تكون بمنزلة قرب فلا يكون لها المرفوع الا أن مرفوعها أن مع الفعل في تأويل المصدر كقولك عسى أن يخرج زيد في معنى قرب خروجه قال الله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) ﴿

قال الشارح : معني قولهم أفعال المقاربة أي تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ الخبر وافادة المعنى في الخبر الأثرى ان كان واخواتها انما دخلت لافادة معنى الزمان في الخبر كما أن هذه الافعال دخلت لافادة معني القرب في الخبر فمن ذلك عسى وهو فعل غير متصرف ومعناه المقاربة على سبيل الترجي قال سيبويه معناه الطمع والاشفاق أي طمع فيما يستقبل والاشفاق أن لا يكون (واعلم) أن أصل الافعال

أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان ولولا ذلك لا غنت المصادر منها ولهذا قال سيديويه فأما الافعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع وهذه عسى قد خالفت غيرها من الافعال ومنعت من التصرف وذلك لأمر (منها) أنهم أجروها مجري ليس اذ كان لفظ الماضي ومعناها المستقبل لان الراجي انما يرجو في المستقبل لاني الماضي فصارت كليس في انما باللفظ الماضي وينفي بها الحال فمنعت لذلك من التصرف كما منعت ليس (الثاني) انها ترج فشابته لعل وقد استضعف بعضهم هذا الوجه من التعايل قال وذلك أن شبه الحرف معني مضعف للاسم لاللفعل الأتري أن أكثر الاسماء المبنية نحو كم ومن انما كان يشبه الحروف فأما الفعل فانه اذا أشبه بمعناه الحرف فانه لا يمنع التصرف وذلك لان معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الافعال الأتري ان الا في الاستثناء نائبة عن استغنى والمهزة في الاستفهام نائبة عن استفهم وما النافية نائبة عن أنفي والشئ انما يعطى حكما بالشبه اذا أشبهه في معناه وأما اذا أشبهه في معني هوله أو يساويه فيه فلا ولو جاز أن يمنع التصرف عسى لانها في معني لعل لجاز أن يمنع استغنى التصرف لمشاركة الاول لجاز أن يمنع أنفي التصرف لمشاركة ماوذلك قول من قال ان ليس ممنوعة التصرف لمشاركة ماني معناه والاخر انها لما دلت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجري الحروف لدالاتها على معني في غيرها إذ الافعال تدل على معني في نفسها الا في غيرها فجمدت لذلك جود الحروف فان قيل ما الدليل على انها أفعال مع جودها جمود الحروف وعدم تصرفها فالجواب أنه يتصل بها ضمير الفاعل على حد اتصاله بالافعال نحو قولك عسيت أن أفعل كذا وعسيت بالكسر أيضا وهما لغتان قال الله تعالى (فهل عسيتم) وقري بالكسر والمؤنث عست فتؤنثه بالتاء الساكنة وصلا ووقفاً على ما يكون عليه الافعال ولما كانت فعلا افتقرت الى فاعل ضرورة انقضاء الكلام وهي في ذلك على ضربين (أحدهما) أن تكون بمنزلة كان الناقصة فتفتقر الى منصوب ومرفوع ويكون معناها قارب (والضرب الثاني) أن تكون بمنزلة كان التامة فتكتفي بمرفوع ولا تفتقر الى منصوب وتكون بمعني قرب فالاول نحو قولك عسى زيد أن يقوم ولا يكون الخبر الافعال مستقبلا مشفوعا بأن الناصبة للفعل قال الله تعالى (فسمى الله أن يأتي بالفتح) فزيد اسم عسى وموضع أن مع الفعل نصب لانه خبر والذي يدل على ذلك قولهم في المثل «عسى الغوير أبوسا» والمراد أن يبأس فقد انكشف الاصل كما انكشف أصل أقام وأطال بقوله

صددت فاطوات الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم (١)

(١) نسب سيديويه هذا البيت لعمر بن ابي ربيعة وقد بحثت ديوانه فلم اجده فيه ونسبه الاعلم للعرار الفعسي قال سيديويه « ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لانه مستقيم ليس فيه نقص فن ذلك قول عمر ابن ابي ربيعة * صددت فاطوات الصدود... البيت * وانما الكلام قلما يدوم وصال» وقال في موضع آخر من الكتاب «ومثل ذلك هلا ولولا والا الزمونه لا وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معني التخضير وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم قال * صددت فاطوات، (البيت) اه كلامه وقال الاعلم «اراد وقلما يدوم وصال فقدم وأخر مضطرا لاقامة الوزن والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم والفاعل لا يتقدم في الكلام

وأبوس في البيت جمع بأس لان فعلا يجمع على أفعال نحو كاب وأكاب ومما يدل أن خبرها في موضع اسم منصوب وان لم ينطق به أن الفعل في خبرها اذا تجرد من أن كان مرفوعا والفعل انما يرفع بوقوعه موقع الاسم نحو قوله

عسى الله يُنبي عن بلادِ ابنِ قَادرٍ بِمَنَمَرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبٍ (١)

وقول الآخر

عسى الكربُ الذي أَمْسَيْتَ فيه يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (٢)

الا ان يبدأ به وهو من وضع الشيء في غير موضعه ونظيره قول الزباه * ماللجمال مشيها وئيدا * اي وئيدا مشيها فقدمت واخرت ضرورة وفيه تقدير آخر وهو ان يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر فكانه قال وقلمما يدوم وصال يدوم وهذا اسهل في الضرورة والاول اصح معنى وان كان ابعدي اللفظ لان قلمما موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربما فلا يلها الاسم البتة وقد يتجه ان تقدم ما في فلما زائدة مؤكدة فيرتفع الوصال بقل وهو ضعيف لان ما انما زاد في قل ورب لتليهما الافعال وتصير من الحروف المختصرة لها وجرى اطول على الاصل ضرورة شبهها بما استعمل في الكلام على اصله نحو استحوذ واعيلت المرأة وأخيلت السهله . . . يقول ان العاشق الوصول اذا أديم هجرانه يئس فطابت نفسه بالقطيعة

(١) لم اقف على نسبة هذا البيت وقد قال الاعلم . «الشاهد فيه إسقاط ان من يعنى والمنهمر السائل والجون الاسود والرباب ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه والسكوب المنصب» اه
(٢) هذا البيت من قصيدة لهديبة بن الخشرم قالها وهو في الحبس ومطلها .

طربت وانت احيانا طروب وكيف وقد تعلقك المشيب
يجد النأي ذكرك في فؤادي اذا ذهلت على النأي القلوب
يؤرقني اكتب ابى نيمر فقلبي من كآبته كئيب
فقلت له هداك الله مهلا وخير القول ذوالاب المصيب
عسى الكرب الذي (البيت) وبعده
فيأمن خائف ويفك عن ويأتي اهله الرجل الغريب
الايات الرياح مسخرات بحاجتنا تبا كر او تؤوب
فتخبرنا الفعالم اذا اتتنا وتخبر اهلتنا عنا الجنوب
فانا قد حللنا دار بلوى فتخطئنا المنايا او تصيب

والشاهد في البيت حذف ان من خبر عسى قال سيبويه «واعلم ان من العرب من يقول عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله «عسى الغوير ابؤسا» فهذا مثل من امثال العرب اجروا فيه عسى مجرى كان قال هديبة * عسى الكرب الذي (البيت) * وقال * عسى الله يعنى عن بلاد (البيت) وقال.

فاما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بى حق لثيم

قال الاعلم * الشاهد في هذه الايات اسقاط ان ضرورة ورفع الفعل والمستعمل في الكلام عسى ان يكون كما قال

فارتفاع يعني ويكون عند تجردها من الناصب دليل على ما قلناه فان قيل فلم لزم أن يكون الخبر أن والفعل قيل أما لزوم الفعل فلانه لما منع لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي هوض المضارع في الخبر وأيضا فانه لما كانت عسى طمعا وذلك لا يكون الا فيما يستقبل من الزمان جعلوا الخبر مثلا يفيد الاستقبال إذ لفظ المصدر لا يدل على زمان مخصوص وأما لزوم أن الخبر فلما أريد من الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام اليه لان الفعل المجرد من أن يصلح للحال والاستقبال وأن تحلصه للاستقبال والذي يؤيد ذلك أن النرض بأن الدلالة على الاستقبال لاخير وأما قول الشاعر

عسى طيبي من طيبيء بعد هذه صتظفي غلات الكليل والجوانح (١)

لما كانت السين كأن في الدلالة على الاستقبال وضعها موضعها وان اختلفت من حيث ان الفعل لا يكون معها في تأويل المصدر (والضرب الثاني) أن تكتفى بالمرفوع من غير افتقار الى منصوب وتكون عسى بمعنى قرب الا أن مرفوعها لا يكون الآن والفعل نحو قوله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم) فان تكرهوا بموضع رفع بأنه فاعل ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر ويجوز في قواك عسى أن يقوم زيد أن يكون زيد مرفوعا بعسى وأن يقوم في موضع نصب بأنه خبر مقدم ويكون في الفعل على هذا التقدير ضمير من زيد يظهر في التثنية والجمع نحو قواك عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون لان التقدير عسى الزيدان أن يقوموا وعسى الزيدون أن يقوموا فيجوز لك في ذلك وما كان نحوه وجها ابدا (أحدها) أن يكون أن والفعل في موضع مرفوع وأن يكون في موضع منصوب بأنه خبر مقدم فأما قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) فلا يجوز فيه إلا وجه واحد وهو أن يكون ربك فاعل يبعث وأن مع ما بعدها في موضع رفع بعسى ولا يجوز أن يكون أن في موضع نصب على الوجه الآخر لانه يؤدي الى الفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي لان مقاما محمودا منصوبة يبعث فلا يكون الرب مرتفعا الا به والا كان أجنيا اذ لم يكن عاملا فيه ،

الله عزوجل (عسى ان يبعثك ربك) و(عسى الله ان يأتي بالفتح) اهـ

(١) انشد ابو تمام في باب المراتي من الحماسة هذا البيت رابع اربعة وعزاها لقاسم بن رواحة

السبسي . وقبله .

لبئس نصيب القوم من اخويهم طراد الحواشي واستراق النواضح

وما زال من قتلى رزاح بعالج دم نافع او جاسد غير ماصح

دعا الطير حتى اقبلت من ضرية دواعي دم مهراقه غير بارح

يريد باخويهم صاحبهم يقال يا خا بكر ويرا ديا واحدا منهم والحاشية صفار الابل ورذالها والنواضح جمع ناضح

الابل التي يستسقي عليها الماء جعلت كلها تنضح الزرع والنخل وطرادوم اعطف عليه بدل من نصيب يقول انهم لا يقدمون

على القوم ويفيرون على حواشيهادون جلتها لان الصبيان يرعونها يعني بلغ من جنبهم الا يتعرضوا للرعاة الا يسرقون

سرقه النواضح ويرضون الحواشي فيرضون بذلك من طلب النار فيبئس العوض ذلك من دم اخويهم ورزاح هو براء مهملة

مفتوحة فزاي وآخره حاه مهملة قبيلة من خولان وعالج بالحليم موضع بالبادية فيه رمل والدم النافع بالنون والقاف قيل الثابت

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها كاد ولها اسم وخبر وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا متأولا باسم فاعل كقولك كاد زيد يخرج وقد جاء على الاصل • وما كدت آتيا • كإجاه عسى الغوير أبوسا ﴾

قال الشارح : ومن قوله ومنها يعني من أفعال المقاربة كاد تقول كاد زيد يفعل أى قارب الفعل ولم يفعل إلا أن كاد أبلغ في المقاربة من عسى فإذا قلت كاد زيد يفعل فالمراد قرب وقوعه في الحال إلا أنه لم يقع بعد لأنك لا تقول إلا لمن هو على حد الفعل كالدخول فيه لآزمان بينه وبين دخوله فيه قال الله تعالى (يكاد سنابرقيه يذهب بالأبصار) ومن كلام العرب كاد النعام يطير وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر حملا لها على كان لدخولها على المبتدأ والخبر وإفادة معناها في الخبر واشتراطوا أن يكون الخبر فعلا لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الضرر وجرى ذلك الفعل من أن لانهم أرادوا قرب وقوعه في الحال وإن تصرف الكلام إلى الاستقبال فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين ولما كان الخبر فعلا محضاً مجرداً من أن قدسوه باسم الفاعل لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل نحو زيد يقوم والمراد قائم ودل على أنه منصوب قول الشاعر • فأبت إلى فهم وما كدت آتيا • (١) كإدله قولهم «عسى الغوير أبوسا» على أن موضوع أن يباين نصب فأما البيت فهو لتأبط شعر أوبروي «ولم أك آتيا» فلا يكون فيه شاهد والرواية الأولى أقيس من جهة المعنى لأن المراد رجعت إلى فهم وهي قبيلة وكدت لأؤوب لمشارقي التالف قال ابن الأعرابي الرواية ما كدت آتيا ورواية من روي ولم أك آتيا خطأ وأرى إنها جائزة والمعنى ولم أك في نظري واعتقادي أنني أسلم وقصته معروفة وأما قولهم في المثل «عسى الغوير أبوسا» قال الأصمعي إنه كان غار فيه ناس فأنهار عليهم أو أنهم فيه عدو فقتلهم فصار مثلاً لكل شئ يخاف أن يأتي منه شر قال ابن الكلبي الغوير ماء لسكران وهذا المثل تكلمت به الزبارة لما تنفك قصير اللغوى بالأجمال الطريق المهيبة وأخذ على

وقيل الطرى • والدم الجاسد - بالجيم - قيل القديم وقيل اليابس والماصح - بالصاد المهملة - من مصح كمنع مصوحا إذا ذهب وانقطع يقول لا يزال من مقتولى هذه القبيلة بهذا المكان دم طرى ويابس غير زائل يعني أن دماءهم باقية بحالها لم يشأروا به إلا أن غسل تلك الدماء إنما يكون بما يصب من دماء أعدائهم ولم يكنف بهذا الأجراء حتى قال «دعا الطير» الخ يقول دعادوا عى دماهم طيور الأما كن البعيدة والجبال المطلة حتى أتت سبأها وطيورها فوقت عليها تأكل منها ومهرأقه الهاء ضمير الدم يعني أنه مصوب في موضعه لم يزل ولم يحل وضريبة اسم بلاد سميت باسم ضريبة بنت ربيعة بن زرار وقوله «عسى طي» الخ قال المرزوقى عسى لفظه وضعت للترجي والتأميل إلا أنها تؤخذ بان الفعل مستقبل مطموع فيه ووضع السين بدلان في خبر عسى لا اشترا كما في الدلالة على الاستقبال مع أن السين أشهر فيها ومعنى عسى طي • لعل البطن المغلوب من هذه القبيلة في القتال ينتصف من البطن الغالب منها فيه • اه وقال الدونشري «قال بعض شراح ألفية ابن معطى وقد أدخلت السين في خبر عسى لمشاركتها في الاستقبال قال الشاعر عسى طي • البيت * وكاد وكرب بالمكس قال اللقاني يشكل كون أو شك مشاركة لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الاصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بأن ويدفمه أن القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما إذ هي موضوعة للاسراع للمضى للقرب • اه

(١) سبق شرح هذا الشاهد بما لا مزيد عليه فأرجع إليه (ص ١٣) من هذا الجزء

الغوير فان قيل فهلا منعتهم كاد من التصرف كما فعلتم ذلك بعسى إذ معناها واحدي قيل له جوابان (احدهما) ان كاد قد يجزى بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل نحو قولك كاد زيد يقوم أمس ويكاد يخرج غدا فلما أريد بها معنى المضى والاستقبال أتى لها بالأمثلة التي تدل على الأزمنة وهو بناء الماضى والمضارع ولما كانت عسى طعما والطمع يختص بالمستقبل فقط اختير له أخف الابقية وهو مثال الماضى ولم تكن حاجة الى تكلف زيادة المضارع (والجواب الثانى) انهم قد غالوا فى عسى فاستعملوها موجبة ولم تأت فى الكتاب العزيز الا موجبة الا فى موضع واحد وهو قوله تعالى (عسى ربه ان يطلقك ان يبده أزواجها منسكن) قال ومنه قول الشاعر

ظننى بهم كعسى وهم بتنوقية يتنازهن جوائز الأمثال (١)

والمراد ظنى بهم كاليقين فلما تناهت عسى فى بابها وكان فيها ما ليس فى كاد أخرجت عن بابها وباب الفعل الى حيز الحروف وجودها وأما قول حسان

ونكاد نكسل أن نجى فراشها فى جسم خربة وحسن قوام (٢)

(١) هذا البيت لابن مقبل وقد استشهد به الرضى ايضا على ان ابا عبيدة قال ان عسى تأتي بمعنى اليقين . وقال ابو حاتم وقطرب . ان عسى تكون شكا مرة وبقينا أخرى كما قال تعالى (عسى ربكم ان يرحمكم) وعسى فى القرآن واجبة قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما هي واجبة من الله تعالى وكل ما فى القرآن من ذلك فهو واجب من الله قال ابو عبيدة ومنه قول ابن مقبل * ظنى بهم كعسى البيت * اى ظنى بهم كيقين ، اه وقد استشكل الرضى ذلك فقال « انه لا يعرف عسى فى غير كلام الله لليقين ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسى اى رجاء مع طمع » اه قال ابن السكيت « الظن يقين والظن شك . ومن اليقين قول ابن مقبل * ظن بهم كعسى البيت * يقول اليقين منهم كعسى وعسى شك » اه فجعل اليقين معنى الظن وعسى للشك على اصلها . وقال ابن الانبارى « عسى لها معنيان متضادان (احدهما) الشك والطمع (والآخر) اليقين قال تعالى (وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم) معناه ويقين ان ذلك يكون وقال بعض المفسرين عسى فى جميع كتاب الله واجبة » وقال غيره عسى فى القرآن واجبة الا فى موضعين فى سورة بنى اسرائيل (عسى ربكم ان يرحمكم) يعنى بنى النضير فارحمهم بهم بل قاتلهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ووقع العقوبة بهم وفى سورة التحريم (عسى ربه ان يطلقك ان يبده أزواج) فابده منهن أزواج ولا بان من احداهن وقال تميم بن ابي مقبل فى كون عسى ايجابا * ظن بهم كعسى البيت * اراد ظن بهم كيقين اه

(٢) هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت الانصارى شاعر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم من قصيدة قالها يفتخر فيها بيوم بدر ويمير الحرب بن هشام بفراره عن أخيه ابي جهل بن هشام وقد حسن اسلامه بعدواستشهد باجناد بن رضى الله عنه ومطلعها .

تلت فؤادك فى المنام خريدة نقى الضجيع بيسار دسام
كالمسك تخلطه بماء سحابة او عاتق كدم الدبيح مدام
نفج الحقية بوصها متضد بلهاء غير وشيكة الاقسام
بنيت على قطن اجم كانه فضلا اذا قدمت مداك رخام

فانه قد قيل ان تكاد فيه زائدة والمراد انها تكسل أن نحى فراشها لهلالها ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد شبه عسى بكاد من قال

عسى الكربُ الذي أُمسيتَ فيه يكونُ وراءهُ فرَجٌ قَريبُ

وكاد بعسى من قال • قد كاد من طول البلى أن يمصحا •

قال الشارح : قد تقدم القول ان الاصل في عسى أن يكون في خبرها أن لما فيها من الطمع والاشفاق وهما معنيان يقتضيان الاستقبال وأن مؤذنة بالاستقبال وأصل كاد أن لا يكون في خبرها أن لان المراد بها قرب حصول الفعل في الحال الا أنه قد تشبه عسى بكاد فينزع من خبرها أن فأما قوله • عسى الهم الذي أُمسيتَ فيه الخ • (١) فالبيت لهديبة بن الخشم والشاهد فيه اسقاط أن من الخبر ورفع الفعل على التشبيه بكاد يقول هذا الرجل من قومه أمر وقد تشبه كاد بعسى فيشغم خبرها بأن فيقال كاد زيد أن يقوم وقد جاء في الحديث « كاد الفقر أن يكون كفرا » وما قولهم

• قد كاد من طول البلى أن يمصحا • (٢) فالبيت لرؤبة وقبله • ربح عفاء الدهر طولاً فامحى •

ونكاد تكسل . . .	(البيت) وبمده .
اما النهار فلا افتر أذكرها	والليل توزعني بها احلامي
اقسمت اناسها واترك ذكرها	حق تغيب في الضرب عظامي
يامن لماذلة تلوم سفاهة	ولقد عصيت الى الهوى لوامي
بكرت الى بسحرة بمدالكري	وتقارب من حادث الايام
زعمت بان المره يقرب يومه	عدم لمعكركر من الاصرام
ان كنت كاذبة الذي حدثني	فنجوت منجى الحارث بن هشام
ترك الاحبة ان يقاتل دونهم	ونجا برأس طمرة ولجام
جرواء تمزع في الغبار كانها	سرحان غاب في ظلال غمام
تذر المناجيج الجياد بقفرة	مر النمول بمحصد ورجام
ملأت به الفرجين فارمدت به	وثوى احبته بشر مقام
وبنو آبيه ورهطه في معرك	نصر الاله به ذوى الاسلام
لولا الاله وجربها لتركنه	جزر السباع ودسنه بجوامي

(١) سبق قريبا شرح هذا الشاهد فارجع اليه

(٢) نسب الشارح هذا البيت لرؤبة وقال ابن السيد في شرح ادب الكاتب واللحى في شرح آيات الجمل انهما لم يرياه في ديوانه وقال البغدادي « ولم ار هذا الرجز في ديوان رؤبة » وروى الشارح البيت الذي قبل الشاهد كما ترى وأنشده اللخمي « ربح عفاء الدهر دأبا وامتعى • ورواه غيره • ربح عفا من بعد ما قد امحى • والربيع المنزل حيث كان وروى بدله « رسم » والرسم أثر الدار ووعفايكون لازما بمعنى درس ويكون متعديا تقول عفت الريح المنزل اي محته والبلى - بكسر الباء والقصر - مصدر بلى الثوب يبلى اذا اخلق وبلى المنزل اذا درس ويمصح - بفتح الياء والصاد - مضارع مصحح - بفتح الصاد ايضا - قال الجوهري « مصحح الشيء مصحوا ذهب وانقطع ومصحح الثوب اخلق » اه ويستشهد

والشاهد فيه دخول أن على كاد تشبيها لها بعسي والوجه سقوطها وصف منزلا بالتقدم وعفو الاثرو يصح في معنى يذهب يقال .صح الظل اذا انتهله الشخص هند قيام الظهيرة فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر لتقارب معنييهما وطريق الحمل والمقاربة ان عسى معناها الاستقبال وقد يكون بعض المستقبل أقرب الي الحال من بعض فاذا قال عسى زيد يقوم فكأنه قرب حتي أشبه قرب كاد واذا ادخلوا أن في خبر كاد فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه عسى ومن قال عسى زيد يفعل فقد أجرى عسى مجرى كان ويجعل الفعل في موضع الخبر كأنه قال عسى زيد فاعلا وقد صرح الراجز عند الضرورة بذلك فقال

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدَلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَاءًا (١)

كما صرحوا في المثل فقالوا عسى النوير أبؤسا ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب ﴾ (أحدها) أن يقولوا عسيت أن تفعل وعسيتا الي عسيتين وعسى زيد أن يفعل وعسيا الي عسين وعسيتا وعسيتا (والثاني) ألا يتجاوزوا عسى أن يفعل وعسى أن يفعلا وعسى أن يفعلوا (والثالث) أن يقولوا عساك أن تفعل الي عسا كن وعسا أن يفعل الي عسا هن وعسائي أن أفعل وعساما ﴿

قال الشارح : اعلم ان عسى في اتصال الضمير بها « على ثلاثة مذاهب » أحدها أن تكون كليس في اتصال الضمير بها واستتاره فيها فنقول « عسيت أن تفعل كذا يا هذا » فالتاء ضمير المخاطب وهو الفاعل والياء قبلها بدل من الالف التي كانت في عسى لانها في موضع متحرك ولما اتصل الضمير بها سكن فغادت

التحاة بهذا البيت على انه جاز اقتران خبر كاد بان قال سيديوه . « وقد جاء في الشعر كاد ان يفعل شبيهوه بعسى قال رؤبة بن عبد كاد . . . البيت * وقد يجوز في الشعر ايضا لعلى ان اقول بمنزلة عسيت ان افعل » اه وقال ابن عصفور « ومن ذلك عند بعض النحويين دخول ان في خبر كاد نحو قول رؤبة * قد كاد . . . البيت * وقول الآخر

كادت النفس ان تفيظ عليه اذ غدى حشور يطة و برود

والصحيح ان دخولها في خبر كاد ضرورة الا انها ليست مع ذلك بزائدة لعمها النصب والزائدة لاتعمل بل هي مع الفعل الذي نصبته بتأويل مصدر وذلك المصدر في موضع خبر كاد على حد قولهم زيد اقبال وادبار اه وكان ابو عمرو والاصمعي يقولان لا يقول عربي كاد ان يفعل وإنما يقولون كاد يفعل وهذا مذهب جماعة النحويين . والجماعة مخطئون قد جاء في الشعر الفصيح منه ما في بعضه مقنع فمن ذلك ما انشده ابن الاعرابي بن يكاد لولا سيره ان يملصا بنه وانشد هو وغيره .

حتى تراه وبه إكداره يكاد ان ينطحه إجماره

وانشد أبو زيد وغيره في صفة كلب .

يرتم انف الارض في ذهابه يكاد ان ينسل من إهابه

وقال ذو الرمة .

وجدت فؤادي كاد ان يستخفه رجيع الهوى من بعض ما يتسذ كر

وقد جاء في البخاري ، « كاد امية - ابن ابي الصلت - أن يسلم » وفي الحديث « كاد الفقرا ان يكون كفرا »

(١) قد شرحنا هذا الشاهد شرحا وافيا فانظره (ص ١٤) من هذا الجزء .

الياء الى أصلها كما كانت وتقول في التثنية عسيما وفي الجمع عسيتم كما تقول استت ولستما ولستم وتقول في المتكلم عسيت أن أفعل وفي التثنية والجمع عسينا وتقول في الغائب زيد عسى أن يفعل فزيد مبتدأ وعسى وما بعدها الخبر وفي عسى ضمير يرجع الى زيد ويظهر ذلك الضمير في التثنية والجمع فتقول الزيدان عسيا أن يقوما وفي الجمع الزيدون عسوا أن يقوموا وفي المؤنث عست وفي التثنية عستا وفي الجمع عسين أن يقمن (الثاني) أن تكون في موضع رفع فاعله فتقول «زيد عسى أن يفعل» فان يفعل في موضع رفع بأنه الفاعل والجملة في موضع خبر المبتدأ وتقول في التثنية الزيدان عسى أن يفعلا وفي الجمع الزيدون عسى أن يفعلوا وتقول في المؤنث هند عسى أن تقوم والهندان عسى أن تقوموا والهندات عسى أن يقمن فعسى في هذا الوجه منحطة عن درجة ليس الاتري أن ليس تتحمل الضمير ويظهر في التثنية والجمع فتقول زيد ليس قائما والزيدان ليسا قائمين والزيدون ليسوا قياما وليست عسى في هذا الوجه كذلك فانها لا تتحمل الضمير ولذلك لا يظهر في تثنية ولا جمع وذلك لغلبة الحرفية عليها وجودها وعدم تصرفها لفظا وحكما أما اللفظ فظاهر وأما الحكم فانها لزمتم طريقة واحدة بأن لا يكون منصوبا بالافعال ولا يقع اما الاضرورة فتقول عسى زيد أن يفعل ولا تقول عسى زيد الفعل وليست ليس كذلك فانه يقع خبرها فعلا واما نحو ليس زيد قائما وان شئت يقوم فلما انحطت عنها مع الظاهر انحطت عنها مع المضمر وأما «الوجه الثالث وهو قولهم عساك أن تفعل وعسا كما أن تفعلوا وعسا كم أن تفعلوا» رمنه قول رؤبة

• ياأبتا علك أو عساك • (١) فذهب سيبويه الى أن الكاف في موضع نصب وأن خبر عسى هنا مرفوع محذوف والكاف في موضع نصب وأن عسى هنا بمنزلة لعل تنصب الاسم وترفع الخبر والخبر محذوف كما أن علك في قولك علك أو عساك خبره محذوف مرفوع والكاف اسمها وهي منصوبة والذي يدل على ذلك انك اذا رددت الفعل الى نفسك قلت عسانى قال عمران بن حطان الخارجي

ولى نفسٌ أقول لها اذا ما تنازعنى لعلنى أو عسانى (٢)

فالنون والياء فيما آخره ألف لا يكون الا نصبا وكان لعسى في الاضمار هذه الحال كما كان للولا في قولهم لولاى ولولاك حال ليست لها مع الظاهر وكما كان للذن مع غدوة حال ليست لها مع غيرها من الاسماء وذهب أبو الحسن الاخفش الى أن الكاف والياء والنون في موضع رفع ووجهه أن لفظ النصب استمير للرفع في هذا الموضع كما استعير لفظ الجر في لولاى ولولاك والقول الثالث قول أبي العباس المبردان الكاف والنون والياء في عساك وعسانى في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمرة فيها مرفوع وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر فيه اسما غير فعل كقولهم عسى الغوير أبوسا وحكي عنه أيضا أنه قدم الخبر لانه فعل وحذف الفاعل اهلم المخاطب كما قالوا ليس الا فاعرفه ،

(١) انظر (ج ٣ ص ١٤٠) تجدهناك شرح هذا الشاهد واقيا

(٢) هذا البيت لعمران بن حطان - بحاء مهلهلة مكسورة فطاء مشددة و بعد ألفه نون - والذي نراه في نسخة

الشرح تحريف . وانظر (ج ٣ ص ١٤٠) تجده شرح هذا الشاهد

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وتقول كاد يفعل الى كدن وكدت تفعل الى كدتن وكدت أفعل وكدنا وبعض العرب يقول كدت بالضم ﴾

قال الشارح : يشير بذلك الى الفرق بين كاد وعسى وان كان تصرفهما يجري على منهاج واحد كسائر الافعال المتصرفه فتقول زيد كاد يفعل فيكون في كاد ضمير مرفوع يعود الى زيد كما كان ذلك في كان من قولك زيد كان قائما والزيدان كادا يقومان والزيدون كادوا يقومون كما تقول ذلك في كان وتقول في المؤنث هند كادت تقوم كما تقول كانت وفي الثننية كادت وفي الجمع كدن لما سكنت اللام لاتصال ضمير الفاعل به سقطت الالف لالتقاء الساكنين وكذلك مع المخاطب والمتكلم (واعلم) انهم قد اختلفوا في ألف كاد أمن الواو هي أم من الياء والامثل أن تكون من الواو وأن تكون من باب فعل يفعل مثل علم يعلم ونظيره من المعتل خفت أخاف وانما قلت انها من الواو لأمور (منها) أن انقلاب الالف اذا كانت عينا عن الواو أضعاف انقلابها عن الياء والعمل انما هو على الاكثر (الثاني) قولهم في مصدره كود زعم الاصمعي انه سمع من العرب من يقول لا أفعل ذلك ولا كودا فقولهم كود في المصدر دليل انه من الواو كما أن القول دليل ان ألف قال من الواو وقولهم في المضارع يكاد دليل ان ماضيه فعل بالكسر نحو خاف يخاف ونام ينام فاذا اتصل ضمير المتكلم أو المخاطب قلت كدت بكسر الفاء لانهم نقلوا كسرة العين الى الفاء ليكون ذلك اشارة على تصرفه ودليلا على المحذوف الأتري انهم لما لم يريدوا في ليس التصرف لم يغيروا حركة الفاء بل أبوها مفتوحة على ما كانت وليس في كسر الفاء دليل انه من الياء كما يمكن في خفت ونمت دلالة انه من الياء وتقول كدنا فيستوى لفظ الاثنين والجمع وحكي سيويه عن بعض العرب كدت بالضم كانه جملة فعل يفعل بالفتح في الماضي والمستقبل مثل ركن يركن وأبي يأبى وفي ذلك دلالة انه من الواو أيضا لان النقل الي فعل بالضم انما يكون من الواو لان الياء فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ والفصل بين معني عسى وكاد ان عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء والطمع تقول عسى الله أن يشفي من يضك تريد ان قرب شفائه مرجو من عند الله مطموح فيه وكاد لمقاربتة على سبيل الوجود والحصول تقول كادت الشمس تغرب تريد ان قربها من الغروب قد حصل ﴾

قال الشارح : قد تقدم الكلام على الفرق بين عسى وكان بما أغنى عن اعادته ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقوله تعالى (إذا أخرج يده لم يكد يراها) على نفى مقاربة الرؤية وهو أبلغ من نفى نفس الرؤية ونظيره قول ذي الرمة :

إذا غيرَ الهجرَ المحبين لم يكد رَسيسُ الهوى من حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ

قال للشارح : قد اضطرت آراء الجماعة في هذه الآية فمنهم من نظر الى المعنى وأعرض عن اللفظ وذلك انه حمل الكلام على نفى المقاربة لان كاد معناها قارب فصار التقدير لم يقارب رؤيتها وهو اختيار الزمخشري والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله (ظلمات بعضها فوق بعض) ومنهم من قال التقدير لم يرها ولم يكد وهو ضعيف لان لم يكد ان كانت على بابها فقد تقضى أول كلامه بآخره وذلك ان قوله لم يرها يتضمن نفى الرؤية وقوله ولم يكد فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان

ومنهم من قال ان يكاد زائدة والمراد لم يرها وعليه أ كثر الكوفيين والذي أراه ان المعنى انه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها والذي يدل على ذلك قول تأبط شرا * فأبت الى فهم وما كدت آتبا * (١) والمراد ما كدت أوب كما يقال سلمت وما كدت أسلم ألا ترى أن المعنى انه آتبا الى فهم وهي قبيلة ثم أخبر ان ذلك بعد ان كاد لا يوجب وعلة ذلك ان كاد دخلت لا فائدة معنى المقاربة في الخبر كاد دخلت كان لا فائدة الزمان في الخبر فاذا دخل النفي على كاد قبلها كان أو بعدها لم يكن الالفى الخبر كالك قلت اذا أخرج يده يكاد لا يراها فكاد هذه اذا استعملت بلفظ الايجاب كان الفعل غير واقع واذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى والقاطع في هذا قوله تعالى (فذبجوها وما كادوا يفعلون) وقد فعلوا الذبح بلا ريب فاما « قول ذى الرمة * اذا غير التأى المحبين الخ * (٢)

(١) ارجع الى شرحنا لهذا الشاهد (ص ١٣) من هذا الجزء

(٢) هذا البيت من قصيدة لذى الرمة مطلعها.

أمنزلتى مى سلام عليك على التأى والنائى يود وينصح

و بعد البيت المستشهد به .

فلا القرب يبدى من هو اها ملامة ولا حبا ان تنزح الدار ينزح

اتقرح ا كباد المحبين كلهم كما كبدى من ذكرمية تقرح

والتأى البعدور سيس الهوى مسه ويرح يزول وهو فعل تام لازم مومية اسم محبوته يقول ان العشاق اذا بعدوا عن يحبون دب السلو اليهم وزال عنهم ما كانوا يقاسون واما انافلم يقرب زواله عنى فكيف يمكن ان يزول وقوله «فلا القرب يبدى الخ» نزحت الدار بعدت يقول ان حبية ولو بعدت الدار لا يتغير بل هو لازم ثابت وقوله «اتقرح الخ» اتقرح الجرح وقال صاحب القاموس القرح — بالفتح ويضم — عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن او بالفتح الآثار وبالضم الالم وكنع جرح وكسمع خرجت به القروح . . . والقرح البثر اذا ترمى الى فساد وحرب شديد يهلك الفصلان اه والنحاة يستشهدون بهذا البيت على ان بعضهم قال ان النفي اذا دخل على كاد تكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالاول . . . قال صاحب اللباب . . . واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال على الصحيح وقيل يكون للاثبات وقيل يكون فى الماضى دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) ويقول ذى الرمة * اذا غير التأى البيت * والجواب انه لئنى مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ «وما كادوا» بل من لفظ «فذبجوها» اه . وقال القالى فى شرح اللباب . «اذا دخل النفي الخ» معناه نفي ما دخل عليه ادراجا له فى الامر العام المعلوم من اللفظة وهو انه اذا دخل النفي على فعل أفاد نفي مضمونه وقيل يكون للاثبات اى لاثبات الفعل الذى دخل عليه كاد فى الماضى وفى المستقبل اما فى الماضى فلقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) والمراد انهم قد فعلوا الذبح واما فى المضارع فلان الشعراء قد خطأوا اذا الرمة فى قوله * اذا غير التأى البيت * وهو انه يؤدى الى ان المعنى ان رسيس الهوى يبرح ويذول وان كان بعد طول عهد فلولا انهم فهموا فى اللفظة ان النفي اذا دخل على المضارع من كاد افاد اثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئهم وجه . . . وقيل يكون فى الماضى للاثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) اذا المعنى قد فعلوا كما ذكرنا ويقول ذى الرمة * اذا غير البيت * اذا المعنى وما برح حبا من قاي . فهذا القائل تمسك بقول ذى الرمة والقائل الاول تمسك بتخطئة الشعراء له ، والجواب انه لئنى مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد ان نفي مقاربة الذبح لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ كادوا بل من لفظ فذبجوها وهذا جواب عن

فقد قيل انه لما أشده أنكر عليه وقيل له فقد برح حبا فغيره الى قوله لم أجد رسيس الهوى وعليه أكثر الرواة وان صحت الرواية الاولى فصحتها محلها على زيادة يكاد والمعنى لم يبرح رسيس الهوى من حبه مية فهذا عليه أكثر الكوفيين والشاعر لا يثقيد بمذهب دون مذهب ومثله قوله

• وتكاد تكسل أن تجيء فراشها • (١) تكاد فيه زائدة فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها واستعمال كاد تقول يوشك زيد أن يجيء ويوشك أن يجيء زيد ويوشك زيد يجيء قال

يوشكُ مَنْ فَرَّ من مَنِيَّتِهِ في بعضِ غِرَاتِهِ يُوافِقُهَا ﴾

قال الشارح : اعلم ان « أوشك يستعمل استعمال عسى » في المقاربة فيقال أوشك زيد أن يقوم فزيد فاعل وأن يقوم في موضع المفعول والمراد قارب زيد القيام ويقال أوشك أن يقوم زيد فتكون أن وما بعدها في موضع مرفوع كما كانت عسى كذلك وقد أسقط من خبرها أن تشبيها بكاد نحو قولك أوشك زيد يقوم قال الشاعر • يوشك من فر الخ • (٢) البيت لامية بن أبي الصلت والشاهد فيه اسقاط أن بعد يوشك تشبيها بكاد كما أسقطت بعد عسى تشبيها بكاد ومعنى يوشك يقارب يقال أوشك فلان أن يفعل كذا اذا قاربه وهو من السرعة من قولهم خرج وشيكا أي سريرا ومنه وشك البين أي سرعة الفراق فقولهم يوشك أن يفعل أي يسرع وضده يبطئ أي يبعد ومعنى أن فيه صحيح لانه في معنى يقرب أن يفعل والفرقة الغفلة عن الدهر ووقوع صروفه أي لا ينجى من المنية شيء فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق يستعمل كاد تقول كرب يفعل وجعل يقول ذلك وأخذ يقول قال الله تعالى (وطفقا يخضعان) ﴾

قال الشارح : اعلم ان هذه الافعال تستعمل بمعنى المقاربة استعمال كاد تقول كرب يفعل كما تقول كاد يفعل بمعنى قرب ولا يكون الظاهر الافعال صريحا ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع في خبر كاد ولم يسمع فيه

القولين المذكورين باننا لانسلم ان النفي الداخل على كاد يفيد الاثبات لاني الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفي المقاربة وليس ما تمسكوا به بشيء اما في الآية فهو ان معناه ان بنى اسرائيل ما قار بوان يفعلوا اللطاب في السؤال ولما سبق في قولهم (أتخذنا هزوا) وهذا التعمت دليل على انهم كانوا الايقار بون فعمله فضلا عن نفس الفعل ونفي المقاربة قد تترتب عليه الفعل وقد لا يترتب واما البيت فكذلك معناه ان حبا لم يقارب ان يزول فضلا عن ان يزول وهو مباينة في نفي الزوال فانك اذا قلت ما كاد زيد يسافر فعناه ابلغ من قولك ما يسافر زيدا أي لم يسافر ولم يقرب من ان يسافر ايضا فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطئة الشراياها « اه .

(١) قدم في هذا الشاهد (ص ٩٢٠) من هذا الجزء

(٢) البيت لامية بن أبي الصلت الثقف وهو من شواهد سيبويه وقال رحمه الله « وتقول توشك أن تجيء فان في موضع نصب كانك قلت قاربت ان تفعل وقد يجوز يوشك يجيء بمنزلة عسى يجيء قال الشاعر • يوشك من فر . . البيت • اه وقال الاعلم : « الشاهد فيه اسقاط ان بعد يوشك ضرورة كما اسقطت بعد عسى . والمستعمل في الكلام اثباتها ، ومعنى يوشك يقارب . يقال . اوشك فلان ان يفعل كذا ويوشك ان يفعله اذا قارب فعله : والشيك السريع الوقوع والقريب . والفرقة الغفلة عن الدهر وصروفه : أي لا ينجى من المنية شيء » اه

أن ولا يمتنع معناه من ذلك اذ كان معناه قرب وأنت لو قلت قرب أن يفعل لكان صحيحا على معنى قرب فعله وهو من قولهم كرب الشيء أى دنا وانه كربان اذا قارب الامتلاء ومنه كربت الشمس أى دنت للغروب « وأخذ وجعل وطلق » كلها بمعنى واحد وهو مقاربة الشيء والدخول فيه ولا يكون الخبر فيها الا فعلا محضا ولا يحسن دخول أن عليه لانهم أخرجوا الفعل فيه مخرج اسم الفاعل ولم يذهبوا به مذهب المصدر فاذا قلت أخذ يفعل أو جعل يفعل كان المعنى انه داخل في الفعل فهو بمنزلة زيد يفعل اذا كان في حال فعل وأخذ وجعل لتحقيق الدخول فيه يقال طفق يفعل كذا بمعنى أخذ في فعله قال الاخفش وبعضهم يقول طفق بالفتح فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما نعم وبئس وضعا للمدح العام والذم العام وفيهما أربع لغات فعل بوزن حمد وهو أصلهما قال ﴿ نعم الساعون في الامر المبر ﴾ وفعل وفعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين وفعل بكسرها وكذلك كل فعل أو اسم على فـمـل ثانيه حرف حلق كشهد ونفذ ، ويستعمل ساء استعمال بئس قال الله تعالى (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا) ﴿

قال الشارح : اعلم أن نعم وبئس فعلان ماضيان فنعم للمدح العام وبئس للذم العام والذي يدل انها فعلان انك تصبر فيهما وذلك انه اذا قلت نعم رجلا زيد ونعم غلاما غلامك لاتصغر الا في الفعل وربما برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حد اتصاله بالافعال قالوا نعمنا رجلين ونعموا رجلا كما تقول ضربا وضربوا ، حكى ذلك الكسائي عن العرب ومن ذلك انه تاحقها تاء التأنيث الساكنة وصلا ووقفا كما تلحق الافعال نحو نعمت الجارية هند وبئست الجارية جاريتك كما تقول قامت هند وقعدت ، وأيضا فان آخرها مبنى على الفتح من غير عارض عرض لها كما تكون الافعال الماضية كذلك الا انها لا يتصرفان فلا يكون منهما مضارع ولا اسم فاعل والعلّة في ذلك انها تضمنتا ما ليس لهما في الاصل وذلك انهما تقلان من الخبر الى نفس المدح والذم والاصل في إفادة المعاني انما هي الحروف فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف كليس وعسى ، هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين ، وذهب سائر الكوفيين الي انها ايمان مبتدآن واحتجوا لذلك بمفارقة الافعال بعدم التصرف فانه قد تدخل عليهما حروف الجر وحكوا ما يزيد بنعم الرجل وانشدوا لحسان بن ثابت

أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ أَخَا قَلْبَةٍ أَوْ مُنْعِمِ الْمَالِ مُصْرِمًا (١)

(١) هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت الانصاري رضى الله تعالى عنه ومطلعها .

لم تسأل الربع الجديد التكلم بمدفع اشداخ فبرقة أظلم

ابى رسم دار الحى ان يتكلمها وهل ينطق المعروف من كان أبى

وقبل البيت المستشهد به .

سأهدى لها في كل عام قصيدة واقعد مكفيا يثرب مكرما

ألسنت بنعم الجار يؤلف بيته لذى العرف ذامال كثير ومعدما

وحكي الفراء ان اعرابيا بشر بمولودة قجيل له نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة وحكوا
 يا نعم المولى ونعم النصير ، فنداؤهم اياه دليل على أنه اسم ، والحق ما ذكرناه وأما دخول حرف الجر
 فعل معنى الحكاية ، والمراد ألسنت بجمار مقول فيه نعم الجار ، وكذلك البوقى ، وأما النداء فعلى تقدير
 حذف المنادى والمعنى يا من هو نعم المولى ونعم النصير كما قال سبحانه (ألا يا سجدوا) والمراد ألا يا قوم
 اسجدوا أو يا هؤلاء اسجدوا « وفيها أربع لغات » نعم على زنة حمد وعلم وهو الاصل ونعم بكسر الفاء
 والمعين ونعم بفتح الفاء وسكون العين ونعم بكسر الفاء وسكون العين وليس ذلك شياً يختص هذين
 الغميين وإنما هو عمل في كل ما كان على فعل مما عينه حرف حلق اسما كان أو فعلا نحو نخذ وشهد فانه
 يسوغ فيهما وفي كل ما كان مثلهما أربعة أوجه ، والعللة في ذلك ان حرف الحلق يستثقل اذا كان مستقلا
 واخرجه كالتهوع فلذلك آثروا للتخفيف فيه وكل ما كان أشد تسفلا كان أكثر استنقالا فن قال
 « نعم وبئس » بكسر العين وفتح الفاء فقد أتى بهما على الاصل وقد قرأ فنعما هي ابن عامر وحزرة
 والسكسائي ، والذي يدل أن هذا البناء هو الاصل انه يجوز فيه أربعة أوجه وذلك انما يكون فيما كان على
 فعل مما عينه حرف حلق وأيضا فانه لا يخلو من أن يكون فعل أو فعل أو فعل فلا يكون فعل بالفتح اذ لو
 كان مفتوح العين لم يجز اسكانه نظمة الفتحه الا ترى انهم لم يقولوا في نحو جبل وحمل جبل وحمل كما قالوا
 كتف وعضد في كتف وعضد وكسر أولهما دليل على أنه فعل دون فعل بالضم لان الثاني لو كان مضموما
 لم يجز كسر الاول لانه لا كسرة بعده فيكسر الاول للكسرة التي بعده وليس في أبنية الثلاثي من الأفعال
 الماضية التي تسمى فاعلوها الا هذه الأقسام الثلاثة فصح بما ذكرناه أنه فعل مثل علم ومن قال نعم
 بكسر الفاء والمعين أتبع للكسر الكسر لان الخروج من الشيء الى مثله أخف من الخروج الى ما يخالفه

وندمان صدق تخطر الخير كفه	اذا راح فياض العشيات خضرمنا
وصلت به ركني ووافق شيمتي	ولم الكعضا في الندامى ملوما
وابقى لنا من الحروب ورزوها	سيوفا وأدراعا وجما عرمرما
اذا اغبر آفاق السماء وأحملت	كأن عليها ثوب مصب مسهما
حسبت قدور الصاد حول بيوتنا	قنابل دها في الحلة صيما
يظل لديها الواغولون كأنما	يوافون بجرامن سميحة مفعما
لنا حاضر فعم وباد كأنه	شاريخ رضوى عزة وتكرما
متى ماترنا من ممد بمصبة	وغسان تمنع حوضنا ان يهدما
اذا استدبرتنا الشمس درت متوتنا	كان عروق الجوف ينضجن عندهما
ولتنا بنى العنقاء وابنى محرق	فاكرم بنا خلا وأكرم بنا ابنا

والشاهد في البيت قوله « بنعم الجار » فان حرف الجر داخل على محذوف أي بمقول فيه نعم الجار لحذف القول وبقى
 المحكى به . وذهب صاحب اللباب الى انه من باب حذف الموصوف غير القول قال تقديره بجمار نعم الجار فالجر في
 الحقيقة دخل على الموصوف المقدر لاعلى الصفة ولا فرق بين التقديرين فان كلامهما يحوج الى ارتكاب ما لا يجوز الا
 للضرورة فندبروا الله بصمك

ومن ذلك منين ومنخر بكسر الميم اتباعا لما بعدها وعليه قراءة زيد بن علي والحسن ورؤية (الحدقة) بكسر الدال ومن قال نعم بفتح النون وسكون العين فانه أسكن العين تخفيفا كما قالوا في كتف كتف وفي نخذ نخذ وقد قرأ يحيى بن وثاب (فنعم عقي الدار) ومنه قول الشاعر

فان أهجه يصخر كاضجر بازل من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه (١)

أراد ضجر ودبرت فأسكن تخفيفا ومن قال نعم بكسر النون وسكون العين وهي اللفظة الغامضة فانه أسكن بعد الاتباع كما قالوا في ابل ابل وعليه أكثر القراء ، وقد يستعمل ساء استعمال بشس بمعنى الهم فيقال ساء رجلا زيد كما تقول بشس رجلا زيد فيكون في ساء ضمير مستتر يفسره الظاهر كما يكون في بشس وهو من ساءه الشيء يسوءه ضد سره فاذا نقلته الى معنى بشس نقلته الى فعل بضم العين وصار لازما بعد أن كان متمديا فيصير تقديره سوء مثل فقه وشرف وانا قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حد طال « قال الله تعالى (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا) » وقال قوم : لك أن تذهب بسائر الافعال الى مذهب نعم وبشس فتحولها الى فعل فتقول علم الرجل زيد وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه واذا تعجبت فهو مثل نعم الرجل زيد تمدح وأنت متعجب ، وحكي عن الكسائي انه كان يقول في هذا قضي الرجل ودعو الرجل اذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء قال الله تعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) وقال (وحسن أولئك رفيقا) وكل ما كان من ذلك بمعنى نعم وبشس يجوز نقل حركة وسطه الى أوله وان شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فتقول ظرف الرجل زيد وظرف الرجل زيد فن قال ظرف فأصله ظرف فنقل الضمة الى الظاء للايزان بالمراد والاصل ومن قال ظرف بفتح الظاء لم ينقل وتركما على حالها ثقة بدليل الحال كما قال

فقلت اقتلوا عنكم بزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل (٢)

(١) انشده شاهد اعلى انهم قد يخففون السكامة التي ككتف باسكان العين مع ابقاء فتحة الفاء على ما كانت والاستشهاد لقوله ضجر ودبرت فان اصلهما بوزان علم فلما اراد التخفيف سكن الثاني منهما . وهذا ظاهر ان شاء الله تعالى .

(٢) هذا البيت من قصيدة للاخطل التنجلى مدح بها خالد بن عبدالله بن اسيد بن ابي العيص بن امية وكان احد اجواد العرب في الاسلام . وقيل .

وجاهوا ببيسانية هي بعدما	يعل بها الساق ألد وأسهل
فتوقف احيانا فيفصل بيننا	غناه مغن اوشواء مرعبل
فلذت لمزقاح وطابت لشارب	وراجني منها مراح واخيل
فالبثتنا نشوة لحقت بنا	توابها مما نعل ونهبل
تذب دببيا في العظام كانه	ديب نعال في نقا يتهيل
فقلت اقتلوا عنكم بزاجها	واطيب بهامقتولة حين تقتل

ويسان هي بلدة بغور الشام تنسب اليها الخمر والعسل الشرب الثاني والشواء الكباب والمرعبل المقطع والمراح —

يروي بفتح الحاء وضمها ولا تنتقل حركة وسطه الى أوله الا اذا كان بمعنى نعم وبشس ،
 ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وفاعلها إما مظهر معرف باللام أو مضاف الى المعرف به ، وأما
 مضمرة مبرز بشكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم وذلك قولك نعم صاحب
 أو نعم صاحب القوم زيد وبشس الغلام أو بشس غلام الرجل بشر ونعم صاحباً زيد وبشس غلاماً بشر﴾
 قال للشارح : قد ثبت بما ذكرناه كون نعم وبشس فعلين واذا كانا فعلين فلا بد لكل واحد منهما من
 فاعل ضرورة انعقاد الكلام واستقلال الفائدة « وفاعلاهما على ضربين (أحدهما) أن يكون الفاعل اصماً
 . ظهراً فيه الالف واللام أو مضافاً الى ما فيه الالف واللام (والضرب الآخر) أن يكون مضمراً فيفسر
 بشكرة منصوبة . مثال الاول نعم الرجل عبد الله وبشست المرأة هند والمضاف الى ما فيه الالف
 واللام نحو نعم غلام الرجل عمرو وبشس صاحب المرأة بشر ، فالالف واللام هنا لتعريف الجنس
 وليست للعهد إنما هي على حد قولك أهلك الناس الدرهم والدينار وأخاف الاسد والذب ولست تعني
 واحداً من هذا الجنس بعينه إنما تريد مطلق هذا الجنس من نحو قوله تعالى (ان الانسان لفي خسر)
 ألا ترى انه لو أراد معينا لما جاز الاستثناء منه بقوله (الا الذين آمنوا) ولو كانا للعهد لم يجز وقوعه فاعلاً لنعم
 أو بشس لوقلت نعم الرجل الذي كان عندنا أو نعم الذي في الدار لم يجز وقول صاحب الكتاب «وفاعلها
 أما مظهر معرف باللام أو مضاف الى المعرف به» يريد تعريف الجنس لا غير وأما اطلاقه فليس
 بالجد «فان قيل» ولم لا يكون الفاعل اذا كان ظاهراً الاجنسا قيل لوجهين (أحدهما) ما يحكي عن الزجاج انهما
 لما وضعا للمدح والذم العام جعل فاعلها عاماً ليطابق معناها اذ لوجعل خاصاً لكان تقضياً لغرض
 لان الفعل اذا أسند الى عام عم واذا أسند الى خاص خص وقد تقدم نحو ذلك في الخطبة ، (الوجه الثاني)
 انهم جعلوه جنساً ليبدل ان المدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس فاذا قلت نعم الرجل
 زيد اعلمت أن زيدا المدوح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم ، واذا قلت نعم الظريف
 زيد دللت بذكر الظريف أن زيدا مدوح في الظراف من أجل الظرف ولوقلت نعم زيد لم يكن في اللفظ
 ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح لان لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع ولفظ

بالكسر — السرور والاختيل الخلاء والمجب ونشوتها رائحتها والنشوة السكر ايضاً وتوابها مالق من كسرهما
 والنهل الشرب الاول ونمال — بالكسر — جمع نمل والنقا الكشيبة من الرمل ويتهيل يتصبب والاستشهاد
 بالبيت على ان حب — فيمارواه الشارح — للمدح والتعجب واصلها بضم العين لتحويل الالف الى المدح فان نقلنا حركة
 العين الى الفاء بعد حذف حركتها صار حب بالضم وان حذفنا ضمة العين صار حب بالفتح ، والادغام في الحالين واجب
 لاجتماع المثليين والاول منهما ما كنى ، وفاعلها الضمير المؤنث المحرور بالياء لان هذه الصيغة تمجيدية لكونها بمعنى احب
 بها ويدل لذلك روايتنا «واطيب بها» قال ابن الحاجب «مقتولة تصب على الحال من الضمير في بها وبها فاعل حب زيدت
 فيه الباء على غير قياس كقوله (كفى بالله شهيداً) وقال صاحب التخمير الباء في بها ههنا للتعجب ونظيره قولهم كفك
 بزيدر جلا وقال ابن السراج الباء دخلت لانها دليل التعجب كما قالوا انك من رجل عالم لم تسقط من لانها دليل التعجب
 وقيل هي كالباء في كفى بالله ومقتولة حال ، اه

زيد أيضا لا يدل اذ كان اما علما وضع للفرقة بينه وبين غيره فأسند الى اسم الجنس ليدل انه ممدوح أو مذموم في نوع من الانواع، والمضاف الى مافيه الالف واللام بمنزلة مافيه الالف واللام يعمل نعم وبئس فيه كما يعمل في الاول وانما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين اذ كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع لانهم يقصدون بهما الاحتماء على الاشخاص وما في هذا الحكم واحد « الثاني وهو ما كان فاعله مضمرًا قبل الذكّر فيفسر بنكرة منصوبة » نحو قولك نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو ففي كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل أن يتقدمه ظاهر فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير في تبينه بمنزلة تقدم الذكّر له والاصل في كل مضمر أن يكون بعد الذكّر والمضمر ههنا الرجل في نعم رجلا والغلام في بئس غلاما استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرتها لان كل مبهم من الاعداد انما يفسر بالنكرة المنصوبة ونصب النكرة هنا على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول لان الفعل فيه ضمير فاعل وانما خصوا بهذا ابوابا معينة « فان قيل » فلم خصت نعم وبئس بهذا الاضمار فيهما قيل لان المضمر قبل الذكّر على شريطة التفسير فيه شبه من النكرة إذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى يفسر وقد بينا ان نعم وبئس لاتليهما معرفة محضة فصارع المضمر هنا مافيه الالف واللام من أسماء الاجناس فان قيل فما الفائدة في هذا الاضمار وهالا اقتصروا على قولهم نعم الرجل زيد . قيل فيه فائدتان (احدهما) التوسع في اللغة (الاخرى) التخفيف فان لفظ النكرة أخف مما فيه الالف واللام ، وقد جاء فاعل نعم وبئس على غير هذين المذهبين قالوا نعم غلام رجل زيد فرفعوا بنعم النكرة المضافة الى مالا ألف ولا لام فيه زعم الاخفش أن بعض العرب يقول ذلك وأنشد لحسان بن ثابت وقيل هو لكثير بن عبد الله النهشلي

فَنِعَمَ صَاحِبِ قَوْمٍ لاصِلًا لَهُمْ وَصَاحِبِ الرَّكْبِ عَثَانَ بْنَ عَفَّانَا (١)

(١) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت فقال قوم منهم السيرافي في شرح آيات الايضاح انه لكثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الفريرة قال العيني « وقد راجعت ديوانه فلم اجده فيه » وقال جماعة هو لحسان بن ثابت الانصاري قال البغدادي « وقد راجعت ديوان حسان فلم اجده » ونحن قد راجعنا ديوان حسان ايضا فلم نجده . ونسبه ابو حاتم في كتاب الاصلاح الى اوس بن مفراموذ كرقبه .

ضحوا بابا شحط عنوان السجود به يقطع الليل تسيحا وقرآنا

وهذا خاطف فان هذا البيت الذي زعم انه قبل البيت الشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت في رثاء امير المؤمنين عثان بن عفان ومطلعها .

من مره الموت صرفا لامزاج له فليات مأسدة في دار عثانا

وليس في هذه القصيدة هذا البيت الشاهد . . ويستشهد بهذا البيت على انه قد جاء قليلا فاعل نعم نكرة مضافة الى مثلها قال المرادي في شرح التسهيل . « حتى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة فيقال على هذا نعم امرؤ زيد ونعم صاحب قوم عمرو ووافق الاخفش في كون الفاعل نكرة مضافة الى هذا ونحوه اشار (ابن مالك) بقوله . « وفاعل في الغائب » ونقل اجازة كونه نكرة عن الكوفيين وابن السراج ومنع ذلك عامة النحويين الا في الضرورة لقوله * فنعم صاحب قوم . . البيت * وقد كان يمكن تأويل هذا البيت على حذف التمييز لولا ان الاخفش حكى ان ذلك لغة للعرب . وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة . وليس كما زعم بيل

قال أبو علي . وذلك ليس بالشائع ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لأن المرفوع بنعم وبئس لا يكون إلا دالا على الجنس لو قلت أهلك الناس شاة وبغير لم يدل على الجنس كما يدل عليه للشاة والبعبور ولو نصبت صاحب قوم في غير هذا البيت على التفسير لجاز كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك نعم رجلا ولكنه ضعيف ههنا مطلقك في قولك وصاحب الركب عثمان والمرفوع لا يعطف على المنصوب وكأن الذي حسن ذلك في البيت قوله وصاحب الركب لما عطف عليه ما فيه الالف واللام دل على انهما في المعطوف عليه مراده لأن المعنى الواحد فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيذا فيقال نعم للرجل رجلا زيد قال جرير

تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا فِيمَ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا ﴿

قال الشارح: قد اختلف الأئمة في هذه المسئلة فنع سيبويه من ذلك وأنه لا يقال « نعم الرجل رجلا زيد » وكذلك السيرافي وأبو بكر بن السراج وأجاز ذلك المبرد وأبو علي الفارسي واحتج في ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر وأيضا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بان الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي الا كذلك ، وحجة المبرد في الجواز الفلو في البيان والتأكيذ والاول أظهر وهو الذي أراه لماذا كرهناه فاما بيت جرير وهو:

• تزود مثل الخ • (١) فانه أفشده شاهدا على مادعى من جواز ذلك فانه رفع الزاد المعرف

ورد ولكنه أقل من المضاف ومنه قوله .

وسلمى اكل الثقلين حسنا وفي اثوابها قر وريم
نياف القرط غراء التنايا وريد للنساء ونعم تيم

والتيم الضجيج والضحجة . واجاز بعض النحويين ان يكون فاعل نعم وبئس مضافا الى ضمير ما فيه الالف واللام فاجاز « القوم نعم صاحبهم أنت » وينشد * فنعم اخوا هيجوا ونعم شهابها • قال بعضهم . والصحيح المنع وهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه « اه وقال ابن بري . « زعم الاخفش ان قوما من العرب يرفعون النكرة المضافة الى ما ليس فيه الالف واللام بنعم قال ابو علي ولا يجوز ذلك على مذهب سيبويه لأن المرفوع بنعم لا يكون دالا على الجنس ولو قلت أهلك الناس شاة وبغير لم يدل على الجنس كما دلت عليه الشاة والبعبور ولا يجوز صاحب قوم بالنصب لقوله وصاحب الركب ولا يعطف مرفوع على منصوب ولا يكون معطوفا على مضمر في نعم لانه مضمر يحتاج الى التفسير فكانه لم يتم فلا يجوز اظهاره ولا تأكيذه ولا المعطف عليه واذ قبح المعطف على المضمر المرفوع بالفعل دون تأكيذه فان لا يجوز هذا أولى لما بيناه « اه وقال ابو علي « اعلم ان العرب تجعل ما ضيف الى ما ليس فيه الف واللام بمنزلة ما فيه الالف واللام فترفعه كما ترفع ذلك فتقول نعم اخو قوم زيد وقال * فنعم صاحب قوم . . . البيت هو بمنزلة ما فيه الالف واللام فترفعه كما ترفع ذلك صاحب قوم قلت لا يكون ذلك لانك لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة وهذا ضعيف ولو قلت نعم رجلا في الدار وزيد لم يجوز لانه ليس قبل زيد شىء . بمعطف عليه لان في الدار ليس باسم ورجلا نكرة منصوبة « اه

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير مدح بها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز بن مروان وقبله .

بالالف واللام بانه فاعل نعم وزاد ابيك هو المخصوص بالمدح وزادا تمييز وتفسير والقول عليه انا لانسلم ان زادا منصوب بنعم وانما هو مفعول به لتزود والتقدير تزود زادا مثل زاد ابيك فينا فلما قدم صفة عليه نصبها على الحال ويجوز ان يكون مصدرا مؤكدا محذوف الزوائد والمراد تزود تزودا وهو قول الفراء ويجوز ان يكون الزاد تمييزا لقوله مثل زاد ابيك فينا كما يقال لى مثله رجلا، وعلى تقدير ان يكون العامل فيه نعم فان ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال أبو بكر بن السراج ومابنت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا ومثله قول الاسود بن شعوب

ذَرَانِي أَصْطَلِحْ يَا بَكْرُ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامِ

تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ وَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

قوله من رجل تهام كقوله رجلا لان من تدخل على التمييز وذلك كله من ضرورة الشعر فاعرفه ،

وسدت الناس قبل سنين عشر	كذلك ابوك قبل العشر سادا
وثبت الفروع فهن خضر	ولو لم تحي أصلهم لبادا
تزود مثل زاد ابيك . . .	(البيت) وبعده .
فما كعب بن مامة وابن اروي	بأجود منك يا عمر الجوادا
وتبنى الحمد يا عمر بن ليلى	وتكفى المحمل السنة الجمادا
يعود الحلم منك على قریش	وتفرج عنهم الكرب السدادا
وتدعو الله مجتهدا ليرضى	وتذكر في رعبتك المعادا

والاستشهاد بالبيت على انه قد يحىء بعد الفاعل الظاهر تمييز للتوكيد . قال ابن جني فى الخصائص . « ان الرجل من قولهم نعم الرجل ف بدغير المضمر فى نعم اذا قلت نعم رجلا زيد لان المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظا به ولذلك قال سيويه هذا باب ما يعمل فى المعرف الامضمر الى اذا فسر بالكرة نحو نعم رجلا زيد فانه لا يظهر ابدا واذا كان كذلك علمت زيادة الزاد فى قول جرير * تزود مثل زاد ابيك . . البيت * وذلك ان فاعل نعم مظهر فلا حاجة به الى ان يفسر فهذا يسقط ما قاله البردء * هـ وقال المرادى فى شرح التسهيل . منع سيويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر واجاز ذلك المبرد والفارسي قال المصنف وهو الصحيح : اه ومن اجاز ذلك ابن السراج ويفصل بعضهم بين التمييز الذى يفيد فائدة لا يفيد الفاعل وبين التمييز الذى لا يحىء بفائدة جديدة فيجيز فى الحالة الاولى نحو نعم الرجل رجلا فارسا زيدا وانما حمل سيويه على منع هذا الجمع ان التمييز فى اصله انما يؤتى به لدفع الابهام والابهام وانت ترى ان هذين لا يوجدان مع كون الفاعل اسما مظهر افأى حاجة بنا الى التمييز حينئذ : نعم قد وردت آيات من الشعر ظاهرها اجازة ذلك ولكن محملها على الضرورة فان الشعر بابها . مثل ذلك قول جرير

والتعاقبون بشس الفحل فحهم

وقول الشاعر نعم الفتاة فتاة هند لو بذات رد التحية نطقا او بايماء

فاما ما ذكره من قول الحرث بن عباد . « نعم القليل قليلا صاح بين بكر وتغاب » فهو متناول بما قال ابو حيان : « وعندى تأويل غير ما ذكره وهو اقرب . وذلك ان يدعى ان فى نعم وبشس ضميرا . وفحلا وفتاة وزادا تمييز لذلك الضمير وتأخر عن المخصوص على جهة الندور فالفحل والفتاة والزاد هي المخصوصة وفحاهم وزاد ابيك ابدال من المرفوع قبلها » اه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وقوله تعالى فتهاهى نعم فيه مسند الى الفاعل المضمر ومميزه ما وهى نكرة لاموصولة ولا موصوفة والتقدير نعم شيئاها﴾

قال للشارح: اعلم ان ما قد تستعمل نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة على حد دخولها في التعجب نحو ما أحسن زيدا والمراد شئ أحسنه وذلك من الاستعمال قد يفسر بها المضمر في باب نعم كما يفسر بالنكرة المحضة فيقال نعم ما زيد أى نعم الشئ شيئا زيد وقوله تعالى (ان تبدوا الصدقات فتهاهى) هنا بمعنى شئ وهى نكرة فى موضع نصب على التمييز مبينة للضمير المرتفع بنعم والتقدير نعم شيئاها أى نعم الشئ شيئاها فهى ضمير الصدقات وهو المقصود بالمدح ، ومثله قوله تعالى (ان الله نعم اعظكم به) فما فى موضع نصب تمييز للمضمر ويعظكم به صفة للمخصوص بالمدح وهو محذوف والتقدير نعم الشئ شيئا يعظكم به أى نعم الوعظ وعظا يعظكم به وحذف الموصوف على حد قوله (من الذين هادوا يجرفون الكلم عن مواضعه) والمعنى قوم يجرفون (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) أى قوم ، وكان الكسائي يميز نعم الرجل يقوم وقام وعندك والمراد رجل يقوم ورجل قام ورجل عندك ومنع ابن السراج من ذلك وأباه واحتج بان الفعل لا يقوم مقام الاسم وانما تقام الصفات مقام الاءاء لانها أسماء يدخل عليها ما يدخل على الاءاء ، وان جاء من ذلك شئ فهو شاذ عن القياس فسبيله أن يحفظ ولا يقاس عليه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وفى ارتفاع المخصوص مذهبان (أحدهما) أن يكون مبتدأ خبره ما تقدمه من الجملة كان الاصل زيد نعم الرجل (والثانى) أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فالاول على كلام والثاني على كلامين﴾

قال الشارح: اعلم أن المخصوص بالمدح أو القم عبد الله مثلا من قولك نعم الرجل عبد الله وفى ارتفاعه وجهان (أحدهما) أن يكون مبتدأ وما تقدم من قولك نعم الرجل هو الخبر وانما آخر المبتدأ والاصل عبد الله نعم الرجل كما تقول مررت به المسكين تريد المسكين مررت به ، وأما الراجع الى المبتدأ فان الرجل لما كان شائما ينظم الجنس كان عبد الله داخلا تحته إذ كان واحدا منه فارتبط به والقصد بالمائد ربط الجملة التى هى خبر بالمبتدأ ليعلم أنها حديث عنه فصار دخوله تحت الجنس بمنزلة الذكر الذى يعود عليه فأجروا الذكر المعنوى مجرى الذكر اللفظى ومثله قول الشاعر

فَأَمَّا صُدُورٌ لَا صُدُورَ جِعْفَرٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا (١)

فالصدور مبتدأ وقوله لا صدور جعفر جملة فى موضع الخبر ولما كان النفى عاما شمل الصدور الاول ودخل الاول تحته فصار لذلك بمنزلة الذكر المائد ونحوه قول الآخر

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ (٢)

(١) لم اجد من نسب هذا البيت الى احد وستعلم ما فيه فى شرح الشاهد الذى بعده

(٢) البيت للحرث بن خالد الحزومى وهو مما هجا به قديما بنى اسد بن ابى العيص بن امية بن عبد شمس

وقبل هذا البيت .

وانما آخر المبتدأ وحقه أن يكون مقدما لامرين (أحدهما) انه لما تضمن المدح العام أو الذم جرى مجرى
حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد فكما أن حروف الاستفهام متقدمة فكذلك ما أشبهها (الامر الثاني)
أنه كلام يجرى مجرى المثل والامثال لاتنبر وتعمل على ألفاظها وان قاربت... اللحن والوجه الثاني من
وجهي رفع المخصوص أن يكون عبد الله في قولك نعم الرجل عبد الله خير مبتدأ محذوف كأنه
لما قيل نعم الرجل فهم منه ثناء على واحد من هذا الجنس فقيل من هذا الذي أنى عليه فقال عبد الله
أى هو عبد الله وهذا من المبتدئات التي تقدر ولا تظهر فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل له موضع من
الاعراب وهو الرفع بأنه خبر عن عبد الله ويكون الكلام جملة واحدة من مبتدأ وخبر وعلى الوجه الاخر
يكون جملة بين جملة أولى فعلية لاموضع لها من الاعراب وجملة ثانية اسمية كالمفسرة للجملة الاولى
وايست احدهما متعاقبة بالأخرى تماق الخبر كما كانت الاولى كذلك « فلأولى على كلام واحد والثانية
على كلامين » ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب . ﴿ وقد يحذف المخصوص اذا كان معلوما كقوله عز وجل (نعم العبد)
أى نعم العبد أيوب وقوله (فنعم الماهدون) أى فنعم الماهدون نحن ، ﴿
قال الشارح : « الاصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان الا أنه قد يجوز اسقاطه وحذفه اذا
تقدم ذكره أو كان في اللفظ ما يدل عليه وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفا قال الله تعالى (نعم
العبد إنه أواب) والمراد أيوب عليه السلام ولم يذكره لتقدم قصته وقال (والارض فرشناها فنعم الماهدون)
أى فنعم الماهدون نحن وقال تعالى (فقد رنا نعم القادرون) أى نحن وقال تعالى (ولنعم دار المتقين) أى
دارهم وقال (فنعم عقبى الدار) أى عقباهم وقد جاء مذكورا قال (بئس ما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا) فإن
يكفروا في موضع رفع بأنه المخصوص بالذم أى كفرهم ، وفي جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنه

فضحتم قريشا بالفرار وانتم قدون سودان عظام المناكب

وقوله « ولكن سيرا الخ » فلكن اسمها محذوف وسيرامفعول مطلق عاملة محذوف وهو خبر لكن أى والكنكم تسيرون
سيرا ويجوز ان يكون سيرا اسم لكن والخبر محذوف أى ولكن لكم سيرا وفي عراض جار مجرور يتعلق بتسيرون
المحذوف وهو جمع عرض - بضم العين وسكون الراء وآخره ضاد معجمة - ومنناه الناحية والمراد كبا
او مشاة وقيل ركاب الابل لازينة . والقصد - بضم القاف والميم وتشديد الدال - الطويل وقيل الطويل العنق والسودان
اراد به الاشراف وهو جمع سود الذى هو جمع اسود وهو اقل من السيادة ويروى « سيدان » واصل كلام الشارح
لابن جنى حيث يقول في قول الشاعر .

ألا ليت شمري هل الى أم معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبر

هو بمنزلة قولهم « نعم الرجل زيد » وذلك ان الصبر عنها بعض الصبر لاجمعه وقوله فلا صبر نفي للجنس اجمع فدخل
الصبر عنها وهو البعض في جملة ما نفي من الجنس كما ان زيدا بعض الرجال فاما البيت الآخر « فاما الصدور لا صدور الجعفر
.. الخ » فالثاني هو الاول سواء وكذلك قول الآخر « فاما القتال لا قتال لديكم الخ » فالثاني هو الاول
وكلاهما جنس . اه

مرفوع بالابتداء وما تقدم الخبر لان المبتدأ قد يذف كثيراً اذا كان في اللفظ ما يدل عليه وأما حذف المبتدأ والخبر جميعا فبعيد فأعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب • ﴿ ويؤنث الفعل ويشي الاسمان ويجمعان نحو قولك نعمت المرأة هند وان شئت قلت نعم المرأة وقالوا هذه الدار نعمت البلد لما كان البلد الدار كقولهم من كانت أمك وقال ذو الرمة

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجَاهُ مُجْفَرَةٌ دَهَائِمُ الزَّوْرِ نِعْمَتٌ زَوْرَقُ الْبَلَدِ

وتقول نعم الرجلان أخواك ونعم الرجال إخوانك ونعمت المرأتان هندودعد ونعمت النساء بنات عمك ﴿ قال الشارح . اعلم أن نعم وبئس اذا وليهما مؤنث كنت مخيرا في الحلق دلامة التأنيث بهما وتركها فنقول « نعمت الجارية هند » وبئست الامة جاريتك وإن شئت قلت نعم الجارية هند وبئس الامة جاريتك ، فان قيل فن أين حسن إسقاط علامة التأنيث من نعم وبئس إذا وليهما مؤنث ولم يحسن ذلك في غيرهما من الافعال قيل أما من ألحق علامة التأنيث فأمره ظاهر وهو الايدان بأنه مسند الى مؤنث قبل الوصول اليه كما يكون في سائر الافعال كذلك من نحو قمت هند ومن أسقطها فعلة ذلك أن الفاعل هنا جنس والجنس مذكر فاذا أنت اعتبر اللفظ واذا ذكر حمل على المعنى وعلى هذا تقول « هذه الدار نعمت البلد » فتؤنث لانك تعنى دارا فهو من الحمل على المعنى « ومثله قولهم من كانت أمك » فتؤنث ضمير من لانه في معنى الام فأما قوله • أوحرة عيطل الخ • (١) فالشاهد فيه قوله نعمت زورق البلد أنث

(١) هذا البيت من قصيدة لذي الرمة مدح بها بلال بن أبي بردة . وقبله

ومثل آجن قفر محاضره خضر كواكبه ذى عرمض لبد
فرجت عن خوفه الظلماء يحملني غوج من العبد والاسراب لم ترد
باق على الابن يعطى ان رفعت به ممجا رفاقا وان يخرق به يخذ
اوحرة . . . (البيت) وبعده

لانت عريكتها من طول ماسمعت بين المساوز تنآم الصدى الفرد
حنت الى نعم الد هنا فقلت لها امي بلالا على التوفيق والرشد

النهل المورد والواقية واورب والآجن الماء المتغير الطعم واللون واجن الماء يأجن من باب ضرب ونصر اجنا و اجونا وحي آجن من باب فرح والمحاضر جمع محضر بزنة جعفر وهو المرجع الى المياه وكوكب الشيء معظمه والعرمض — بزنة جعفر — الطحلب وهو الاخضر الذي يعلو الماء والبد المتلبد المتراكب بعضه على بعض والظلماء مفعول فرجت وجملة يحملني حال من ناه فرجت . والنوج — بفتح العين المعجمة وسكون الواو وآخره جيم — اللين المعاطف من الابل والحيل . والميد — بكسر العين المهملة — فحل منجب من الابل . والاسراب جمع سرب وهو القطيع من القطا والظباء والوحش والنساء . والابن التعب والكلال والاعياء . والمهج — بفتح الميم وسكون العين بعدها جيم — سرعة السير والرفاق — بضم الراء — الرفيق . ونخرق — بفتح الراء — مضارع خرق بكسرها اذا عمل شيئا فلم يرفق به والاسم الخرق — بالضم — وهو العنف . ويخذ من الوخذ وهو ضرب من السير والعريكة الخلق . والتنآمفعال من التثيم وهو صوت فيه ضمف كالآنين . والصدى ذكر اليوم الفرد — بكسر الراء — المتطرب في صوته . . .

الفعل مع انه مسند الى مذكر وهو زورق البلد لانه يريد به الناقة فأنت على المعنى كما أنت مع البلد في قوله نعمت البلد حين أراد به الدار، والحرة الكريمة، والهيطة الطويلة العنق، وثبجاء عظيمة السنام، والجفرة العظيمة الجنب يقال فرس مجر وناقة مجفرة اذا كانت عظيمة المحزم ودعائم الزور قوائمها وصفها بانها عظيمة القوائم وكفى عن ذلك بدعائم الزور والزور أعلى الصدر وانتصب دعائم الزور على التشبيه بالمفعول به فهو من باب الحسن الوجه وقيل انتصابه على التمييز وهو ضعيف لانه معرفة، والتمييز لا يكون معرفة وقيل انما حسن اسقاط علامة التأنيث من نعم وبئس اذا وايهما المؤنث من قبل أن المرفوع بهما جنس شامل فجرى مجرى الجمع والفعل اذا وقع بعده جماعة المؤنث جاز تذكر الفعل كقوله تعالى (وقال نسوة في المدينة) فصار قولك نعم المرأة بمنزلة نعم للنساء فلها حسن التذكير في هذين الغماين ولم يحسن في غيرهما من الافعال وتقول «نعم الرجال أخوك ونعم الرجال أخوتك» فالرجلان فاعل نعم وهو جنس وليست الالف واللام للمهد والمراد نعم هذا الجنس اذا ميزوا اثنين اثنين ونعم هذا الجنس اذا ميزوا جماعة جماعة وكذلك تقول نعمت المرأتان هند ودعد ونعمت النساء بنات عمك واذا قلت نعم رجلين أو نعم رجلا كان منصوبا على التمييز والفاعل مضر كقولك نعم رجلا وهذا انما يصلحه ويفسده التقدير والاعتقاد فان اعتقد في الالف واللام العهد امتنع ذلك لان فاعل نعم وبئس لا يكون خاصا وان اعتقد فيهما الجنس والشمول جاز وعلى ذلك تقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف يجعل العمر جنسا لكل من له هذا الاسم وكذلك الحجاج فاعرفه

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل وقوله عز وجل (ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا) على حذف المضاف أي ساء مثلا مثل القوم ونحوه قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) أي مثل الذين كذبوا ورثي أن يكون محل الذين مجرورا صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم﴾

قال الشارح: «حق المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من جنس فاعله» لانه اذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق والمخصوص إما أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر فيلزم أن يكون من جنسه ليدل عليه بمومه ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع اليه واما أن يكون خبر مبتدأ محذوف فيكون كالتفسير للفاعل واذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيرا له. م أن المراد بنعم الرجل زيد أنه محمود في جنسه، واذا قلت بئس الرجل خالد كان المراد به انه مذموم في جنسه واذا كان كذلك لم يكن بد من حذف المضاف في قوله (ساء مثلا القوم) أي مثل القوم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك أن ساء ههنا بمعنى بئس وفيها ضمير فسرته مثلا فيلزم أن يكون المخصوص بالذم من الامثال وليس القوم بمثل فوجب أن

والاستشهاد في البيت على انه قد يؤنث نعم لكون المخصوص بالمدح مؤنثا وان كان الفاعل مذكرا فانه في هذا البيت قد أنت نعم مع كونه مسندا الى زورق البلد وهو مذكر وذلك لانه اراد الناقة وهي مؤنثة فأنت على المعنى . ومثله قول الراجز.

نعمت جزاء المتقين الجنة دار الاماني والني والمنه

يكون هناك مضاف محذوف والتقدير صاء مثلا مثل القوم فيكون المخصوص من جنس المرفوع فلما قوله تعالى (بثس مثل القوم الذين كذبوا) فيجوز أن يكون الذين هو المخصوص بالذم وأن يكون في موضع رفع ولا بد من تقدير مضاف محذوف معناه مثل الذين كذبوا ثم حذف المضاف كما تقدم في الآية المتقدمة ، ويجوز أن يكون الذين صفة للقوم ويكون في موضع خفض والمخصوص محذوف تقديره بثس مثل القوم المكذبين مثلهم ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وحبذا مما يناسب هذا الباب ومعني حب صار محبوا جدا وفيه لغتان فتح الحاء وضما وعليهما روى قوله • وحب بها مقتولة حين تقتل • (١) وأصله حبب وهو مسند الى اسم الاشارة الا أنها جريا بعد التركيب مجرى الامثال التي لا تميز فلم يضم أول الفعل ولا وضع موضع ذا غيره من أسماء الاشارة بل التزمت فيهما طريقة واحدة ، ﴿

قال الشارح : اعلم ان حبذا تقارب في المعنى نعم لانها المدح كما ان نعم كذلك الا أن حبذا تفضلها بأن فيها تقريرا للمذكور من القلب وليس كذلك نعم ، وحبذا مركبة من فعل وفاعل فالفاعل حب وهو من المضاعف الذي عينه ولا مه من واد واحد وفيه لغتان حبيت وأحببت ، وأحببت أكثر في الاستعمال قال الله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) فهذا من أحب وقال سبحانه (ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم) وقال عليه السلام ، من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه . وقال أحب حبيبك هونا ما ، فأما حبيت فتمتع في الاصل ووزنه فعل بفتح العين قال الشاعر

فوالله لولا تمره ما حبيته ولو كان أدنى من عبيد ومشرق (٢)

فلذا أرى يذهب المدح نقل الى فعل على ما تقدم فتقول حب زيد أى صار محبوا ومنه قوله .

• وحب بها مقتولة حين تقتل • فضم الفاء منه دليل على ما قلناه وكذلك قول الآخر .

• هجرت غضوب وحب من يتجنب • وقد ذهب الفراء الى أن حب أصله حبب على وزن فعل مضوم العين ككرم واستدل بقولهم حبيب ، وفعل باب فاعل كظريف من ظرف وكريم من كرم والصواب ما ذكرناه لانه قد جاء متمديا وفعل لا يكون متمديا فأما قولهم حبيب فلا دليل فيه لانه هنا مفعول تخبيب

(١) - سبق شرح هذا الشاهد فانظره (ص ١٢٩) من هذا الجزء

(٢) هذا البيت لثيلا بن شجاع النهشلي وقبلة :

أحب بامر وان من اجل تمره واعلم ان الجار الجار ارفق

وفي البيت المستشهد به على ما رواه الشارح الاقواء وهو اختلاف حركة الروى وكان ابو العباس المبرد يرويه :

فوالله لولا تمره ما حبيته وكان عياض منه ادنى ومشرق

والاستشهاد في البيت لقوله حبيته قال المرتضى « وحكى عن الازهرى عن الفراء قال وحبيته احبه بالكسر لغة حبا بالضم والكسر فهو محبوب قال الجوهرى : وهو شاذ لانه لا يأتى في المضاعف يفعل بالكسر الا وبشركة يفعل بالضم اذا كان متمديا ما خلا هذا الحرف وكره بعضهم حبيته وانكر ان يكون هذا البيت لفصيح . . ثم ذكر البيت الشاهد « أه

ومحبوب واحد فهو كجريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول وحبيب من حب إذا أريد به المدح فاعل كظريف وحب فعل متصرف لقوله منه حبه يحبه بالكسر وهو من الشاذ لان فعل اذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه يفعل بالضم نحو رده يرده وشده يشده وقالوا في المفعول محبوب وقل حاب وكثر محب في اسم الفاعل وقل محب ، ولما نقل الى فعل لاجل المدح والمبالغة كما نالوا قضا الرجل ورموا اذا أحق القضاء وأجاد الرمي منع التصرف لمضارعه بما فيه من المبالغة والمدح باب التعجب ونعم وبئس . . . وحبذا لزم طريقة واحدة وهو لفظ الماضي وفاعله ذا وهو من أسماء الإشارة يستعمل هنا مجردا من حرف التنبيه وذلك لانهم لما ركبو الفعل والفاعل وجعلوا شيئا واحدا لم يأتوا بحرف التنبيه لثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وليس ذلك من كلامهم ، وجعلوا ذلك الاسم منردا من كذا اذا كان المفرد أخف والمذكور قبل المؤنث فهو كالاصل له فلذلك تقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا زيدان وحبذا الزيدون ولا يقال حبذه في المؤنث ولا حبذني قال الشاعر:

يا حبذا القمرأ والليل الساج وطرق مثل ملاء الساج (١)

وقال آخر:

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد ولا شعوب هوى منى ولا نقم (٢)

(١) لم اقف على نسبة هذا البيت الى قائل ، والاستشهاد فيه لانه جاء باسم الإشارة مفردا من كرامم حب فان اعتبرت نسبة «لا حبذا» الى القمرأ وحدها فقد ذكرت اسم الإشارة مع ان الاسم مؤنث بالانث الممدودة ، وان اعتبرت المعطوف مع المعطوف عليه كنت قد وجدت وكان في البيت الاستشهاد لتوحيد اسم الإشارة وافراده مع ان الاسم في حكم المثنى . وسرى قريبا استشهاد الشارح بهذا البيت لدخول حرف النداء على «حبذا» وبهذا يستشهد من زعم ان الذي يغلب جانب الاسم ، ويمكن ان يحاب على هذا ونحوه بان «يا» هنا ليست حرف نداء وانما هي مجرد التنبيه او بأن المنادى الذي تقتضيه يا محذوف وكان اصل الكلام يا هذا حبذا الخ او نحو ذلك كما ذكرنا في قوله تعالى ، «ألا يا اسجدوا. يايت قومي يملون» وقول الشاعر.

ألا يا اسلمى يادارمى على البلى ولا زال منهلا يجرحانك القطر

(٢) قال ابو عبيد . كان زياد بن منقذ المدوى نزل صنعاء فاستو بأها وكان منزله بنجد في وادى أشى فقال يتشوق بلاده .

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد	ولا شعوب هوى منى ولا نقم
وحبذا حين تسمى الريح باردة	وادى أشى وقتيان به هضم
مخدمون كرام في مجالسهم	وفي الرجال اذا صاحبهم خدم
الواسعون اذا ماجر غيرهم	على العشيرة والكافون ماجرموا
ليست عليهم اذا يفدون اردية	الاحياد قسى النبع واللجم
لم الق بدمهم قوما فاجبرهم	الا يزيد هم حبا الى هم
يا ليت شمري عن جنبى مكشحة	وحيث تبني من الحناء الاطم
عن الاشاة هل زالت مخارمها	وهل تغير من آرامها لارم

وذلك من قبل أن حبذا لما ركب الفعل فيه مع الفاعل لم يميز تأنيث الفعل ولا تثنيتها ولا جمعه لانه قد صار في منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك والذي يدل انهما بنيا وجملا شيئا واحدا انه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين ذا بشيء ولا يقال حب في الدار ذا ولا حب اليوم ذا فان قيل لم خص حب بالتركيب مع ذا من بين سائر الامماء قيل لان ذا اسم مبهم ينعت بالاجناس وحكم حب هنا كحكم نعم فركبوه مع ذا لينوب عن أسماء الاجناس اذ لا ينعت الا بها والنعت والمنعوت شيء واحد أيضا فان ذا مبهم فصار بمنزلة المضمرة في نعم ولذلك فسر بالمشكرة كما يفسر في نعم فتقول حبذا رجلا كما تقول نعم رجلا فقياسهما واحد فلما صار حبذا في الحكم كلمة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسمية واعتقدوا انه اسم له موضع من الاعراب وموضعه هنا رفع بالابتداء وما بعده من الاسم المرفوع الخبر وليس في العربية فعل وفاعل جملا في موضع مبتدأ إلا حبذا لا غير فان قيل ولم غلب هؤلاء معنى الاسمية فيه قيل لان الاسم أقوى من الفعل والفعل أضعف فلما ركبا وجملا شيئا واحدا غلب جانب الاسم لقوته وضعف الفعل واستدلوا على اسميته بكثرة نداءه نحو قولهم يا حبذا قال الشاعر

يا حبذا جبل الريان من جبل
وحبذا ساكن الريان من كانا (١)

يا ليت شعري متى اغدو تعارضني
نحو الاميلح او سمنان مبتكرا
من غير عدم ولكن من تبدلهم
فيفزعون الى جرد مسحجة
يرضخن صم الحصافي كل هاجرة
(١) البيت لجرير بن عطية من قصيدته التي مطلعها .
بان الخليلط ولوطوعت ما بانا
وقبل البيت المستشهد به .

يام عثمان ماتاني رواحلنا
تحدي بنا نجب دمي مناسما
ترمي بأعينها نجدا وقد قطعت
يا حبذا جبل الريان . . . (البيت) وبعدة :

وحبدا نفخات من يمانيه
هبت شمالا فذكرى ما ذكرتمكم
تأتيك من قبل الريان احيانا
عن الصفاة التي شرقي حوارنا

وقوله « تحدي بنا نجب الخ » فان تحدي مضارع خدى البعير والفرس ونحوها خديا وخديانا اذا اسرع وزج بقوائمه أو هو ضرب من سيرها . والنجب بضم تين جمع نجيب وهو الكريم من الابل وغيرها . والمناسم جمع منسم كجلس وهو خف البعير وأراد أنها من طول مسارت وشدة ما اجهدها قد دمت اخفاها . والسلوطح بفتح اوله وثانيه وطائه موضع بالجزيرة قريب من البشروفيه يقول جرير ايضا يخاطب الاخطل :

جر الخليفة بالجنود واتم
بين السلوطح والفرات فلول

وقال آخر

ياحبذا القمرأه والليل الساج وطرق مثل ملاء الساج

وهو كثير ومنهم من غلب جانب الفعل ويجعل الاسم كالملنى ويرفع الاسم بعده رفع الفاعل فاذا قلت حبذا زيد فحبذا فعل وزيد فاعل وذلك وانما غلبوا جانب الفعل هنا لانه أسبق لفظا ويدل على ذلك انهم قد صرفوه فقالوا لا يحبذ به بالابتغاه والاول امثل وقولهم لا يحبذ به كأنهم اشتقوا فعلا من لفظ الجملة كتولهم حمدل في حكاية الحمد لله وسبعل في حكاية سبحانه الله فهذان وجهان عريبان كترى ومنهم من لا يتلب أحدهما على الآخر ويجريهما على ظاهرهما وهو المذهب المشهور فيجريهما مجرى نعم وبئس ويكون حب فعلا ماضيا وذا فاعل في موضع رفع والاسم الاخير يرتفع من حيث يرتفع بعدنعم من الوجهين المذكورين فيكون زيد مثلا من قولك حبذا زيد إما مبتدأ وحبذا الخبر كما كانت في نعم كذلك وإما أن يكون في موضع خبر مبتدأ محذوف أى هو زيد ويضاف اليه الوجوه التي ذكرناها وهو أن يكون خبر حبذا على رأى من يجعل حبذا مبتدأ وأن يكون فاعلا على رأى من يجعل حبذا فعلا ويلغى الاسم للذى هو ذا وأن يكون بدلا من ذا فقد صار ارتفاع زيد في قولك حبذا زيد من خمسة أوجه وقوله «حبذا مما يناسب هذا الباب» يعنى باب نعم وبئس لما فيها من معنى المدح والمبالغة وقوله «وفيه اثنتان فتح الفاء وضما» يعنى حب اذا أريد بها المدح من غير اسنادها الى ذا وذلك انك اذا قلت حب رجلا فعناه صار محبو با جدا وأصله حبب مضموم الباء لانه منقول من حبب مفتوح الباء لما أريد فيه من المبالغة على ما ذكرناه في قوله تعالى (ساء مثلا) حين أريد به المبالغة في الذم واجرائه مجرى بئس الا أن منهم من ينقل حركة العين الى الفاء عند الادغام ايذانا بالاصل ومنهم من يحذف الضم حذفا ويبقى الفاء منبوحة بها لها وعليه قوله

فقلت اقتلوا عنكم بمزاجها وحب منها مقتولة حين تقتل (١)

البيت لحسان والشاهد فيه قوله وحب بها مقتولة فانه قدرى بفتح الحاء وضما لما ذكرناه يصف الخمر فاما اذا ركبت مع ذا فان الحاء لا تكون الا منبوحة لانه لما أسند الى ذا ولزم المعنى جرى مجرى الامثال فلم تغير الامثال بل يوثق بها على لفظها وان قاربت الهمزة نحو قولهم (الصيف ضيعت اللبن تقوله) للمذكور بكسر التاء على التانيث لان أصله للمؤنث فاهرفه ،

والروحان بفتح الراء المهملة بعدها واو سا كنة فاه مهملة قال السكرى أفعى بلاد بنى سعد وقال الحفصى أرض وواد باليامة . والريان اسم لعدة جبال منها جبل فى بلاد بنى عامر عناء لبيد بقوله * فدافع الريان عرى رسمها * ومنها جبل اسود عظيم فى بلاد طي . اذا اوقدت النار عليه ابصرت من مسيرة ثلاثة ايام وقيل هو اطول جبال اجأ وايه يعنى جرير فى هذه الايات وهوران بفتح الحاء وسكون الواو كورة واسعة من اعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار وما همز الت منازل العرب ؛ وذكرها فى اشعارهم كثير منه قول امرى القيس .

ولمابت حوران والآل دونها نظرت فلم تنظر بعينك منظرا

(١) قد استشهد للمصنف بهذا البيت مرارا وقد شرحتاه فيما مضى شرحا وافيا فانظره فى (ص ١٢٩، ١٣٨) من هذا الجزء

قال صاحب الكتاب ﴿ وهذا الاسم في مثل ابهام الضمير في نعم ومن ثم فسر بما فسر به فقيل حبذا رجلا زيد كما يقال نعم رجلا زيد غير أن الظاهر فضل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسر فقيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم زيد ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا ، ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول ان ذا من حبذا يجري مجرى الجنس من حيث انها اسم ظاهر يكون وصلة الى أسماء الاجناس ولذلك لا يوصف الأبهما ومجرى المضمر في نعم من جهة ابهامه ووقوعه على كل شيء كما كان المضمر على شريطة التفسير كذلك ولذلك فسر بالاشارة فقيل حبذا رجلا كما تقول نعم رجلا الا أنه في حبذا يجوز أن لاتأني بالمفسر وتقول حبذا زيد ولا يجوز ذلك في نعم فلا تقول نعم زيد وذلك لان ذا اسم ظاهر يجري مجرى مافيه الالف واللام من أسماء الاجناس على ما ذكرنا فاستغنى عن المفسر لذلك فكما تقول نعم الرجل زيد ولاتأني بمفسر كذلك تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد وأيضا فانه ربما ألبس في نعم لوفعل ولا يلبس في حبذا وذلك ان حب فعل عمل في ذا واستوفى ما يقتضيه فاذا وقع بعده المخصوص بالمدح مرفوعا لا يشكك بأن يتوهم أنه فاعل لان الفعل لا يكون له فاعلان وليست نعم كذلك لان فاعلها مستتر لا يظهر فانتقل الى تفسير فلوم تأت بالمفسر وأوليته المخصوص بالمدح مرفوعا لجاز أن يظن ظان انه فاعل نعم وأنه ليس في نعم فاعل وهذا معنى قوله ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل يعني في نعم فاعره ،

﴿ ومن أصناف الفعل فعلا التعجب ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ هما نحو قولك ما أكرم زيدا وأكرم بزيدا ولا يبنيان الا بما يبنى منه أفعل التفضيل ويتوصل الى التعجب مما لا يجوز بناؤه منه بمثل ما يتوصل به الى التفضيل الا ماشد من نحو ما أعطاه وما أولاه للمعروف ومن نحو ما أشهاها وما أمقته وذكر سيبويه انهم لا يقولون ما أقبله استثناء عنه بما أكثر قائلته كما استغنوا بتركت هن وذرت ، ﴿

قال الشارح : اعلم أن التعجب معني يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقبل في العادة وجود مثله وذلك المعني كالدهش والخيرة مثال ذلك أنا لوراينا طائرا يطير لم تتعجب منه لجرى العادة بذلك ولو طار غير ذى جناح لوقع التعجب منه لانه خرج عن العادة وخفى سبب الطيران ولهذا المعني لا يصح التعجب من القديم سبحانه لانه عالم لا يخفى عليه شيء فأما قراءة من قرأ (بل عجبت ويسخرون) بضم التاء فتأوله على رد الضمير الى النبي عليه الصلاة والسلام أى قل بل عجبت ويسخرون أو أنه أخرج مخرج العادة في استعمال الخلقين تعظيما لامره وتفضيلا له وانما قال فعلا التعجب بلفظ التثنية والتعجب معني واحد لانه يكون بلفظين (أحدهما) أفعل ويبنى على الفتح لانه ماض نحو أكرم وأخرج (والثاني) أفعل ويبنى على الوقف لانه على لفظ الامر فأما الضرب الاول وهو أفعل فلا بد أن يلزمه ما من أوله فتقول ما أحسن زيدا وما أجمل خالدا وهي جملة مركبة من مبتدأ وخبر فاسم مبتدأ في موضع رفع وهي هنا اسم غير موصول ولا موصوف بمعنى شيء كأنك قلت شيء أحسن زيدا ولم ترد شيئا بعينه انما هي مبهمه كما قالوا شيء جاء بك أي ماجاء بك الا شيء ونحو قوله تعالي (فنعما هي) أي نعم شينهاهي ولما أريد بها

الابهام جملة بغير صلة ولاصفة اذ لو وصفت أو وصلت لكان الامر معلوما فان قيل ولم خصوا التعجب بما دون غيرها من الاسماء قيل لا بهامها والشئ اذا ابهم كان أنعم لمعناه وكانت النفس منشوقة اليه لاحتماله أمورا فان قيل فاذا قلتم ان تقدير ما احسن زيدا شئ أحسنه وأصاره الى الحسن فهلا استعمل الاصل الذي هو شئ فالجواب انه لو قيل شئ أحسن لم يفهم منه التعجب لان شيئا وان كان فيه ابهام الا أن ما أشد ابهاما والتعجب معظم للامر فاذا قال ما أحسن زيدا فقد جعل الاشياء التي يقع بها الحسن متكاملة فيه ولو قال شئ أحسن زيدا كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن لان الشئ قد يستعمل للقليل وأما أفعل في التعجب ففعل ماض غير متصرف لا يستعمل الا بلفظ الماضي ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل فلا تقول في ما أحسن زيدا ما يحسن زيدا ولا نحوه من أنواع التصرف وقد خالف الكوفيون في ذلك وزعموا أن أفعل في التعجب بمنزلة أفعل في التفضيل واحتجوا بجواز تصغيره نحو قوله

يَا أُمِّيَّاحَ غِرْلَانَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوْلِيَّائِكُنَّ الضَّلَّ وَالسَّمْرُ (١)

والافعال لا يضر شيئا منها قالوا وأيضا فانه تصح عينه في التعجب نحو ما أقوله وما أبيعه وهذا التصحيح انما يكون في الاسماء نحو زيد أقوم من عمرو وأبيع منه ولو كان فعلا لاعتل بقلب عينه ألفا نحو أقال وأباع والحق ما ذهب اليه البصريون وذلك لامور (منها) أنه قد يدخل عليها نون الوقاية نحو ما أحسنني عندك وما أظرفني في عينك وما أعلمني في ظنك ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لاعلي الاسم فتقول أعلمني ولا تقول معلمني وتقول ضربني ولا تقول ضاربي فان قلت فقد جاء ضاربي قال • ولبس حاملني الا ابن حمال • فقليل من الشاذ الذي لم يلتفت اليه مع أن الرواية الصحيحة وليس يحملني وأما قولهم قدني وقطني فشاذا أيضا مع أنهم قد قالوا قدني من غير نون قال • قدني من نصر الخبيبين قدني • ولم يقولوا في التعجب ما أحسنني فافترق الحال فيهما والذي حسن دخول نون الوقاية في قدني وقطني كونها أمرا في معنى اكتف واقطع (الامر الثاني) انه ينصب المعارف والنكرات نحو قولك ما أحسن زيدا وما أجل غلاما اشتريته وأفعل اذا كان اسما لا ينصب الانكارة على التمييز نحو زيد أ كثر منك مالا وأكرمك منك أبابو لو قلت زيد أ كثر منك المال والعلم لم يجز ولما جاز ما أ كثر علمه وما أ كبر سنه دل على ما قلنا من أنه فعل الامر الثالث أنه مبنى على الفتح من غير موجب دل على ما قلناه وأما الجواب عما تعلق به الكوفيون أما عدم التصرف فلا يدل على اسميته لان ثم أفلا لا ريب فيها وهي غير متصرفة نحو عسى وليس والذي منع فعل التعجب من التصرف انه تضمن ما ليس له في الاصل وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل وهو التعجب والاصل في افادة المعاني انما هو الحروف فلما أفاد فائدة الحروف جدد جودها وجري في امتناع التصرف مجراها ووجه ثان ان المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال والتعجب انما يكون مما هو موجود مشاهد والماضي قد يتعجب منه لانه شئ قد وجد وقد يتصل آخره

بأول الحال ولذلك جاز أن يقع حالا ان اقترن به فلو استعمل لفظ المضارع لم يعلم التعجب مما وقع من
الزمانين فيصير اليقين شكاً وأما التصغير فأنما دخله وان كانت الافعال لا تصغر من قبل أنه مشابه
للإسم من حيث لزم طريقة واحدة وامتنع من التصرف وكان في المعنى زيد أحسن من غيره فلذلك من
الشبه جعل عليه في التصغير فان قيل ولم يختص هذا الفعل ببناء أفعل فالجواب لانه منقول من الفعل
الثلاثي للتعدي فهو بمنزلة ذهب وأذهبته فإذا قلت ما أحسن زيداً فأصله حسن زيد فأردت الاخبار بأن شيئاً
جملة حسناً فنقلته بالهمزة كما قول في غير التعجب زيد أحسن عمراً إذا خبرت أنه فعل به ذلك ولا يكون
هذا الفعل الا من الافعال الثلاثية نحو ضرب وعلم وظرف فإذا تعجبت منها قلت ما أضربه وما أعلمه
وما أظرفه لا يكون الفعل الا من الثلاثة فان قيل اذا زعمتم ان هذه همزة التعدي وهمزة التعدي أبداً تزيد
مفعولاً وأنت في التعجب اذا قلت ما أضرب زيداً فما زاد تعدياً لانه بعد النقل يتعدي الى مفعول واحد
على ما كان عليه قبل النقل بل اذا قلت ما أعلم زيداً فانه ينقص بهذا التعدي لانه قبل التعجب
قد كان مما يتعدي الى مفعولين وفي التعجب صار يتعدي الى مفعول واحد لا غير فما بال ذلك
كذلك فالجواب ان التعجب باب مبالغة مدح أو ذم وذلك لا يكون الا بعد تكرار ذلك الفعل منه حتى
يصير كالطبيعة والغريزة فحينئذ تنقله في التقدير الى فعل بالضم فيصير ضرب وعلم كما قالوا قضوا الرجل
ورمو حين أرادوا المدح والمبالغة وهذا البناء لا يكون متعدياً فإذا أريد التعجب منه نقلوه بالهمزة
فيتعدي حينئذ الى مفعول واحد لأنه قبل النقل كان غير متعدي فان قيل ولم لا يكون هذا النقل الا من
فعل ثلاثي ولا يكون مما زاد على الثلاثي قيل النقل في التعجب كالنقل في غير التعجب بزيادة الهمزة
في أول الثلاثي نحو دخل زيد الدار وأدخله غيره وحسن زيد وأحسنه الله فجزوا في ذلك على عادة
استعمالهم وأيضاً فان فعل التعجب محمول على الفعل في التفضيل لان مجرهما واحد في المبالغة والتفضيل
وإفعل هذا لا يكون الا من الثلاثة نحو قولك زيد أفضل وأكرم وأعلم وذلك قال صاحب الكتاب لا يني
الامما يني منه افضل التفضيل وجملة الامر ان الافعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين
أحدهما ما زاد وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أو غير أصل والآخر الافعال المشتقة من الألوان
والعيوب لان فعلها زائد على الثلاثة أصلاً وغير أصل فلو زدت عليه همزة التعدي نلج من بناء أفعل
وقد قالوا ما أعطاه درهم وأولاه للخير فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه لا يجوز منه الامتصاص
به العرب فالتعجب من فعل قياس مطرد ومن أفعل مسموع لا يجاوز ماورد عن العرب وزعم الاخفش
ان ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستفعل وأفعل وانفعل لان أصلها ثلاثة أحرف وقاسه على
ما أعطاه وما أولاه كأنه يهدف للزوائد ويرده على الثلاثة وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه
وذلك ضعيف لان العرب لم تقل ما أعطاه الا والفعل للمعطى لانه منقول من عطوت وعطوت للاخذ
قال امرؤ القيس

وتَطَوُّرُ بَرِّخَيْسٍ غَيْرِ شَيْئٍ كَأَنَّهُ أَسَارِيْعُ طَبْشِيٍّ أَوْ مَسَاوِيِكِ إِسْحَلِ (١)

(١) هذا البيت السابع والثلاثون من معلقة امرئ القيس المشهورة وقوله.

وكذلك ما أولاه أعماهو المولى لالمن ولى شيئاً أو أعماخ ذلك في أفضل عند سيدويه دون غيره من الابنية
المزيد فيها لان أفضل أمره ظاهر فلولا ظهور المعنى وعدم اللبس لما سخا التمجيب منه وأما غيره من الافعال
المزيد فيها من نحو اقتطم واقطع واسـ تقطع فلو تمجينا بشئ منها بحذف الزيادة لم يعلم أى المعانى نريد
وكذلك لوقع التمجيب من اضطرب وقيل ما أضربه لم يعلم أضارب هو أم مضطرب في نفسه وأما الالوان
والعيوب فنحو الابيض والاصفر والاحول والاعور فلا يقال ما أبيض هذا الطائر ولا ما أصفره اذا أريد
البياض والصفرة فان أريد كثرة البيض والصفير جاز وكذلك لا تقول ما أسود فلانا من السواد الذى هو
اللون فان أردت السود جاز وكذلك ما أحمره ان أردت الحمرة لم يجز وإن أردت البلادة جاز وذلك لان

ويضحى فتبت المسك حول فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل

وبمده تضى الظلام بالشاء كأنها منارة عمى راهب مبتل

الى مثلها يرنو الحليم صباية اذا ما سبكرت بين درع ومجول

قال العلامة الخطيب في شرح القصائد العشر «فتبت المسك ما فتتت منه اى تحتات عن جلدها في فراشها وقيل كأن
فراشها فيه المسك من طيب جسدها لان أحد افتت لها منه مسكا واحتج بقوله في قصيدة أخرى * وجدت بها طيبا
وان لم تطيب * وقوله «ويضحى» اى يدخل في الضحى كما يقال اعظم اذا دخل في الظلام ولا يحتاج في هذا الى خبر
ونؤوم الضحى منصوب على اعنى وفيه معنى المدح ولا يجوز ان يكون منصوبا على الحال الا ترى انك اذا قلت جادنى غلام
هند مسرعة لم يجزان تنصب مسرعة على الحال من هند الا على حيلة بعيدة والعلة في هذا ان الفعل لم يعمل في الثانى
شيئا والحيلة التى يجوز عليها ان معنى قولك جادنى غلام هند فيه معنى تحمته فنصبه به وقد روى نؤوم الضحى — اى
بالرفع — على معنى هي نؤوم الضحى ويجوز نؤوم الضحى — اى بالجر — على البدل من الضمير الذى في «فراشها»
والضحى مؤنثة تأنيث صيغة وليست الالف فيها بالف تأنيث وانما هي بمنزلة مومى الحديد وتصغير ضحى ضحى —
اى بياض مشددة — والقياس ضحية الا انه لو قيل ضحية لاشبهه تصغير ضحوة والضحى قيل الضحاه ومعنى « عن
تفضل» بمد تفضل وقال ابو عبيدة لم تنتطق عن تفضل اى لم تنتطق فتعمل وتطوف ولكنها لتفضل ولا تنتطق وقيل
التفضل التوشح وهو لبسها ادنى ثيابها والاتنطاق الاتزال للعمل . . . وقوله « وتمطو برخص الخ » تمطو تناول
برخص اى بينان رخص غير شتى اى غير كثر غليظ . وظي اسم كتيب . والاساريع جمع اسروع ويسروع وهى دواب
تكون في الرمل وقيل في الخشيش زهورها ملس والاسحل شجر له اعصان نائمة شبه اناملها باساريع او مساويك اللينها .
وقوله « تضى الظلام بالشاء الخ » المتبتل صفة الراهب وهو المنفرد وقيل انه المنقطع عن الناس المشغول بعبادة الله
وقوله بالشاء معناه في العشاء وقوله كأنها منارة اى كأنها سراج منارة وقيل هو على غير حذف والمعنى ان منارة الراهب
تشرق بالليل اذا او قذفها قنديلها والمنارة مفعلة من النور وخص الراهب لانه لا يطفى سراجيه . ومسمى راهب امسار راهب
ومعنى البيت انها وضيفة الوجه اذا ابتسمت بالليل رأيت لتناياها بريقا وضوا واذا برزت في الظلام استنار وجهها
وظهر جمالها حتى يغلب ظلمة الليل وقوله « الى مثلها يرنو الحليم الخ » يرنو اى يديم النظر والصبابة رقة
الشوق وهو مصدر في موضع الحال ويجوز ان يكون مفعولا من احله واسبكرت امتدت والمراد تمام شأنها والدرع
قميص المرأة الكبيرة . والمجول للصغيرة اى انها بين من يلبس الدرع وبين من يلبس المجول اى ليست بصغيرة ولا
بكبيرة هي بينهما ان قيل كيف قل « بين درع ومجول » وانما هي تحتها . فالجواب عن هذا ان يقال ان المجول
الوشاح فهو يصيب بعض بدنها والدرع ايضا يصيب بعض بدنها فكانها بينهما . والوجه الجيد هو الاول « اه

أفعالها تزيد على الثلاثة من نحو ابيض واصفر واحمر واسود وايباض واصفار واحمر واسود وكذلك العيوب الخلقية لا يقال في شيء منها ما أعوره ولا ما أحوله لماذا ذكرناه من أن أفعالها زائدة على الثلاثة فهي كالألوان نحو أعور وأحول وأعوار وأحوال فإن قيل فقد يقال عور وحول فقل على هذا ما أحوله وما أعوره فالجواب أن هذا غير جائز لانه منقول من الفعل والدليل على أنه منقول منه صحة عينه إذ لو كان أصلا غير منقول من غيره لاعتلت عينه فكنت تقول عارت وحالت كقالت وقامت وقال الخليل انه ما كان من هذا لونا أو عيبا فقد ضارع الأسماء وصار خلقه كاليد والرجل ونحوهما فلا تقول فيه ما أفعله كما لم تقل ما أيداه وما أرجله فإن قيل فقد جاء في الكتاب العزيز (من كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا) قيل يحتمل ذلك أمرين (أحدهما) أن يكون من عمى القلب واليه ينسب أكثر الضلال (والثاني) أن يكون من عمى العين ولا يراد به التفضيل ولكنه أعمى كما كان في الدنيا كذلك وهو في الآخرة أضل سبيلا فإذا أريد التعجب من شيء من ذلك فحكه في التعجب أن تبني أفعال من الكثرة أو القلة أو الشدة أو نحو ذلك ثم توقع الفعل على مصادر هذه الأفعال كقولك ما أكثر دحرجة زيد وما أشد حجرة عمرو وما أقل حوله وإنما بنيت أفعال من هذه الأشياء خاصة من أجل أن المتعجب منه لا يتخلو من كثرة أو قلة أو شدة خارجة عما عليه المادة ولذلك وجب التعجب فتكون هذه الأشياء ونحوها عبارة عما لا يمكن التعجب منه من الأفعال إذ كانت الأفعال كلها غير منفكة من هذه المعاني كما هو بكان عن الأحداث كلها ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ومعنى ما كرم زيدا شيء جملة كرم كما كقولك أمر أقصدته عن الخروج ومهم أشخصه عن مكانه تريد أن تعود وشخصه لم يكونا إلا الأمر لأن هذا النقل من كل فعل خلا ما استنتى منه مختص بباب التعجب وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنا ليس لغيره لمعنى ، ﴾

قال الشارح : معنى ما كرم زيدا شيء جملة كرم بما فهمنا بمعنى شيء وهو اسم منكور في موضع رفع بالابتداء وقد تقدم الكلام على ما والخلاف فيها بما فيه مقنع والمراد ههنا إبداء النظير لجواز الابتداء بالنكرة وإنما جاز الابتداء هنا لانه في تقدير النفي وذلك ان المعنى في قولك ما أحسن زيدا شيء جعله حسنا والمراد ما جعله حسنا الاثني كما قولوا « شر أمر ذاناب » أى ما أهره الاشر ومنه أمر أقصدته عن الخروج ومهم أشخصه عن مكانه والمراد أن تعود وشخصه لم يكونا إلا الأمر فساغ الكلام لانه في معنى النفي والنكرة في تأويل الفاعل فلذلك جاز الابتداء به وأما قوله « إلا أن هذا النقل من كل فعل خلا ما استنتى » منه فالغرض من ذلك أن نقل الفعل الثلاثي بالهمزة في غير التعجب موقوف على السماع غير مطرد في القياس لانه قد يكون بتشديد العين ألا ترى أنك تقول عرف زيد الأمر وعرفته إياه ولم يقلوا عرفته وقالوا عرف زيد وعرفته ولم يقلوا عرفته فلا يسوغ النقل بالهمزة إلا فيما استتمته العرب وهو في باب التعجب قياس مطرد بالهمزة في جميع الأفعال الثلاثية إلا ما استنتى وهو ما كان من الألوان والعيوب ، والألوان نحو سمر من السمرة وحمر من الحمرة وشهب من الشبهة وسود من السواد، والعيوب نحو عور وحول كل ذلك لا ينتقل بالهمزة في التعجب ولا غيره فلا تقول في شيء منها أفعال فلا يقال ما أسمره ولا ما أحمره ونحوهما من الألوان ولا ما أعوره ولا ما أحوله ونحوهما من العيوب، والكوفيون يميزون التعجب من البياض والسواد خاصة

ويجتمعون بقول الشاعر

جاريةٌ في درعها الفَضْفَاضِ أبيضُ من أختِ بني إِباضِ (١)

ووجه الاستدلال به انه قال « أبيض من أخت بني إِباض » وأفعل من كذا وما أفعله مجراها واحد في أن لا يستعمل أحدهما الا حيث استعمل الآخر والجواب عنه انه شاذ معمول على فساد للضرورة فلا يجعل أصلا يقاس عليه مع انه يحتمل أن تكون أفعل ههنا التي مؤنثها فعلاء نحو حمراء وأحمر وليس الكلام في ذلك انما الكلام في أفعل التي معناها التفضيل وتكون من صفة متعلقة بمحدوف وتقديره كائنة من أخت بني اباض كما قال • بأبيض من ماء الحديد صقيل • أي كأن من ماء الحديد فان قيل لو كان الامر كما قدم قيل بيضاء لانه من صفة الجارية قيل انما قال أبيض لانه أراد في درعها الفضااض جسد أبيض فارفعاه بالا بداء والجار والمجرور قبله الخبر والجملة من صفة الجارية وانما اختاروا النقل بالهمزة في التمعب لانها أكثر في النقل ولزم هذا اللفظ الواحد ولم يتجاوزوا الى غيره وان كان غيره مستعملا في باب النقل وذلك حين منع فعله من التصرف وان كان أصله التصرف وهذا معنى قوله وفي « لساتهم أن يجعلوا لبعض الابواب شأنا ليس لغيره » لمعنى وذلك نحو ما ولا ولا ترى ان ما ولا ولا تشبه بليس فتعمل عملها من رفع الاسم ونصب الخبر كما أن ليس كذلك فلم يتصرفوا في ما كتصرفهم في ليس فمنعوا من تقديم الخبر على الاسم فيها ومن دخول إلا على الخبر وقصر والا على العمل في النكرة دون المعرفة وقصروا لات على العمل في الاحيان دون غيرها وان كان مجرى الجميع في الشبه واحدا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب • وأما أكرم بزيد فقيل أصله أكرم زيد أي صار ذا كرم كأغد البعير أي صار ذا غدة إلا أنه أخرج على لفظ الامر ما معناه الخبر كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم رحمه الله والباء مثلها في كفى بالله وفي هذا ضرب من التعمسف وعمدى ان أسهل منه مأخذا أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كرما أي بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها في (ولا تلقوا بأيديكم) للتأكيد والاختصاص أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدي هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم ينير عن لفظ الواحد في قولك يارجلان أكرم بزيد ويارجلان أكرم بزيد ، •

قال الشارح : اعلم أن هذا الفعل منقول من أفعل التي لا صيرورة حين أرادوا المبالغة والمدح بذلك الفعل من قولهم أحمز الرجل إذا صار ذا مال فيها النحاز وأجرب إذا كن ذا ابل فيها الجرب وأغد البعير إذا صار ذا غدة فكذلك لما أرادوا التمعب من الكرم والحسن نقلوه الى أكرم وأحسن ثم تعجبوا منه بصيغة الامر فقالوا أكرم وأحسن اللفظ لفظ الامر في قطع همزته وإسكان آخره ومعناه الخبر فالتقل هنا نظير النقل في ما أكرم زيدا ألا ترى أنك ما عديته بالهمزة الا بعد أن نقلته الى أفعل التي معناها المبالغة لان التمعب لا يكون الا فيما قد ثبت واستقر حتى فاق أشكاله وخرج عن العادة فلا يقال لمن أنفق درهما ما أكرمه ولا لمن ضرب مرة ما أضر به انما يقال ذلك لمن قدم تكرر الفعل منه حتى صار كالطبيعة والغريزة

(١) انظر (ج ٩ ص ٩٣) نجد اننا قد استوفينا شرح هذا البيت بما لا يترك لك رغبة في مزيد

وذلك قولك يا زيدا كرم بعمرو ويا هنداً كرم بعمرو ويا رجلاً كرم بعمرو وكذلك جماعة الرجال والنساء قال الله تعالى (أسمع بهم وأبصر) والمعنى ما أسمعهم وما أبصرهم وحدث لفظ الفعل وذكرته لأنك است تأمر المخاطبين الذين تحمدتهم ولا تسألهم أن يكرموا أحداً إنما تخبرهم أن عمراً كريم وقولك يا زيدا إنما هو تنبيه له على استماع كلامك وحديتك والفعل الذي هو كرم ليس ازيد فيتأنت بتأنيته ويتذكر بتذكيره ويثني له ويجمع وإنما هو لعمرو والمجرور بالباء فوضعه رفع والباء زائدة على حد زيادتها في وكفي بالله والمراد وكفى الله والذي يدل على ذلك أنك إذا أسقطت الباء ارتفع الاسم قال • كفى الشيب والاصلام للمرء ناهياً • (١) وإنما قلنا أن المجرور في أحسن بزید هو الفاعل لأنه لا فعل إلا بفاعل وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجرور بالياء وهو الذي قد كرم وحسن فاللفظ محتمل والمعنى عليه ولزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الاخبار ، فان قيل فكيف صار هنا المتعجب منه فاعلاً وهو في قولك ما كرم زيدا مفعول فالجواب ان الفاعل هنا ليس شيئاً غير المفعول الا ترى أنك اذا قلت ما أحسن زيدا فتقديره شيء حسن زيدا وذلك الشيء ليس غير زيد فان الحسن لو حل في غيره لم يحسن هو فكان ذلك الشيء مثلاً عينه أو وجهه وليسا غيره فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ وفاعلاً في هذا اللفظ إذ المعنى واحد فان قيل فما وجه استعمال التعجب على لفظ الامر وأدخال الباء معه قيل أرادوا بذلك التوسع في العبارة والمبالغة في المعنى أما التوسع فظاهر لان تأدية المعنى بلفظين أوسع من قصره على لفظ واحد وأما دخول الباء فلما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجب إذ لو اريد الامر لكان كسائر الافعال ويتعدي بما يتعدي تلك الافعال فكنت تقول في أحسن بزید أحسن الى زيد لأنك تقول أحسنت الى زيد ولا تقول أحسنت بزید فاما قول صاحب الكتاب «وفي هذا ضرب من التمسك وعندى أن أسهل مأخذاً منه أن يقال انه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً الى آخر الفصل» فان المذهب الاول مذهب سيبويه والجماعة وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذاً وعزاه الى نفسه فهو شيء يحكى عن أبي إسحق الزجاج وذكر في الباب وجهين (أحدهما) أن تكون مزيدة للتأكيد على حدها في قوله تعالى (ولا تلتقوا بأيديكم الى التهلكة) والمراد أيديكم (والوجه الثاني) أن تكون لتعمدية ويكون معنى كرم بزید صير الكرم في زيد كما يقال نزلت بالجبل أي في الجبل وذلك بعيد من الصواب وذلك لامور (منها) انه وإن كان بلفظ الامر فليس بأمر وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب فيصح ان يقال في جوابه صدقت أو كذبت لانه في معنى حسن زيد جداً (ومنها) انه لو كان امر الكان فيه ضمير الأمور فكان يلزم تشنيته وجمعه وتأنيته على حسب احوال المخاطبين (ومنها) انه كان يصح ان يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو كرم بعمرو فيشكرك وأجل بخالد فيعطيك على حد قولك أعطني فأشكرك فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ما ذكرناه فاهرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ واختاروا في ما ذهبى عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة وهي

مبتدأ ما بعده خبره وعند الاخفش موصولة صلتها ما بعدها وهي مبتدأ محذوف الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل أي شيء أكرمه ، ﴿

قال الشارح : قد تقدم القول في ما هذه التي للتعجب وأن مذهب سيديويه والتحليل فيها انها اسم تام غير موصول ولا ووصف وتقديرها بشئ والمعنى فيها شئ حسن زيدا أي جعله حسنا وهي في موضع مرفوع بالابتداء وأحسن فعل ماض غير متصرف وفيه ضمير يرجع إلى ما وزيدا مفعول به والجملة في موضع الخبر كما تقول عبد الله أحسن زيدا وأما الاخفش فإنه استبعد أن تكون اسما تاما غير استفهام ولا جزاء فاضطرب مذهبه فيها فقال وهو المشهور من مذهبه انها اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها من قولك أحسن زيدا الصلة والخبر محذوف وتقديره الذي أحسن زيدا شئ وعليه جماعة من الكوفيين واحتج من يقول ذلك بقولهم حسبك فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر لان فيه معنى النهي فكانت ما كذلك وحكى ابن درستويه إن الاخفش كان يقول مرة ما في التعجب بمعنى الذي الا انه لم يؤت لها بصلة ومرة يقول هي الموصوفة الا انه لم يؤت لها بصلة وذلك لما أريد فيها من الابهام والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر وهذا قريب من مذهب الجماعة وأما الاول فضعيف جدا وذلك لامور (منها) أنه يمتد ان الخبر محذوف والخبر انما ساغ حذفه اذا كان في اللفظ ما يدل عليه ولا دليل ههنا فلا يسوغ الحذف (ومنها) انهم يقدرون المحذوف بشئ والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة وهذا لا فائدة فيه لانه معلوم ان الحسن ونحوه إنما يكون بشئ أو جبه فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه فائدة (الثالث) ان باب التمجيد باب الابهام وللصلة موضحة للموصول ففيه نقض لما اعتزموه في باب التعجب من ارادة الابهام وكان ابن درستويه يذهب في ما هذه الى انها التي يستفهم بها في قولك ما تصنع وما عندك فهي بمنزلة من وأى في الابهام قال وانما وضع هذا في التمجيد لاجل ان التعجب فيه الابهام وذلك ان التمجيد انما يكون فيما جاوز الحد المعروف وخرج عن المادة وصار كأنه لا يبلغ وصفه ولا يوقف على كنهه فقوئك ما أحسن زيدا في المعنى كقولك أي رجل زيد اذا عنيت انه رجل عظيم أو جليل ونحو ذلك وهو مذهب الفراء من الكوفيين الا ان الفراء كان يذهب الى ان الفعل بعدها اسم حقه ان يكون مضافا الى ما بعده والمذهب الاول وما ذكره من ان ما استفهام فبعيد جدا لان التمجيد خبر محض يحسن في جوابه صدق او كذب والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنا وإنما يخبره بأنه حسن ولو كانت ما استفهاما لم يسع فيها صدق أو كذب لان الاستفهام ليس بخبر فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل فلا يقال عبد الله ما أحسن ولا ما عبد الله أحسن ولا يزيد أكرم ولا ما أحسن في الدار زيدا ولا أكرم اليوم يزيد وقد أجاز الجرمي الفصل وغيره من أصحابنا وينههم قول القائل ما أحسن بالرجل أن يصدق ، ﴿ قال الشارح : صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف فلا يجوز تقديم المفعول فيه على ما ولا على الفعل فلا يجوز زيدا ما أحسن ولا ما زيدا أحسن كما يجوز ذلك في غير التعجب من نحو زيدا عبد الله أكرم وعبد الله زيدا أكرم وذلك لضعف فعل التمجيد وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصديره وتصحيح المعتل منه من نحو ما أمياحه وما أقرمه فأما الفصل بين فعل التمجيد والتمجيد منه بظرف أو نحوه

فيختلف فيه فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد الى المنع من ذلك واحتجوا بأن التعجب بجري مجرى الامثال للزومه طريقة واحدة والامثال الالفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم «الصيف ضيعت الابن» يقال ذلك بلفظ التانيث وان كان المخاطب مذكرا وذهب آخرون كالجرمي وغيره الى جواز الفصل بالظرف نحو قولك ما أحسن اليوم زيدا وما أجل في الدار بكرا واحتجوا بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفا فلا ينحط عن درجة إن في الحروف وأنت تميز الفصل في إن بالظرف من نحو ان في الدار زيدا وليت لي مثلك صديقا واذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز وان ضعف لانه لا يتقاصر عن الحروف فلما سبويه فلم يصرح في الفصل بشئ وإنما صرح بمنع التقديم فقال ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا أن تزيل شيئا عن موضعه فظاهر اللفظ انه أراد تقديم ما في أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير التعجب منه بعد الفعل ولم يتعرض للفصل بالظرف وقولهم «ما أحسن بالرجل أن يصدق» فشاهد على جواز الفصل لان ان يصدق في موضع المفعول المتعجب منه وقد فصل بالجار والمجرور الذي هو بالرجل بينه وبين الفعل والجواب عنه ان هذا وان كان قدورد عن العرب فقد فارق ما نحن فيه وذلك ان التعجب وان كان واقعا في اللفظ على أن وصلتها فيرجع التعجب في المعنى الى الرجل المجرور وذلك أن وصلتها مصدر والمصادر واقعة من فاعليها والمدح والذم انما يلحقان الفاعلين فلما كان يرجع التعجب الى الرجل لم يقبح الفصل بهاذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة وانما اختص التعجب بلفظ الماضي لان التعجب مدح ولا يمدح الانسان الا بما ثبت فيه وعرف به فاعرفه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ ويقال ما كان أحسن زيدا للدلالة على الماضي وقد حكى ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها والضمير للنداء ﴾

قال الشارح : اعلم أنه قد تدخل كان في باب التعجب زائدة على معنى إنفاها عن العمل واردة معناها وهو الدلالة على الزمان وذلك نحو قولك ما كان أحسن زيدا اذا أريد أن الحسن كان فيها مضي فما مبتدأة على ما كانت عليه وأحسن زيدا الخبر وكان ملغاة عن العمل مفيدة للزمان الماضي كما تقول من كان ضرب زيدا تريد من ضرب زيدا ومن كان يكلمك تريد من يكلمك فكان تدخل في هذه المواضع وان أنيت من الاعراب فمعناها باقوهي ههنا نظيرة ظننت اذا أنيت فانه يبطل عملها ومعنى الظن باق وذلك ان الزيادة على ضربين : زيادة مبطله العمل مع بقاء المعنى على ما ذكرناه وزيادة لا يبراد بها اكثر من التأكيد في المعنى وان كان العمل باقيا نحو ما جاءني من أحد والمراد ما جاءني أحد ومثله قولهم بحسبك زيد والمراد حسبك وكفى بالله والمراد كفى الله وكان السيرافي يذهب الى جواز ان تكون كان ههنا غير زائدة وتكون خبر ما وفيها ضمير من ما وأحسن زيدا خبر كان وقد حكاها الزجاجي وفيه بعد لان فعل التعجب لا يكون الا فعل منقول من فعل لجملة على غير هذا البناء عديم النظير وقد قالوا ما أحسن ما كان زيد ترفع زيدا هنا لا غير وكان تامة هنا وزيد فاعل وما مع الفعل مصدر والتقدير ما أحسن كون زيد وجاز التعجب من الكون وهو في الحقيقة لزيد لان كونه متببس به الاتري الى قول الشاعر

• كما شرقت صدر القناة من الدم * (١) كيف أنث الفعل وهو للصدر إذ كان صدر القناة ملتبسا بالقناة ولا يجوز نصب زيد هنا لأنه إذا نصب كان خبرا لكان ويكون اسمها مضمرا فيها وذلك المضمير هو زيد في المعنى لأنه مفرد واخبر إذا كان مفردا كان هو الاول في المعنى وذلك الضمير راجع الى ما وما لا يعقل وزيد يعقل فكان يتنافى المعنى فاعرفه.... ولا يزداد في باب التعجب الا كان وحدها دون غيرها من اخواتها وذلك لأنها أم الافعال لا ينفك فعل من معناها وقد قالوا ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها حتى ذلك

(١) هذا عجز بيت الاعشى ميمون وصدرة * وتشرق بالقول الذي قد اذعته * والبيت من قصيدة له طويلة ومطلعا :

الاول لتيا قبل نيتها اسلمى تحية مشتاق اليها مسلم
على قبلها يوم التقينا ومن تكن على كذب الواشين يصرم ويصرم
وقبل البيت المستشهد به .

لئن كنت في حجب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم
ليستدرج نك القول حتى تهرة وتعلم انى عنكم غير ملحم
وتشرق بالقول . . . (البيت) وبعده .

فلا توعدنى بالفخار فانى بنى الله بيتى في الدخيس المرمر

وقوله « لتيا » هو تصغير تا الذى هو اسم اشارة المفردة المؤنثة . وقوله « وتشرق الخ » هو من شرق بريقه اذا نص وهو من باب علم . وقوله « اذعته » هو بالذال المعجمة والعين المهملة من الاذاعة وهي الافشاء وقوله « صدر القناة » هي الريح وتجمع القناة على قنات وقنات وقنى وقناه . وقوله « في الدخيس المرمر » فالدخيس — بفتح الدال وكسر الخاء بعد هاء — مشتاة فسين مهملة — هو العظيم . والمرمر — بزنة زبرجد — الكثير والاستشهاد في قوله « شرقت » فانها مؤنثة وفاعلها وهو الصدر مذكر وكان القياس « شرق » ولكن لما كان الصدر مضافا الى القناة وهي مؤنثة والمضاف بعض المضاف اليه اعطيناه حكمه فانتثاله الفعل كالمركب مسندا الى مؤنث قال في شرح التوضيح . « قد يكتسب » المضاف المذكور من المضاف اليه مؤنث تأنيته وبالعكس ويشترط لذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن الاول قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه ا كسب التأنيث من المضاف اليه وهي الاصابع اصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبير اعن الجزء بالكل مجاز او منه قراءة الحسن البصرى (تلتقطه بعض السيارة) وقول الاعلى العجلى .

طول الليالى اسرعت في نقضى نقضن كلى ونقضن بعضى

فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه ا كسب التأنيث من الليالى . . . وحاصل ما ذكره الموضع ثلاثة انواع (الاول) ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث وليس المراد لفظ بعض بل المراد انه بعض المضاف اليه اى جزه أو كجزئه (الثانى) ما كان بهضاه وهو مذكر (الثالث) ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى (يوم تجرد كل نفس . . . ووفيت كل نفس) وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله .

قالى ابن اماناس ار حل ناقى عمرو فتبلغ حاجتى او تزحف

فتنع صرف اماناس لكونه سرى اليه معنى التأنيث من الام ولا يبعد حمل على الضرورة « أه

الاخفش ولم يحكه سيبويه وأنت الضمير لانه اراد النداء والعشية وفي ذلك بعد لانهم جعلوا أصبح وأمسى بمنزلة كان وليسا مثلها لانهما لا يكونان زائدين بخلاف كان ومن الفرقان بينهما ان كان لا تبدل على شئ في الحال وانما تبدل على ماض نحو قولك كان زيد قائما وليس كذلك أصبح وأمسى فانهما يدلان على وجود الامر في الحال نحو قولك أصبح زيد غنيا أي هو في الحال كذلك (واعلم) أن كان في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل لانها ملناة عن العمل هذا مذهب المحققين كبن السراج وأبي علي وكان السيرافي يذهب الى أنه لا بد لها من فاعل بحكم الفعلية وذلك الفاعل معنوي يقدر بالمصدر ولفظ كان يدل عليه على حد قولهم من كذب كان شرا له أي كان الكذب فاعرفه ،

﴿ ومن أصناف الفعل الثلاثي ﴾

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ المجرد منه ثلاثة ابنية فعل وفعل وفعل وكل واحد من الاولين على وجهين متمم وغير متمم ومضارعه على بناءين مضارع فعل على يفعل ويفعل وه مضارع فعل على يفعل ويفعل والثالث على وجه واحد غير متمم ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل فمثال فعل ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد ومثال فعل شربه يشربه وفرح يفرح ووقفه يوقفه ووثق يثق ومثال فعل كرم بكرم ﴾

قال الشارح : اعلم ان الافعال على ضربين ثلاثية ورباعية لا غير كأنها تقصت عن درجة الاسماء لقوة الاسماء واستغنائها عن الافعال وحاجة الافعال اليها فضلت الاسماء بأن جمعت ثلاثية ورباعية وخماسية والافعال لا تكون الا ثلاثية ورباعية فأما الثلاثي فيكون مجردا من الزيادة وغير مجرد منها فالجرد ثلاثة ابنية فعل بفتح العين وفعل بالكسر وفعل بالضم وأما فعل بضم الفاء وكسر العين فبناء ما لم يسم فاعله وليس بأصل في الابنية انما هو منقول من فعل أو فعل وقد تقدم الكلام عليه والخللاف فيه مستعصى وليس في الثلاثي فعل ساكن العين انما ذلك من ابنية الاسماء نحو فليس وكعب فاما قول الشاعر

فإن أفعجه يضجر كما ضجر بازل من الأذم دبرت صفحتاه وفاربه (١)

فانه أراد ضجر بالكسر ودبرت وانما أسكن تخفيفا كما قالوا في علم علم وفي شهد شهد وقالوا في الاسم كتف في كتف ونخذ في نخذ فاما قول الآخر

وما كان مبتاع ولو سلف صفة يُراجع ما قد فاته برداد

فانه أراد سلف بالفتح وانما أسكن ضرورة فاسكان المفتوح ضرورة واسكان المضموم والمكسور لانه فما كان من الافعال فعل بفتح العين فانه يجي على ضربين متمم وغير متمم فالتمدى ضربه وقتله وغير المتمدى قعد وجلس والمضارع منه يجي على يفعل ويفعل بالكسر والضم ويكثران فيه حتي قال بعضهم انه ليس لاحدهما أولى من الآخر وقد يكثر أحدهما في عادة ألقاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله وقال بعضهم اذا عرف ان الماضي فعل بفتح العين ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لانه أكثر والكسر أخف من الضم وقيل لها سواء فيما لا يعرف وقيل ان الاصل في مضارع

سبق الاستشهاد بهذا البيت قريبا فارجع اليه

المتعدى الكسر نحو يضرب وأن الاصل في مضارع غير المتعدى الضم نحو سكت يسكت وقعد يقعد يقال هذا مقتضى القياس الا أنهما قد يتداخلان فيجئ هذا في هذا وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو عرش يعرش ويعرش وعكف يعكف ويمكف وقد قرئ بهما وما كان فعل بكسر العين فانه على ضرب بين متعد وغير متعد فالمتعدى نحو شر به واقمه وغير المتعدى نحو سكر وفرق والمضارع منهما على يفعل بالفتح نحو يشرب ويلقم ويسكر ويفرق وقد شد من ذلك أربعة أفعال جاءت على فعل يفعل بالكسر في المضارع والماضي وبالفتح في المضارع أيضا قالوا حسب يحسب ويحسب ويئس يئس ويئس ونعم ينعم وينعم وبئس يبئس ويئس قال سيبويه سمعنا من العرب من يقول

● فهل ينعم من كان في العصر الخالي * (١) والفتح في هذا كله هو الاصل والكسر على التشبيه بظرف يظرف وقد يكثر في المعتل فعل يفعل بكسر العين في الماضي والمضارع على قلته في الصحيح نحو ورث يرث وولي يولي وورم يرم والعلّة في ذلك كراهيتهم الجمع بين واو وياء لوقالوا بولي ويورث فخلوا المضارع على بناء يسقط الواو فيه وربما جاء منه شيء على فعل يفعل بكسر العين في الماضي وضما في المستقبل قالوا فضل بفضل وهو قليل شاذ على ماسيوضح أمره بعد ان شاء الله وأما البناء الثالث وهو فعل مضموم العين فلا يكون الا غير متعد نحو كرم وظرف قال سيبويه وليس في الكلام فعلته متعديا ولا يكون مضارعه الا مضموما نحو يكرم ويظرف لانه موضوع للفرائض والهيئة من غير أن يفعل بنفسه شيئا بخلاف فعل وفعل اللذين يكونان لازمين ومتعديين ولم يشذ منه شيء الا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال كدت أ كاد والقياس أ كود ،

قال صاحب الكتاب * وأما فعل يفعل فليس بأصل ومن ثم لم يجيء الا مشروطا فيه أن يكون عينه أولاه أحد حروف الحلق المهمزة والهاء والحاء والعين والحاء والنين واللام من نحو أبي يأبى وركن يركن ، * قال الشارح أدام الله أيامه : أما فعل يفعل فلم يأت عنهم الا أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق وليس ذلك بالاصل إنما هو لضرب من التخفيف بتجانس الاصوات وحروف الحلق ستة المهمزة والهاء والعين والحاء والنين والحاء هذا ترتيبها فالهمزة والهاء من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر فأقصاه المهمزة ثم يليه الهاء والحاء والسين من وسط الحلق والحاء قبل العين والنين والحاء من الجانب الآخر مما يقرب من الفم والنين قبل الخاء لاعلى مراتبها صاحب الكتاب وذلك نحو قرأ يقرأ ووجهه يوجه وقلع يقطع وذبح يذبح وقالوا فيما كان فيه هذه الحروف عينا سأل يسأل وبعث يبعث ونفر ينفر ونفر يفخر وإنما فعلوا ذلك لان هذه الحروف الستة حلقية مستقلة والضممة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج ضارعا بالفتحة حروف الحلق لان الفتحة من الالف والالف أقرب الى حروف الحلق لتناسب الاصوات ويكون العمل من وجه واحد وقد جاء شيء من هذا النحو على الاصل قالوا برأ يبرؤ وهذا بهنؤ وزأر يزئزؤ ونأم ينثم ونهق ينهق والاصل في المهمزة والهاء أقل لانهما أدخل في

(٢) هذا عجز بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، صدره * الاعم صباحا لها الطلل البالي * وقدمضى البيت مع كثير من آيات القصيدة فانظر (ص ١١٠) من هذا الجزء

الحلق وكما سفل الحرف كان الفتح له الأزم وقالوا نزع ينزع ورجع يرجع ونطح ينطح وجنح يجنح والاصل في العين أقل منه في الحاء لأنها أقرب الى الهمزة من الحاء والاصل في العين والحاء والنين والحاء أحسن من الفتح لأنها أشد ارتفاعا الى الفم وذلك نحو نزع ينزع وصبغ يصبغ ونفخ ينفخ وطبخ يطبخ فان كانت هذه الحروف فآت نحو أمر يأمر لم يلزم الفتح فيه لسكون حرف الحلق في المضارع والساكن لا يوجب فتح ما بعده لضعفه بالسكون وقالوا أبي يأبى وقلبي يقلى وغسا الليل يغسى وسلا يسلا وقالوا ركن يركن وذلك يهلك وقرأ الحسن (ويهلك الحرث والنسل) فكان محمد بن السري يذهب في ذلك كله الى انها لغات تداخلت وهو فيها آخره ألف أسهل لان الالف تقارب الهمزة ولذلك شبهه سيويه أبي يأبى بقرأ يقرأ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ﴿وأما فعل يفعل نحو فضل يفضل ومت تمت فن تداخل اللغتين وكذلك فعل يفعل نحو كدت تكاد والمزيد فيه خمسة وعشرون بناء تمر في أثناء التقاسيم بعون الله والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف السكامة أو من غير جنسها كما ذكر في أبنية الاسماء﴾
قال الشارح: لم يأت عنهم فعل يفعل بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل الا أحرف بسيرة لاعتداد بها لقلتها وندرتها قال أبو عثمان أنشدني الأصمعي

ذكرتُ ابنَ عباسٍ ببابِ ابنِ عامرٍ وما مرَّ منْ يَوْمِي ذَكَرْتُ وما فَضِلُّ

وقدمت من ذلك أبو زيد وأبو الحسن وقد جاء عن غير سيويه حضر يحضر وقالوا في المعتل مت تمت ودمت تدموم وذلك كله من لغات تداخلت والمراد بتداخل اللغات أن قوما يقولون فضل بالفتح يفضل بالضم وقوما يقولون فضل بالكسر يفضل بالفتح ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الاخرى لا أن ذلك أصل في اللغة وأما فعل مضموم العين في الماضي فبناء لا يكون الا لازما غير متعد لانه بناء موضوع للفرائز والهيئة التي يكون الانسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا ولا يكون مضارعه الا مضموما بخلاف فعل وفعل اللذين يكونان لازمين ومتعديين ولم يشذ منه شيء الا ما حكاه سيويه من أن بعضهم قال كدت بضم الكاف أ كاد وهو من تداخل اللغات فهذه جملة الافعال الثلاثية المجردة من الزيادة فأما ذوات الزيادة فعني الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها إما لافادة معني وإما لضرب من التوسيع في اللغة فهي نيف وعشرون بناء على ماسياتي الكلام عليها شيئا فشيئا والزيادة اللاحقة للافعال ضربان (أحدهما) ما يكون بتكرير حرف من أصل الفعل نحو قولهم جلبب وشملل كرت اللام فيها لتلحق ببناء دحرج كما فعلوا ذلك في الاسم من نحو مهدد وقردد وذلك قياس مطرد لك ان تقول من ضرب ضرب ومن خرج خرج اذا أردت إلحاقه بدحرج كما فعلوا ذلك بجلبب وشملل (الضرب الثاني) أن تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التي يجتمعها «اليوم تنساه» من نحو جهور وبيقر زيد فيها الواو والياء لتلحقا بدحرج وذلك مسموع يوقف عند ما قالوه من غير مجاوزة له الى غيره فاعرفه،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الالحاق وموازن له على غير سبيل الالحاق وغير موازن له (فالاول) على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو

شمل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسي وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجبورب وتشيطان وترهوك
وتسكن وتغافل وتكلم وملحق باحرنجم نحو اتعنسس واسلنقى ومصداق الاخلاق اتحاد المصدرين
(والثاني) نحو أخرج وجرب وقاتل يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره (والثالث) نحو انطلق
واقندر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط *

قال الشارح : اعلم أن أبنية المزيد فيه من الثلاثي على ثلاثة اضرب موازن للرباعي على طريق الاخلاق
وذلك أن يكون الغرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعي للافادة معني توسعا في اللفظ والثاني
موازن له لاعلى سبيل الاخلاق وذلك ان الموازنة لم تكن الغرض وإنما الزيادة لهني آخر والموازنة حصلت
بحكم الاتفاق وغير موازن فالاول يكون على ضربين ضرب بتكرير حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها
والآخر يكون بزيادة حرف من غير جنس حروفها وهذا انما يكون من حروف الزيادة وذلك نحو شامل
وجلبب احدي الالامين فيه زائدة لانه من الجلبب والشمل وانما كررت اللام للخلاق بدحرج ومرهف
فصار موازنا له في حركاته وسكناته ومثله في عدد الحروف ولا يدغم المثلان فيه كما ادغما في شد ومد لثلا
تبطل الموازنة فيكون نقضا للغرض من الاخلاق وهذا القبيل من الاخلاق مطرد ومقيس حتى لو اضطر
ساجع أو شاعر الى مثل ضربب وخرجج جاز له استعماله وان لم يسمه من العرب لكثرة ما جاء عنهم
من ذلك وأما الثاني وهو ما ألحق بزيادة من حروف الزيادة التي هي «اليوم تنساء» فنحو الواو في جهور وحوقل
ونحو الياء في شيطان وبيطر والالف في نحو سلمتي وقلسي والتون في قلنس فهذا كله أيضا ملحق بدحرج
ومرهف ويكون متمديا وغير متمد فالتعمدي نحو صومته وبيطوته وغير المتمدي نحو حوقل وبيقر يقال
حوقل الشيخ اذا أدبر عن النساء وبيقر اذا هاجر من موضع الى موضع وهذا القبيل مقصور على السماع
لقلته ومضارع هذه الافعال كضارع الرباعي نحو يشمل ويحلبب ويحوقل وبييطر ومصدره الشملة والجلبية
والحوقلة والبيطرة كصدر الرباعي نحو الدرجه والزلزلة والقلقلة وربما جاء على فيعال نحو حيقال قال الشاعر

يا قومُ قد حوقلتُ أو دنوتُ وشرُّ حيقال الرجال الموتُ (١)

ففيقال هنا ملحق بفعلال نحو السرهاف وقالوا سلقينه سلقاه فهو فعلاه ملحق بفعلال كالسرهاف والزلال
واعتبار الاخلاق بالمصدر الاول لانه أغلب في الرباعي وأزوم وربما لم يأت منه فعلال قالوا دحرجته دحرجة
ولم يسمع الدحراج ولذلك قال سيديويه تقول دحرجته دحرجة واحدة وزلزله زلزلة واحدة تجيء بالواحد
على المصدر لانه الاغلب الاكثر فأما قوله في تجلبب وتجبورب وتشيطان وترهوك انها ملحقات بتدحرج
فكلام فيه تسامح لانه يوم ان التاء مزيدة فيها للخلاق وليس الامر كذلك لان حقيقة الاخلاق في تجلبب

(١) قال العيني «اقول . قيل انه لرؤية ولم اقف على محته وهو من الرجز المسدس قوله «حوقلت» من حوقل
الشيخ حوقلة وحيقالا اذا كبر وفتقر عن الجماع . وقوله «وبعض حيقال الرجال» وروى «وبعض حوقال» بفتح الحاء
واراد المصدر فلما استوحش من ان تصير الواو ياء فتحة واما حيقال فاصله حوقال بكسر الحاء وسكون الواو وقيل
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ؟ والاستشهاد فيه في قوله «وبعض حيقال» فانه على وزن فيعال وهو مصدر فوعل
والقياس في مصدره فوعلة كدحرج دحرجة ولكنه جاء فيعال كحيقال فافهم اه

انما هي بتكرير الباء ألحقت جلبب بدحرج والتاء دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان
الالحاق لا يكون من أول الكلمة انما يكون حشوا أو آخر او كذلك تجورب وتشيطان وترهوك الالحاق بالواو
والياء لا بالتاء على ما ذكرنا وأما تمسكن وتمافل وتمكلم فليست الزيادة فيها للالحاق وان كان على عدة
الاربعة فقولهم تمسكن شاذ من قبيل الغلط ومثله قولهم تدمرع وتمندل والصواب تسكن وتدرع وتندل
وكذلك تمافل ليست الالف للالحاق لان الالف لا تكون حشوا ملحقة لانها مدة محضة فلا تقع موقع غيرها
من الحروف انما تكون للالحاق اذا وقعت آخر انقص المد فيها مع أن حقيقة الالحاق اذا وقع آخر انما
هو بالياء لكنها صارت ألفا لوقوعها موقع متحرك وقبلها فتحة وتمكلم كذلك تضعيف العين لا يكون ملحقا
فاطلاقة لفظ الالحاق هنا سهو واما احرنجم ففعل رباعي والنون فيه المطاوعة فهو في الرباعي بمنزلة انفعل
في الثلاثي نحو حسرته فانحسر وكسرتة فانكسر واسحسكك واقعدس ثلاثي ملحق باحرنجم وحقيقة
الالحاق بتكرير اللام ولذلك لا يدغم المثالن فيه والنون مزيدة لمعنى المطاوعة ولذلك لا يتعمدي وأما
الضرب الثاني وهو الموازن من غير الحلق فهي ثلاثة أبنية أفعل وفعل وفاعل نحو أخرج وأكرم وجرب
وكسر وقاتل وحارب فهذه الابنية وان كانت على وزن دحرج في حركاته وسكناته فذلك شئ كان بحكم
الاتفاق وليست الموازنة فيها مقصودة والذي يدل على ذلك أنك تقول أكرم اكراما وكسر تكسيرا
وقاتل مقاتلة وقتالا فلم تأت مصادرهما على نحو الدحرجة والزلزلة فلما خالفت مصادر الرباعي علم انها ليست
للالحاق وان اتفقت في المضارع لان الاعتبار بالمصادر التي هي أصلها وأمر آخر يدل على ما ذكرنا أن ما
زيد للالحاق ليس الغرض منه الاتباع لفظ لفظ لا غير نحو واو جوهر وجهور دخلت لالحاق هذا البناء
الثلاثي ببناء دحرج الرباعي فهو شئ يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى وهكذا الابنية الثلاثة التي هي
أفعل وفعل وفاعل فالزيادة في كل واحد منها أفادت معنى لم يكن قبل وقد استقصيت معانيها في كتابي في
شرح الملوكي في التصريف وأما غير الموازن فهو سبعة أبنية على ما ذكر وذلك نحو انطلق واقتدر
واستخرج واشهاب واشهب واغدون واعلوط فهذه الابنية قد لازم أولها همزة الوصل وذلك لسكون أولها
وانما سكن كراهية أن يتوالي فيها أكثر من ثلاث متحركات ألا ترى أنالو حركنا النون من انطلق
والطاء واللام والقاف متحركات لتوالي فيها أربع متحركات وذلك مفقود في كلامهم وكذلك افتعل نحو
اقتدر وسائرهما محمول على ما ذكرنا ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ فما كان على فعمل فهو على معان لانضبط كثرة وسعة وباب
الغالبية مختص بفعل كقولك كرمي فكرمته أ كرمه وكأرتي فكأرتيه أكثره وكذلك عازني فمززته وخاصمني
نخصمته وهاجاني فهجوته الا ما كان معتل الفاء كوعدت أو معتل العين أو اللام من بنات الياء كبعث
ورميت فانك تقول فيه أفعله بالكسر كقولك خايرته فخرته أخيره وعن الكسائي انه استثنى أيضا ما فيه
أحد حروف الحلق وانه يقال فيه أفعله بالفتح وحكى أبو زيد شاعرتة أشعره وفاخرته أنخره بالضم قال سيديويه
وليس في كل شئ يكون هذا ألا ترى انك لا تقول نازعني فززعته استغني عنه بظلمته ﴿
قال الشارح : يريد أن فعل مفتوح العين يقع على معان كثيرة لانكاد تنحصر توسعا فيه خلفه البناء

واللفظ واللفظ اذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه فهو يقع على ما كان عملا مرثيا والمراد بالمرثي ما كان متعديا فيه علاج من الذي يوقه بالقي بوقع به فيشاهد ويرى وذلك نحو ضرب وقتل ونحوهما مما كان علاجاً مرثياً وقالوا في غير المرثي شكر ومدح وقالوا في اللازم قعد وجلس وثبت وزهد وقالوا نطق الانسان وهدل الحام وصهل الفرس وضبح ونحو ذلك مما معناه الصوت وقالوا في خلافه صكت وهمس وصمت وقالوا في القطع جدد أنفه وصرب النبات وصرم الصديق وقالوا نفس وهجم ورقد وهجد ونحو ذلك مما معناه النوم وقالوا أكل الانسان ورتع الفرس ورعى كاه أكل وقالوا نكح وضربها الفحل وقرعها كاه بمعنى الجماع وبما لا يكون الافعل اذا كان الفعل بين اثنين كقاتلته وشاتمته فاذا غلب أحدهما كان فعله على فعل يفعل بفتح العين في الماضي والضم في المستقبل نحو كارمني فكرمته أكرمته وخاصمني فخصمته أخصمه وهاجاني فهبجته أهجوه وإنما كان كذلك لان فعل أخف الابنية ولان الكسر يئلب عليه الادواء والاحزان والمغالبة موضوعة للفالج والظفر فتحاموه لذلك ولم يبين على فعل بالضم لانه بناء لازم لا يكون منه فعلته وفعل المغالبة متمم فلم يأت عليه ومضارعه مضموم لانه يجري مجري الفرائز اذا كان موضوعا للغالب فصار كالغلبة له الا أن يكون لامه أو عينه ياء أو فاؤه واوا فانه يلزم مضارعه الكسر نحو خابني فخرته أخيره وراماني فرميته أرميه وواعدني فوعدهته أهدته واحلني فوحلته أحله لان الكسر له في الاصل قياسا مستمرا لا ينكسر فجاءوا به هنا على منهاجه وليس كذلك ما تقدم من الابنية لان مضارعا مختلف وحكي عن الكسائي انه استثنى ما فيه أحد حرفي الحلق وأنه يقال فيه أفعله والحق غيره لان ما فيه حرف الحلق قد لا يلزم طريقة واحدة ويأتي على الاصل نحو برا يبرأ وهنا يهنا ونهق ونهق ونزع ينزع على ما سيأتي بيانه بعد وليس كما ذكرناه مما يلزم فيه الكسر لا غير وقد حكى أبو زيد شاعرتة أشعره أي غلبته في الشعر وفاخرته أنخره بالضم وهذا نص على انه لا يلزم فيه الفتح ولا يكون ذلك في كل شيء الأتري أنه لا يقال نازعي فنزعته كأنهم استغنوا عنه بنبلته كما استغنوا عن ودعته ووذرتة بتركته فأعرفه ، قال صاحب الكتاب * وفعل يكثر فيه الاعراض من العلل والاحزان وأضدادها كسقم ومرض وحزن وفرح وجذل وأشر والالوان كأدم وشهب وسود وفعل للخصال التي تكون في الاشياء كحسن وتبيح وصنير وكبر ، *

قال الشارح : وأما فعل بالكسر فقد استعمل أيضا في معان منسمة نحو شرب الدواء وسمم الحديد وحذر العدو وعلم العلم ورحم المسكين ويكثر فيما كان داء نحو مرض وسقم وجبط البعير وحجج وهو أن ينتفخ بطنه من أكل العرفج وقالوا غرث وعطش وظمى لانها أدواء وقالوا فزع وفرق ووجل لانه داء وصل الى فؤاده وقالوا حزن وغضب وحرد وسم خط لانها أحزان وادواء في القلب وقالوا فيما يضاد ذلك فرح وطر وأشر وجذل وقد جاء في الالوان قالوا أدم الرجل أدمه وهي الشقرة وشهب الشيء شبهة وهو بياض غلب على السواد يقال منه أشهب الرأس أي كثر بياض شعره وقالوا سود الرجل بمعنى اسود قال نصيب * سودت ولم أملك سوادى * (١) وأما فعل بالضم فبناؤه موضوع للفرائز والخصال التي يكون عليها

الانسان من حسن وقبح ونحوهما فن ذلك حسن الشيء يحسن وملح وملح ووسم ووسم وجمل ويجمل وقبح يقبح وسهم وجهه يسهم وقالوا في معناه شنع يشنع فهو شنيع وجههم وجهه جهومة وقالوا شرف وظرف وسهل سهولة وصعب صعوبة وقالوا اعظم الشيء وضعف الى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر وبابه ما ذكرناه فاعرفه ،

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتفعلل يجي مطاوع فعملل كجور به فتجورب وجلببه فتجلبب

وبناء مقتضيا كتسهوك وترهوك﴾

(١) ﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتفعلل يجي مطاوع فعلل نحو كسرتة فتكسر وقطعته فتقطع

وبعني التكلف نحو تشجع وتصبر وتعلم وتقرأ قال حاتم

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقِ وِدَّهُمْ وَأَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا (٢)

قال سيويه وليس هذا مثل تجاهل لان هذا يطلب أن يصير حلما ومنه تقيس وتنزر وبعني استفعل كتكبر وتعظم وتعجل الشيء وتيقنه وتقضاه وتثبته وتبينه والعمل بعد العمل في مهلة كقولك تجرعه وتحساه وتعرقه وتفوقه ومنه تفهم وتبصر وتسمع وبعني اتخاذ الشيء نحو تديرت المكان وتوصدت الآراب ومنه تنباه وبعني التجنب كقولك تحوب وتأنم وتهجد وتخرج أي تجنب الحوب والآنم والهجود والخرج ﴿

﴿فصل﴾ قال صاحب الكتاب ﴿وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا ولا يخلو من أن يكون من فاعل المتعدى الى مفعول أو المتعدى الى مفعولين فان كان من المتعدى الى مفعول كضارب لم يتعد وان كان من المتعدى الى مفعولين نحو نازعته الحديث وجاذبته الثوب وناسيته

(١) هكذا بالاصول ليس لهذه الفصول شرح فانظرو

(٢) هذا البيت لحاتم الطائي من قصيدة مطلعها.

أتعرف أطلالا ونؤيا مهديا كخطك في رق كتابا منمنيا

وقبل البيت المستشهد به

أهن للذي تهوى التسلاد فانه اذا مت كان المال نهيا مقسما

ولا تشقين فيه فيسعد وارث به حين تخشى اغبر اللون مظلما

يقسمه غنها ويشري كرامة وقدصرت في خط من الارض اعظما

قليل به ما يحمديك وارث اذا ساق مما كنت تجمع مغنيا

تحلم عن الادنين . . . (البيت) وبعده

متى ترق اضغان العشييرة بالانا وكف الاذى يحسم لك الداء محسما

وما ابتغاني في هواي لجابة اذا لم اجد فيها امامي مقديما

اذا شئت ناويت امرا السوء مانزا اليك ولا طمت الكريم اللطما

وذو اللب والتقوى حقيق اذا راى ذوى طبع الاخلاق ان يتكرما

نجاور كرما واقتدح من زناده وأسند اليه ان تطاول سلما

وهذه القصيدة كما قال ابن بسعوت من احسن ما قيل من الشعر في مداراة الاقارب وأبياتها ظاهرة المعنى فلا حاجة بنا الى شرحها . والاستشهاد في البيت في قوله « تحلما » حيث ورد بمعنى تكلف الحلم وتصنعه وان

لم تكن حلما

البنضاء تعدى الى واحد كقولك تنازعنا الحديث وتجادبنا الثوب وتناسينا البنضاء ويجيء ليريك
الفاعل انه في حال ليس فيها نحو تنافلت وتعاميت وتجاهلت قال * اذا تخازرت وما بى من خزر * (١)
وبمنزلة فعلت كقولك توانيت في الامر وتقاضيته وتجاوز الغاية ومطارع فاعلت نحو باعدته فتباعده *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وأفعل للتعدي في الاكثر نحو أجلسه وأمكنه ولتعريض للشيء
وأن يجعل بسبب منه نحو أقتله وأبعته اذا عرضته للقتل والبيع ومنه أقبرة وأشفيته وأسقيته اذا جمعت
له قبرا وشفاه وسقيا وجعلته بسبب منه من قبل الهبة أو نحوها ولصبر ورة الشيء اذا كذا نحو أهد البعير
اذا صار ذا غدة وأجرب الرجل وأنجز وأحال صار ذا جرب ونحاز وحيال في ماله ومنه ألام وأرأب وأصرم
النخل وأحصد الزرع وأجز ومنه أبشر وأفطر وأكب وأقشم النعيم ولوجود الشيء على صفة نحو أهدته
أى وجدته محمودا وأحييت الارض وجدتها حية النبات وفي كلام عمرو بن معديكرب لمجاشع السلمى لله دركم
يا بنى سليم قاتلناكم فما أجبنناكم وسألناكم فما أبغناكم وما هاجبناكم فما أخفناكم ولللسبب نحو أشكيتهم وأعجمت
الكتاب اذا أزلت الشكاية والعجمة ويجيء بمعنى فعلت تقول قلت للبيع وأقلته وشغلته وأشغلته بكر وأبكر *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وفعل يؤاخى أفعل في التعدي نحو فرحته وغرمته ومنه خطأته
وفسقت وزينته وجدعته وعقرته وفي السلب نحو فزعته وقذيت عينه وجلدت البعير وقردته أى أزلت الفزع
والقذى والجلد والقراد وفي كونه بمعنى فصل كقولك زلته وزيلته وعضته وعوضته ومزته وميزته ومجيشه
للتكثير هو الغالب عليه كقولك قطعت الثياب وغلقت الابواب وهو يجول ويطوف أى يكثر الجولان
والطواف وبرك النعم وربض الشاء وموت المال ولا يقال للواحد ، *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وفاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه كقولك
ضاربه وقتلته فاذا كنت الناب قلت فاعلني ففعلته ويجيء بجىء فعلت كقولك سافرت وبمعنى أفعلت نحو
عافك الله وطارت النمل وبمعنى فعلت نحو ضاعفت وناعت ، *

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب * وانفعل لا يكون الامطواع فعل كقولك كسرته فانكسر وحطمته
فانحطم الا ما شذ من قولهم اتحمته فانحتم وأغلقتهم فانلق وأسفتهم فانسفت وأزعجتهم فانزعج ولا يقع الا
حيث يكون علاج وتأثير ولهذا كان قولهم انعدم خطأ وقالوا قتلته فانقال لان القائل يعمل في تحريك لسانه *
قال الشارح : فاما انفعل فهو بناء مطواع لا يكون متمديا البتة وأصله الثلاثة ثم تدخل الزيادة عليه من
أوله نحو قطعته فانتقطع وشرحته فانشرح وحسرتة فأنحسر وقالوا طردته فذهب ولم يقولوا انطرد استغنوا
عنه بذهب فاما انطلق فانه لم يستعمل فعله الذى هو مطاوعه ومثله أزعجته فانزعج وأغلقت الباب فانلق
كأنهم طاعوا به أفعل ومنه قوله * ولا يدى في حمت السكن تندخل * جاء به على أدخلته فاندخل
وهذا شاذ ولا يكون فعل الذي انفعل مطاوع له الا متمديا نحو كسرته فانكسر فاما قول الشاعر

وكم منزل لولاي طحت كما هوى بأجر أمه من قلة النيق منهوى (٢)

(١) قد مر هذا الشاهد مرارا فلا تغفل والله يرشدك

(٢) هذا البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن ابى العاص الثقفى يعاتب فيها ابن عمه عبدالرحمن بن عثمان

فانه استعمله من هوى يهوى وهو غير متعمد كما ترى ضرورة مع أن هذا البيت من قصيدة وقع فيها اضطراب واعلم انه لا يستعمل انفعال الا حيث يكون علاج وعمل فلذلك استضعف انعدم الشيء وقالوا قلت الكلام فاقال لان القول له تأثير في اعمال اللسان ونحريكه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وافعل يشارك انفعال في المطاوعة كقولك غمته فاغتم وشويته فاشتوي ويقال انتم وانشوي ويكون بمعنى تفاعل نحو اجتوروا واختصموا والنقوا وبمعنى الاتخاذ نحو اذبح واطبخ واشتوي اذا اتخذ ذبيحة وطبيخا وشواء لنفسه ومنه اكنال وآنز وبمنزلة فعل نحو قرأت واقترأت وخطف واخطف وللزيادة على معناه كقولك ا كتسب في كسب واعتمل في عمل قال سيويه أما كسبت فانه يقول أصبت وأما ا كتسبت فهو للتصرف والطلب والاعتمال بمنزلة الاضطراب ﴾

قال الشارح : أما اعمل فهو بمنزلة انفعال في المدة ومثله في حركاته وسكناته وله معان أغلبها الاتخاذ يقال اشتوي القوم اللحم اذا اتخذوه شواء وأما شويت فكقولك أنضجت وكذلك اختبز العجين وخبزه وله معان أخر (أحدها) أن يستعمل بمعنى المطاوعة فيشارك انفعال ولا يتعدى كقولك غمته فانغم واغتم وشويته فانشوي واشتوي وهو قليل (الثاني) أن يكون بمعنى تفاعل نحو اضطربوا والمراد تضاربوا واقتتلوا

ابن ابي العاص . واولها .

تكاثرني كرها كانك ناصح وعينك تبدي ان صدرك لى دوى
لسانك لى أرى وغيبك علقم وشرك مبسوط وخيرك ملتوى

وقبل البيت المستشهد به .

عدوك يخفى صوتى إن لقيته وانت عدوى ليس ذاك بمستوى
وكم موطن (البيت) وبعده .

نداك عن المولى ونصرك عاتم وانت له بالظلم والنمر محتوى
تودله لو ناله ناب حية ريبب صفاة بين لهين منحوى

وقوله « تكاثرنى الخ » يقال كثر الرجل اذا كثر كل واحد منهما لصاحبه وهوان يبدى له اسنانه عند التبسيم وكرها - بضم الكاف او فتحها - مصدر وضع في موضع الحال والدوى - بكسر الواو - وصف من الدوى - بالفتح مع القصر - وهو المرض وقوله « لسانك لى أرى الخ » الأرى العسل والمالمق الخظال وحذف أداة التشبيه للمبالغة وقوله « وكم موطن الخ » طاح الرجل يطيح او يطوح اذا هلك والاجرام جمع جرم - بكسر الجيم - وهو الجسم كانه جعل اعضاءه اجراما توسعة اى سقط بجسمه وثقله وليس معناه هبنا الذنوب كما فسره ابن السجورى فانه غير مناسب . والنيق - بكسر النون - ارفع الجبل وقتله ما استدق من رأسه . وقوله « نذاك عن المولى الخ » الندى الجود والمولى ابن العم وعن متملقة بما تم اى بطى ويقال عتم = من باب ضرب - اذا أبطأ وقصر ونصرك معطوف على نذاك والخبر محذوف والنمر - بكسر الفين المعجمة - الحقد والغل يقال غمر صدره على من باب فرح ومحتوى - بالخاء المعجمة - الجائر المسقط . وقوله « تودله لو ناله الخ » حية مروفة تكون للذكر والانثى قالوا فلان حية ذكروا والتاء للواحد من الجنس كبطة ودجاجة وهناب معنى الذكر بدليل الوصف بالريبب والصفة الصخرة المسماة والهلب - بكسر اللام - هو الشق في الجبل والمنحوى - بالنون والخاء المهملة - المجتمع

في معنى تقائلوا ومنه اعتنوا واجتوروا في معنى تعاونوا وتجاوروا الثالث أن يجيء بمعنى فعمل لا يراد به زيادة معنى وتلزمه الزيادة نحو افتقل في معنى فقر ولذلك تقول في الفاعل منه فقيرا جاؤا به على المعنى ومن ذلك اشتد فهو شديد واستلم الحجر ولا يستعمل سلم ولا يسلم وأما قولهم كسبوا كسبا قال سيويوه فرق بينهما كسب بمعنى أصاب مالا واكتسب تصرف واجتهد فهو بمنزلة الاضطراب وقال غيره لا فرق بينهما قال الله تعالى (لهما ما كسبت وعليها ما اكتسبت) والمعنى واحد ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب . ﴿ واستعمل لطلب الفعل تقول استخفنه واستعمله واستعمله اذا طلب خفته وعمله وعجلته ومر مستعجلا أي مر طالبا ذلك من نفسه مكلفها اياه ومنه استخرجته أي لم أزل أتلطف وأطلب حتى خرج وللتحول نحو استنبتت الشاة واستنوق الجمال واستحجر الطين وان البغاث بأرضنا يستنسر وللإصابة على صفة نحو استعظمتها واستمننتها واستجده أي أصبته عظيما وسمينا وجيدا وبمنزلة فعل نحو قر واستقر وعلا قرنه واستعلاه ﴾

قال الشارح : أما استعمل فهو على ضربين متعمد وغير متعمد فالمتعمد قولهم استحقه واستحقبه وغير المتعمد استقيم واستأخر ويكون فعل منه متعمدا وغير متعمد فالمتعمد نحو علم واستعلم وفهم واستفهم وغير المتعمد نحو قبح واستقبح وحسن واستحسن وله معان أحدها الطلب والاستدعاء كقولك استعطيت أي طلبت العطية واستعنته أي طلبت اليه العتبي ومنه استنعت واستنعت الثأني أن يكون للإصابة كقولك استجده واستكرمه أي وجدته جيدا وكريما وقد يكون بمعنى الانتقال والتحول من حال الى حال نحو قولهم استنوق الجمال اذا صار على خلق الناقة واستنبتت الشاة اذا أشبهت التيس ومنه استحجر الطين اذا تحول الى طبع الحجر في الصلابة وقد يكون بمعنى تفعل لتكليف الشيء وتعاطيه نحو استعظم بمعنى تعظم واستكبر بمعنى تكبر كقولهم تشجع وتجلد وربما عاقب فعل قالوا قر في المكان واستقر وعلا قرنه واستعلاه قال الله تعالى (واذأرأوا آية يستسخرون) أي يسخرون ويستروون أي يروون والغالب على هذا البناء الطلب والإصابة وما عدا ذلك فانه يحفظ حفظا ولا يقاس عليه ،

﴿ فصل ﴾ قال صاحب الكتاب ﴿ وافعل بناء مبالغة وتوكيد فاعشوشن واعشوشبت الارض واحلولى الشيء مبالغات في خشن واعشبت وحلا قال الخليل في اعشوشبت انما يريد أن يجعل ذلك عاما قد بالغ ، ﴾

قال للشارح : أما افعال فأكثر ما يكون في الالوان نحو اشهاب وابياض ولا يكون متعمدا وهو اذا لم يدغم بزنة استعمل في حركته وسكناته وقد يقصر افعال اطوله فيرجع الى افعال قال سيويوه وليس شيء يقال فيه افعال الا ويقال فيه افعال الا انه قد نقل احدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الاخرى فقولهم ابيض واحمر واصفر واخضر أكثر من ابيض واحمر واصفر واخضر وقولهم اشهاب وادهام أكثر من اشهب وأدم وقد يأتي افعال في غير الالوان قالوا اقطار النبات اذا ولي وأخذ يجف وابهار الليل اذا أظلم وقد يأتي الالوان على فعل قال آدم يندم وشهب يشهب وشهب يشهب وهو سواد يضرب الى حمرة وقالوا كسب يكسب وسود يسود قال نصيب

سَوَدَتْ وَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِّنَ الْقَوَاهِي بِيضٌ بِنَائِقَةٌ

وربما ضموا ذلك جميعه وذ كر بعض النحويين ان فعل مخفف عن افعال واستدل على ذلك بتصحيح العين نحو عور وحول قال صحت الواو هنا حيث صحت في اعوار اذ كان هو الاصل، وأما افعل على فبناء موضوع المبالغة قالوا خشن المكان اذا حزن فاذا أرادوا المبالغة والتوكيد قالوا اخشوشن وقلوا اعشبت الارض فاذا أرادوا العموم والكثرة قالوا اعشوشبت لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو فعنى خشن واعشبت دون معني اخشوشن واعشوشب وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى اذ الالفاظ قوالب المعاني وقد جاء متعديا قالوا احوليت به أى استطيعته قال حميد

فَلَمَّا مَضَى عَامَانٍ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ وَاَحْلَوْلَى دِمَانًا يَرُودُهَا

وربما بني الفعل على الزيادة ولم تفارقه نحو اعروريت الفلو اذا ركبت عريا وهو مخالف لما قبله من افعال لان المكرر هنا العين وما قبله المكرر فيه اللام فزيادة الواو هنا كزيادة الالف فيما قبله وقالوا اذ لولى الرجل اذا أسرع الخوة باعروري وبنوه على الزيادة ولم تفارقه، وأما افعل نحو اجلود اذا أسرع واخروط السير اذا امتد واعلوط البعير اذ اركب عنقه ومعناه المبالغة كالفعل لانه على زنته الا ان المكرر هناك العين وهنا الواو الزائدة،

❦ ومن أصناف الفعل الرباعي ❦

❦ فصل ❦ قال صاحب الكتاب ❦ للمجرد منه بناء واحد فعمل ويكون متعديا نحو دحرج الحجر وسرهف الصبي وغير متعد نحو درج وبرم وللمزيد فيه بناء ان افعلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقمشمر ، ❦ قال الشارح : اعلم ان الرباعي له بناء واحد وهو فعلل وهو على ضربين متعد وغير متعد فالتعدى نحو سرهفته اذا أصلحت غنائه ودحرجته وغير المتعدى نحو درجحت الحمامة اذا خضعت لذكورها وبرم أى أدام النظر وأسكن طرفه وللمزيد بنى ان افعلل نحو احرنجم بمعنى الازدحام والتجمع والمراد به هنا المطاوعة فهو في الرباعي كالفعل في الثلاثي والثاني افعلل كاقشمر واطمان وهو كاحمر واصفر في الثلاثي ولذلك لا يتعدى واسحنكك واقمئسس واحرنبا كل ذلك ملحق باحرنجم وأصله الثلاثة والكاف الثانية والسين الثانية مكررتان ولذلك لا يدغم المثان فيه كالا يدغم نحو جلبب وشملل ،

❦ فصل ❦ قال صاحب الكتاب ❦ وكلا بنائى المزيد فيه غير متعد وهما في الرباعي نظير افعلل وافعل في الثلاثي قال سيبويه وايس في الكلام احرنجمته لانه نظير افعلت في بنات الثلاثة زادوا نونا وألف وصل كما زادوهما في هذا وقال وايس في الكلام افعلته ولا افعلته وذلك نحو احررت واشهايت ونظير ذلك من بنات الاربعة اطمانت واشمازرت ❦

قال الشارح : قد تقدم القول على هذين البنائين وان بناء احرنجم بناء مطاوعة فهو بمنزلة افعلل في الثلاثي ولذلك لا يتعدى لانه اذا طواع لا يفعل بغيره شيئا وكذلك افعلت وافعلت لا يتعدى شيئا من ذلك فلا يقال احرنجمته ولا احررت ولا اشهايته لانها مختصة بالالوان فهي جارية تجرى الخلق فلا تتجاوز الفاعل فاعرفه ،

قد تم — بمعونة الله وحسن توفيقه — طبع الجزء السابع من شرح المفصل لابن البقاء موفق الدين ابن يعيش ، وليه — ان شاء الله تعالى — الجزء الثامن ، ومطلعه قول المؤلف : « بسم الله الرحمن الرحيم . . . القسم الثالث في الحروف » نسأل الله الذي بيده الحول ومنه المعونة أن يوفقنا لأكمالها انهولى الاجابة وهو على ما يشاء قدير .

فهرست

الجزء السابع من شرح الفصل

صحيفة	صحيفة
٥٠ إذالم تقصد الجزاء في الجواب فرفعت فلارفع ثلاثة أوجه	٢ القسم الثاني في الافعال :
٥٤ اعطف على الجواب بانفاء أو بالواو فيه وجهان	— تعريف الفعل ، وخصائصه
٥٨ من أصناف الفعل مثال الامر	٤ من أصناف الفعل : الماضي
٦١ قد يؤمر الفاعل المخاطب	٦ ومن أصناف الفعل : المضارع
٦٢ المتعدي واللازم	٩ متى ينبنى المضارع
— أقسام المتعدي	١٠ ذكر وجوه إعراب المضارع
٦٤ للتعمدية أسباب ثلاثة	١٢ المضارع المرفوع
٦٨ يستوى المتعدي واللازم في نصب ماسوى المفعول به	١٥ المنصوب
٦٩ من أصناف الفعل : المبني للمجهول	— النواصب التي تنصب بنفسها
٧٧ أفعال القلوب	١٨ ينتصب بأن مضمرة بمدخسة أحرف
٨٤ الاعمال والالفاء	٢٨ متى يمتنع إظهار أن الناصبة للمضارع ومتى يجوز
٨٦ التعليق	٢٩ ليس يجتم أن ينتصب المضارع بمد الحروف الخسة بل للمدول الى غير الرفع وجهة من الاعراب
٨٨ اختصاص أفعال القلوب بالجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد	٤٠ الفعل المضارع المجزوم
— أفعال أخرى نادرة تجرى ذلك المجري	— عوامل الجزم ضربان : حروف ، وأسماء
٨٩ الافعال الناقصة	٤٧ الجزم في جواب الامر والنهي
٩١ الاصل في اسمها وخبرها أن يكونا كالمبتدأ	٤٩ ما فيه معنى الامر كالامر

صحيفة	صحيفة
١٣٣ قد يجمع بين فاعلها الظاهر وبين المميز تأكيدا	والخبر ٩٧ كان على أربعة أوجه
١٣٤ بيان معنى « ما » وموقعها في نحو قوله تعالى (فنمأهي)	١٠٣ معنى صار الانتقال وهي على استعمالين — أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان
— في ارتفاع المخصوص مذهبان	١٠٥ ظل وبت على معنيين
١٣٥ قد يحذف المخصوص اذا كان معلوما	١٠٦ ما يعمل عمل كان بشرط تقدم نفي أو شبهه
١٣٦ اذا ولي نعم وبئس مؤنث كنت بالخيار بين تأنيثهما وتركه	١٠٩ قد يحذف الثاني
١٣٧ ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل	١١١ معنى « مادام »
١٣٨ حينذا تقارب نعم في المعنى	١١٢ هذه الافعال في تقديم خبرها على ضمير بين
١٤٢ فعلا التعجب	١١٥ أفعال المقاربة
١٤٦ معنى صيغة التعجب في قولك ما أكرم زيدا	— عسى
١٤٧ « أكرم يزيد »	١١٩ كاد
وأصل هذا التركيب	١٢١ قد تشبه عسى بكاد وكاد بعسى
١٤٨ اختلاف العلماء في ما التعجبية	١٢٢ للعرب في عسى ثلاثة مذاهب
١٤٩ صيغة التعجب كالامثال لا يتصرف فيها	١٢٤ الفرق بين عسى وكاد
بتقديم ولا خير ولا نحوهما	— دخول النفي على كاد
١٥٠ تزداد كان بين ما وفعل التعجب	١٢٦ أو شك
١٥٢ ومن أصناف الفعل : الثلاثي	— كرب ، أخذ ، جعل ، طفق
١٦٢ « الفعل : الرباعي »	١٢٧ نعم وبئس وما في معناهما
	١٣٠ فاعلها إما مظهر معرف بآل أو مضاف الى المعرف بها وإما مضمرة ميمز بنكرة